BIRZEIT UNIVERSITY
جامعة بيرزيت
Faculty of Graduate Studies كلية الدراسات العليا
Ph.D. Program in the Social Sciences برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية بعنوان

تأثيرات الهجرة الدولية على القرى الجبلية في فلسطين

قرى شمال شرق رام الله نموذجاً

The Impact of International migration on Mountain Villages in Palestine: A case Study of Northeast Ramallah villages

الطالب: ياسر أحمد محمد شلبي

المشرف: الدكتور مجدي المالكي

لجنة الإشراف:

الدكتور سليم تماري

الدكتورة هنيدة غانم

الدكتور عمر تسدل

قدِّمَت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه

الفلسفة في العلوم الاجتماعية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

2 شباط 2022

تأثيرات الهجرة الدولية على القرى الجبلية في فلسطين

قرى شمال شرق رام الله نموذجاً

The Impact of International migration on Mountain Villages in Palestine: A case Study of Northeast Ramallah villages

الطالب: ياسر أحمد محمد شلبي

لجنة الإشراف	التوقيع
الدكتور مجدي المالكي، مشرفاً أستاذ علم الاجتماع – جامعة بيرزيت	----------
الدكتور سليم تماري أستاذ علم الاجتماع – جامعة بيرزيت	----------
الدكتورة هنيدة غانم مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)	----------
الدكتور عمر تسدل أستاذ الجغرافيا – جامعة بيرزيت	----------

تاريخ النقاش: 2 شباط 2022

إهداء

إلى الذين حملوا معهم أوطانهم ولا زالوا يحلمون بالعودة.

إلى من قدموا ويقدمون لأوطانهم رغم البعد.

إلى الذين رحلوا وهم يحلمون بجمع شمل عائلاتهم.

إلى روح أمي هلالة، وأبي أحمد، وأخي الأكبر عناد، الذين رحلوا قبل أن يروا إنجازي هذا.

إلى جميع أفراد عائلتي في الوطن والشتات.

وإلى أفراد أسرتي الصغيرة، رفيقة الدرب رنا، ومستقبلنا وليد وكريم.

شكر وعرفان

لم تكن هذه الأطروحة لترى النور لولا التعاون الكبير الذي لقيته من كل من قابلتهم من أبناء القرى التي شملتها الدراسة، أفراداً ومؤسسات، وأنا أدين لهم بالامتنان الكبير على مشاركتهم لي بعضاً من أسرار حياتهم الشخصية، وخبراتهم، وأفكارهم، وأخص هنا بالذكر الأفراد والعائلات وأصحاب المشاريع الاقتصادية ومسؤولي المؤسسات الذين تمت مقابلتهم في قرية المزرعة الشرقية، والأفراد والعائلات من القرية الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، والذين لولاهم لما توفرت لدي الكثير من المعطيات التي بنيت عليها هذه الدراسة. كما أدين بالامتنان الكبير لأفراد أسرتي الذين تحمّلوا معي الكثير من العناء؛ زوجتي رنا وولديَّ وليد وكريم، ولأفراد عائلتي الأكبر الذين سهّلوا لي الوصول إلى الشخصيات التي تمت مقابلتها في عدد من الولايات الأمريكية، بل إنهم تكفلوا بتغطية التكاليف العالية للسفر والإقامة في الولايات التي لا يقيمون فيها، ورافقني بعضهم في هذه الزيارات. وأشكر الأشخاص الذين ساعدوني في العمل الميداني وتعبئة الاستبيان الخاص بقائمة الأعراس، أو الخاص بالمنشآت الاقتصادية في القرية، وبخاصة حكمت شلبي. وأشكر صالح مبارك على احتفاظه بقوائم الأعراس وإتاحتها لي، ما كان له أثر كبير في بناء هذه الدراسة. وأشكر الأصدقاء مصطفى الخواجا على مساعدته في بناء بعض الجداول الإحصائية، وعبد الرحمن أبو شمَّالة على مساعدته في التدقيق اللغوي للدراسة، ومسيف مسيف على إجراء حسابات تقدير قيمة المشاريع الاقتصادية التي شملتها الدراسة بأسعار العام 2021، ولينا عبد الله على إجراء التنسيق الفني. كما أتقدم بالشكر الجزيل للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي وفّر لي البيانات الخام للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الخاص بالقرى التي شملتها هذه الدراسة، وبنسخه الثلاث للأعوام 1997 و2007 و2017.

فهرس المحتويات

ملخّص الدراسة	**XI**
ABSTRACT	**XII**
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهج البحثي	**1**
1-1 مقدمة	1
1-2 مشكلة البحث	7
1-3 الإطار النظري	10
1-4 الدراسات السابقة	20
1-5 منهجية البحث	26
1-6 إطلالة على القرى المبحوثة	32
1-6-1 المزرعة الشرقية	*32*
1-6-2 خربة أبو فلاح	*34*
1-6-3 دير دبوان	*36*
1-6-4 ترمسعيا	*38*
الفصل الثاني: تاريخ الهجرة من قرى شمال شرق رام الله	**40**
2-1 مقدّمة	40
2-2 دوافع الهجرة الفلسطينية واتجاهاتها عبر المراحل المختلفة	42
2-2-1 بدايات الهجرة الفلسطينية الخارجية: المرحلة العثمانية	*42*
2-2-2 مرحلة الاستعمار البريطاني	*52*
2-2-3 ما بعد النكبة: المرحلة الأردنية	*55*
2-2-4 مرحلة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي	*61*
2-2-5 مرحلة ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية	*71*
2-3 خاتمة	79
الفصل الثالث: التأثيرات الديموغرافية للهجرة على قرى الهجرة	**82**
3-1 مقدّمة	82
3-2 نبذة تاريخية عن عدد السكان في القرى المبحوثة	84
3-3 تناقص عدد السكان في قرى الهجرة مغايراً للاتجاه العام في الضفة الغربية وقطاع غزة	87
3-3-1 قرى الهجرة تخسر من كلا الجنسين وتزداد فيها نسبة الإناث عن الذكور	*90*
3-3-2 خسارة قرى الهجرة من السكان تتجاوز النقص في عددهم المطلق	*93*

3-3-3 الهجرة العائدة خففت من نقص أكبر في عدد سكان قرى الهجرة *96*
3-4 معدلات خصوبة أقل في قرى الهجرة 106
3-5 ثبات أو تراجع عدد الأسر في قرى الهجرة مقابل زيادة مطّردة في باقي المناطق 108
3-6 للهجرة تأثيراتها على التركيبة العمرية للسكان 111
3-7 المساكن: نسبة عالية من البيوت غير مأهولة بسكانها في قرى الهجرة 117
3-8 خاتمة 121

الفصل الرّابع: التأثيرات الاقتصادية للهجرة على قرى الهجرة **123**
4-1 مقدّمة 123
4-2 التحويلات المالية للمهاجرين 125
4-3 تأثير الهجرة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة في قرى الهجرة 127
4-3-1 دعم مهاجري المزرعة الشرقية لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة في قريتهم قبل نشوء السلطة الفلسطينية *129*
4-3-2 دعم مهاجري المزرعة الشرقية لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة في قريتهم بعد نشوء السلطة الفلسطينية العام 1993 *131*
4-4 تغير بنية الاقتصاد المحلي في قرى الهجرة: تراجع القطاع الزراعي وبروز قطاعات اقتصادية جديدة 135
4-4-1 الهجرة والاستثمار العقاري *136*
4-4-2 الهجرة والتحولات على القطاع الزراعي *144*
4-4-3 الهجرة والاستثمار في قطاعات اقتصادية غير زراعية *149*
4-5 الهجرة والتشغيل والبطالة 157
4-5-1 قرى الهجرة: التحول من تصدير قواها العاملة إلى استيرادها *158*
4-5-2 معدلات بطالة محدودة في قرى الهجرة *161*
4-5-3 مهن جديدة مرتبطة بشكل مباشر بالهجرة *163*
4-6 خاتمة 165

الفصل الخامس: التأثيرات الاجتماعية للهجرة على قرى الهجرة **167**
5-1 مقدّمة 167
5-2 مجتمعا ظل مترابطان في قرى الهجرة: وحدة اجتماعية وانقسام مكاني 168
5-3 الهجرة كآلية لتمكين المجتمع المحلي رغم الأشكال الجديدة من اللامساواة وتفاقم الشعور بالحرمان 178
5-3-1 التحويلات المالية للمهاجرين كعامل أساسي في تعزيز تكافلهم وصمودهم وتحسين دخل الأسر *178*

5-3-2 فقر أقل في قرى الهجرة *184*
5-3-3 مستويات معيشة أعلى ومظاهر استهلاك بذخي في قرى الهجرة *188*
5-4 الجغرافيا الاجتماعية في قرى الهجرة والجاه والنفوذ 196
5-4-1 الجغرافيا الاجتماعية في قرى الهجرة: تغير مكاني جذري وتحول اجتماعي محدود *196*
5-4-2 الجاه والنفوذ: تأثير عابر للحدود للمهاجرين رغم غيابهم الفيزيائي *199*
5-5 تأثيرات الهجرة على أدوار المرأة ومكانتها 208
5-6 تأثيرات الهجرة على الزواج والطلاق 216
5-6-1 الهجرة والزواج المبكر *219*
5-6-2 الهجرة وتأثيراتها على الزواج من داخل الحامولة أو من خارجها *222*
5-6-3 الزواج كوسيلة ميسّرة للهجرة *224*
5-6-4 نسب طلاق أو انفصال مرتفعة في قرى الهجرة *228*
5-7 تأثيرات الهجرة على التعليم 233
5-8 خاتمة 238

6- خاتمة الدراسة **240**

قائمة المراجع **249**
المراجع العربية 249
المراجع الإنجليزية 254

Table of Contents

ملخص الدراسة	**XI**
Abstract	**XII**
1- Chapter One: Theoretical Framework and Research Method	**1**
1-1 Introduction	1
1-2 Research Problem	7
1-3 Theoretical Framework	10
1-4 Previous Studies	20
1-5 Research Methodology	26
1-6 Views of the surveyed villages	32
1-6-1 Almazra Alsharqia	32
1-6-2 Khirbet Abu Falah	34
1-6-3 Deir Dibwan	36
1-6-4 Turmusaya	38
2- Chapter Two: The History of Migration from the North East of Ramallah Villages	**40**
2-1 Introduction	40
2-2 Motives and trends of Palestinian Emigration through different periods	42
2-2-1 The beginnings of the external Palestinian emigration: The Ottoman period	42
2-2-2 The British Colonial period	52
2-3-2 After the Nakba: The Jordanian Period	55
2-2-4 The Israeli Settler Colonization period	61
2-2-5 The post-establishment phase of the Palestinian Authority	71
2-3 Conclusion	79
3- Chapter Three: The Demographic Effects of Migration on studied Villages	**82**
3-1 Introduction	82
3-2 A historical overview of the population of the surveyed villages	84
3-3 The population decreased in the immigration villages, contrary to the general trend in West Bank and Gaza Strip	87

3-3-1 Migration villages lose from both sexes and the male-female rates 90
3-3-2 The loss migration villages from the population exceeds the decrease in their absolute number 93
3-3-3 Return migration alleviated an even greater decrease in the population of the migration villages 96
3-4 lower fertility rates in migration villages 106
3-5 Stability or decline in the number of families in immigration villages Against a steady increase in the rest of the regions 108
3-6 Migration and its effects on the age structure of the population 111
3-7 Housing: a high percentage of uninhabited homes in the villages of migration 117
3-8 Conclusion 121
4- Chapter Four: The Economic Effects of Migration on Studied Villages 123
4-1 Introduction 123
4.2 Remittances for migrants 125
4.3 The impact of immigration on investment in infrastructure and public services in migration villages 127
4-3-1 Supporting of Alamazra Alsharqia migrants to develop infrastructure and public services in their village before the establishment of the Palestinian Authority 129
4-3-2 Supporting of Almazra Alsharqia migrants to develop infrastructure and public services in their village after the establishment of the Palestinian Authority in 1993 131
4-4 Changing the structure of the local economy in the migration villages: The decline of the agricultural sector and the emergence of new economic sectors 135
4-4-1 Migration and Real Estate Investment 136
4-4-2 Migration and transformations on the agricultural sector 144
4-4-3 Migration and investment in non-agricultural economic sectors 149
4-5 Migration, employment and unemployment 157
4-5-1 Migration villages: shift from exporting to importing their labor force 158

4-5-2 Limited unemployment rates in the migration villages 161
4-5-3 New occupations directly related to migration 163
4-6 Conclusion 165
5- Chapter Five: The Social Effects of Migration on Studied Villages 167
5-1 Introduction 167
5-2 A society that remained interconnected in the villages of migration: social unity and spatial division 168
5.3 Migration as a mechanism for local community empowerment despite new forms of inequality and exacerbating feelings of deprivation 178
5-3-1 Remittances of migrants as a key factor in promoting solidarity, improving families' income and strengthening their resilience 178
5-3-2 Less poverty in the migration villages 184
5-3-3 Higher standards of living and extravagant consumption in migration villages 188
5-4 Social geography in the migration villages, prestige and influence 196
5-4-1 Social Geography in migration Villages: Radical spatial change and limited social transformation 196
5-4-2 Prestige and Influence: A Cross-Border Effect of Migrants Despite Their Physical Absence 199
5.5 Effects of migration on the roles and status of women 208
5-6 Effects of migration on marriage and divorce 216
5-6-1 Migration and early marriage 219
5-6-2 Migration and its effects on marriage from within or outside the clan (Hamolah) 222
5-6-3 Marriage as a Facilitating Means of Migration 224
5-6-4 Divorce or separation rates are high in the migration villages 228
5-7 Effects of Migration on Education 233
5-8 Conclusion 238
6- Conclusion of the study 240
Bibliography 249
- Arabic references 249
- English references 254

ملخّص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في تأثيرات الهجرة الخارجية على التركيبة الديموغرافية والبنى الاجتماعية والاقتصادية في القرى الجبلية في فلسطين، والتحولات عليها عبر الزمن، بما يشمل الكشف عن الأدوات التي يتم من خلالها هذا التحول؛ سواء تلك المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين، أو التحويلات الاجتماعية، والدور الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية للهجرة في هذا الإطار. استندت الدراسة إلى حالة دراسية من قرى شمال شرق رام الله، حيث تركز على أربعة قرى، ثلاث منها ما زالت الهجرة فيها تتوسع باطراد، والرابعة لم تشهد الهجرة منها توسعاً ملحوظاً كما في القرى الثلاث الأخرى، على الرغم من أنها تقع في المنطقة نفسها. ناقشت الدراسة الأسباب المولدة للهجرة في هذه القرى، والتغيرات عليها عبر الزمن. ولكون الهجرة ظاهرة مستمرة وديناميكية، وأصبحت دراستها غير ممكنة بالاعتماد على نظرية واحدة، حللت الدراسة آثار الهجرة على هذه القرى مستندة إلى أربع نظريات متداخلة: "الأسباب المتراكمة"، و"الشبكات الاجتماعية للهجرة"، و"الحرمان النسبي"، و"الهجرة عبر الحدود الوطنية". واستخدمت الدراسة منهجاً تحليلياً وصفياً مقارناً لاستقراء واستنباط النتائج، واعتمدت على مزيج من أساليب البحث الكيفي والكمي، ومن خلال عمل ميداني موسع في القرى المبحوثة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية. كيفياً، استندت الدراسة إلى منهج التاريخ الشفوي، من خلال مقابلات فردية وجماعية مع مقيمين ومهاجرين من هذه القرى، وإلى خمس مجموعات مركزة في قرية المزرعة الشرقية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ومقابلات مع مؤسسات رسمية ومحلية. وكمياً، استندت الدراسة إلى تحليل ما هو متوفر من بيانات إحصائية رسمية وغير رسمية، إضافة إلى مسحين نفذا خصيصاً لأغراضها.

Abstract

This study examines the impact of international migration on the demographic, social and economic structures in the mountain villages in Center Palestine, and the transformations of these impacts over time, including revealing the mechanisms through which these transformations take place, whether those related to financial or social transfers from migrants, and the role that migration networks play. The study is based on a case study of four villages located northeast of Ramallah, three of which are still experiencing international emigration, while the fourth has not witnessed a significant expansion of migration as in the other three villages, although they are in the same area. The study discusses the causes that generate migration in these villages, and the changes in them over time, and analyzes the impacts of migration on these villages. As migration is a continuous and dynamic phenomenon, this study is based on four overlapping theoretical concepts: "cumulative causation", "migration social networks", "relative deprivation" and "transnational migration". The study used a comparative descriptive analytical approach to extrapolate and elicit results. It relied on a mixture of qualitative and quantitative research methods, through extensive field work in the surveyed villages and in the United States of America. Qualitatively, the study used oral history through individual and group interviews with residents and emigrants from these villages, five focus groups in the village of Al Mazraa Al Sharqiah and in the United States of America, and interviews with official and local institutions. The study used available official and unofficial statistical data, in addition to two surveys carried out specifically for new data.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهج البحثي

1-1 مقدمة

تحظى الهجرة باهتمام كبير لدى الباحثين والأكاديميين والدول والمؤسسات الدولية. ويرجع هذا الاهتمام إلى اتساع هذه الظاهرة وزيادة تأثيراتها وتشابك هذه التأثيرات وتبادلها في المستويات المحلية والإقليمية والعالمية (فياض، 2018). فبشكل عام، تتأثر جميع البلدان في العالم بالهجرة تقريباً، حيث تنتشر الهجرة، بشقيها الداخلي والخارجي، في جميع دول العالم، ويزداد عدد المهاجرين الدوليين سنوياً، حيث بلغ عددهم 247 مليون في العام 2013، ما يعادل 3.4% من إجمالي سكان العالم، ارتفع إلى 251 مليوناً في العام 2015 (World Bank, 2016)، ووصل إلى 272 مليون مهاجر في العام 2020 (IOM, 2020). وللهجرة الدولية تأثيراتها على المهاجرين وغير المهاجرين، سلباً أو إيجاباً، سواء في بلدان المنشأ، أو في بلدان المقصد، حيث تتحمل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية آثار الهجرة مباشرة. كما أن هناك إقراراً متزايداً بإسهامات المهاجرين ومجتمعات الشتات في بلدان المقصد وبلدان الأصل (الأمم المتحدة، 2013).

كثيراً ما تثار حوارات، في لقاءات مع أفراد العائلة، أو الأصدقاء، أو الأقارب، أو سكان القرية التي ولدتُ فيها –قرية المزرعة الشرقية– والتي تتسم بارتفاع نسبة المهاجرين منها، حول تأثيرات الهجرة، الإيجابية منها والسلبية، على المهاجرين، أفراداً أو أُسراً، وعلى المجتمع المحلي بشكل عام، وغالباً ما يختلف المتحاورون في آرائهم. فمنهم من يعتبر أن الهجرة أدت إلى الكثير من الخسائر، في حين يعتبر آخرون أنه لولاها لما استطاعت القرية النهوض والتطور إلى ما هي عليه في الوقت الحالي. ولكنهم، بالإجمال، يتفقون على أن للهجرة تأثيرات واضحة على القرية، وعلى مستويات مختلفة، كما يتفقون على الدور الكبير الذي يلعبه المهاجرون في دعم القرية، من مشاريع عامة، أو دعم الأسر المعوزة، أو دعم الطلبة، وغيرها. ويبدو أن

هذا النوع من الحوار منتشر في قرى شمال شرق رام الله، بشكل عام، التي أصبحت توسم بأنها "قرى الأميركان".

لا يبتعد هذا الحوار الشعبي عن النقاش الدائر عالمياً وإقليمياً حول تأثيرات الهجرة الدولية على المجتمعات المرسلة والمستقبلة في إطار النقاش حول علاقة الهجرة بالتنمية. فحسب معهد الهجرة الدولية (2006)، تشهد ظاهرة الهجرة الدولية تزايداً مستمراً، وتواجه دراستها تحديات كبيرة، في ظل عالم متغير بشكل سريع، ولكونها تجمع بين الشعوب والمجتمعات المختلفة. وترتبط هذه التحديات بتعددية الهجرة، وحركية السياقات المتعلقة بها، واتّخاذها أشكالاً جديدة على مستوى الأشخاص الممكن هجرتهم، وغايات الهجرة.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لظاهرة الهجرة الدولية على مستوى العالم، فما زال هناك الكثير من الفجوات المعرفية حولها، وبخاصة فيما يتعلق بسلوكيات المهاجرين الفردية والأسرية، وأثرها على البشر وعلى المجتمعات المحلية الأصلية. ويعود نقص المعرفة، بشكل أساسي، إلى النقص الكبير في البيانات والدراسات المتخصصة لدراسة هذه الظاهر (Mendola, 2006). وعلى الصعيد الفلسطيني، لا تلقى هذه الظاهرة الاهتمام البحثي الكافي، حيث لا يتوفر الكثير من الدراسات والأبحاث حولها، على الرغم من أنها حاضرة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتعود أسباب شح الدراسات الفلسطينية حول الهجرة الدولية، إلى غياب المؤسسات المتخصصة في هذا المجال، وغياب البيانات حول الهجرة بحكم عدم سيطرة الفلسطينيين على حدودهم ومعابرهم.

بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم 13.8 مليون شخص في منتصف العام 2021، يعيش نصفهم خارج فلسطين التاريخية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021). وقد بلغ حجم التحويلات المالية 2.3 مليار دولار أمريكي في العام 2015؛ أي ما يعادل 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 2016: 32). لكن يجب التعامل مع حجم هذه التحويلات بحذر، كونها تشمل، أيضاً، تحويلات العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن التهجير هو السمة

البارزة في الحالة الفلسطينية، ويقف وراء الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين التاريخية، فإن الهجرة الدولية، أيضاً، قائمة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كانت بداية الهجرة الفلسطينية إلى الخارج في نهاية حقبة الدولة العثمانية، وكجزءٍ لا يتجزأ من الهجرة السورية (بلاد الشام) قبل تقسيمها إلى أقطار؛ سوريا ولبنان وفلسطين والأردن (ربيع، 1974). ففي ظل عمليات التهجير الجماعية المنظمة التي مارسها الاستعمار الأجنبي على فلسطين، برزت، كذلك، بعض الهجرات الفردية أو الأسرية؛ سواء بغرض التعليم أو العمل أو الالتحاق بالأسرة. ويلاحظ أن هناك استمراراً للهجرة الفلسطينية إلى الخارج عبر الزمن، ولاسيما في بعض التجمعات السكانية التي بدأت فيها هذه الظاهرة مبكراً، وكذلك بفعل التعقيدات السياسية والاجتماعية–الاقتصادية التي تمر بها فلسطين، من عدم استقرار، وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، ما يدفع الكثيرين إلى الهجرة والبحث عن فرص وأنماط معيشة مختلفة في الخارج.

تركزت الهجرة الفلسطينية إلى الخارج من المناطق الجبلية، بشكل عام، حيث بدأت في محافظة بيت لحم، ثم تبعتها محافظة رام الله والبيرة. وفي الأخيرة، لا يخلو أي تجمع سكاني فيها من وجود عدد من سكانه في المهجر، لكن حجم الهجرة من هذه التجمعات يتفاوت، حيث يكون محدوداً بأفراد في بعضها، وأكثر اتساعاً في أخرى، ليصل عدد المهاجرين في بعض هذه التجمعات أضعاف المقيمين فيها (علقم وربيع، 1990: 105–106). وقد تميزت قرى شمال شرق رام الله بين مجمل قرى محافظة رام الله والبيرة بالهجرة إلى الخارج، ومنذ زمن مبكر، تركزت في البدايات على أمريكا الجنوبية، لكنها اليوم تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية (المالكي وشلبي، 1993: 45–46).

لقد بدأت الهجرة من هذه القرى عندما كانت تعتمد في رزقها، بشكل رئيسي، على الزراعة. ونظراً لموقعها، ووعورة أراضيها، وعدم صلاحية معظمها للزراعة، كانت زراعتها كفافية، وارتبطت بظروف مناخية قاسية، وبالتالي كان الإنتاج الزراعي لها لا يلبي احتياجات الأسر. بهذا، شكل نمط الزراعة الكفافية عاملاً دافعاً للبحث عن مصادر دخل مكمّلة أو بديلة، كالعمل المأجور داخل أو القرية خارجها، والهجرة الداخلية والخارجية سعياً إلى تحسين دخل الأسرة ومستويات معيشتها. وبشكل عام، تختلف القرى التي يشملها البحث عن القرى

المتاخمة للساحل الفلسطيني، أو تلك الواقعة في شمال فلسطين، حيث اتسمت تلك القرى بتوفر أراضٍ سهلية وأكثر خصوبة، ما أثر في وجود زراعة أكثر إنتاجية، وتوفر بشكل أكبر احتياجات الأسر من المنتجات الزراعية (المالكي وشلبي، 1993؛ Tamari, 1983).

لقد ناقشت دراسات كثيرة، ومن مدارس فكرية مختلفة، علاقة الهجرة بالتنمية، وتأثير كل منها بالأخرى، حيث ترى بعضها أنها علاقة سلبية، وتراها أخرى إيجابية (De Haas, 2010; 2008). وركزت معظم الدراسات في نقاشها لهذه العلاقة على المستوى الكلي، كما في دراسة حول الأردن، التي تناولت العلاقة من منظور الاقتصاد الكلي (Hennings, 2013)، وتناولتها دراسات أخرى على مستوى المجتمعات المحلية، لكنها ركزت على الأبعاد الاقتصادية (Durand et al., 1996).

وقد ركزت معظم دراسات الهجرة على التحويلات المالية للمهاجرين كأحد التأثيرات الأساسية على مجتمعاتهم الأصلية، وأغفلت مصادر التأثير الأخرى، التي أطلقت عليها بيجي ليفيت "التحويلات الاجتماعية" (Livitt, 1998 & 2001)، حيث أشارت إلى حقيقة أن المهاجرين، إضافة إلى تحويلاتهم المالية والعينية، يحولون إلى مواطنهم الأصلية أفكارهم وسلوكياتهم (Livitt and Lamba, 2011: 2). وعرّفت التحويلات الاجتماعية بأنها: "الأفكار والممارسات ورأس المال الاجتماعي التي ينقلها المهاجرون إلى أوطانهم الأصلية، وتتم هذه التحويلات الاجتماعية للمهاجرين عند عودتهم إلى موطنهم الأصلي، أو عبر الهاتف أو الفيديو. ويتم انتقالها عبر مسارات واضحة ومحددة، سواء أكانت من خلال أطر رسمية أم غير رسمية، وعبر التبادل الشخصي بين الأفراد" (Livitt, 1996: 6). وقد تطورت وسائل التواصل ما بين المهاجرين ومواطنهم الأصلية بتطور وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، ومن ضمنها "الفيسبوك" و"الواتساب" و"الإنستجرام" ... وغيرها.

حتى وقت قريب، ركزت أبحاث الهجرة الغربية، بشكل أساسي، على علاقة المهاجرين بأسواق العمل في البلدان المستقبلة: الأعمال التي يقومون بها، أو طريقة قيامهم بها، وهل هي أعمال بديلة أو مكملة للعمالة المحلية، وما هو تأثيرها على الأجور المحلية. وركزت، أيضاً، على الآثار المالية للهجرة: ما إذا كان المهاجرون الوافدون يدفعون الضرائب، أو يستفيدون من المزايا الاجتماعية وما إلى ذلك. وبالتالي، لم يتم

إيلاء الكثير من الاهتمام لتأثيرات الهجرة على البلدان المرسلة للمهاجرين (Markova, no date). وقد برزت مجموعة من الدراسات الإمبريقية التي أظهرت أن آثار الهجرة على التنمية قد تكون أكثر إيجابية مما يعتقد، من حيث تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية (Taylor et al., 1996; Massey et al., 1998; Ozdan and Schiff, 2005)، لكن هذه الدراسات تركزت، بشكل أساسي، في أمريكا اللاتينية، وبخاصة المكسيك، وبهذا فإنه من غير الواضح مدى انطباق نتائجها على المناطق المرسلة للمهاجرين خارج نصف الكرة الغربي (De Haas, 2007.a)، حيث إن هناك غياباً واضحاً لمثل هذه الدراسات والنقاشات التي ترتبط بالبلدان المصدرة للهجرة في مناطق جنوب وشرق البحر المتوسط (Massey et al., 1998).

ينطبق هذا على الحالة الفلسطينية، حيث لم يبرز اهتمام واضح في دراسة آثار الهجرة، وبقيت الدراسات المتعلقة بالموضوع محدودة، وكانت في معظمها وصفية وغير مبنية على دراسات إمبريقية، وغير مصممة لفحص فرضيات مشتقة من النظريات المتعلقة بتأثيرات الهجرة.

وبهذا، تهدف هذه الأطروحة إلى الكشف عن تأثيرات الهجرة الفلسطينية الدولية على قرى الهجرة شمال شرق رام الله؛ الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، والتحولات التاريخية عليها، وبما يشمل الكشف عن الأدوات التي من خلالها يتم هذا التغيير؛ سواء تلك المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين، أو التحويلات الاجتماعية، والدور الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية للهجرة في هذا الإطار.

وننطلق في هذه الأطروحة من البحث المتوازن حول التأثيرات الإيجابية والسلبية للهجرة على هذه القرى، فهذه التأثيرات قد تحمل في طياتها توفير الدخل، والحد من الفقر، ورفع مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل، وتطوير البيئة الخدمية العامة، لكنها في الوقت نفسه، قد تحمل في طياتها، وبفعل النزيف السكاني، حرمان هذه القرى من رأسمالها البشري وقواها العاملة، وقد تؤدي إلى تعزيز اعتماديتها على التحويلات المالية بدلاً من الأنشطة الاقتصادية المحلية، التي قد تعزز اللامساواة في المجتمع المحلي لهذه القرى، وما يرتبط بها من الإحساس بالحرمان النسبي، الذي يبرز بفعل الاستهلاك البذخي، وبالتالي تخلق تمايزاً طبقياً فيها، ليستمر تيار الهجرة منها ويتسع.

وتأتي أهمية هذه الأطروحة من كونها تركز على حالة المجتمع الفلسطيني الذي لا يزال يعاني من الاستعمار. فهو مجتمع يعيش في ظل سلطة وطنية منقوصة السيادة من جهة، ويعيش تحت قمع استعمار استيطاني مستمر من جهة ثانية. وهذا له أهميته المعرفية والنظرية والسياسية والتنموية. فعلى الرغم من تركيز هذه الأطروحة على مجموعة من القرى الفلسطينية، فإنها تضعها في سياقها العام، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومحاولة الربط بين المستويين بشكل محكم.

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية المعرفية في كونها تقدم إسهاماً لدراسة تأثيرات الهجرة، الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، على المجتمعات المحلية المرسلة للهجرة، وذلك بالتركيز على مجموعة من القرى الفلسطينية. وبالتالي، ستسهم في تعزيز هذا الجانب المعرفي، في ظل تركيز معظم الدراسات على تأثير الهجرة على الدول المستقبلة للمهاجرين. كما أن هذه الأطروحة تسهم معرفياً في تبيان مدى تأثير الهجرة على المستوى المحلي في الدول، وإن كان تأثيرها العام على الدولة محدوداً، حيث تركز الكثير من الدراسات على تأثيرات الهجرة على المستوى الكلي، بينما يظهر الأثر الحقيقي والملموس للهجرة على المستوى المحلي.

إضافة إلى ذلك، تسهم هذه الأطروحة معرفياً عبر الاستفادة من مفاهيم نظرية تعاملت مع ظاهرة الهجرة من منظور دراسة مسبباتها، كما في حال الأسباب المتراكمة، والحرمان النسبي، والشبكات الاجتماعية للهجرة، بينما تستخدم هذه الأطروحة هذه المفاهيم النظرية من منظور تأثيرات الهجرة، انطلاقاً من الاعتقاد بترابط أسباب الهجرة ونتائجها. وبهذا، تفتح هذه الأطروحة المجال لدراسات أخرى في الحقل من منظور جديد، وبخاصة أنها تتناول ظاهرة الهجرة في مجتمع يعيش في مواجهة سياق استعماري، يؤثر على البيئة الاجتماعية–الاقتصادية المحددة لحياته، ويؤثر بالتالي على ظاهرة الهجرة ومستقبلها.

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، بحيث يشمل هذا الفصل، إضافة إلى المقدمة، مشكلة البحث، ومراجعة الدراسات السابقة، والمنهجية، وتعريف عام بالقرى المبحوثة. ويناقش الفصل الثاني تاريخ الهجرة من القرى الجبلية في فلسطين، وبخاصة القرى المشمولة في الدراسة، حيث يناقش تاريخ هذه الهجرة منذ نهايات الحقبة

العثمانية ولغاية يومنا هذا، من حيث الأسباب المولدة لها، والشرائح الاجتماعية التي شملتها، واتجاهاتها، والتطورات عليها، في إطار من المقارنات التاريخية والمناطقية.

يناقش الفصل الثالث الآثار الديموغرافية للهجرة على القرى المشمولة في الدراسة، ويستند في ذلك إلى بيانات رسمية وفرتها التعدادات العامة الثلاثة للسكان والمساكن والمنشآت التي نفذت بعد قيام السلطة الفلسطينية. ويستعرض الفصل أهم المؤشرات الديموغرافية في القرى المشمولة في الدراسة، للكشف عن أثر الهجرة عليها، ومن خلال مقارنتها بالمعدلات المناطقية.

يناقش الفصل الرابع الآثار الاقتصادية للهجرة على القرى المشمولة في الدراسة، حيث يتناول التحويلات المالية وتأثيراتها على الدخل، وعلى تطوير البنية التحتية والعامة في القرى المشمولة في الدراسة، وكذلك تأثيراتها على التحول في القطاعات الاقتصادية الأساسية والاستثمارات فيها، وتشمل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكذلك الاستثمار العقاري.

أما الفصل الخامس، فيناقش تأثيرات الهجرة على التحولات الاجتماعية في القرى المشمولة في الدراسة، حيث يتناول الشبكات الاجتماعية للهجرة، وارتباطاتها بمدى اندماج المهاجرين في بلدان الاستقبال، وبالتالي تأثيرها على طبيعة علاقات المهاجرين مع قراهم الأصلية. كما يناقش الفصل التحويلات المالية والتحويلات الاجتماعية، وأثرها على مستويات المعيشة والفقر والاستهلاك، وتأثيراتها على الجغرافيا الاجتماعية لهذه القرى، والتحولات على قوى الجاه والنفوذ، وكذلك على أدوار المرأة ومكانتها، وعلى ترتيبات الزواج وعلاقته بالهجرة، وعلى التعليم.

1-2 مشكلة البحث

كانت بدايات الهجرة الخارجية من فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن دارستها لم تلق الاهتمام اللازم. فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي عالجت هذه الظاهرة، فإنها تبقى محدودة في معالجاتها ومدى شموليتها؛ كونها جاءت في ظل نقص المعلومات اللازمة لدراسة هذه الظاهرة بجوانبها المختلفة، وذلك

بفعل عدم توفر السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر كأحد أهم الطرق لتوفير البيانات حول الهجرة الخارجية، كما أنها تبقى محاولات مجزوءة ولم تركز على تأثيرات هذه الهجرة ومفاعيلها على المجتمع الفلسطيني أو المجتمعات المحلية التي تنتشر فيها الهجرة بشكل كبير؛ سواء التأثيرات الديموغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

لقد مرت الهجرة الفلسطينية بمراحل زمنية عديدة، وتخللتها موجات هجرة، ارتبطت بالسياق الاستعماري لفلسطين. وتشير بعض المشاهدات إلى تغير أشكالها وأنماطها، تبعاً للتغيرات في السياق السياسي–الاجتماعي، عوضاً عن تطور شبكات العلاقات بين المهاجرين، وبينهم وبين غير المهاجرين. فقد برزت هذه الظاهرة مقتصرة على الذكور من فئة الشباب، لكننا نلحظ اليوم توسعها لتشمل الأسر وفئات اجتماعية جديدة، كالنساء وكبار السن. ويفترض أن هذه التحولات، ستحمل معها تأثيراتها، ليس على الأفراد والأسر فحسب، بل في إحداث تغيرات بنيوية مهمة على المجتمعات المحلية، أو على الأقل المساهمة في إحداثها، ولا سيما في القرى التي تنتشر فيها ظاهرة الهجرة.

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الوطني الأول، والوحيد، حول الهجرة في العام 2010. وقد أظهر المسح أن 6.7% من الأسر الفلسطينية لديها مهاجرٌ واحدٌ على الأقل في الخارج، وأظهر أن عدد العائدين إلى فلسطين من الخارج يتراوح ما بين 5–7 آلاف شخص سنوياً، خلال السنوات الخمس السابقة على المسح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011–أ). لكن، في الحقيقة، لا يمكن التعامل مع هذه البيانات بموثوقية عالية، فعلى الرغم من أهمية هذا المسح، فإنه يعاني من بعض القصور في المنهجية الذي أثر سلباً على مدى إمكانية الاستفادة من نتائجه، فالمسح لم يشمل الأسر التي هاجرت بكاملها، حيث يلاحظ اتجاه ملحوظ لهجرة بعض الأسر بكاملها. والأهم من ذلك، أن هذا المسح يقدم تقديرات لحجم الهجرة الدولية في فلسطين، لكنه لا يوفر بيانات يمكن من خلالها قياس أثر هذه الهجرة.

وقد اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديراته للسكان، كأساس لبيانات التعدادات العامة أو للمسوح، نموذجاً مبنياً على فرضية وجود هجرة عائدة إلى فلسطين بعد نشوء السلطة الفلسطينية، تتزايد تدريجياً

بين العامين 1997 و2003. لكن، حسب البيانات الإسرائيلية –بحكم أن بيانات الدخول والخروج الفعلية تتم من قبل السلطات الإسرائيلية، التي توثق حركة الفلسطينيين الذين يغادرون إلى الأردن ومصر عند المعابر الحدودية الدولية، أو عبر مطار بن غوريون– يظهر أن ما يتراوح بين 10 و20 ألف فلسطيني غادروا كل عام من الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الفترة (Zimmerman et al., 2006).

وبغض النظر عن حجم الهجرة الفلسطينية الخارجية، يلاحظ أن حجم هذه الهجرة على مستوى بعض التجمعات القروية، وبخاصة قرى شمال شرق رام الله، مرتفع، وتيار الهجرة منها مستمر، ليفوق عدد مهاجريها عدد سكانها المقيمين فيها. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: **ما هي تأثيرات الهجرة على قرى الهجرة المبحوثة في منطقة شمال شرق رام الله؟ وما هي التحولات التي أحدثتها في تركيبتها الديموغرافية وفي بنيتها الاقتصادية والاجتماعية؟**

هناك تعريفات للهجرة مرتبطة بالمجال القانوني، أو الإداري، أو الإحصائي، وتسترشد التعريفات الفنية بعوامل جغرافية وسياسية وزمنية، وغيرها، لكن "لا يوجد تعريف متفق عليه على الصعيد العالمي للهجرة أو المهاجر" (منظمة الهجرة الدولية، 2019: 20). وقد عرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الهجرة بأنها "انتقال الشخص أو الأسرة كاملة من دولة إلى أخرى؛ أي بشرط أن يجتاز الفرد حدود هذه الدولة، وأقام أو ينوي الإقامة فيها، حتى لو قام بفترات زيارة بسيطة إلى مكان آخر" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011– أ: 26).

بدوره، يعتبر إدوارد سعيد أن المغتربين هم من يعيشون في بلد غريب طواعية، لأسباب شخصية أو اجتماعية، أما المهاجرون، فهم من يهاجر إلى بلد جديد، وبنوع من الاختيار (سعيد، 2004: 126). وبهذا، فإن كلا المفهومين يتقاطعان، بل إنهما، من حيث الجوهر، يعنيان الشيء نفسه. ويدمج محمود درويش مفهومي الهجرة والغربة في مفهوم المنفى، فهو يرى أن هناك منفى إجبارياً "بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية أو الاضطهاد السياسي أو الاحتلال أو التطهير العرقي"، وآخر اختيارياً، عندما يكون "للبحث عن شروط حياة أخرى وأفق جديد"، وفي كليهما ينفصل المرء عن الجغرافيا والمكان الأول، ليحمل معه عناصر تكوينه من

ذكريات الطفولة، واللغة، والهوية، والحنين إلى الوطن، ولهذا يعيش على الهامش بين "هنا" و"هناك" (درويش، 2008).

ولا بد من الإشارة، هنا، إلى أن المفهوم الدارج بين سكان قرى الهجرة للتعبير عمن غادروا هذه القرى إلى المهجر هو "المغتربون"، بحيث لا يستخدمون مفهوم "المهاجرين"، وهذا يعود أولاً إلى أن مفهوم الهجرة يرتبط أكثر بمن هُجِّروا من بلادهم قسراً في أذهان سكان هذه القرى، ولهذا كان يطلق على اللاجئين الفلسطينيين الذي سكن بعضهم في هذه القرى تعبير "المهجّرين"، ويرتبط ثانياً بأن المهاجرين أنفسهم لا يقبلون التعبير عنهم بمفهوم "المهاجرين"، لاعتبارهم أن انتقالهم للعيش في دولة أخرى هو انتقال مؤقت. ومن هنا، تستخدم الدراسة كلا المفهومين –المهاجرين والمغتربين– بالمعنى نفسه.

وبشكل عام، تنطوي تعريفات الهجرة على إشكالية ترتبط بالهوية وبالانتماء الثقافي للأفراد. فمثلاً، هل الفلسطيني الذي يولد في دولة أخرى، يعتبر مهاجراً إلى فلسطين إذا ما عاد إلى العيش فيها، أم أنه يعتبر عائداً إلى فلسطين؟ وهل ارتباط الفرد بوطنه مرتبط بمكان ولادته، أم إنه يرتبط به من خلال هويته الثقافية؟ ونظراً لهذه الإشكاليات، فإننا نستند في هذه الأطروحة إلى تعريف **إجرائي للهجرة، وهو أن الأفراد المقيمين في دول المهجر من قرى الهجرة هم مهاجرون، حتى لو كان مكان ولادتهم في تلك الدول**، وذلك نظراً لأن الجيل الثاني، وحتى الثالث، ممن ولدوا للأسر المهاجرة، لا تزال تربطهم بقراهم الأصلية علاقات، وبعضهم عاد إليها، وتعلم في مدارسها، وتزوج فيها، ويرسلون التحويلات المالية، سواء لأسرهم، أو لدعم قراهم.

1-3 الإطار النظري

اعتبرت الكثير من الدراسات أنه لا يزال هناك قصور نظري في دراسة ظاهرة الهجرة، وأنه لا يمكن فهم هذه الظاهرة لما تحويه من تعقيدات وتداخلات بالاستناد إلى نظرية واحدة من النظريات المتوفرة، واعتبرت بعضها أنه يجب تطوير نماذج نظرية تدمج بين النظريات المتوفرة. فمثلاً، اعتبرت بعض الدراسات أنه على الرغم من أن الهجرة أصبحت تشكل قوة رئيسية لها تأثيراتها في جميع أنحاء العالم، فإن الأساس النظري لفهمها لا

يزال ضعيفاً، حيث لا توجد نظرية واحدة متماسكة لتفسيرها، بل إن هناك مجموعة من النظريات المشتتة، التي غالباً ما بنيت بمعزل عن بعضها البعض. وبالتالي، فإن فهم الهجرة الحديثة غير ممكن بالاستناد إلى أداة نظرية واحدة، أو بالتركيز على مستوى واحد من التحليل، وإنما يتطلب فهمها، كونها ظاهرة متشعبة ومتداخلة، الاستناد إلى نظرية أكثر تعقيداً، بحيث تشمل تنوعاً في الأبعاد، والتوجهات، والمستويات، والفرضيات (Massey et al., 1993: 431-432). وعلى الرغم من أن هناك محاولات جديدة لتأطير الهجرة نظرياً بالاستناد إلى دمج مناهج الاستقراء والاستنباط معاً، وهو ما أدى بدوره إلى بروز أطر نظرية جديدة تعبر، بشكل أكثر دقة، عن واقع الهجرة في زمننا الحاضر، فإنه من غير الممكن تفسير ظاهرة الهجرة من خلال نظرية واحدة لكونها ظاهرة معقدة ومتنوعة ومتعددة الأوجه (Righard, 2012: 11).

فإذا ما تعاملنا مع الهجرة على أنها عملية مستمرة وديناميكية وتتغير عبر الزمن، تبقى الكثير من الأسئلة مفتوحة وعالقة. فهل هي وسيلة أو آلية لتقاسم المخاطر على مستوى الأسرة، أم أنها استجابة فردية للصدمات؟ وهل الطبيعة المستدامة لها التي تقود إلى خلق الشبكات الاجتماعية للهجرة، القوية منها أو الضعيفة، أهم من الدوافع والأسباب الاقتصادية للهجرة، كما تقترح "نظرية الأسباب التراكمية"؟ وإلى أي درجة تشكل اللامساواة واحدة من العوامل التي تدفع الناس إلى الهجرة، كما تقترح "فرضية الحرمان النسبي"؟ (Mendola, 2006).

من هنا، استعانت هذه الدراسة بمفاهيم وفرضيات نظرية عدة لدراسة تأثيرات الهجرة على المجتمعات المحلية الأصلية للمهاجرين. فتفسير تأثيرات الهجرة، كظاهرة اجتماعية، وفي إطار علاقة الهجرة بالتنمية، وتطور الشبكات الاجتماعية للهجرة، لا يمكن تحقيقه بالاستناد إلى واحد من المداخل النظرية، كما أشار الكثير من الكتاب. ومن هنا استندت هذه الأطروحة إلى الدمج بين مفاهيم وفرضيات نظرية متعددة، لفحص تأثيرات الهجرة الدولية على مجتمعات القرى التي تشملها الدراسة.

تأثرت الاتجاهات الجديدة التي تدرس العلاقة بين الهجرة والتنمية، والتي برزت في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بنظريات قديمة، وبخاصة نظرية التحديث، التي تناولت هذه العلاقة على المستوى الشمولي، وربطت التغيرات في الهجرة مع مراحل تطور عمليات التحديث (Righard, 2012: 14-15). تنطلق الاتجاهات

الجديدة المبنية على مدرسة التحديث من افتراضين رئيسيين: أولهما، أن الهجرات الدولية تتجه من دول الجنوب إلى دول الشمال بفعل تأخر الأولى وتطور الثانية. وثانيهما، أن الهجرات الدولية تساهم في تنمية دول المقصد، وتساهم تأثيراتها في النمو، والحد من الفقر في دول المنشأ، حيث تعتبر أن للمهاجرين دوراً في المساهمة الاقتصادية لمجتمعاتهم الأصلية، إضافة إلى المساهمة السياسية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من ذلك، فإن نمو دول المنشأ لم يحقق النتائج المرجوة (EUROMED Migration II, 2011: 31-32). وعلى الرغم من تطور هذه الاتجاهات، فإن دراسة العلاقة بين الهجرة والتنمية لا تزال محددة بقصور المفاهيم النظرية، فلا يزال هناك العديد من الفجوات، ولا تزال الأدلة التي تستند إليها هذه الاتجاهات الجديدة ضعيفة (كاستلز وميللر، 2013: 153).

إجمالاً، تبقى نظريات الهجرة والتنمية محددة بفعل معالجتها لعلاقة دول الجنوب بدول الشمال على المستوى الشمولي، واعتبارها أن الهجرة باتجاه واحد من الأولى إلى الثانية، وإهمال خصوصيات كل من هذه الدول. فهي تتجاهل حركة الهجرة البينية بين دول الجنوب، والهجرة من دول الشمال إلى دول الجنوب، أو من الدول الأكثر نمواً إلى الأقل نمواً، كما في حال هجرة الأوروبيين والأمريكان للعمل في دول كالإمارات العربية المتحدة. وتكفينا الإشارة، هنا، إلى ما أورده البنك الدولي (World Bank, 2016) من بيانات تشير إلى أن 38% من أجمالي حجم الهجرة الدولية في العام 2013 هو هجرة بينية بين دول الجنوب، وهي أعلى من حجم الهجرة بين دول الجنوب ودول الشمال التي بلغت 34%، وبلغت نسبة الهجرة من دول الشمال إلى دول الجنوب 6%.

كذلك، تبقى معظم النقاشات حول علاقة الهجرة بالتنمية تعاني من قصور بفعل تركيزها الكبير على الأبعاد الاقتصادية على حساب الأبعاد الاجتماعية–الثقافية (Levitt, 1998)، سواء من حيث توليد حركة الهجرة أو من حيث تأثيراتها المحتملة. ومن هنا، فإن الاستناد إلى نظريات الهجرة والتنمية دون إدماجها مع أطر نظرية أخرى، يبقي دراسة العلاقة بين الهجرة والتنمية منقوصة، وهو ما يستدعي، بالتالي، الاستناد إلى نظريات متعددة لدراسة الجوانب المتعددة للهجرة، كظاهرة متعددة الأبعاد.

وتبقى نقاشات علاقة الهجرة بالتنمية تعاني من قصور، أيضاً، بسبب تعاملها مع معالجة الفقر بين جاليات المهاجرين، ومعالجة التخلف في المجتمعات المحلية التي يأتون منها، كهدفين منفصلين عن بعضهما البعض، وهما في الواقع مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، لأن الهجرة تجري في مجال اجتماعي انتقالي. واندماج المهاجرين من جهة، ونشاطهم وارتباطهم بأوطانهم من جهة أخرى، وجهان لعملة واحدة (Levitt, 1998). فالمهاجر الذي يحقق نجاحات، مالية أو معرفية في المهجر، مرشح لأن يكون أكثر إسهاماً في التأثير على مجتمعه الأصلي. إن دراسة العلاقة بين الهجرة والتنمية لا تتحقق بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية على المستوى الشمولي فحسب، وإنما ترتبط أكثر بدراسة العلاقة بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية على المستوى المحلي، وهي العلاقة التي تتطلب توفر الآليات لتحقيقها، والتي تتبلور على شكل شبكات اجتماعية للهجرة، الرسمية منها وغير الرسمية. فتأثير المهاجرين على مجتمعاتهم الأصلية يرتبط بتطوير قنوات التواصل واستمرارها، سواء ما بين المهاجرين أنفسهم، أو بينهم وبين مجتمعاتهم الأصلية. وإضافة إلى التركيز على المستوى المحلي، تتطلب دراسة علاقة الهجرة والتنمية التركيز على الأثر الذي تحدثه علاقة المهاجرين بمجتمعاتهم المحلية الأصلية، وعدم حصر هذه الدراسة في الأسباب المولدة للهجرة، هذا لأن كليهما –التأثير على المجتمعات المحلية الأصلية، وما يرتبط به من تحولات ديموغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية، من جهة، والأسباب المولدة للهجرة، من جهة أخرى– مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

ولهذا، تستند هذه الأطروحة إلى الدمج بين أربعة مفاهيم نظرية متداخلة: الأسباب المتراكمة، الشبكات الاجتماعية للهجرة، الحرمان النسبي، الهجرة عبر الحدود الوطنية. فالدراسة تعمد إلى فحص مدى انطباق هذه الأطر والمفاهيم النظرية على حالة القرى الجبلية في فلسطين المشمولة في الدراسة، لكن بالتركيز على تأثيرات الهجرة على هذه القرى، وبالاستفادة من هذه الأطر النظرية رغم تركيزها على تحليل الأسباب المولدة للهجرة.

لقد استندت الدراسة، بشكل أساسي، إلى مفهوم الأسباب المتراكمة، كمفهوم يستند إلى أن العلاقة بين الهجرة والبيئة المولدة لها علاقة جدلية، يؤثر كل منهما في الآخر. وبما أننا نعمد إلى دراسة تأثيرات الهجرة على

القرى التي تتركز فيها، فإن استخدام مفهوم الأسباب المتراكمة يوفر لنا منطلقاً ملائماً لتحليل تأثير الهجرة على هذه القرى، وكيفية حصول هذا التأثير. وفي الوقت نفسه، استفادت هذه الدراسة من التحليل المبني على الشبكات الاجتماعية للهجرة، وفرضية الحرمان النسبي، والهجرة عبر الحدود الوطنية، كأطر نظرية مكملة لمفهوم الأسباب المتراكمة، حيث تعاملت معها على أنها، في جوهرها، تسهم في تعزيز تراكم الأسباب المولدة للهجرة، والأهم أنها تسهم في تفسير مدى مساهمة الهجرة في التغيير في البنى الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في القرى التي تتركز فيها الهجرة.

وتنطلق الدراسة من اعتمادها على مفهوم الأسباب المتراكمة، كمفهوم نظري، يعبر عن أن كل عمل من أعمال الهجرة يغير في السياق الاجتماعي الذي يتم من خلاله اتّخاذ القرارات اللاحقة للهجرة، وبشكل يجعل من المرجح القيام بهجرات لاحقة إضافية. أي إن الهجرة نفسها تكون مصدراً لهجرات إضافية، كما أنها تعزز من التركيز الجغرافي لأصول المهاجرين. وتنطلق هذه الرؤيا من أن قرارات الأفراد أو الأسر تتأثر بالسياق الاجتماعي–الاقتصادي الذي يعيشون فيه، كما أن فعل الهجرة نفسه يؤثر في هذا السياق الذي تتخذ فيه قرارات الهجرة (Massey et al., 1993; Massey et al., 1998؛ كاستلز وميللر، 2013). وعلى الرغم من أننا نناقش دوافع الهجرة وأسبابها في هذه الدراسة، فإن تركيزنا ينصب أكثر على دراسة تأثيرات الهجرة على القرى المشمولة فيها. وبهذا، فإن الاستفادة من مفهوم الأسباب المتراكمة، يتركز أكثر على دراسة تأثيرات فعل الهجرة على السياق الاجتماعي–الاقتصادي في القرى الفلسطينية التي تنتشر فيها الهجرة، الذي يرتبط بكلا النوعين من التحويلات: المالية والاجتماعية.

وارتباطاً بمفهوم الأسباب المتراكمة، فإن الدراسة تستفيد من التحليل المبني على الشبكات الاجتماعية للهجرة كأحد العوامل التي تؤدي إلى تراكم الأسباب المولّدة للهجرة، بحيث تنشأ بفعل الطبيعة المستدامة للهجرة نفسها، وتسهم في استمرار تيار الهجرة وتوسعه. وتعبر نظرية شبكات الهجرة عن "الروابط الشخصية التي تربط فيما بين المهاجرين أنفسهم، وفيما بين المهاجرين وغير المهاجرين في البلد الأصلي، ومن خلال روابط القرابة والصداقة أو العلاقات فيما بين أفراد المجتمع المحلي الواحد". وقد انطلقت هذه النظرية لاعتقادها بدور

الشبكات التي تنشأ بفعل إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين في تفسير استمرار الهجرة، وجعلها ظاهرة عابرة للأجيال (Massey 1990: 17; Massey et al., 1993: 448).

تربط الشبكات الاجتماعية للهجرة المهاجرين وغير المهاجرين بالتزامات وتوقعات متبادلة، وتتطور بشكل سريع لأن فعل الهجرة نفسه يولدها، فكل مهاجر جديد يسعى إلى بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية مع أقارب أو أصدقاء في بلد الوجهة ممن لديهم الخبرة في ذلك البلد لتسهيل حياته، وبالتالي تحدث أثرها في تراكم أسباب الهجرة. وكل مهاجر جديد يقلل من التكاليف المحتملة لهجرة غير المهاجرين، ما يشجع بعضهم على الهجرة، ممن يقومون بدورهم بإنشاء شبكة علاقات جديدة في بلد الوجهة، وهو ما يشجع مجموعة جديدة على الهجرة، وهكذا دواليك (Massey, 1990: 17). وبالتالي، فإن الشبكات الاجتماعية للهجرة تصبح هي نفسها مولدة لهجرات جديدة بشكل دائري ومستمر، وهي غالباً ما تتركز في شبكة العلاقات ما بين المهاجرين وغير المهاجرين من البلد الأصلي، وهو ما قد يفسر انتشار الهجرة في قرى فلسطينية بعينها أكثر من غيرها.

وعلى الرغم من أن نظرية شبكات الهجرة انطلقت لاعتقادها بدور الشبكات التي تنشأ بفعل إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين في تفسير استمرار الهجرة، وجعلها ظاهرة عابرة للأجيال، فإننا هنا ندّعي أن الشبكات الاجتماعية للهجرة لا ترتبط بدوافع الهجرة فحسب، وإنما لها تأثيرها على التحولات التي تحدث في التجمعات التي تتركز فيها الهجرة، فهذه الشبكات تشكلت أصلاً لتعزيز التواصل والاتصال بين المهاجرين، وبينهم وبين مجتمعاتهم الأصلية، وجاء تأثيرها على توليد الهجرات الجديدة كنتيجة.

وبما أن مفهوم الأسباب المتراكمة يركز على التأثير المتبادل ما بين السياق الاجتماعي–الاقتصادي في بلد ما وفعل الهجرة نفسه، فإن واحدة من الأطر النظرية التي تفسر استمرار تيار الهجرة هي نظرية الحرمان النسبي التي طورها ستارك، حيث يرى أنه نظراً لأن الهجرة اختيار، وأن خيارات الناس تتأثر بمستوى رضاهم أو حرمانهم بالنسبة إلى المجتمع الذي ينتمون إليه، فإن قرارات الهجرة تكون مدفوعة بالسعي إلى تقليل الحرمان النسبي، وليس بالضرورة بدافع تعظيم الدخل المطلق (Stark, 1984). فحسب نظرية الحرمان النسبي، لا ترتبط رفاهية الأسرة ورضاها بالتحسن على وضعها الاقتصادي المطلق فقط، وإنما ترتبط، أيضاً، بمقارنة

رفاهيتها مع رفاهية الأسر الأخرى في إطار المجتمع المحلي الذي تعيش فيه. أي إن الأسرة لا تسعى إلى تحسين دخلها المطلق فحسب، وإنما، أيضاً، لتحسين وضعها الاقتصادي ورفاهيتها بالمقارنة مع الآخرين في مجتمعها المحلي (Massey, 1990)، فالحرمان النسبي للأسرة يعتمد على حالة الرفاهية للأسر الأخرى المحيطة بها، وكذلك شعور أفراد الأسرة بمكانتهم في إطار توزيع الثروة المحلية. وبهذا المعنى، فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر حرماناً بالنسبة إلى الأسر المحيطة بهم يكون لديهم حافز أكبر للهجرة، فالهجرة هنا لا ترتبط بالضرورة بالسعي إلى تعظيم الدخل، وإنما، أيضاً، لتقليل الشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالمجتمع الذي يعيشون فيه كمجموعة مرجعية (Stark, 1984; Stark and Taylor, 1989). وبهذا المعنى، قد تشكل اللامساواة والإحساس بالحرمان لدى الأسر غير المهاجرة، مقارنة بأسر المهاجرين، واحداً من المصادر المهمة المولدة لتيار الهجرة واستمراره، أي إنها من الأسباب المتراكمة التي تولّد هجرات جديدة. وفي الوقت نفسه، فإن اللامساواة والإحساس بالحرمان النسبي يرتبطان بتطور الشبكات الاجتماعية للهجرة ما بين المهاجرين وغير المهاجرين، حيث إن هذه الشبكات، وما يرتبط بها من تحويلات مالية من المهاجرين إلى أسرهم أو قراهم الأصلية، تؤثر في التحولات الاجتماعية–الاقتصادية، بما فيها تعزيز حالة اللامساواة في تلك القرى، وهو ما قد يزيد الشعور بالحرمان النسبي ليصبح واحداً من الأسباب المتراكمة المولدة لهجرات جديدة. كما أن الشبكات الاجتماعية للهجرة لها تأثيرها من حيث نقل المعرفة ما بين المهاجرين وغير المهاجرين حول مزايا بلدان المقصد، وحول فرص العمل، أو فرص وإمكانيات تحقيق الثروة كما حققها المهاجرون السابقون.

وتلعب تحويلات المهاجرين المالية إلى أسرهم في تجمعاتهم الأصلية دوراً في زيادة الإحساس بالحرمان النسبي بين غير المهاجرين في هذه التجمعات، وهو الإحساس الذي يتفاقم بفعل أنماط إنفاق المهاجرين العائدين وأسرهم على عناصر استهلاكية بذخية، مثل بناء المنازل الفخمة، وشراء السيارات الفارهة، وشراء الأجهزة الحديثة، ... وغيرها، ما يزيد من رغبة الأسر غير المهاجرة في الهجرة. وبهذا، فإن الهجرة نفسها تصبح عاملاً محفزاً لهجرات جديدة للتغلب على الإحساس بالحرمان النسبي، وبخاصة عندما تكون فرص العمل

المتاحة في المجتمع المحلي محدودة، وعندما يكون دخل المهاجرين مرتفعاً، وعندما تتوفر شبكات الهجرة التي تيسر عملية الهجرة للمهاجرين الجدد (Massey, 1990).

وفي ظل الاعتقاد بأن عدم المساواة الاجتماعية يزيد من الرغبة في الهجرة ويدفع إليها، فإن هناك أدلة، أيضاً، على أن الهجرة نفسها تزيد من عدم المساواة الاجتماعية في المجتمع المرسل للهجرة (De Haas, 2008; 2010). ولهذا، ولكون الهجرة قد تشكل عاملاً أساسياً في زيادة عدم المساواة الاجتماعية، فإن دراسة تأثيرات الهجرة على البلدان المرسلة للمهاجرين على المستوى المحلي ذات أهمية بالغة.

لقد استفادت نظرية الهجرة التقليدية، بل وتطورت من أجل خدمة فكرة الدولة القومية، ولتتعامل مع المهاجرين كأفراد، فهم إما مهاجرون إلى خارج بلدانهم وإما مهاجرون وافدون. لكننا نشهد اليوم تآكلاً للحدود ارتباطاً بالهجرة. فالمهاجرون يمتدون عبر الحدود الوطنية، ولهم سماتهم الخاصة، فهم يشاركون مجتمعاتهم الأصلية ومجتمعهم الجديد الذي يقيمون فيه في بعض النواحي، ولكنهم، في الوقت نفسه، لا يشاركون أيّاً من المجتمعين في نواحٍ أخرى (Kearney, 1991).

وقد برز أحد الاتجاهات الجديدة لدراسة الهجرة، بني على نظرية شبكات الهجرة، لكنه ذهب إلى أبعد من المستوى الجزئي، وهو الهجرة عبر الحدود الوطنية أو عبر الدول. ويقتضي هذا الاتجاه الانتماء إلى اثنين أو أكثر من المجتمعات والثقافات في آن واحد. فالهجرة عبر الحدود الوطنية تقوم على المشاركة المستمرة للمهاجر في الاقتصاد والسياسة والتنظيم الاجتماعي لدولة المنشأ، جنباً إلى جنب مع اندماجه في هياكل الدولة المستقبلة له، فإقامة المهاجرين في بلدان الاستقبال، لا تعني حالة قطع مع بلدانهم الأصلية، بل إنه يمكن تحسينها. وبالتالي، يتعارض هذا المفهوم مع النموذج الخطي الذي يتعامل مع حركة الهجرة كحركة أحادية الاتجاه (كاستلز وميللر، 2013: 95؛ EUROMED Migration II, 2011: 40). فاندماج المهاجرين في بلدان المقصد، لا يعني تراجع علاقاتهم ومساهماتهم في اقتصاد وطنهم الأم، وإنما قد يغير من طبيعة هذه العلاقات، حيث تتطور التحويلات المالية من استهداف أسرة المهاجر إلى الاستثمار في مشاريع اقتصادية، وللإسهام في العمل الخيري في بلدانهم الأصلية. فقد أصبح المهاجرون طرفاً مهماً ومساهماً

رئيسياً في تنمية مجتمعاتهم الأصلية. ولا يقتصر دورهم على الفائدة الاقتصادية، وإنما تطال مساهماتهم المجالات الاجتماعية عبر مساهماتهم في تشجيع مجتمعاتهم لتكون أكثر انفتاحاً، مستفيدين من التجارب والخبرات التي تعرضوا لها في المهجر، ومن تطور تقنيات التواصل والشبكات الاجتماعية للهجرة (قضماني، 2018).

وكما أشرنا سابقاً، لا ترتبط تأثيرات الهجرة على البلدان المرسلة بالتحويلات المالية فحسب، وإنما ترتبط، أيضاً، بالتحويلات الاجتماعية، فمعظم المهاجرين يصلون إلى وجهتهم في المهجر وهم يتعلقون بقوة ببلدانهم الأصلية، الأمر الذي يزيد من كثافة التحويلات الاجتماعية. أما في البلدان التي تفتقر إلى الإحساس العالي بالأمة، أو في الحالات التي يغادر فيها المهاجرون مسرورين بالتخلي عن أوطانهم؛ إما بسبب الخوف، وإما الاضطهاد، وإما انعدام الفرص الاقتصادية، فتكون فيها التحويلات الاجتماعية أضعف (Levitt, 1998: 930).

صحيح أن تأثيرات الهجرة على البلدان المرسلة للمهاجرين ترتبط بالتحويلات الاجتماعية، إضافة إلى التحويلات المالية. لكننا لا نتفق على أن الهجرة بفعل الاضطهاد أو انعدام الفرص الاقتصادية تقلل من التحويلات الاجتماعية، أو أنها تقلل من تواصل المهاجرين مع مجتمعاتهم الأصلية. فالحالة الفلسطينية شاهدة على استمرار تحويلات المهاجرين بشقيها، المالي والاجتماعي. بل إن الاضطهاد المرتبط بالسياق الاستعماري المديد الذي تعيشه فلسطين، حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية، وما يترافق معه من تضييق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وما ارتبط به من توليد لموجات الهجرة، لم يكن عاملاً معطلاً لهذه التحويلات، وإنما شكل حافزاً لتعزيزها، كآلية لمواجهة الإقصاء، ولتثبيت الهوية الفلسطينية، ولتدعيم الصمود والمقاومة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان للأبعاد والبنى الاجتماعية–الثقافية التاريخية للمجتمع الفلسطيني المرتبطة بالتضامن والعونة، وهي أبعاد لم تفقد حضورها لدى المهاجر الفلسطيني، انعكاساتها في تعزيز واستمرار التحويلات من المهاجرين بشقيها المالي والاجتماعي، التي كان لها تأثيرها في إحداث تغييرات اجتماعية–اقتصادية، وبخاصة في القرى التي تنتشر فيها الهجرة.

وفي هذا الإطار، شكلت شبكات الهجرة بين المهاجرين أنفسهم، وبينهم وبين غير المهاجرين، واحداً من العوامل التي سهلت استمرار علاقة المهاجرين بمجتمعاتهم الأصلية، وكانت وسيلة مهمة لتعزيز التضامن، القادم من تاريخ عميق، بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية. فأنا هنا أدعي، كما أسلفت، أن هذه الشبكات لا ترتبط بدوافع الهجرة فحسب، وإنما، أيضاً، بقدرة المهاجرين على إدامة علاقاتهم بمجتمعاتهم الأصلية، بل كان تشكلها، في جزء منه، لتسهيل هذه العلاقات، فهي أدوات لتعزيز التواصل، وقنوات مهمة للتحويلات المالية والاجتماعية، التي تحمل معها تأثيراتها الاجتماعية–الاقتصادية على المجتمعات المحلية.

تنطلق الدراسة من فرضية أخرى مفادها أنه في ظل غياب الدولة الوطنية المرتبط بالسياق الاستعماري المديد، وغياب السياسات العامة، بعد قيام السلطة الفلسطينية، المتعلقة بتعزيز الترابط مع المهاجرين وتسهيل التواصل معهم وتشجيعهم على الاستثمار في فلسطين، برز دور المجتمعات المحلية نفسها في القيام بهذا الدور للاستفادة من الموارد المتوفرة لدى المهاجرين ومن خبراتهم، لتعزيز هذه المجتمعات وتطويرها. فعموماً، يلاحظ غياب السياسات الرسمية في فلسطين الهادفة إلى تعزيز التواصل مع المغتربين الفلسطينيين، ولإقامة شبكات تواصل رسمية معهم، أو لتسهيل الاستفادة من خبراتهم والمقدّرات المتوفرة لديهم لتعزيز التنمية في فلسطين.

وقد كان لتطوير الشبكات الاجتماعية للهجرة من جهة، ومبادرات المجتمعات المحلية الأصلية للتواصل مع المهاجرين من جهة ثانية، أثرهما في تعزيز استمرارية مشاركة المهاجرين، من مختلف الأجيال، في دعم مجتمعاتهم المحلية الأصلية وتطويرها. وقد كان للسياق الاستعماري الذي تعيشه فلسطين دوره المحفز في تعزيز الروابط ما بين المهاجرين الفلسطينيين ومجتمعاتهم المحلية، وبالتالي لعب العامل السياسي دوره، أيضاً، في إحداث هذا الربط. لكن بالمقابل، فإن أوضاع المهاجرين الاجتماعية–الاقتصادية في المهجر، لها تأثيرها على درجة استثمارهم في قراهم الأصلية، أو في المدن الرئيسية، وعلى درجة استمرارية مشاركتهم في دعم مجتمعاتهم الأصلية. فنجاح المهاجر في المهجر يؤثر في مدى وإمكانية استمرار دعمه لقريته الأصلية. والنجاح في المهجر والدعم المقدم للمجتمع المحلي الأصلي يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً.

1-4 الدراسات السابقة

بشكل عام، يمكن تقسيم الأدبيات الفلسطينية المتوفرة حول ظاهرة الهجرة إلى الخارج إلى نمطين رئيسيين: أولهما، دراسات حاولت تحليل هذه الظاهرة، وبعضها تناولها في مرحلة تاريخية معينة، أو عبر تسلسل تاريخي بالاستناد إلى حالات دراسية. وثانيهما، دراسات كمية استندت إلى مسوح بالعينة، أو إلى بيانات مسوح غير متخصصة في مجال الهجرة، وجاءت في سياق محاولات قياس حجم الظاهرة، أو فحص مدى الرغبة في الهجرة إلى الخارج لدى السكان.

ركز النمط الأول من الدراسات الفلسطينية حول ظاهرة الهجرة على العوامل التي دفعت بالفلسطينيين إلى الهجرة إلى الخارج ارتباطاً بالحقب الزمنية المرتبطة بالسلطة المسيطرة على فلسطين، وركزت، بشكل أقل، على عوامل الجذب التي توفرت في الدول المستقبلة. كما تناول بعضها تأثيرات الهجرة على المهاجرين، أو على المجتمع الفلسطيني، ولكنها كانت مجزوءة، وركزت على جوانب دون أخرى من هذه التأثيرات.

تشكل دراسة عبد الله لطفية عن قرية بيتين الواقعة شمال شرق رام الله (Lutfiyye, 1961) واحدة من الدراسات التأسيسية المهمّة التي عالجت ظاهرة الهجرة الخارجية في المجتمع الفلسطيني. وقد بحث لطفية الأسباب الأساسية المولدة للهجرة من بيتين، وعرض لبعض آثار هذه الهجرة على القرية، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية. وبما أن هذه الدراسة نفذت منذ زمن طويل، فإنّ تغيراتٍ كثيرةً قد حدثت على دوافع وأنماط الهجرة الخارجية من القرى الفلسطينية، وكذلك على تأثيراتها على هذه القرى.

وتشكل دراسة علقم وربيع حول قرية ترمسعيا (1990) واحدة من الدراسات المهمة التي عالجت ظاهرة الهجرة. فقد قدم الباحثان إسهاماً مهماً في دراستهما حول نشوء هذه الظاهرة في القرية عبر المراحل التاريخية المختلفة، ارتباطاً بالسلطة المسيطرة على فلسطين، والعوامل التي دفعت بأبناء القرية إلى الهجرة. فقد أعادت الدراسة، وتتفق معها في ذلك دراسة عدوي (1993)، أسباب نشوء ظاهرة الهجرة في الحقبة العثمانية، إلى التبشير، والغزو الثقافي الغربي، وسوء الأوضاع الأمنية، وسوء الأوضاع الاقتصادية. ولم يختلف الوضع في الحقبة البريطانية، بل إنه ازداد سوءاً، حيث ارتبط العامل الاقتصادي بالعامل السياسي من خلال التعاون البريطاني

مع الحركة الصهيونية لدفع السكان الفلسطينيين إلى الهروب، إضافة إلى التوتر والنزاع السياسي الذي نشأ بفعل المواجهات بين العرب واليهود.

وفي مرحلة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ العام 1948، اعتبر عدد من الدراسات (كناعنة، 1992؛ سمحة، 1986؛ علقم وربيع، 1990) أن سياسة التهجير الإسرائيلية اتجاه أبناء الشعب الفلسطيني، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأيديولوجية الصهيونية في احتلال الأرض والاستيلاء عليها، التي تتطلب تفريغ الأرض من أصحابها. وقد بدأت هذه السياسة منذ الاحتلال البريطاني، واستمرت حتى العام 1948، وتسببت، أيضاً، في الهجرة أثناء العهد الأردني، واستمرت هذه السياسة وتصاعدت منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية. ويرى علقم (2009) أن هجرة الفلسطينيين مستمرة بين مدّ وجزر حتى اليوم، تبعاً لعوامل الجذب والطرد المتغيرة بين فترة وأخرى.

بدورها، اعتبرت هديل فواضلة أن السياسات العثمانية والبريطانية والإسرائيلية الممنهجة قد أدت إلى تهجير الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم وحرمتهم من حقوقهم، وبلغت ذروتها في تسوية القضية اليهودية في جميع أنحاء العالم على حساب الفلسطينيين. واعتبرت فواضلة أنه على الرغم من توسع وتطور الهجرة العالمية والعابرة للحدود، لا يزال الفلسطينيون ينزحون قسرياً من وطنهم، منذ أواخر العهد العثماني وحتى الوقت الحاضر. وبالتالي، فإن الهجرة الفلسطينية، بما في ذلك الهجرة المسيحية، لا تزال قسرية في الغالب. ففي معرض نقاشها لأثر الشبكات العائلية على الهجرة، ربطت أسباب الهجرة بالسياقات العامة التي مرت بها فلسطين على المستوى الكلي. فقد حددت الأسباب المولدة للهجرة الفلسطينية في الهروب من التجنيد الإجباري في الجيش العثماني، والسياسات البريطانية القمعية، والاقتلاع والتهجير الذي قامت به قوات الاستعمار الإسرائيلي في العام 1948، ثم في العام 1967. وترى فواضلة أن نظرية شبكات الهجرة قد لا تقدم تفسيراً لهجرة اللاجئين، ومع ذلك، فقد لعبت هذه الشبكات دوراً، ولو محدوداً، في حالة اللاجئين الفلسطينيين، حيث سهلت هجرتهم. فبعد تهجيرهم القسري، استخدم الكثيرون الشبكات العائلية الراسخة من أجل الهجرة إلى الولايات المتحدة ولم شمل عائلاتهم (Fawadleh, 2017). بشكل عام، قدمت هذه الدراسات تحليلاً عاماً

لدوافع الهجرة، حيث ربطته بالسياق الكلي المرتبط بسلطات قمعية فرضت هيمنتها على المجتمع الفلسطيني، ولم تتناول الأبعاد المرتبطة بالأسر والأفراد أنفسهم ودوافعهم للهجرة، ولا بالسياقات الخاصة بالتجمعات السكانية التي تنتشر فيها الهجرة. كما أن معظمها لم يتطرق إلى آثار هذه الهجرة مطلقاً، وإذا ما تم ذلك، فركز فقط على التأثيرات على الأسر التي لديها مهاجرون. فقد قدمت بعض الدراسات لمحة عامة عن التأثيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية. لكنها، في معظمها، تناولتها بشكل مجزوء، ولم تدخل في عمق هذه التأثيرات، بل اكتفت بوصف عام لها، وأحياناً خرجت باستنتاجات تحتاج إلى مزيد من الفحص والتدقيق.

تناولت دراسة علقم وربيع (1990) التأثيرات الثقافية للهجرة، واقتصرت في معالجتها على سرد لأغانٍ شعبية ترتبط بالهجرة. وتناولت التأثيرات الاجتماعية، واقتصرت في تحليلها على تقديم لمحة عامة عن قوى الجاه والنفوذ في القرية، دون ربطها بتأثيرات الهجرة عليها. وهو ما أشارت إليه دراسة صالح عبد الجواد (2009) التي ركزت على تأثيرات الهجرة على ملكية الأراضي في مدينة البيرة، بفعل تحويلات المهاجرين، في الفترة 1909–1948، وخلصت إلى أن هذه التحويلات أدت إلى حراك اجتماعي في المجتمع المحلي، ونشوء زعامات محلية جديدة. كما تناول علقم وربيع (1990) تأثيرات الهجرة على دور المرأة، وخرجت باستنتاج أن الهجرة منحت المرأة، بعد سفر زوجها، دوراً أهم، ومنحتها حرية أعلى. بل ذهبت للقول إن تحرر المرأة في القرية موضوع الدراسة يفوق تحررها في قرى أخرى لا تعرف الهجرة. وهو ما تعارض معه جميل هلال (2008) الذي ربط بين الهجرة والمحافظة الاجتماعية، وخلص إلى أن الهجرة تعيد إنتاج وتأكيد علاقات النوع الاجتماعي التقليدية نتيجة عملية الهجرة ذاتها. وركز هلال على تأثير الهجرة على تكوين الطبقة الوسطى، وخلص إلى أن الهجرة وفرت مساراً مهماً لتكوينها وإعادة تكوينها. وهذا لا يتفق تماماً مع ما قدمه سليم تماري من أن الهجرة عزّزت النزعة المحافظة في قرى الضفة الغربية نتيجة لفقدان قوة العمل الماهرة، وهي أكثر الشرائح ابتكاراً وتعليماً، التي كان يمكن أن تشكل قوة تغيير في المجتمع الريفي (Tamari, 1993). فالهجرة، وبخاصة لأجل التعليم، وبشرط عودة المهاجر، قد تسهم في تكوين الطبقة الوسطى، لكن الهجرة نفسها لها

أثرها السلبي في تكوين الطبقة الوسطى عندما يهاجر المتعلمون والقوى البشرية الماهرة من بلدانهم إلى خارجها.

وعالجت دراسة علقم وربيع (1990) التأثيرات الاقتصادية باقتضاب شديد، وركزت على مجالات الادخار، واقتصرت في هذا المجال على تخزين الذهب، وعلى زيادة استهلاك الأسر بفعل التحويلات المالية، لكنها لم تقدم تحليلاً للتحول في أنماط الاستهلاك. كما عالجت مجال الاستثمار باقتضاب، وانحصر التحليل في هذا المجال على بناء المنازل، وبعض المشاريع التجارية، ولم تتطرق الدراسة إلى مجمل التأثيرات الاقتصادية على القرية من قبيل التحولات على القطاعات الاقتصادية، أو فرص العمل، والبطالة، أو التغيرات على أنماط المهن في القرية. كما تناولت الدراسة بعض التأثيرات الديموغرافية للهجرة، كأعداد السكان، ونسبة الإناث إلى الذكور، ونسب الفئات العمرية المختلفة.

بدورها، ركزت دراسة المالكي وشلبي (1993) على آثار الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين، كواحد من ثلاثة مصادر، إضافة إلى العمل في سوق العمل الإسرائيلي، والأعمال الحرفية، على التركيبة المهنية وبروز مصادر دخل جديدة للأسر الريفية. لم تكن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة الهجرة كظاهرة اجتماعية، وعلى الرغم من ذلك، قدمت تحليلاً مفيداً فيما يتعلق بتأثيرات تحويلات المهاجرين على الأسر الفلسطينية وعلى المجتمعات المحلية، إلا أن إسهامها هذا ركز، بشكل رئيسي، على ارتباط هذه التأثيرات بالتحولات على التركيبة المهنية في القرى الفلسطينية، ولم تقدم تحليلاً شاملاً لمجمل تأثيرات الهجرة على مجتمعات القرى المحلية التي شملتها الدراسة.

بشكل عام، ركز النمط الأول من الدراسات الفلسطينية حول ظاهرة الهجرة على مسببات الهجرة ودوافعها، وربط معظمها هذه الدوافع بالعوامل السياسية، في حين أهمل العوامل المرتبطة بالأسر والأفراد والسياقات الخاصة بالتجمعات القروية الجبلية. وقد تناول هذا النمط تأثيرات الهجرة على المجتمع الفلسطيني بشكل مجزوء، بحيث ركزت الدراسات المتوفرة على عوامل دون أخرى، وارتباطاً بالتحويلات المالية. كما أهملت دراسة الشبكات الاجتماعية الهجرة ما بين المهاجرين أنفسهم، وبينهم وبين مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

أما على صعيد النمط الثاني من الدراسات الفلسطينية، فهي دراسات كمية استندت إلى مسوح بالعينة، أو إلى بيانات مسوح غير متخصصة في مجال الهجرة، وجاءت في سياق محاولات قياس حجم الظاهرة أو فحص مدى الرغبة في الهجرة للخارج لدى السكان. ويلاحظ أن جميع هذه الدراسات أعدت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وجاءت في سياق محاولة التأثير في عمليات صناعة القرار ورسم السياسات العامة، ومن خلال توفير البيانات الكمية عن حجم الهجرة واتجاهاتها والرغبة فيها لدى السكان.

فمن الواضح أن ما تشير إليه استطلاعات الرأي عن ارتفاع نسب الرغبة لدى الشباب في الهجرة يشكل هاجساً جدياً لدى الجهات المسؤولة عن عمليات التخطيط ورسم السياسات، حيث عبرت خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011–2013 عن هذا القلق (السلطة الوطنية الفلسطينية 2011) من خلال تأكيدها على ضرورة الاستثمار في قطاع الشباب وتمكينهم من تقديم أفضل ما لديهم من طاقات في وطنهم، وربطت ذلك بأن ثلث الشباب في الفئة العمرية 15–29 يفكرون بالهجرة، وهي خسارة لا يمكن تحمّلها، على اعتبار أن الشباب مورد ثمين من موارد فلسطين المستقبل الذي يعتمد عليه، ويشكلون عماد دولة فلسطين العتيدة وقادة المستقبل. وهو ما أكدت عليه خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014–2016 (دولة فلسطين، 2014)، حيث أكدت على أهمية الاستثمار في الشباب، واعتبرتهم عنصراً أساسياً في عملية تحقيق النمو الاقتصادي. لقد ربطت كلتا الخطتين الهجرة فقط بقطاع الشباب، وهو ما يدلل على أن المخطط الفلسطيني لا يزال يستند في نظرته إلى الهجرة من منظور تقليدي، على اعتبار أنها ظاهرة ترتبط بهجرة الشباب فقط، ولم يتم الانتباه إلى اتساع دائرة الهجرة لتشمل أسراً بكاملها ومسنين ونساء.

لقد اعتمدت معظم دراسات هذا النمط على معلومات جزئية أو مسوح بالعينة، لا تخلو من النواقص، واستندت، في معظمها، إلى نظريات قديمة في دراسة الهجرة. فقد اكتفت معظم الدراسات المتوفرة بوصف نتائج بعض المسوح، في حين لم تركز كثيراً على العمليات والعوامل التي تؤدي إلى تلك النتائج، وهي جوانب ذات أهمية كبيرة لدراسة الهجرة. فالأساليب الكمية والتحليل الإحصائي، رغم أهميتها، لا تتناول القضايا والإشكالات

المرتبطة بالهجرة بالشكل الذي يسمح بالكشف عن عمق القضايا المرتبطة بهذه الظاهرة. وبالتالي، فإن دراسة الهجرة الفلسطينية، كما قدمته هذه الدراسات، لم ترق إلى مستوى أعلى من التحليل السوسيولوجي.

وفي ظل نقص البيانات الرسمية حول الهجرة، التي تعتبر البيانات التي توفرها سجلات الحدود والمعابر من أهمها، لجأت بعض الأبحاث إلى طرق بديلة لتوفير بعض البيانات، ومن ضمنها المسوح الأسرية أو استطلاعات الرأي أو تحليل البيانات المتوفرة من مسوح غير متخصصة في مجال الهجرة. فمثلاً، استند جميل رباح (Rabah, 2008) في دراسته على استطلاعي رأي نفذا في العام 2008، وركزا فقط على قياس ميول الهجرة، وليس على دراسة الهجرة نفسها. لم تبتعد دراسة إسماعيل لبد (Lubbad, 2008) عن هذا النمط من التحليل، حيث هدفت إلى الخروج بتقدير حول حجم الهجرة، وقياس مدى الرغبة فيها. وكذلك اقتصرت دراسة مطرية (2008) التي تناولت هجرة الأدمغة على تقدير حجم هذه الظاهرة.

جاء مسح الهجرة 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011–أ) ليشكل نقلة مهمّة في توفير البيانات حول ظاهرة الهجرة الدولية. فهو المسح الوطني الأول حول هذه الظاهرة، وصُمِّم لتوفير بيانات تفصيلية حولها، من حيث حجمها وخصائصها واتجاهاتها، واتجاهات السكان الفلسطينيين غير المهاجرين نحو الهجرة إلى الخارج، وتحويلات المهاجرين، ودراسة العوامل التي تؤثر على اتّخاذ قرار الهجرة، وخصائص المهاجرين العائدين من الخارج وأسباب العودة. لكن حسب دراسة أخرى للجهاز نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011–ب)، فإن هذا المسح، وعلى الرغم من أهميته، يعاني من بعض أشكال القصور في المنهجية، أهمها عدم تغطيته للأسر التي هاجرت بكاملها، وضعف فاعلية المعلومات التي يوفرها في فهم عملية الهجرة والعوامل المؤثرة فيها سوسيولوجياً ومفاعيلها في المجتمع الفلسطيني، وذلك لأن المسح هدف أساساً إلى الخروج بتقديرات عدد المهاجرين.

بشكل عام، لم تشكل المسوح الكمية والدراسات التي انبثقت عنها تطوراً نوعياً في دراسة ظاهرة الهجرة في الحالة الفلسطينية، بل إنها وفرت بيانات يمكن استخدامها فقط في إطار من العموميات، وعدم إمكانية فحص مكونات وتفاعلات هذه الظاهرة مع مختلف الظواهر والعوامل الأخرى، سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

فعلى الرغم من أن هذه الدراسات قدمت إسهاماً مفيداً في تحليل الهجرة الفلسطينية الدولية، والوقوف على جذورها التاريخية، لكنها لم تقدم تحليلاً للتغيرات التي حدثت على أنماطها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، ولا على تأثيراتها، وبخاصة على القرى الجبلية في فلسطين التي تنتشر فيها الهجرة، وهذا هو تركيز دراستنا هذه.

1-5 منهجية البحث

استندت هذه الأطروحة إلى منهج تحليلي وصفي مقارن لاستقراء النتائج واستنباطها. وإضافة إلى الرجوع إلى الأدبيات المتوفرة حول تاريخ الهجرة الفلسطينية من حيث تأثيراتها وأسبابها، وإن كانت محدودة، اعتمدت هذه الأطروحة على مزيج من أساليب البحث الكيفي والكمي. وفي كليهما، استندت الأطروحة إلى الأسلوب المقارن، سواء المقارنة التاريخية أو المناطقية: تاريخية ارتبطت بالتغيرات التي حدثت على تأثيرات الهجرة على مجتمعات القرى التي تشملها الدراسة، وعلى الأسباب المولدة للهجرة وأنماطها؛ ومناطقية ارتبطت بالمقارنة ما بين القرى المشمولة في الدراسة، وبينها وبين المستوى العام للضفة الغربية وقطاع غزة، ومع بعض الحالات الأخرى على المستوى الفلسطيني، أو على مستوى بعض الدول الأخرى.

فمن الناحية الكيفية، استخدمنا في الدراسة منهج التاريخ الشفوي للوقوف على تاريخ الهجرة في القرى الفلسطينية الجبلية التي شملها البحث، وذلك من خلال مقابلات فردية وجماعية مع عدد من الأفراد والأسر المقيمين والمهاجرين، حيث تم العمل الميداني في هذه القرى، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كوجهة رئيسية للهجرة منها، للكشف عن تأثيرات الهجرة على المجتمعات المحلية للقرى التي تشملها الدارسة، وعن الشبكات الاجتماعية التي تشكلت بين المهاجرين، وبينهم وبين قراهم الأصلية. وعلى الرغم من التركيز على الكشف عن تأثيرات الهجرة على هذه القرى، فإن الكشف عن الأسباب المولدة للهجرة كان، أيضاً، حاضراً، وذلك لاعتقادنا الدائم بأن التأثيرات الناجمة عن الهجرة، كنتائج، مرتبطة بالأسباب، بعلاقة جدلية يحكمها التأثر والتأثير المتبادل. فالقرى التي تشملها الدراسة لا يزال تيار الهجرة منها مستمراً، وتلتحق بها فئات اجتماعية جديدة.

وفي إطار أسلوب البحث الكيفي، استندت الدراسة إلى المجموعات المركّزة، والمقابلات الجماعية، والمقابلات الفردية، والمقابلات المؤسسية. فقد تم عقد خمس مجموعات مركزة؛ اثنتان منها في قرية المزرعة الشرقية؛ أولاهما مع ذكور، شارك فيها 19 شخصاً، تراوحت أعمارهم بين 22 و60 عاماً، منهم الخريج الجامعي، والعامل، والموظف، وصاحب العمل، والعاطل عن العمل، والطالب، والمتزوج، والأعزب، وثانيتهما مع إناث، شارك فيها 14 أنثى، تراوحت أعمارهن بين 18 و39 سنة، منهن الخريجة الجامعية، والموظفة، والعاطلة عن العمل، وربة المنزل، والطالبة، والمتزوجة، والعزباء.

أما المجموعات المركزة الثلاث الأخرى، فعقدت في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال زيارتين، مع مهاجرين من قرية المزرعة الشرقية؛ إحداهما في مدينة دالاس بولاية تكساس وشملت 10 أشخاص، والثانية في مدينة نيو أورلينز بولاية لوزيانا وشملت 12 شخصاً، والثالثة في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا، وشملت 8 أشخاص. وتنوعت خلفيات المشاركين في المجموعات الثلاث، حيث شملت فئات عمرية مختلفة تراوحت بين عمر العشرينات وعمر السبعينات، ومستويات تعليم ما بين المرحلة الأساسية والشهادة الجامعية، وأصحاب أعمال كبيرة وصغيرة، وموظفين، وباعة متجولين، ومولودين في المهجر، ومولودين في قريتهم الأصلية، وروعي فيها التمثيل العائلي والسياسي.

أما المقابلات الجماعية، فقد عقدت إحداها في قرية ترمسعيا، وشملت أربعة أشخاص من الشخصيات الاعتبارية في القرية، ومقابلتان في قرية خربة أبو فلاح، شملت إحداهما شخصين، والأخرى ثلاثة أشخاص، من العارفين بتاريخ الهجرة من القرية، ومقابلة في قرية دير دبوان شملت شخصين، أحدهما مسن عائد من المهجر، والآخر من أصحاب المصالح الاقتصادية في القرية ولم يهاجر أبداً.

وبخصوص المقابلات المؤسسية، تم عقد مقابلة مع موظفة في وزارة التنمية الاجتماعية للحصول على أعداد الأسر التي تتلقى مساعدات من الوزارة في القرى المشمولة في الدراسة. كما تم عقد مقابلة مع إحدى موظفات وزارة التربية والتعليم للحصول على أعداد الطلبة والطالبات في مدارس القرى المشمولة في الدراسة. وعلى مستوى المؤسسات المحلية، تم عقد مقابلات مع مؤسسات قرية المزرعة الشرقية، إحداها مع أعضاء في بلدية

المزرعة الشرقية ومهندس البلدية، وأخرى مع أعضاء حاليين وسابقين من الهيئة الإدارية لنادي المزرعة الشرقية، والثالثة مع أعضاء في الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية. وإضافة إلى نقاش موضوع الأطروحة بشكل عام، ركزت هذه المقابلات على حصر المشاريع التطويرية العامة في القرية، ومدى مساهمة المهاجرين فيها. أما المقابلات الفردية، فقد تم عقد 22 مقابلة فردية، منها 10 مقابلات في الولايات المتحدة الأمريكية، مع مهاجرين من المزرعة الشرقية، في ولايات مختلفة، منها 6 مقابلات مع ذكور، و4 مقابلات مع إناث. وتم عقد 10 مقابلات مع أفراد مقيمين في المزرعة الشرقية، أربع مقابلات مع ذكور، وثلاث مقابلات مع نساء، وثلاث مقابلات مع أصحاب مصالح اقتصادية. كما تم عقد مقابلة فردية واحدة مع أحد الأشخاص المطلعين على أحوال ترمسعيا، وأخرى في قرية دير دبوان مع شخص عائد من المهجر وملم بأمور القرية ويملك محلاً تجارياً فيها. وإضافة إلى هذه المقابلات الفردية، تم عقد 5 مقابلات فردية في قرية المزرعة الشرقية، اقتصرت على الاستفسار حول قضية معينة في كل منها مع أحد الأشخاص العارفين بها. كما أسهمت نقاشات جانبية مع الكثيرين من سكان المزرعة الشرقية في إغناء الدراسة.

أما من الناحية الكمية، فقد استندنا في الدراسة إلى نوعين من البيانات الإحصائية: الأول بيانات إحصائية رسمية، حيث إن الدراسة مدعومة ببيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بنسخه الثلاث للأعوام 1997 و2007 و2017 التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث أتاح الجهاز البيانات الخام للقرى الأربع المدروسة، بعد تأهيلها لضمان سرية البيانات، إضافة إلى البيانات المنشورة للتعدادات الثلاثة، سواء حول القرى نفسها، أو على المستوى المناطقي، أو على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام. بالتالي، فإن الدراسة مدعومة ببيانات ذات موثوقية عالية، حيث إنها بيانات مشتقة من تعدادات عامة، وليس من مسوح بالعينة، حيث إنها تغطي الأفراد والأسر والمنشآت في جميع القرى التي شملتها الدراسة كافة، كما باقي المناطق والتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما النوع الثاني من البيانات الإحصائية، فهو بيانات تم جمعها لأغراض هذه الدراسة من خلال مسحين، أحدهما شمل الأفراد كافة الذين تزوجوا في المزرعة الشرقية في الفترة ما بين 2003–2019، حيث تم جمع

بيانات حولهم شملت الاسم، والعائلة، والعمر، والمهنة قبل الزواج، وتوفر أو عدم توفر جنسية أجنبية قبل الزواج، ومكان الإقامة قبل الزواج، وإذا ما هاجروا أو لا بعد الزواج، وذلك بهدف الكشف عن مدى التأثير المتبادل بين الهجرة والزواج. وللتأكد من دقة هذه المعلومات وموثوقيتها، فقد تم جمع البيانات من الحالات المبحوثة مباشرة، أو من أقاربهم المباشرين في حال كانوا مهاجرين، ولاحقاً تم عرض هذه البيانات على أشخاص آخرين من القرية للتأكد من صدقيتها.

أما المسح الثاني، فكان للمنشآت الاقتصادية كافة، المملوكة لأفراد أو أسر من المزرعة الشرقية، التي تشغل أكثر من 10 عاملين، والتي بلغ عددها 16 منشأة. وقد تم جمع هذه البيانات من أصحاب هذه المنشآت أو من مديريها، وقد تم الرجوع إلى وثائق هذه المنشآت من قبل أصحابها أثناء العمل الميداني لاستيفاء أسئلة الاستمارة بدقة عالية.

وإضافة إلى هذين المسحين، فقد تم جمع بيانات حول حجم الاستثمارات العقارية للمهاجرين في قرى الهجرة أو مدينتي رام الله والبيرة، التي تم جمعها خلال المقابلات الجماعية، أو من خلال مقابلات فردية مع أشخاص عارفين بشؤون هذه الاستثمارات. ولا بد من القول، هنا، إن التقديرات التي وردت في الدراسة حول هذه الاستثمارات تشكل الحد الأدنى، وذلك لأنها بنيت على معلومات موثوقة عبر تسمية أسماء المستثمرين، والمبالغ التي استثمروها في هذا المجال، وبالتالي، فإن المعلومات الواردة موثوقة لكنها تشكل الحد الأدنى، فقد تكون قيمة الاستثمارات أعلى من التي تم حصرها ممن تمت مقابلتهم.

وإضافة إلى هذه البيانات الكمية، استندت الدراسة إلى وثيقة توصلنا لها محفوظة مع أحد الأشخاص من قرية المزرعة الشرقية، وتشمل عد السكان في القرية من الذكور فوق 25 سنة، مؤرخ بتاريخ 17 تشرين الثاني 1925م،[1] ووفر لنا معلومات مهمة حول الهجرة في تلك الفترة وما قبلها.

[1] لا نعرف الأسباب التي كانت وراء إجراء هذا العد، أو من قام به. فالوثيقة التي بين أيدينا موسومة بسبعة أختام، اثنان منها لمختارَيْن من القرية، وواحد لإمام القرية، وأربعة أختام لوجهاء من القرية، غالباً ما كانوا يمثلون الحمايل المختلفة، وورد كل من هذه الأختام تحت اسم "اختيار". وللأسف، هذه الأختام غير واضحة في النسخة المتوفرة بين أيدينا. لكن تجدر الإشارة إلى أن حكومة الانتداب البريطاني كانت، عادة، تطلب من المخاتير القيام بمثل هذا العد.

ولصعوبة تغطية القرى الفلسطينية كافة التي تنتشر فيها ظاهرة الهجرة إلى الخارج، وتستمر هذه الظاهرة فيها بالازدياد، ومن أجل التعمق في الكشف عن تأثيرات الهجرة على القرى الفلسطينية التي تنتشر فيها الهجرة، تركز الدراسة على أربع قرى جبلية تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، كحالة دراسية، التي بدأت الهجرة فيها مبكراً، ثلاث منها لا تزال الهجرة فيها تتوسع باطّراد، وهي قرى المزرعة الشرقية ودير دبوان وترمسعيا، أطلقنا عليها "قرى الهجرة" في هذه الدراسة للتسهيل على القارئ، والرابعة هي قرية خربة أبو فلاح، التي لم تشهد الهجرة منها توسعاً ملحوظاً كما في القرى الثلاث الأخرى، على الرغم من أنها تقع في المنطقة نفسها، لتكون حالة "ضابطة" (control case)، من أجل الكشف عن التأثيرات المرتبطة بعامل الهجرة، وتحييد عوامل التأثير الأخرى. هذا مع الإشارة، إلى أن حالة المزرعة الشرقية كانت الحالة الرئيسية التي تم التعمق في دراستها، في حين تمت دراسة القرى الأخرى للكشف عن السمات المشتركة معها، وللاستدلال على نتائج يمكن تعميمها.

وتضم منطقة قرى شمال شرق رام الله إضافة إلى القرى الأربع المذكورة قرى بيتين، وعين يبرود، ورمون، والطيبة، وبرقة، ودير جرير، وكفر مالك، وسلواد، ويبرود، وسنجل. وبمجملها، تتسم بوجود نسبة من سكانها في المهجر، وبعضها يزيد عدد سكانها في المهجر عن المقيمين فيها بكثير.

لم تكن المهمة في هذه الدراسة سهلة، فقد واجهت في عملي عليها عدداً من الصعوبات، فالدراسة تستند في جزء منها إلى الكشف عن تاريخ الهجرة وجمع المعلومات حولها، وهي معلومات غير موثقة أو مؤرخة، وبالتالي فإن الوصول إليها استند إلى ذاكرة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وما تحمله هذه الذاكرة من أبعاد عاطفية ترتبط بالحنين والشوق، وبخاصة بين المهاجرين، وهو ما أدى في عدد من الحالات إلى بكاء من تمت مقابلتهم. وقد كان مقرراً مقابلة أحد الأشخاص المهاجرين من المزرعة الشرقية المطلعين على تاريخ الهجرة وتطورها، وعلى تطور أوضاع المهاجرين من القرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وللأسف في موعد زيارتي له نقل إلى المشفى للعلاج، وخلال أسبوع عدت من ولاية أخرى للمشاركة في مراسيم دفنه. وأيضاً،

فإن الاعتماد على الذاكرة للكشف عن أحداث جرت قبل عقود كان من التحديات الرئيسية، التي تم التعامل معها من خلال فحص المعلومات من أشخاص عدة.

وقد واجه العمل الميداني، أيضاً، بعض الصعوبات المرتبطة بخوف المشاركين في المقابلات أو ترددهم عن البوح ببعض المعلومات، وبرزت هذه بشكل خاص عندما تعلق الأمر بالمشاريع الاقتصادية والدخل. كما برزت أحياناً لأسباب اجتماعية تتعلق بعدم رغبة المشاركين في البوح بقضايا شخصية، أو التعرض لأشخاص آخرين.

ومن الصعوبات الأخرى التي واجهت الدراسة تلك المتعلقة بأماكن العمل الميداني، فقد تم عقد العمل الميداني في أربع قرى، ومن خلال زيارات امتدت على مدار أكثر من عام ونصف، وكذلك في الولايات المتحدة التي تم فيها العمل الميداني من خلال زيارتين، استغرقت كل منهما أسبوعين، مع ما حملته من تكاليف في السفر، وصعوبة ترتيب الزيارات واللقاءات مع الأشخاص الذين شاركوا في المقابلات.

ويبقى أن نشير إلى أن قربي، كباحث، من المجتمع المحلي لقرية المزرعة الشرقية التي شكلت الحالة الدراسية الأساسية، وقربي، أيضاً، من بعض الشخوص في القرى الأخرى التي تشملها الدراسة، كان له أثره في تسهيل مهمتي. فعوضاً عن توفر عامل الثقة، وسهولة الوصول إلى الأشخاص للحصول على المعلومات والبيانات، شكل قربي من المجتمع المحلي قيد الدراسة عاملاً مساعداً لتعميق فهمي للظاهرة المبحوثة. وقد تعاملت مع هذه الميزة، التي قد تشكل تحدياً، بمهنية عالية، حيث حرصت على الحيادية والموضوعية العلمية في الوصول إلى المعلومات، وفي التحليل الأكاديمي، وفي الوصول إلى النتائج، لتكون مبنية على قرائن وإثباتات، والاهتمام بالتفاصيل لتجنب أخذ المعرفة المسبقة بأوضاع القرى التي تشملها الدراسة كمسلمات.

وختاماً، لا بد من الإشارة إلى أنني تجنبت استخدام أسماء المشاركين في البحث أو حتى إعطائهم أسماء مستعارة، وتجنبت كذلك الإشارة إلى معلومات قد تدل على صاحبها، وبخاصة في القضايا الحساسة، وحرصاً على الخصوصية الفردية، والمهنية للكثير من المشاركين، والتزاماً بأخلاقيات البحث العلمي.

1-6 إطلالة على القرى المبحوثة

1-6-1 المزرعة الشرقية[2]

تقع قرية المزرعة الشرقية إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، وتبعد عنها 16 كم، وهي تقع شرقي طريق القدس–نابلس وتبعد عنه 3 كم، وترتبط برام الله عبر شارع فرعي طوله 5 كم يربطها بالشارع الرئيسي بين رام الله وأريحا، ويخدم قرى شمال شرق رام الله كافة. وتقع المزرعة الشرقية في موقع متوسط لمجموعة من القرى، حيث تجاورها من الشمال قرية ترمسعيا، ومن الشمال الغربي قريتا سنجل وجلجليا، ومن الجنوب الغربي سلواد، ومن الجنوب دير جرير، ومن الجنوب الشرقي كفر مالك، ومن الشرق خربة أبو فلاح.

تعتبر قرية المزرعة الشرقية من الناحية الجغرافية والطبوغرافية من أكثر القرى ارتفاعاً عن سطح البحر في الضفة الغربية بعد حلحول وسعير والشيوخ في محافظة الخليل. فأراضي المزرعة الشرقية تلتصق بتل العاصور الذي يرتفع 1016 متراً عن سطح البحر، وترتفع القرية نفسها 956 متراً عن سطح البحر.[3] هذا يجعل مناخ القرية بارداً في الشتاء ومعتدلاً في فصل الصيف. وبسبب وقوعها فوق سلسلة من الجبال، فإن غالبية أراضيها ذات طبيعة صخرية صلبة، وعمق ترابي بسيط، ولا تصلح في معظمها إلا لزراعة بعض أنواع الأشجار، مثل الزيتون، واللوزيات، والعنب. وقد استغل أهالي القرية هذه الخاصية لاستخراج الصخور لاستخدامات البناء، حيث تتوفر فيها نوعية حجر لونها مائل إلى الوردي، وقد ازدهرت هذه الصناعة في القرية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، نظراً للطلب على هذا النوع من حجر البناء (بلدية المزرعة الشرقية، 2018).

---

[2] أُطلق على القرية اسم "المزرعة" منذ فترة الحكم المملوكي لاشتهارها بالزراعة. وفي الفترة العثمانية، أي منذ العام 1514م، أطلق على القرية اسم "مزرعة أبو طاسة" كما ورد في كتاب "التاريخ الجغرافي لفلسطين وشرق الأردن وسوريا الجنوبية". لاحقاً، سميت القرية باسم "مزرعة بني مرة" نسبة إلى أصول سكانها، حيث يرجعهم مصطفى الدباغ في كتابه "بلادنا فلسطين" (1988) إلى مرة بن كعب بن لؤي من قريش العدنانية. وسميت "المزرعة الشرقية" في العام 1881، كما ورد في كتاب "مسح فلسطين الغربية" نظراً لموقعها شرقي مدينة رام الله (توم، 2011).

[3] المصدر: موقع الأرصاد الجوية الفلسطينية. الرابط (تاريخ الوصول 20 آذار 2020):
http://www.pmd.ps/pages/resources/docs/arabic.pdf

تبلغ مساحة المزرعة الشرقية الإجمالية 16,333 دونماً، كان نصف هذه المساحة يستغل لزراعة الأشجار المثمرة، كالزيتون والتين والعنب واللوزيات، لكن مع انتشار ظاهرة الهجرة واتساعها عبر الزمن لسكان القرية، تراجعت المساحة المزروعة بالأشجار، مثل التين والعنب واللوزيات، بشكل كبير. والاستثناء الوحيد هو الأراضي المزروعة بالزيتون، حيث اتسعت مساحة الأراضي المزروعة به، وبخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987.

في الوقت الذي تراجعت فيه المساحات الزراعية، اتسعت مساحة الأراضي المستخدمة لبناء المساكن. فحسب الدباغ (1988)، كانت مساحة الأراضي السكنية 91 دونماً فقط، وغالباً ما كان هذا الحال قبل العام 1965، تاريخ نشر الطبعة الأولى من كتاب الدباغ، وصلت حسب بيانات معهد أريج (2012–أ) إلى 1,276 دونماً في العام 2012. وحسب تقديرات بلدية المزرعة الشرقية، فإن هذه المساحة في ازدياد مستمر نتيجة استمرار بناء المساكن، وبخاصة من قبل المغتربين من القرية، حيث تقدر اليوم بحوالي 1,400 دونم. أما عن المساحات الزراعية، فحسب الدباغ (1988)، بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون 1,840 دونماً، وهي غالباً تقديرات لما قبل 1965 كما أسلفنا، لكن هذه المساحة ازدادت لتصل إلى حوالي 2,500 دونم، منذ اندلاع انتفاضة 1987، حسب تقديرات بلدية المزرعة الشرقية، حيث استبدل الكثير من الناس بعض الأشجار المثمرة، كالتين، بالزيتون في أراضيهم، وبخاصة بعد تراجع تجارة محصول التين الذي كانت القرية تنتج كميات كبيرة منه، وكان يتم تسويق معظمها في السوق الإسرائيلي.

وحسب معهد أريج (2012–أ)، فإن إجمالي المساحات المزروعة بالأشجار في القرية بلغ 3,400 دونم في العام 2012. وحسب تقديرات بلدية المزرعة الشرقية (2018)، فإن إجمالي مساحة الأراضي الزراعية تقدر بحوالي 10,000 دونم، منها 3,000 دونم مزروعة، في حين تصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وغير مستغلة إلى 7,000 دونم. وهذا يعني أن أكثر من 6,000 دونم بقليل أراضٍ غير صالحة للزراعة، من ضمنها جزء من الأراضي المستغلة لأغراض السكن. لكن القطاع الزراعي في القرية في المرحلة الحالية يشهد تراجعاً كبيراً، وتشكل الهجرة واحداً من الأسباب الرئيسية في ذلك، وسنتطرق إلى هذا في فصل لاحق.

بلغ عدد سكان القرية 4,038 فرداً، موزعين على 771 أسرة، حسب التعداد العام للسكان 2017، موزعين على خمس حمايل رئيسية، وهي سعد وزبن وفرج وحجاز وشلبي. وحسب الدباغ (1988)، فإن أقدمهم لا يعرف عن أصله شيء. لكن يذكر أهل القرية أن حمولة سعد هي أقدم من سكن القرية، ويعود أصلهم إلى القحطانيين في اليمن (المالكي وشلبي، 1993). أما حمايل زبن وفرج وحجاز، فهم "مَوَسَة"، نسبة إلى "وادي موسى" في شرقي الأردن، ويذكر أهالي القرية أنهم يرجعون إلى "بني مرة"، وقد ينسبون إلى مرة بن كعب بن لؤي القرشي، ويعتبر الشيخ صالح القرشي الذي له مقام في القرية من أجدادهم. وحسب كبار السن في القرية، فإن هذه الحمايل الثلاث أبناء عمومة، قدموا من وادي موسى شرقي الأردن. وقد التحق بحمولة فرج عائلة عجاق التي قدمت من قرية كفر عقب بجوار القدس. أما حامولة شلبي، فيعود أصلهم إلى العراق، ويعتبر الشيخ أحمد القادري، الذي يوجد له مقام في القرية، الجد السابع لهم، وهو من نسل الشيخ عبد القادر الجيلاني من أهل العراق، الذي يوجد له مقام في مدينة بغداد حتى يومنا هذا (الدباغ، 1988؛ والمالكي وشلبي، 1993). تضم كل من هذه الحمايل عدداً من "الأفخاذ" "الدور". فتقسم حمولة سعد إلى خمسة دور: عابد، توم، عواد، زق، رباح. وتتوزع حمولة زبن إلى أربعة دور: جربون، الشيخ إبراهيم، أبو النفل، شيخة. وحمولة حجاز إلى ثلاثة دور: عبد الرحيم، خليل، تلاعة. وتتوزع حمولة فرج إلى أربعة دور: عبد العزيز، حميدة، عجاق، عبد الباقي. وتتوزع حمولة شلبي إلى أربعة دور: أسمهان، السعيد، كيوان، الشيخ خليل.

1-6-2 خربة أبو فلاح[4]

تقع قرية خربة أبو فلاح إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، وتبعد عنها 26 كم، وترتبط برام الله عبر شارع فرعي يمر من قرية ترمسعيا بطول 3 كم يربطها بالشارع الرئيسي بين رام الله ونابلس. وتقع القرية بين أربع

[4] خربة أبو فلاح هي قرية حديثة (الدباغ، 1988)، يعود تاريخ إنشائها إلى حوالي 250 سنة (أريج، 2012-ب). يعود أصل سكانها إلى عرب الجرادات من منطقة الكرك في الأردن، نزحوا منها إلى المزرعة الشرقية، وعاشوا فيها بعض الوقت، ثم رحلوا منها على إثر شجار بينهم وبين سكان القرية، ليستقروا في موقع قريتهم الحالي، وقد سميت على اسم كبيرها في ذلك الوقت "أبو فلاح" (الدباغ، 1988)، وغالباً ما جاء الشطر الأول من اسمها (خربة) لكونها أقيمت على خربة أثرية قديمة.

قرى من قرى شمال شرق رام الله، حيث يحدها من الشمال قرية ترمسعيا، ومن الغرب قرية المزرعة الشرقية، ومن الجنوب قرية كفر مالك، ومن الشرق قرية المغير.

تقع خربة أبو فلاح على ارتفاع 789 متراً عن سطح البحر،[5] وتتسم بمناخ بارد في الشتاء ومعتدل في الصيف. وتتسم طبوغرافية القرية بالأراضي الجبلية الوعرة، حيث إن ما يقارب من 3,500 دونم من أراضي القرية، أي ما يزيد على 40% من أراضيها التي تبلغ إجمالي مساحتها 8,186 دونماً، هي أراضٍ وعرة لا تصلح للزراعة، ويُستغل جزء من أراضيها في زراعة الأشجار المثمرة، منها 650 دونماً من الزيتون، والباقي من أشجار اللوزيات والعنب والتين.[6] لكن، وبناء على المشاهدات والمقابلة الجماعية التي تمت مع بعض أهالي القرية، فإن نسبة المساحة المزروعة من أراضي القرية، باستثناء الزيتون، في تراجع، حيث لا يوجد اهتمام اليوم بزراعة الأنواع الأخرى من الأشجار، وقد أعاد أهالي القرية هذا التراجع إلى التمدد العمراني من جهة، وإهمال القطاع الزراعي والتوجه للقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى. فقد ورد في كتاب "بلادنا فلسطين" لمصطفى الدباغ (1988) أن مساحة الأراضي السكنية كانت 19 دونماً فقط، وغالباً كان هذا قبل العام 1965، وهي سنة نشر الطبعة الأولى من الكتاب، بينما بلغت مساحة الأراضي السكنية 691 دونماً في العام 2012 (أريج، 2012–ب)، وهي اليوم قد تصل إلى 800 دونم حسب من تمت مقابلتهم من أهالي القرية، حيث تتسع الرقعة المبنية في القرية سنوياً.

بلغ عدد سكان القرية 4,367 فرداً موزعين على 851 أسرة، حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، موزعين على حمولتين، وهما حمايل وشومان. تضم كل منهما عدداً من العائلات، حيث تضم حمولة حمايل عائلات أبو مرة، والفقها، وأبو حية، وتضم حمولة شومان عائلات أبو فلاح، والصراصير، ونزال. ويعود أصل سكانها كافة، إلى عرب الجرادات في الكرك.

---

[5] المصدر: موقع الأرصاد الجوية الفلسطينية. الرابط (تاريخ الوصول 20 آذار 2020):
http://www.pmd.ps/pages/resources/docs/arabic.pdf

[6] المصدر: موقع فلسطين في الذاكرة الإلكتروني: الرابط (تاريخ الوصول 24 آذار 2020):
https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Khirbat_Abu_Falah_2088/ar/index.html

1-6-3 دير دبوان[7]

تقع قرية دير دبوان إلى الشرق من مدينة رام الله، وتبعد عنها 8 كم، وترتبط برام الله عبر شارع فرعي يمر من قرية بيتين طوله 4 كم يربطها بالشارع الرئيسي بين رام الله وأريحا، الذي يخدم قرى شمال شرق رام الله كافة. تجاور دير دبوان من الغرب بيتين، ومن الجنوب الغربي برقة، ومن الجنوب الشرقي مخماس، ومن الشمال الشرقي رمون، ومن الشمال الغربي الطيبة وعين يبرود، وتمتد حدودها من الشرق لتصل إلى منطقة الرقة المتاخمة لأراضي مدينة أريحا (دالية، 1991).

تقع دير دبوان فوق مجموعة من التلال وترتفع 669 متراً عن سطح البحر،[8] وفيها منطقة "أبو رجمس" التي ترتفع حوالي 950 متراً عن سطح البحر (دالية، 1991). وتتسم أراضيها عموماً بصعوبة تضاريسها، فهي أراضٍ جبلية وعرة لا تصلح للزراعة، وبخاصة تلك الممتدة شرق القرية وصولاً إلى غور الأردن، وكان غالبها يستخدم كمناطق للرعي. وحسب الدباغ (1988)، تبلغ مساحة أراضي دير دبوان 73،332 دونماً، منها 2,500 دونم فقط مزروعة بالزيتون، وبعض أشجار الفواكه، كالعنب والتين وغيرها، لكنها محدودة المساحة. لكن، وبناء على المقابلات التي تمت مع بعض أهالي القرية، فإن نسبة المساحة المزروعة من أراضي القرية، باستثناء الزيتون، في تراجع، بفعل تراجع الاهتمام بالزراعة نفسها كقطاع إنتاجي، وقد أعاد من تمت مقابلتهم هذا الأمر إلى الزيادة الكبيرة في هجرة سكان القرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجه من بقي منهم إلى العمل في قطاعات اقتصادية أخرى، ولا سيما في قطاع التجارة. فقد ورد في كتاب "بلادنا فلسطين" لمصطفى الدباغ (1988)، أن مساحة الأراضي السكنية كانت 164 دونماً فقط، وغالباً كان هذا قبل العام 1965، وهي سنة نشر الطبعة الأولى من الكتاب، بينما بلغت مساحة الأراضي السكنية 1,319 دونم في العام 2012

---

[7] يستعرض دالية (1991) بعض الروايات الشفوية حول سبب تسمية دير دبوان بهذا الاسم، ويرجح أن الأقرب للحقيقة منها هو أنها كانت بالأصل دير للرهبان الرومان، حيث سكنها راهب يدعى "ديفان"، وقد حرف هذا الاسم مع الأيام إلى دبوان. وبالتالي، أخذ اسم القرية مقطعه الأول (دير) من وجود دير للرهبان فيها، ومقطعها الثاني (دبوان) كتحريف لاسم الراهب "ديفان".

[8] المصدر: موقع الأرصاد الجوية الفلسطينية. الرابط (تاريخ الوصول 20 آذار 2020):
http://www.pmd.ps/pages/resources/docs/arabic.pdf

(أريج، 2012–ج)، وهي اليوم قد تصل إلى 1,450 دونماً حسب من تمت مقابلتهم من أهالي القرية، نتيجة للتوسع العمراني المستمر، ولا سيما من قبل المغتربين.

وحسب ما يتوفر من بيانات، فإضافة إلى المساحة السكنية، تتوزع أراضي القرية ما بين أراضٍ مفتوحة مساحتها 59,692 دونماً، وهي الأراضي الممتدة ما بين القرية وغور الأردن، وأراضي زراعات دائمة (زيتون وأشجار أخرى) مساحتها 4,730 دونماً، وأراضي زراعات موسمية مساحتها 5,508 دونمات، وأراضي مراعٍ مساحتها 367 دونماً، وأراضٍ مخصصة للأغراض التجارية والصناعية مساحتها 233 دونماً، وأراضٍ مصادرة للمستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية مساحتها 2,432 دونماً (أريج، 2012–ج).

بلغ عدد سكان القرية 4,143 فرداً، موزعين على 944 أسرة، حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، موزعين على ثلاث حمايل رئيسية، وهي: العواودة، والمناصرة والصَرَمة. تضم كل من الحمايل الأساسية الثلاث عدداً من "الأفخاذ" "الدور"، حيث تنقسم حمولة العواودة إلى أربع دور، هي: دار حمودة، ودار أبو ادهيم، ودار العكس، ودار الفيص. وتتوزع حمولة المناصرة إلى ثلاث دور، وهي: دار أبو الخزوق، ودار أبو علي، ودار الحنيش. وتتوزع حمولة الصَرمَة إلى دارين، وهما: در أبو غنيمة، ودار عبيد (دالية، 1991).

وحسب دالية (1991)، فإن أقدم من سكن القرية هم دار "الكِيك" تبعهم دار "عياد"، ثم عائلة "الدغلاوي"، ثم بعد الفتوحات الإسلامية ومع نهاية الحكم الصليبي جاء للقرية أجداد حمولتي العواودة والصرمة من منطقة البلقان شرق الأردن. ويشير دالية إلى وجود عشيرة باسم "العواودة" في منطقة الكرك والطفيلة. أما حمولة "الصَرَمة"، فيرجعهم دالية إلى عرب "الغنمات" في منطقة البلقاء، أو أنهم قد يعودون إلى اليمن، بدليل وجود بعض العائلات التي تحمل الاسم نفسه. وكانت حمولة المناصرة هي آخر من سكن دير دبوان، وقدموا من شرق الأردن. وفي القرية عدد من العائلات التي وفدت لها من مناطق أخرى، فدار "الفيص" التابعين للعواودة قدموا من صعيد مصر، ودار "الور" المنضمين للمناصرة قدموا من رفيديا بنابلس، ودار الخطيب، ودار الشيخ

رجا، ودار القريط، ودار أبو سبلة، كلهم من حاملة الجبرة في قرية عين يبرود المجاورة. ويعود أصل دار العنباوي إلى قرية أبو غوش، وكذلك توجد عائلات تعود في أصلها إلى قرى لفتا وجمزو والعباسية.

1-6-4 ترمسعيا[9]

تقع قرية ترمسعيا إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، وتبعد عنها 23 كم، وترتبط برام الله عبر شارع فرعي قصير يربطها بالشارع الرئيسي بين رام الله ونابلس. تجاورها من الغرب قرية سنجل، ومن الجنوب المزرعة الشرقية، ومن الشرق الجنوبي خربة أبو فلاح، ومن الشرق قرية المغير، ومن الشمال قريتا جالود وقريوت التابعتين لمحافظة نابلس، حيث إن ترمسعيا هي آخر قرية ضمن حدود محافظة رام الله والبيرة.

تقع ترمسعيا على ارتفاع 671 متراً عن سطح البحر.[10] وتنقسم أراضي القرية إلى قسمين أساسيين: الأراضي السهلية، والأراضي الجبلية. وتحيط الأراضي الجبلية بالقرية على شكل حذوة فرس، وهي في جزءٍ منها أراضٍ وعرة لا تصلح للزراعة (علقم وربيع، 1990). وحسب الدباغ (1988)، تبلغ مساحة أراضي ترمسعيا 17,611 دونماً، منها 1,850 دونماً فقط مزروعة بالزيتون، كما توجد بعض الأراضي المزروعة باللوز والعنب وبعض أشجار الفواكه. لكن حسب علقم وربيع (1990)، يشهد القطاع الزراعي في الوقت الحالي تراجعاً كبيراً في القرية، بسبب التوسع العمراني الدائم، وبخاصة من قبل مهاجري القرية، إضافة إلى إهمال السكان له بشكل كبير، والتحول إلى أنشطة اقتصادية أخرى.

---

[9] يشير الدباغ (1988) إلى أن اسم ترمسعيا قد حرف من اسم ثورماسيا (Thormasia) الذي ذكر في العصور المسيحية الأولى، وقد يكون هذا الاسم مركب من ثلاثة مقاطع هي: تُر، وهي تحريف طور وهو الجبل. ماشه، وتعني بقايا العنب بعد عصره أو شجر الميس. عَيّا، وهي كلمة من جذر "عوى" بمعنى خراب. وبهذا يكون معنى الاسم "الجبل الخرب الذي به بقايا العنب" أو "جبل شجر الميس الخرب. ويورد الدباغ أنه تم ذكرها زمن الإفرنج وكانت تسمى "توربايام" (Turbasaim). ويورد علقم وربيع (1990) رواية أخرى حول التسمية، وهو أن اسم القرية مكون من مقطعين: تيرا (Terra) وتعني باللاتينية أرض، و"مسيا" (Mesia) وتعني المسيح. وبهذا فمعنى الاسم "أرض المسيح".

[10] المصدر: موقع الأرصاد الجوية الفلسطينية. الرابط (تاريخ الوصول 20 آذار 2020):
http://www.pmd.ps/pages/resources/docs/arabic.pdf

وقد ورد في كتاب "بلادنا فلسطين" لمصطفى الدباغ (1988) أن مساحة الأراضي السكنية في ترمسعيا كانت 54 دونماً فقط، وغالباً كان هذا قبل العام 1965، وهي سنة نشر الطبعة الأولى من الكتاب، بينما بلغت مساحة الأراضي السكنية 1,000 دونم في العام 2012 (أريج، 2012–د)، وأفاد من تمت مقابلتهم من القرية أن هذه المساحة في ازدياد دائم بفعل استمرار بناء البيوت السكنية بشكل واسع، وبخاصة من قبل المهاجرين، حيث قدروا المساحة المستخدمة للسكن اليوم بحوالي 1,300 دونم.

إضافة إلى المساحة السكنية، تتوزع أراضي ترمسعيا ما بين أراضٍ مفتوحة بمساحة 4,701 دونماً، وأراضي زراعات دائمة (زيتون وأشجار أخرى) بمساحة 6,477 دونماً، وأراضي زراعات موسمية بمساحة 4,769 دونماً، وأراضي المراعي بمساحة 40 دونماً، وأراضي مخصصة للأغراض التجارية والصناعية بمساحة 46 دونماً، وأراضٍ مصادرة للمستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية بمساحة 1,079 دونماً (أريج، 2012–د).

بلغ عدد سكان القرية 2,449 فرداً، موزعين على 514 أسرة، حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، موزعين بين حمولتين رئيسيتين، وهما: حمولة "دار أبو عواد"، وحمولة "الحمايل". تضم كل من الحمولتين عدداً من "الدور"، حيث تنقسم حمولة "دار أبو عواد" إلى ثماني دور، هي: دار أبو سعيد، دار محمد أبو عواد، دار سليمان، دار ابن سليمان، دار حميدان، حجاز، دار علقم، دار غنيم. وتتوزع حمولة "الحمايل" إلى ثلاثة دور، وهي: دار شلبي، ودار الكوك، ودار الحزمة (علقم وربيع، 1990: 88).

يعود نسب سكان ترمسعيا إلى قبيلة "بني مرة" الحجازية، التي تعود في نسبها إلى قبيلة قريش، وتسكن "بني مرة" في قرى سنجل والمزرعة الشرقية وسلواد وترمسعيا وعين يبرود وخربة أبو فلاح وعين سينيا. وحسب أهالي القرية، فإن حاملة "عواد" ودار "جبارة" هما في الأصل أخوان، وهم أول من سكن القرية، ثم وفد إليها لاحقا أسر وعائلات أخرى شكلت حمايل مستقلة، فمثلا وفد دار شلبي من الشام، ودار الكوك من الدوايمة من عائلة الحجوج في منطقة الخليل، ودار الحزمة قدموا من قرية حزما. وقد وفد إلى القرية، أيضاً، إثر نكبة العام 1948، أسر من مناطق مختلفة (علقم وربيع، 1990: 89).

الفصل الثاني

تاريخ الهجرة من قرى شمال شرق رام الله

2-1 مقدّمة

تنتشر ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقد تركزت في المناطق الجبلية الواقعة في الضفة الغربية، التي كانت ضمن المناطق الأكثر فقراً في فلسطين. واستمر تيار الهجرة من هذه المناطق بالتوسع حتى يومنا هذا، وهو ما يثير التساؤل حول الدوافع المولدة لهذه الظاهرة، واقتصارها على هذه المناطق دون غيرها، وأسباب استمرار تيار الهجرة منها حتى يومنا هذا.

إن البحث فيما وصلنا إليه اليوم من توسع في ظاهرة الهجرة في قرى الهجرة التي تشملها الدراسة، وما ترتب على هذه الظاهرة من آثار وتبعات، هو ليس وليد اللحظة، وإنما جاء في سياق تطور تاريخي، بدءاً بالمرحلة العثمانية، مروراً بالاستعمار البريطاني، ثم المرحلة الأردنية، فالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وصولاً إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فالتبعات والنتائج المتولدة عن الهجرة ترتبط بالأسباب والدوافع التي شكلت هذه الظاهرة عبر الزمن، وآثار الهجرة التي نشهدها اليوم في هذه التجمعات هي نتائج تراكمية. وهي تراكمية من حيث توليد مزيدٍ من الهجرات من القرى التي تشملها الدراسة، وفي الوقت نفسه، تراكمية من حيث النتائج التي أحدثتها على شكل تغيرات في السياق الاجتماعي الاقتصادي لهذه القرى.

يركز هذا الفصل على نقاش سؤال رئيسي: لماذا تتركز الهجرة بشكل أكبر في القرى التي بدأت منها الهجرة مبكراً ولا تزال مستمرة وتتسع؟ وما مدى تأثير الهجرات الأولى من القرى الجبلية في فلسطين وما أحدثته من تغيرات في السياق الاجتماعي–الاقتصادي فيها على استمرار تيار الهجرة منها وتوسعها؟

يتناول الفصل هذين السؤالين المركزيين بالاستناد إلى ثلاثة أطر ومفاهيم نظرية مترابطة، وهي الأسباب المتراكمة، والشبكات الاجتماعية للهجرة، والحرمان النسبي، في محاولة لفهم الدوافع والأسباب المولّدة للهجرة

من هذه القرى، ولفحص مدى ملاءمة هذه الأطر النظرية للحالة الفلسطينية. فكما أشرنا سابقاً، يعتبر مفهوم الأسباب المتراكمة أن الهجرة تعزز التركيز الجغرافي للمهاجرين، وهي نفسها تشكل مصدراً لهجرات جديدة كونها تغير في السياق الاجتماعي للبلد المرسل (Massey et al., 1998). وبدورها، فإن الشبكات الاجتماعية للهجرة هي من العوامل المؤثرة في استمرار تيار الهجرة، كعامل مسهّل للهجرات الجديدة، كونها تربط المهاجرين وغير المهاجرين بالتزامات متبادلة، وتقلل من التكاليف المحتملة للهجرة (Massey, 1990; Massey et al., 1993). وبالتالي، تصبح هي نفسها مولدة لهجرات جديدة ومستمرة، ولكون الهجرة تتركز في قرى بعينها في الحالة الفلسطينية، فقد تفسر شبكات الهجرة استمرار تيار الهجرة منها.

وبما أن الهجرة قد تحدث تأثيراً على السياق الاجتماعي–الاقتصادي في القرى التي تتركز فيها الهجرة في الحالة الفلسطينية، ومن ضمنها اللامساواة بين أسر المهاجرين وغير المهاجرين، وما يترتب عليها من زيادة الإحساس بالحرمان النسبي، فإن نظرية الحرمان النسبي التي طورها ستارك (Stark, 1984) قد تتكامل مع النظريتين الأخريين لتفسير استمرار تيار الهجرة من قرى الهجرة الواقعة شمال شرق رام الله.

لقد استندت النماذج التقليدية لدراسة الهجرة إلى نظرية "الجذب"، منطلقة من أن فروق الدخل أو الأجور بين منطقتي الإرسال والاستقبال هي المحرك الأساسي للهجرة. أي إن ذوي الدخل المنخفض لديهم دائماً ميل أكبر للهجرة لتحسين مستوى معيشتهم (Harris and Todaro, 1970; Massey, 1993)، لكن لا يوجد دليل قاطع بأن هذا هو الدافع الوحيد أو الأساسي للهجرة، فالهجرة لا تؤدي، بالضرورة، إلى عائد أعلى من الأجور (Flippen, 2013). بالمقابل، يجادل أنصار نظرية "الطرد" بأن النزعة للهجرة ليست بالضرورة أعلى في المجتمعات الأكثر فقراً، وإنما تكون أعلى في المجتمعات التي فيها مستويات أعلى من اللامساواة الاجتماعية (Stark and Taylor, 1991).

وبهذا المعنى، قد تشكل اللامساواة والإحساس بالحرمان لدى الأسر غير المهاجرة مقارنة بأسر المهاجرين واحداً من المصادر المهمة المولدة لتيار الهجرة واستمراره، وهو الإحساس المتولّد عن توفر الموارد المالية لدى

أسر المهاجرين من التحويلات المالية، وتمتعهم بمستويات معيشة أعلى، وبنمط استهلاكي بذخي، ما يؤثر في خلق بيئة اجتماعية تتسم بالتمايز بين فئات وشرائح المجتمع المحلي في القرى التي تنتشر فيها الهجرة. ومع تطور الهجرة عبر الزمن، واتساعها، وتركزها في تجمعات سكانية بعينها، فإنها نفسها تؤثر في إحداث تغيير في السياق الاجتماعي لهذه التجمعات، وهو التغيير الذي يدفع إلى توليد هجرات جديدة، واستمرار تدفق تيار الهجرة منها (Massey et al., 1998). من هنا، فإنه يمكن التعامل مع بروز الحرمان النسبي، والذي تلعب الهجرة دوراً أساسياً فيه في التجمعات التي تتركز فيها الهجرة، على أنه من الأسباب التي تتراكم لتوليد هجرات جديدة.

وكلاهما؛ الحرمان النسبي والأسباب المتراكمة، يرتبطان بالشبكات الاجتماعية للهجرة لكونها أداة التواصل والتأثير التي تربط بين المهاجرين وقراهم الأصلية. فهذه الشبكات هو الوسيلة التي يتم من خلالها نقل التحويلات المالية من المهاجرين لمجتمعاتهم المحلية الأصلية، وهي تحويلات لها أثرها المباشر في تعزيز حالة الحرمان النسبي. وفي الوقت نفسه، فإن الشبكات الاجتماعية للهجرة هي الوسيلة التي يتم من خلالها نقل المعارف حول مزايا البلدان التي يتواجد فيها المهاجرون، سواء المرتبطة بفرص العمل، أو بفرص توفير المساعدة من قبل المهاجرين القدامى للمهاجرين الجدد، ما يقلل من التكاليف المحتملة للهجرة. وفي كلتا الحالتين، فإن هذه الشبكات تلعب دوراً مسهلاً للهجرات الجديدة، ولاستمرار تيار الهجرة، ولا سيما من القرى التي تتركز فيها هذه الهجرة.

2-2 دوافع الهجرة الفلسطينية واتجاهاتها عبر المراحل المختلفة

2-2-1 بدايات الهجرة الفلسطينية الخارجية: المرحلة العثمانية

كانت الجغرافيا السكانية في فلسطين، في المرحلة العثمانية، منقسمة إلى صورتين أساسيتين؛ الأولى انتشار القرى على المرتفعات المشرفة على السهول أو المنحدرات المحصنة جغرافياً. والثانية، الأماكن المأهولة حول المدن الرئيسية، التي تركز القسم الجبلي منها في القدس ونابلس والخليل، والتي كانت مركزاً لقرى محيطة

بها. وكانت المدن، بشقيها الجبلي والساحلي، تربطها طرق بدائية، بالكاد تصلح للدواب والجمال، مملوءة بالحجارة لتساعد الحيوانات على تسلق الجبال. وتمايزت القرى فيما بينها، فقد اعتمدت القرى الساحلية على الزراعة المروية، بينما لم تتوفر هذه الأفضلية لمعظم القرى الجبلية، الواقعة على الجبال الممتدة من نابلس حتى بيت لحم، التي فرض عليها نوع من العزلة، بسبب انعدام المواصلات بينها وبين المناطق الأخرى، أو بعضها مع بعض، وبالتالي عاشت على الاكتفاء الذاتي في ظل زراعة موسمية معتمدة على أمطار الشتاء، ومرتبطة بمعطيات مناخية ومائية اتسمت بالجفاف، وبالتالي بمحدودية الإنتاج التي تمليها الظروف المناخية، ليتسم طابع الاقتصاد بالاكتفاء الذاتي (بدران، 1972: 119–121).

ترافقت سمة المنطقة الجبلية من فلسطين من فقر أراضيها، والزراعة الكفافية المحدودة الإنتاج، مع نظم الملكية الإسلامية المفتتة للحيازات الزراعية، ومع ضغوطات اقتصادية وسياسية فرضتها سياسات الإصلاح التي اعتمدتها السلطات العثمانية آواخر الحكم العثماني. وقد شكلت هذه، بمجملها، عوامل طرد متواصلة للأيدي العاملة الزراعية في الريف إلى خارج القطاع الزراعي، وبخاصة في القرى الجبلية. وتسارع هذا التوجه بانخراط فلسطين المتزايد في النظام الرأسمالي العالمي، ما أدى إلى خلق مجالات عمل جديدة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، التي شكلت عوامل جذب لعدد كبير من الأيدي العاملة القروية (المالكي وشلبي، 1993: 44).

مع نهاية الحقبة العثمانية، وقبل الحرب العالمية الأولى، دخل المجتمع الفلسطيني في مرحلة جديدة، تمثلت في بداية اندماج فلسطين في الرأسمالية العالمية، وما ترتب على ذلك من بداية تراكم رأس المال واستثماره ارتباطاً بتطورات إدارية ومالية واقتصادية رافقت حركة الإصلاح التي بدأتها الدولة العثمانية أواسط القرن التاسع عشر، والتي أبرزت فئات استحوذت على التراكم الرأسمالي، من ضمنها الوجاهة التقليدية المتطورة والتجار، وذلك على حساب إفقار الفلاحين والحرفيين التقليديين الذين بفعل منافسة السلع المستوردة لإنتاجهم فقدوا أسواقهم (بدران، 1972: 126). ترافق هذا مع الضغوطات على الفلاحين لدفع الضرائب، ما دفعهم إلى البحث عن فرص عمل بديلة، ولاسيما في الزراعة التجارية. وعلى الرغم من بقاء هذه الظاهرة محدودة في

فلسطين العثمانية، فقد أخذت بالتوسع بشكل ملحوظ زمن الاستعمار البريطاني، عندما توفرت فرص عمل للفلاحين خارج قراهم (Tamari, 1983: 170).

باستثناء القرى الواقعة في المناطق الزراعية المكثفة التي تعتمد على الزراعة المروية، والتي وقعت غالباً في المناطق الساحلية، حيث كان الفلاحون الفلسطينيون في وضع يسمح لهم بمقاومة جذب فرص العمل بأجر داخلياً، وفرص العمل البديلة في الخارج، فإنه للتغلب على مجمل الظروف التي عاشتها القرى الجبلية، وعلى هامشية القطاع الزراعي الكفافي الذي اتسمت به هذه القرى، لجأ الفلاحون إلى العمل المأجور، سواء داخل القرية، أو من خلال الهجرة الداخلية إلى المدن الساحلية، أو الهجرة الخارجية، التي، بمجملها، عززت هامشية الزراعة الكفافية. وقد ارتبطت هذه بمدى توفر فرص العمل البديلة والوصول إليها في الداخل والخارج (Tamari, 1983: 183-184). فعوامل الطرد التي اتسمت بها القرى الجبلية، لم تكن وحدها كافية في انتقال الفلاحين إلى العمل المأجور، بل كان من الضروري توفر عوامل الجذب في المناطق التي انتقلوا إليها للعمل بأجر. ومع توفر هذه العوامل، بدأت حركة هجرة الفلاحين من القرى الجبلية إلى المدن الساحلية الفلسطينية من جهة،[11] وإلى العالم الخارجي من جهة أخرى، في منتصف القرن التاسع عشر. وقد كانت عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين هي المحدد لاتجاهات الهجرة من القرى الجبلية.

---

[11] بدأت الهجرة الداخلية من القرى الجبلية إلى المدن الساحلية في المرحلة العثمانية، عندما تعاظمت التجارة الأوروبية مع سواحل المتوسط الشرقية، ولاسيما المدن الساحلية التجارية التي بدأت بعمليات تبادل تجاري نشطة مع أوروبا، وقد أدى هذا إلى ازدهار هذه المدن (كوثراني، 2013)، فكان من النتائج التي ترتبت على ذلك، أن السواحل التي كانت مهجورة منذ إخراج الفرنجة منها سنة 1291م، قد دبت فيها حركة العمران، وبرزت ظاهرة هجرة السكان من المناطق الجبلية إلى الساحل (البخيت، 1978: 124–125). وقد ساهم ازدهار المدن الساحلية في تشكل طبقة برجوازية جديدة من التجار في تلك المدن، ترافق مع تغيرات ديموغرافية فيها، أهمها ازدياد عدد سكانها بشكل كبير. فمثلاً، تضاعف عدد سكان يافا أربع مرات في الفترة 1880–1922 (Tamari, 1983: 47). وقد كان لهذا الازدهار أثره في جذب هجرات داخلية لهذه المدن بفعل زيادة فرص العمل المتاحة فيها، وفي قطاعات اقتصادية مختلفة، وترافق هذا الطلب على العمالة في المدن الساحلية مع فائض العمالة الزراعية في القرى الجبلية. وقد أظهرت المقابلات التي أجريت في القرى الأربع المشمولة في الدراسة، بروز هذا النوع من الهجرة لمدن الساحل بحثاً عن فرص عمل، وللتغلب على حالة الفقر والجوع ونقص الموارد التي عايشتها هذه القرى.

ترافقت هذه الظروف الاجتماعية–الاقتصادية مع ضغوطات سياسية تمثلت في تجنيد الدولة العثمانية للشباب، لتدفع الشباب الفلسطيني إلى الهجرة إلى العالم الجديد كجزءٍ من الهجرة السورية، أو ما سمي ببلاد الشام، قبل تقسيمها إلى أقطار سوريا وفلسطين والأردن ولبنان (علقم وربيع، 1990: 22)، حيث بدأت الهجرة في منتصف القرن التاسع عشر، وامتدت للعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، متأثرة بأواخر فترة الحكم العثماني، وبإرهاصات الحرب العالمية الأولى (سمارة، 1974: 5). وتركزت الهجرة، في بداياتها، على أبناء القرى، لأن وسائل الارتزاق فيها كانت أصعب بالمقارنة مع المدن. وشملت قبل الحرب العالمية الأولى مناطق بيت لحم وبيت جالا ورام الله وبعض قرى جبل القدس، وقدر عدد المهاجرين من فلسطين لغاية العام 1919 بحوالي 13,000 شخص (حتي، 1919: 25).[12]

تشكل حالة القرى اللبنانية الجبلية، التي انتشرت فيها الهجرة، أيضاً، نموذجاً مشابهاً لحالة القرى الفلسطينية الجبلية، ولاسيما قرى شمال شرق رام الله التي تشملها الدراسة. يصف وجيه كوثراني (2013: 94–95) المناطق الريفية الجبلية في لبنان بأنها تتشكل من ضيع (قرى) صغيرة ومحدودة الأراضي الصالحة للزراعة فيها، وبصغر حجم ملكيات الأراضي، وهي صورة مغايرة للسهول المتاخمة للمدن والقرى الكبيرة، حيث تكبر الملكيات وتنتشر الزراعة المروية. وكان لهذه السمات تأثيرها في النظام الزراعي للأرض، بحيث تلجأ كل عائلة إلى استصلاح قسم من المنطقة الأقل صخرية، فتستثمره في إطار العائلة، في إطار اقتصادي مغلق وظروف طبيعية غير ملائمة، ما انعكس على الإنتاج رداءةً وضعفاً. ومع سوء الأمن وانعدام وسائل المواصلات، والحذر من سيطرة ملاكي المدينة وتجارها، تولد اقتصاد مغلق في القرى الجبلية، فالإنتاج الزراعي في معظمة كان للاستهلاك المحلي، ولم يكن الإنتاج يؤمن مورداً معيشياً كافياً للسكان.

يعكس تاريخ قرى شمال شرق رام الله المشمولة في الدراسة الظروف التي عاشتها القرى الجبلية في فلسطين، فقد كانت هذه القرى من المناطق المهمّشة والفقيرة. وحسب ما أفاد من تمت مقابلتهم في القرى الأربع، وكما

---

[12] يبدو هنا أن فيليب حتي قد تعامل مع هذه المناطق كمناطق قروية، وهو أمر منطقي في العام 1919، السنة التي نشر فيها دراسته، وبالمقارنة مع المدن الفلسطينية الرئيسية التي اقتصرت في ذلك الوقت فيما يسمى اليوم بالضفة الغربية على القدس ونابلس والخليل.

سمعوا ممن سبقوهم من كبار السن، فإن سكان هذه القرى كانوا يعانون، خلال المرحلة العثمانية، من الفقر الذي وصل إلى حد الجوع في الكثير من الأوقات. وبما أن هذه القرى كانت تعتمد على الزراعة، كقطاع اقتصادي أساسي، وفي ظل محدودية الإنتاج الزراعي فيها، بحكم طبيعة أراضيها الجبلية ومحدودية الموارد المائية فيها التي كانت تكاد تكفي الاستهلاك المنزلي البسيط، لم يكن هذا الإنتاج يكفي لسد الاحتياجات الأساسية لسكانها، وترافق هذا مع نقص فرص العمل المحلية، وزيادة في عدد السكان، وتفتت الملكيات الزراعية، وهو ما دفع الكثير من الشباب في هذه القرى للبحث عن فرص عمل بديلة خارج قراهم، سواء عبر هجرة العمل الداخلية لمدن الساحل الفلسطيني، أو الهجرة للدول الغربية ولاسيما للأمريكيتين.

كانت بدايات الهجرة من بيت لحم، حيث كان أول المهاجرين حنا خليل مرقص الذي هاجر إلى الولايات المتحدة في العام 1851، وهاجر في العام 1870 شقيقان من أسرة زخريا إلى البرازيل (سمارة، 1974: 5). وفي رواية أخرى، فإن أول من هاجر من بيت لحم هم ثلاثة أخوة من آل حنظل، الذين غادروا بيت لحم في العام 1854، ليعرضوا منتجاتهم من الصناعات الصدفية والزيتونية والمطرزات في معرض واشنطن الدولي الذي أقيم ذلك العام. وبهذا فتح هؤلاء الأخوة الطريق للهجرة إلى الأمريكيتين بعد نجاحهم في بيع منتجاتهم بأسعار مغرية، حيث دفع نجاحهم بعض الناس للتشبه بهم (دائرة الثقافة–منظمة التحرير الفلسطينية، 1996: 97).

لحقت رام الله ببيت لحم في الهجرة، وكان لقدوم المبشرين إليها وافتتاحهم مدارس فيها تأثيره على هجرة أهلها إلى أمريكا، إضافة إلى مسألة الجندية، وتطبيق حكومة الاتحاد والترقي سياسة إلغاء الجزية عن الشبان المسيحيين وحشدهم في الجيش العثماني دافعاً أساسياً إلى الهجرة. وقد كان أوائل المهاجرين من رام الله، حسب ما "كتب يوسف قدورة، أن حنا إبراهيم الصاع الذي كان يبيع منتوجات البلاد المقدسة، المصنوعة من خشب الزيتون، في مدينة القدس، أخذ كمية كبيرة منها وهاجر إلى إستانبول في سنة 1858م، حيث أخذ يبيعها في محل افتتحه هناك". وكانت أولى هجرات أبناء رام الله إلى الولايات المتحدة في العام 1901 (حمودة، 2017: 175–177). وقد كانت الهجرة من رام الله في بداياتها على شكل مغامرة، حيث بدأت على شكل

فردي، عندما أخذ بعض أبناء رام الله في التنقل بين رام الله وإنجلترا بقصد التجارة، وفي العام 1898 سافروا إلى البرازيل. وبدأت الهجرة واسعة النطاق لأهالي رام الله إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، حيث كان السفر إلى أمريكا قبل الحرب العالمية الأولى سهلاً، ولم تكن تأشيرة الدخول قد عرفت بعد (دائرة الثقافة– منظمة التحرير الفلسطينية، 1996: 303).

أما قرى شمال شرق رام الله التي تركز دراستنا على عدد منها، فقد تميزت تاريخياً، ومنذ نهايات القرن التاسع عشر، بهجرة جزء من سكانها إلى العديد من الدول الأجنبية في الأمريكيتين، وكذلك إلى المدن الفلسطينية الساحلية. وقد شهدت الهجرة من هذه القرى، بشقيها الداخلي والخارجي، تغيرات عبر الزمن، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي سادت فلسطين بشكل عام، وارتباطاً بخصوصية هذه القرى، كقرى جبلية كانت معزولة وتعاني من ظروف اقتصادية صعبة. فلقد شهدت هذه القرى تراكماً متزايداً في أعداد المهاجرين إلى الخارج عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها عملية الهجرة. لكن بالمقابل، شهدت هذه القرى توقفاً للهجرة الداخلية للمدن الساحلية الفلسطينية نتيجة للظروف السياسية، وانقطاع الضفة الغربية وقطاع غزة عن باقي فلسطين التاريخية.

وقد شهدت هذه القرى موجات من الهجرة ارتبطت بالتغير في السلطة الحاكمة لفلسطين، أبرزها الموجة الأولى في المرحلة العثمانية، التي كانت محدودة العدد، تلتها موجة ثانية في مرحلة الاستعمار البريطاني، ثم موجة ثالثة مرحلة الحكم الأردني للضفة الغربية بعد استعمار الحركة الصهيونية للجزء الساحلي من فلسطين، وموجة رابعة تلت تمدد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ليشمل ما تبقى من فلسطين التاريخية، ولا يزال تيار الهجرة من هذه القرى مستمراً بعد نشوء السلطة الفلسطينية.

لا تنفرد الحالة الفلسطينية بهذا الخصوص، حيث شهدت لبنان موجات هجرة مماثلة، وبخاصة من المناطق الجبلية، ارتبطت بالتغيرات السياسية الاجتماعية فيها، حيث شهدت لبنان الموجة الأولى من الهجرة الخارجية من المناطق الجبلية في المرحلة العثمانية بين العامين 1880–1914، تلتها موجة ثانية فترة الاستعمار الفرنسي وما بعد استقلال لبنان في الفترة 1918–1974، التي تخللها ارتفاع لمعدلات الهجرة بعد اندلاع

الحرب العربية الإسرائيلية في العام 1967، ثم تلتها موجة ثالثة ارتبطت بالحرب اللبنانية الأهلية في الفترة 1975–1990، والموجة الرابعة بعد انتهاء الحرب الأهلية ولا تزال مستمرة، والتي شهدت ارتفاعاً في معدلات الهجرة بسبب الفقر والفساد وعدم الاستقرار السياسي وأزمة السكن ... وغيرها (Dibeh et al., 2017).[13]

بدأت الهجرة من المزرعة الشرقية، وهي الحالة الدراسية الأساسية، خلال العهد العثماني وقبل العام 1900، بشقيها الداخلي والخارجي، وأخذت الهجرة بالازدياد مع نهاية الحقبة العثمانية وبداية الاستعمار البريطاني. "فمع بداية القرن العشرين، وطلباً للقمة العيش، أخذ أبناء المزرعة الشرقية بالهجرة إلى الخارج، إضافة إلى الهجرة الداخلية في فلسطين. فقد سكن العشرات منهم في مدن حيفا ويافا والناصرة والقرى القريبة منها طلباً للعمل، وقد عاد معظمهم بعد النكبة. وتعتبر الولايات المتحدة الوجهة الأساسية للهجرة الخارجية بعد ستينات القرن الماضي، إضافة إلى الهجرة إلى دول أمريكا الجنوبية، وبشكل قليل بعض الدول العربية" (بلدية المزرعة الشرقية، 2018: 15).

لا تتوفر أرقام دقيقة حول أعداد المهاجرين من القرية خلال المرحلة العثمانية، لكن استناداً إلى عد النفوس العام 1925م، وعلى الرغم من محددات هذا العدّ ارتباطاً بحصره في الذكور الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأعلى فقط، واستثناء الإناث منه، وعدم وجود تاريخ انتقال من غادروا القرية للعيش خارجها، فإنه يقدم لنا معلومات مهمّة حول الهجرة من القرية، بشقيها الداخلي والخارجي، حيث جرى عد النفوس الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر مع إدراج ملاحظات حول مكان إقامة من لا يقيم منهم في القرية حتى تاريخ إجراء العدّ.

حسب العدّ، بلغ إجمالي عدد الذكور الذين كانت أعمارهم 25 سنة فما فوق في القرية 391 شخصاً في العام 1925، كان منهم 128 شخصاً يعيشون خارج القرية، أي بنسبة 32.7%. وحسب المعلومات المتوفرة في العدّ، فإن الهجرة الداخلية (داخل حدود فلسطين التاريخية كما نعرفها الآن) بلغت 25 شخصاً؛ أي ما يعادل 6.4% من مجمل الذكور الذين أعمارهم 25 سنة فما فوق، أقاموا في مدن وقرى فلسطينية أخرى لاسيما مدن الساحل. أما عن عدد الأشخاص الذين هاجروا من القرية إلى دول أخرى قبل العام 1925، فبلغ عددهم 103

[13] لمزيد من المعلومات عن موجات الهجرة اللبنانية، يمكن الاطلاع أيضاً على (Tabar, 2010).

أشخاص؛ أي بنسبة 26.3% من إجمالي عدد الذكور في القرية الذين أعمارهم 25 سنة فما فوق. كان الجزء الأكبر منهم (98 شخصاً) من المهاجرين إلى دول أجنبية، وكانوا يقيمون فيما أسماه العدّ "في بلاد أمريكا"، لكن عند فحص الأسماء مع من تمت مقابلتهم في القرية، تبين أنهم كانوا موزعين على عدد من الدول، منها البرازيل، والولايات المتحدة، وكوبا، والبيرو، وكولومبيا، وفنزويلا، ونيكاراغوا، ... وغيرها، وقد صنفت جميع هذه الدول لدى من قاموا بالعدّ تحت بند "في بلاد أمريكا". أما القسم الأصغر فكان في مناطق عربية خارج حدود فلسطين التاريخية كما نعرفها اليوم، وبلغ عددهم 5 أشخاص، أقاموا شرق الأردن.

تبين لنا الأرقام أعلاه أن الهجرة من قرية المزرعة الشرقية قد بدأت مبكرة، وقد كانت بنسبة كبيرة من السكان، حيث شهدت المرحلة العثمانية الموجة الأولى للهجرة من القرية بشقيها الداخلي والخارجي. اتّسمت الهجرة الداخلية ضمن هذه الموجة، استناداً إلى المقابلات التي تمت مع بعض أهالي القرية، إضافة إلى هجرة الأفراد، بوجود هجرة عائلات،[14] وهو ما يعني التحاق النساء والأطفال بالهجرة الداخلية. وشهدت هذه الموجة بدايات الهجرة الخارجية، وبخاصة إلى الدول الغربية. فكما بيّنا في عدّ النفوس الذي تطرقنا إليه أعلاه، كانت نسبة المهاجرين إلى دول أجنبية لغاية العام 1925 كبيرة مقارنة بعدد سكان القرية. هذا مع العلم أن الهجرة الخارجية من فلسطين توقفت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وخلال السنوات الأولى من الاستعمار البريطاني، ما يشير إلى أن معظم من أدرجهم العدّ من مهاجرين تزيد احتمالات أن هجرتهم حصلت خلال المرحلة العثمانية.

---

[14] على الرغم من عدم توفر معلومات كافية عن هذه العائلات، فإن هناك بعض الدلائل على الهجرة الداخلية لعائلات من القرية. فحسب ما ورد في مذكرات خليل محمد عيسى عجاك، المعروف باسم أبو إبراهيم الكبير، وهو قائد قسامي لثورة 1936–1939، التي تسرد سيرة موجزة لحياته مبنية على مقابلات شخصية معه، فإنه ينحدر من أسرة فلاحية من قرية المزرعة الشرقية، لكنه ولد في أواخر القرن التاسع عشر في مدينة حيفا (أبو نضال، 2010: 11). وبفحص هذه المعلومة مع أقارب أبو إبراهيم الكبير، أكدوا أن عائلة أبو إبراهيم قد هاجرت فعلاً إلى حيفا قبل العام 1900، وأنه ولد هناك، ما يعني أن العائلة برمتها كانت مهاجرة.

كما تؤكد ذلك سيرة المحامي إبراهيم بكر، الذي كان عضواً في عصبة التحرر الوطني، وأصبح قياديا فيها في العام 1947، وعضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائباً لرئيسها في العام 1969، ونقيباً للمحامين الأردنيين في الفترة 1977–1981، حيث "ولد إبراهيم بكر في مدينة الناصرة العام 1924 لعائلة فلسطينية من المزرعة الشرقية في محافظة رام الله" (عدوي وفارس، 2021: 17–18). وهذا يدلل على أن العائلة جميعها كانت مهاجرة إلى الناصرة، حيث ولد إبراهيم بكر هناك.

ومن خلال المقابلات التي أجريت مع أشخاص من القرية سواء المقيمين فيها أو المهاجرين، فإنهم يؤكدون على أن الهجرة إلى الدول الغربية قد تكون بدأت قبل العام 1900، حيث أشار الكثير منهم إلى أن عدداً من شباب القرية قد هاجر إلى كوبا وغيرها من الدول قبل ذلك التاريخ، لكن لا تتوفر معلومات عن هؤلاء الأشخاص، لأنهم لم يعودوا إلى القرية مطلقاً، بل وانقطعت أخبارهم، وترد أسماء هؤلاء الأشخاص في "عد النفوس" المذكور. واتسمت الهجرة الخارجية من القرية إلى الدول الغربية في تلك المرحلة باقتصارها على الأفراد الشباب من الذكور العازبين، ولم تشمل النساء، أو الأطفال، أو كبار السن.

كان أول المهاجرين من قرية المزرعة الشرقية المعروف تاريخ هجرتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية إبراهيم العبد عبد العزيز، الذي ورد اسمه في "عد النفوس"، حيث هاجر إلى مدينة نيويورك في العام 1912، ويقول أحد أقاربه الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة:

"سيدي (جدي) إبراهيم من مواليد العام 1895، هاجر في العام 1912 عندما كان عمره 17 عاماً. وحسب رواية سيدي إبراهيم الشخصية، عندما وصل نيويورك كان الناس يتنقلون على عربات الخيل، ولم تكن معظم الطرقات معبدة. لم يحصل على رخصة سياقة طوال حياته، وكان يتنقل مستخدماً المواصلات العامة، على الرغم من أنه أسس منذ سنوات العشرينيات من القرن العشرين شركة للبيع بالجملة، وكان من المغتربين الأثرياء. كان المغتربون من المزرعة الشرقية ينادونه "سيدي إبراهيم" نظراً لفرق السن بينه وبينهم، وكان يستقبل القادمين من أبناء القرية ويساعدهم في البدء بأعمالهم، حيث كان يقدم لهم البضاعة من شركته بالدين ليقوموا ببيعها من خلال أعمالهم في "الكشة" (البيع المتنقل)، ويقول لهم عندما تبيعونها تسددون ثمنها وتأخذون بضائع غيرها. عندما هاجر سيدي إبراهيم كان أعزب، بل إنه لم يتزوج طوال حياته، ولا أحد يعرف سبب عزوفه عن الزواج. ولم يعد إلى القرية إلا في آذار من العام 1986، أي عندما كان عمره 91 عاماً، وكان قد عاد للقرية ليتوفى ويدفن فيها حسب رغبته، وبالفعل توفي في أيار من العام نفسه ودفن في القرية".

بدأت الهجرة من دير دبوان في نهايات الحقبة العثمانية، وكانت بداياتها إلى شرق الأردن بحثاً عن مصادر العيش نتيجة عدم توفرها في القرية، وفي مرحلة لاحقة خرج الكثيرون من أهالي البلدة للعمل في منطقة أريحا في بيارات "الأفندية"، ولا تزال بعض هذه العائلات تقيم في أريحا. أما الهجرة الخارجية من دير دبوان إلى

الدول الغربية، فبدأت في العام 1910، حيث سافر إلى الولايات المتحدة ثلاثة أشخاص. ونتيجة للضغوط الاقتصادية والأمنية والسياسية، أخذت هجرة أهالي دير دبوان بالتوسع، حيث شهدت القرية موجة هجرة واسعة خلال فترة الاستعمار البريطاني، ثم موجة هجرة جديدة خلال المرحلة الأردنية ما بين العامين 1948–1967، وتسارعت الهجرة واتسعت، بشكل كبير، بعد بداية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 (دالية، 1991: 146).

أما ترمسعيا، فقد بدأت الهجرة منها، خلال المرحلة العثمانية، كهجرة داخلية محدودة، ارتبطت بظروف قاهرة من فقر واضطهاد، والفرار من التجنيد الإجباري، أو بسبب العجز عن دفع الضرائب، وللبحث عن فرص عمل خارج القرية. أما الهجرة الخارجية منها، فبدأت في نهاية العهد العثماني، وارتبطت بأنظمة الحكم التي تعاقبت على فلسطين، حيث شهدت القرية موجات هجرة ارتبطت بالتغيرات على الأوضاع الاقتصادية والأمنية المرافقة لهذه الأنظمة. كانت هجرة أهالي القرية في بداياتها محدودة، حيث هاجر في العام 1913، خمسة أشخاص من القرية إلى مدينة شيكاغو الأمريكية، لكن هذه الهجرة توسعت بعد حلول الاستعمار البريطاني، حيث هاجر من القرية في سنوات العشرينات من القرن العشرين ما نسبته 12.3% من مجموع أهالي القرية، ثم تتالت الهجرة في سنوات الخمسينيات من القرن نفسه، وهاجرت النسبة نفسها في تلك الفترة، ثم هاجر 15% من السكان في الأعوام 1967–1969، أي بعد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي مباشرة. ثم ارتفعت الهجرة، بشكل كبير، بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، وكانت بمعدل 7.2% في السنة الواحدة (علقم وربيع، 1990: 112–115).

أما فيما يخص قرية خربة أبو فلاح، ومن خلال المقابلتين الجماعيتين في القرية، لم تشهد المرحلة العثمانية هجرة خارجية من القرية، وإنما بدأت الهجرة منها في العشرينيات من القرن العشرين، وكانت إلى دول ككوبا وكولومبيا ولاحقاً البرازيل. فحسب أحد المسنين من مواليد العام 1927، كان أول من سافر من خربة أبو فلاح ثلاثة أشخاص في العام 1924 إلى كوبا، ثم سافر في السنة نفسها التي تلتها 12 شخصاً معظمهم إلى كولومبيا. فقبل العام 1948 كان إجمالي عدد المهاجرين من القرية حوالي 80 شخصاً، موزعين بين كوبا

وكولومبيا والبرازيل، ومعظمهم لم يحققوا نجاحاً في المهجر، ولم يرجع منهم إلى القرية سوى ثلاثة أشخاص فقط، والباقي انقطعت أخبارهم. وقد انتشرت الهجرة بشكل أوسع من القرية إلى المملكة العربية السعودية في العام 1937، عندما توجه أول شخص إليها، تبعه 12 شخصاً في سنوات الأربعينيات. لكن تيار الهجرة من القرية تعطل، حسب من تمت مقابلتهم، لسببين: الأول، أن من هاجروا إلى الدول الغربية لم يحققوا نجاحات اقتصادية وانقطع تواصلهم مع القرية، وبالتالي لم يشكلوا مثالاً يحتذى به من المقيمين في القرية. والثاني، وعلى الرغم من النجاحات التي حققها المهاجرون إلى السعودية، فإن القوانين المعمول بها فيها حدت من إمكانية اتساع الهجرة من القرية إليها، وبخاصة بعد سنوات التسعينيات من القرن العشرين.

لقد كانت عوامل الدفع في بدايات الهجرة من القرى الجبلية في فلسطين الأشد تأثيراً. يدلل على ذلك، وحسب عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في قرى الهجرة أو في المهجر، أن معظم المهاجرين الأوائل من هذه القرى للدول الغربية لم يعرفوا وجهتهم، حيث كانوا يوكلون وكلاء سفر لحجز تذكرة باخرة لهم دون معرفتهم بوجهة الباخرة. وقد أكد عبد الله لطفية في دراسته لحالة قرية بيتين على ذلك، حيث أورد أن ترتيبات الرحلة إلى الأمريكيتين في مراحل الهجرة الخارجية الأولى من القرية، تمت عن طريق وكيل من رام الله. وكان الضمان الوحيد الذي قدمه الوكيل هو أن المهاجر سيوضع على متن سفينة تنقله إلى مكان ما في العالم الجديد. ولم يتم تحديد الوجهة الدقيقة التي سيصلها المهاجر، فوجهتهم النهائية غير معروفة، لكن هذا لم يكن يشكل مصدر قلق لهم. ولهذا نجد المهاجرين الأوائل قد وصلوا إلى موانئ مختلفة في شمال ووسط وجنوب أمريكا، وفي بعض الحالات انتهى بهم المطاف في دول من غير الأمريكيتين (Lutfiyye, 1961: 153).

2-2-2 مرحلة الاستعمار البريطاني

لم تختلف أحوال القرى الجبلية في فلسطين في مرحلة الاستعمار البريطاني كثيراً عن تلك التي كانت سائدة في المرحلة العثمانية، فبحكم موقع هذه القرى، استمر اعتمادها على الزراعة الكفافية، وفي الوقت نفسه تحول جزء من المزارعين إلى عمال خارج هذه القرى، سواء عبر هجرة العمل الداخلية أو الهجرة الخارجية، التي

تعززت بشكل أكبر في مرحلة الاستعمار البريطاني نتيجة لزيادة عدد السكان، وتراجع قدرة القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات المحلية لهذه القرى.

برزت خلال مرحلة الاستعمار البريطاني الموجة الثانية للهجرة من القرى الجبلية للخارج، وارتبط استمرار تيار الهجرة في تلك المرحلة بعدد من العوامل. فمن ناحية، وحسب سليم تماري، عززت بريطانيا كدولة استعمارية نمو القطاع الرأسمالي، بما فيها المؤسسات الاقتصادية لليشوف اليهودي، من خلال الاستفادة من الفائض في قوة العمل لدى الفلاحين العرب، حيث شهدت فترة الثلاثينيات من القرن العشرين حركة هجرة واسعة من الريف إلى المدن، أدت إلى زيادة فرص العمل في المدن، وبخاصة الساحلية، من جهة، وارتفاع فائض العمالة الزراعية في الريف، وبخاصة في القرى الجبلية، من جهة ثانية (Tamari, 1983).

ومن ناحية ثانية، أدى استمرار نمط الزراعة الكفافية والضغط الديموغرافي على الأراضي الزراعية، في تلك المرحلة، إلى تحويل المزارعين إلى عمال، حيث كان 22% من المزارعين لا يملكون أراضيَ في العام 1931، وهو ما دفعهم إلى أن يصبحوا عمالاً في قطاعات اقتصادية أخرى، أو في الزراعة المكثفة في مدن الساحل الفلسطيني، أو إلى الهجرة إلى الخارج. كما كان لحجم العائلة الفلسطينية أثره في اتّخاذ قرارات التحول للعمل المأجور، فالأسر التي فيها عدد أبناء كبير كانت أقدر على تنويع مصادر دخلها، من خلال إرسال بعضهم للعمل المأجور، أو للهجرة الخارجية (Tamari, 1983: 175-177).

أما العامل الثالث، فهو عدم الاستقرار الأمني، ولاسيما بعد انطلاق ثورة العام 1936 لمقاومة الاستعمار البريطاني على فلسطين. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى موجة ثانية للهجرة من القرى الجبلية في فلسطين، بعد الموجة الأولى التي بدأت في المرحلة العثمانية. فمثلاً، استمرت الهجرة من المزرعة الشرقية خلال مرحلة الاستعمار البريطاني، نتيجة لقسوة الظروف الاجتماعية–الاقتصادية والأمنية، حيث كانت من القرى المستهدفة من قبل قوات الاستعمار البريطاني لوجود عدد من الثوار البارزين فيها، وعلى رأسهم الشيخ عبد الفتاح الزبن، الذي عرف بالشيخ عبد الفتاح المزرعاوي، أو كما يسميه أهل القرية "أبو السواد"، والذي انتقل للعيش في حيفا في العشرينيات من القرن العشرين، وفيها "انضم إلى حلقة الشيخ القسام، وأصبح عضواً في التنظيم العسكري،

وكان من أفراد الكف الأسود، ثم تم تعيينه قائداً عسكرياً لشرق رام الله وغرب النهر خلال ثورة 1936–1939" (توم، 2011). وكذلك فريد العسعس، الذي "ولد في المزرعة الشرقية في العام 1904م، وفي أوائل العشرينيات انتقل للعمل في حيفا، والتحق بالكف الأسود"، ولاحقاً كان من الثوار في ثورة 1936–1939 (شبانة، 2010). كانت قوات الاستعمار البريطاني تداهم القرية باستمرار لملاحقة هؤلاء الثوار وغيرهم. وحسب روايات أهل القرية، فإنه في العام 1936، وأثناء مداهمة القوات البريطانية للقرية للبحث عن الثوار، ألقت القبض على ستة من أبناء القرية الشباب وأعدمتهم بدم بارد،[15] واستشهد في العام نفسه اثنان من أبناء القرية من الثوار.[16] وفي العام 1948، استشهد ثلاثة من أبنائها أيضاً.[17]

لقد أدت هذه الظروف الأمنية الضاغطة، والاقتحامات المتكررة للقوات الإنجليزية للقرية لمطاردة الثوار، وما ترافق معها من قتل لعدد من أبناء القرية، وحالة الخوف التي ولدتها، إضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة للسكان، من فقر وقلة فرص العمل، إلى استمرار تدفق تيار الهجرة بشقيه الداخلي والخارجي، فقد شهدت هذه الفترة انتقال عدد من الأسر للعيش في المدن الساحلية، ولاسيما مدينة حيفا، وكذلك انتقال عدد من الشباب من القرية للعمل في تلك المدن. فخلال العمل الميداني، تم حصر 16 أسرة من المزرعة الشرقية كانت تعيش في المدن الساحلية، وقدر من تمت مقابلتهم عدد الشباب الذين عملوا في مدن الساحل تلك الفترة بأكثر من 50 شاباً. أما الهجرة الخارجية، فقد استمرت في هذه المرحلة، وبخاصة إلى الدول الغربية، وعدد قليل إلى بعض الدول العربية. وشملت العديد من دول أمريكا الجنوبية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المزرعة الشرقية، وهو من مواليد العام 1952، ومن خلال ما عرف

---

[15] وهم: أحمد القاروط حجاز، حسين رشيد الشيخ عثمان، محمد ريفة سعد، أنيس عبد الغني توم، محمد علي أبو النفل، موسى البصي حجاز.

[16] أحدهما محمد أبو إبراهيم جربون، الذي استشهد في مواجهة مع القوات الإنجليزية في اليامون بمنطقة جنين. والثاني عبد الفتاح أبو الشبلي عجاق، الذي كان عضواً في جماعة الكف الأسود، واستشهد خلال عملية فدائية لتصفية أحد العملاء في مدينة حيفا.

[17] أحدهما عبد الحميد عبد العزيز، الذي استشهد خلال مشاركته في معركة القسطل، والثاني على عبد المجيد يوسف الشيخ، الذي استشهد على أيدي العصابات الصهيونية في حيفا، عندما ألقت قنبلة على عمال عرب في المدينة، والثالث خليل حجاز، الذي استشهد على يد القوات الإنجليزية في مدينة نابلس.

من كبار السن في القرية، أنه هاجر من القرية، خلال عشرينيات القرن الماضي، أكثر من 20 شاباً، جميعهم هاجروا إلى كوبا، وانقطعت أخبارهم، حيث لم يعد منهم أحد إلى القرية.

وبشكل عام، شكل استمرار البيئة الاجتماعية–الاقتصادية المرتبطة بهامشية القطاع الزراعي، كقطاع اقتصادي رئيسي، وبخاصة في المناطق الجبلية، وما رافقها من تعزيز لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالرأسمالية العالمية، ومن ضغوطات وقمع الاستعمار البريطاني، عوامل أساسية دفعت الفلاحين للتحول إلى عمّال بالأجر، وبالتالي دفعتهم إلى الهجرة الداخلية في حدود فلسطين التاريخية، أو إلى العالم الغربي.

2–2–3 ما بعد النكبة: المرحلة الأردنية

كان العام 1948، عندما احتلت العصابات الصهيونية الساحل الفلسطيني، مفصلياً في تاريخ الهجرة الفلسطينية. فقد قامت القوات الصهيونية بتهجير واسع وممنهج للسكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم. وصحيح أن الساحل الفلسطيني كان الأكثر تأثراً، لكن تأثيرات التهجير الممنهج، التي قامت به العصابات الصهيونية للفلسطينيين، أثرت، أيضاً، على المناطق الجبلية. فقد كان لاحتلال الساحل الفلسطيني وفصله عن باقي المناطق الفلسطينية أثره على البيئة الاجتماعية–الاقتصادية في المناطق الجبلية التي أصبحت تابعة للأردن، وكذلك على الجزء المتبقي من الساحل المعروف بقطاع غزة، الذي أصبح تابعاً للإدارة المصرية.

لقد جاء الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للساحل الفلسطيني ليزيد من صعوبة الأوضاع التي عانتها القرى الجبلية خلال المرحلتين العثمانية والبريطانية. فبعد نكبة 1948، وبانفصال الضفة الغربية عن مناطق الساحل الفلسطيني التي كانت تشكل مركز جذب لجزء كبير من فائض قوة العمل الريفية، ازدادت أزمة القرى الجبلية في الضفة الغربية، وأصبحت الهجرة في تلك الفترة الخيار الأول للشباب في تلك القرى (المالكي وشلبي، 1993). فمع إغلاق سوق العمل الذي توفر للفلاحين في مدن الساحل الفلسطيني خلال المرحلتين العثمانية والبريطانية، أصبح فلاحو القرى الجبلية يبحثون عن أسواق عمل جديدة لتوفير الدخل لإعالة أسرهم، وللتغلب على حالة الفقر التي كانت تعاني منها هذه القرى. وكما أشارت إحدى النساء المسنّات من قرية المزرعة

الشرقية، من مواليد العام 1930، كتعبير عن حالة الفقر التي سادت تلك القرى منذ الفترة العثمانية، واستمرت لغاية المرحلة الأردنية بقولها:

"في زمن الأتراك، الناس كانت فقيرة، وكثير من الأسر لم يكن يتوفر لها الأكل الكافي. ومن شدة الفقر وقلة الغذاء، كان الناس يذهبون إلى منطقة حوران وقت الحصيدة، عدد قليل منهم ليعمل في الحصيدة بأجر، والغالبية هم الناس الذين كانوا من شدة فقرهم وقلة الغذاء المتوفر لديهم يذهبون ليجمعوا بقايا سبل القمح التي تكون مبعثرة خلف الحصادين. أتذكر وأنا بنت صغيرة في السن، ذهبت أمي وأبي إلى حوران وأحضروا 4 أكياس من السبل. كان الناس يقطعون كل المسافة من القرية إلى حوران من أجل جمع ثلاث إلى أربع أكياس من السبل لتوفير القليل من الخبز لعائلتهم. وبقي الناس يذهبون إلى حوران حتى بداية الخمسينيات، يعني من الممكن أن الناس توقفت عن الذهاب إلى حوران قبل العام 1955".

لقد شكل العام 1948 سنة فاصلة في تاريخ الهجرة لأسباب عدة؛ أولها لجوء عدد كبير من الفلسطينيين المهجرين إلى المناطق الجبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما زاد من الضغوطات على سوق العمل في هذه المناطق الذي كان أصلاً يعاني من فائض القوى العاملة، ولاسيما في القرى الجبلية في الضفة الغربية.

أما السبب الثاني، فكان إغلاق سوق العمل في المدن والمناطق الساحلية الفلسطينية التي كانت متاحة قبل العام 1948. فقد كانت أسواق العمل في المدن الساحلية ملاذاً للكثير من الأفراد الشباب والعائلات لتوفير فرص العمل التي لم تكن متوفرة في القرى الجبلية نظراً لظروفها الطبوغرافية والبيئية التي عرضنا لها سابقاً. أما السبب الثالث، فهو عودة الأسر التي كانت مهاجرة لتلك المدن إلى قراها الأصلية إثر حرب العام 1948، وهو ما خلق ضغوطاً إضافية على سوق العمل المحلية التي كانت أصلاً غير متوفرة، والتي لعدم توفرها دفعت الكثيرين إلى الهجرة من القرية. ففي المزرعة الشرقية مثلاً، وبناء على المقابلات التي تمت مع أشخاص من القرية، فقد عاد إلى القرية عدد كبير من الشباب الذين كانوا يعملون في مدن الساحل الفلسطيني، وبخاصة مدينة حيفا، والذين قدر عددهم بحوالي 50 شاباً ممن لم يعد بإمكانهم الاستمرار في عملهم هناك. وإضافة إلى الشباب، تم خلال العمل الميداني حصر 16 أسرة من القرية، كانت مهاجرة إلى مدن الساحل وعادت إلى

القرية في العام 1948،[18] ويقدر عدد الأسر المتفرعة عن هذه العائلات، في الوقت الحالي بأكثر من مئة أسرة، واللافت أن النسبة الأكبر منها هاجرت إلى الخارج، ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية. وإضافة إلى هذه العائلات، لجأت إلى القرية أسرة واحدة من قرية بيت جيز، وما زالت تقيم في القرية.

أما السبب الرابع، فهو الزيادة السكانية الطبيعية التي ترافقت مع عودة الشباب والأسر المهاجرة إلى المدن الساحلية، وهو ما شكل ضغوطاً اقتصادية واجتماعية إضافية على القرية، في ظل عدم توفر فرص العمل الكافية فيها، وفي الوقت نفسه ضعف القطاع الزراعي، وعدم قدرته على توفير احتياجات السكان الأساسية من الغذاء.

من هنا، منذ بداية المرحلة الأردنية في العام 1948، تراجعت فرص الهجرة الداخلية من القرى الجبلية إلى مدن الساحل الفلسطيني، إذا ما حددنا الهجرة الداخلية بحدود فلسطين التاريخية. بالمقابل، بدأت الهجرة من القرى الجبلية بالتوسع، سواء إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن، أو لدول عربية أخرى، ولاسيما لبنان في حالة المزرعة الشرقية، أو لدول غربية، وبخاصة الولايات المتحدة والبرازيل، وذلك للبحث عن بدائل لفرص العمل المفقودة في مدن الساحل الفلسطيني.

انتشرت في تلك المرحلة ظاهرة الهجرة بشكل أوسع إلى شرق الأردن وبخاصة لمن التحقوا بالجيش، أو في بعض المهن الإدارية. لكن العمل في الجيش كان، أيضاً، من الدوافع للهجرة الخارجية، فقد أشار أحد المهاجرين في تلك الفترة من المزرعة الشرقية المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وهو من مواليد العام 1940، إلى أن راتب العمل في الجيش الأردني لم يكن كافياً، وبالتالي قرر الهجرة، حيث قال:

---

[18] سجلت هذه الأسر كأسر لاجئة، وما زالوا يحتفظون ببطاقات تسجيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وما زالوا يسجلون المواليد الجدد منهم كلاجئين. ومن الجدير بالذكر، وكما أفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قرية المزرعة الشرقية، بأن الشباب الذين كانوا يعملون في مدن الساحل الفلسطيني من القرية، وعادوا في العام 1948 إليها، لم يسجلوا كلاجئين، حيث لم تعتبر الأونروا –آنذاك– هؤلاء الشباب من أصحاب الإقامة الدائمة في مدن الساحل؛ كونهم عزّباً، أو لا ترافقهم عائلاتهم في الإقامة في مدن الساحل، بينما سجلت الأسر التي كان جميع أفرادها (الزوج والزوجة والأبناء والبنات) مقيمين في تلك المدن، وعادت في العام 1948 إلى قراها الأصلية كأسر لاجئة، لأنها اعتبرت مقيمة إقامة دائمة في تلك المدن، وكان بحوزتها عقود إيجار لمنازل في تلك المدن، وبخاصة في مدينة حيفا.

"قبل سفري إلى البرازيل سنة 1965 كنت أخدم في الجيش الأردني، أنا خدمت في الجيش الأردني من عمر 18 إلى عمر 25 سنة، وكنت أتقاضى راتب شهري 15 دينار أردني، وراتبي لم يكن كافياً لتغطية احتياجاتي وعائلتي، فقررت الهجرة. كنت أرغب في الأصل في السفر إلى أمريكا، لكن لم يكن بالسهل الحصول على فيزا، فقررت السفر إلى البرازيل لأن الفيزا لها كانت أسهل من غيرها من الدول، وكان معي شخصين آخرين من بلدنا (قريتنا). وعندما وصلنا البرازيل كان معي 150 دولار فقط، وذهبت إلى أحد أبناء حمولتي الموجودين في البرازيل، وساعدني في شراء بضائع بالمبلغ الذي معي، وركبت الباص (الحافلة) وتوجهت إلى برازيليا التي لا أعرف فيها أي إنسان، وبدأت أدق على البيوت وأبيع. وهكذا بدأت العمل في الكشة (البيع المتنقل)".

الظاهرة الأوسع التي برزت في تلك الفترة لتوفير فرص عمل بديلة عن تلك التي فقدت في الساحل الفلسطيني هي هجرة شباب قرية المزرعة الشرقية للعمل في لبنان، والتي برزت بفعل ارتفاع الأجور في سوق العمل اللبناني مقارنة بالأجور في القرية، وأيضاً بفعل تعرف بعض الأشخاص الذين كانوا يعملون في شرق الأردن على سوق العمل اللبناني، ومن خلالهم تم نقل المعرفة لأفراد آخرين. كذلك، بدأت الهجرة إلى الدول الغربية تزداد باطّراد، حيث هاجر الكثير من الشباب إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، وبشكل أقل إلى بعض الدول الأخرى في الأمريكيتين.

فيما يخص هجرة العمل إلى لبنان، بالصدفة، ثلاثة من أبناء المزرعة الشرقية الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، كانوا ممن عملوا في لبنان في مرحلة ما بين العامين 1948–1967. وقد أكد هؤلاء الأشخاص أن معظم أبناء جيلهم من المهاجرين كانوا قد عملوا في لبنان في تلك الفترة، وقبل هجرتهم إلى الدول الغربية، حيث بدأت هذه الهجرة في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وكانت هجرة شباب فقط بهدف العمل، وغالباً من الشباب العازبين، وتوزعوا في مناطق لبنانية مختلفة، وعملوا في مجالات البناء، والزراعة، وبناء البنية التحتية، وبخاصة الطرق، وعملوا، بشكل أقل، في مجال السياحة (المطاعم).

ويقول أحد الأشخاص، من مواليد العام 1936، الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، حول الأسباب التي دفعته للهجرة إلى لبنان قبل هجرته إلى الدول الغربية:

"درست في المدرسة للصف السادس الابتدائي، كان المدرسة ذلك الوقت للسابع فقط، وأنا خرجت من المدرسة لظروف العائلة الصعبة، والدي كان مسن ومريض، وبدأت العمل في الأرض، كان عندنا تين وعنب، وكنت أحياناً أذهب لبيع العنب في نابلس باستخدام الدواب، لكن لم يكن إنتاج الأرض يكفينا. فانتقلت وأنا عمري 15 سنة للعمل في المحاجر الموجودة في البلد لزيادة دخل الأسرة، والعمل في المحاجر من أصعب الأعمال، ففي تلك الفترة المحاجر كانت تعتمد على العمل اليدوي، وما كان آلات مثل اليوم. ومن ثم انتقلت للعمل في الحراثة على بغلة لأحد أقاربنا، وكان الاتفاق أن تقسم أيام عملي في الحراثة إلى ثلاثة حصص، يوم لصاحب البغلة، ويوم للبغلة لتوفير مونتها (غذائها)، ويوم لي، يعني عمل عبودية، أنا والبغلة كنا نفس الحصة. ويومي أنا لا أتقاضى أجره نقداً، بل بإمكاني استخدام البغلة لحراثة أرضنا أو لحراثة أرض أي شخص آخر مقابل أجر. وقتها بدأت التفكير بالهجرة لأن وضعي المادي كان صعب وصرت مديون ورهنت جزء من أرضنا، وكنت أقول بدي أسافر أجيب ثمن بغلة وأرجع عشان أتخلص من هالعبودية، وخاصة إني كنت أشوف اللي سافروا قبلنا لما يرجعوا على البلد زيارة كيف وضعهم المالي، وكيف تحسنت حياتهم، يعني مثلاً واحد من جيرانا كان جاي من البرازيل، ومر من جنبي وانا الغبرة طامرتني في الشغل، كنت أحفر في أساس لبيت جديد، وهو خايف الغبرة توسخه، وخايف يقرب مني عشان ما يتوسخ، الصراحة الواحد غار منه. ما كنت قادر أسافر على بلاد بعيدة لأن وضع أبوي الصحي كان دائما يمنعني من السفر. ولهذا قررت السفر إلى لبنان للعمل هناك مؤقتاً، لأن لبنان قريبة، وسهل أزور أهلي وأتواصل معهم دائماً، وليس كما حال السفر إلى أمريكا. وما شجعني على السفر إلى لبنان هو أن كثير من شباب القرية كانوا يعملون فيها، وينقلون أخبار عن ارتفاع الأجور مقارنة بأجور العمل في البلد (القرية) وسهولة العمل بالمقارنة مع شغلنا في الأشغال التي كنا نعمل فيها في البلد. وبالفعل ذهبت إلى لبنان في العام 1958، وعملت هناك لمدة سنة. وكان أول من تعرف على وجود عمل في لبنان جماعة من أهل البلد (القرية) كانوا يعملون في محاجر في منطقة ماركا بالأردن، وهناك عرفوا عن فرص عمل في لبنان وانتقلوا عليها، وهم من نقل هذه الأخبار إلى باقي الشباب".

يقول مهاجر آخر مقيم في الولايات المتحدة، عمل في لبنان قبل هجرته، من مواليد المزرعة الشرقية في العام 1946:

"بعيش في تكساس من سنة 1982، وقبلها عشت في بورتوريكو من سنة 1974، وقبلها كنت أعيش في البرازيل من سنة 1964، وعشت في البرازيل لغاية ما انتقلت على بورتوريكو عن طريق معاملة هجرة قدملي إياها أخوي

الكبير. وقبل أن أسافر إلى البرازيل، اشتغلت في لبنان مدة سنة من 1963-1964. والسبب للعمل في لبنان هو أن الأجر كان أفضل من العمل في البلد (القرية)، في البلد كانت أجرتي 28 قرش أردني يومياً، وفي لبنان كانت أجرتي 9 ليرات لبناني، وكانت تعادل ذلك الوقت دينار أردني، يعني الأجرة في لبنان كانت أكثر من 3 أضعاف الأجرة في البلد. لما كنت أشتغل في لبنان كان كثير من شباب البلد بشتغلوا في لبنان. كانت أسرة من البلد موجودة في حوران، واحد منهم، بعيش اليوم في أمريكا، على صاحب شغل/متعهد في لبنان، وصار زي الوسيط بين المتعهد وشباب البلد، يعني هو اللي كان يجيب العمال من البلد يشتغلوا مع المتعهد، وكان يجيب باصين (حافلتين) على البلد ينقلوا الشباب على لبنان. يعني في الستينات، قبل حرب 1967، كان بالمعدل 80-100 شاب من البلد يشتغلوا في لبنان. وطبيعة الشغل في لبنان شجعت الشباب ينتقلوا عليها. الشغل في البلد كان صعب، يعني الشغل كان في الزراعة أو في المحاجر، والشغلتين صعبات، الزراعة دخلها قليل وما كانت تكفي العيلة، والشغل في المحاجر صعب وأجره قليل مقارنة بالشغل في لبنان، وهذا شجع كثير من الشباب ينتقلوا للشغل في لبنان".

أما على صعيد الهجرة إلى الدول الغربية، فقد توسعت بشكل كبير خلال تلك الفترة التي اتسمت ببداية هجرة النساء والعائلات، ولم تعد تقتصر على الشباب العازبين. فمثلاً، شهدت المزرعة الشرقية هجرة واسعة، ولاسيما في نهاية تلك المرحلة، حيث هاجر ما يقارب 500 شخص بداية سنوات الستينيات إلى كل من الأمريكيتين. وكانت وجهة المهاجرين الجدد في تلك الفترة مرتبطة بالأسس العائلية، حيث توجه المهاجرون الجدد إلى الدول التي يتواجد فيها أقاربهم. فمثلاً، توجه معظم مهاجري حمولة سعد إلى البرازيل، حيث يوجد أقارب لهم من المهاجرين القدامى، وتوجه معظم مهاجري حمولة فرج، وبخاصة دار حميدة إلى البيرو، أما مهاجرو كل من حمولة زبن وشلبي وحجاز فتوجهوا إلى أمريكا الشمالية (المالكي وشلبي، 1993: 47).

شهدت هذه المرحلة بداية هجرة النساء، فقد بينت المقابلات التي أجريت في القرى التي تشملها الدراسة أن بداياتها كانت في الخمسينيات من القرن العشرين. وقد يعود تأخر هجرة النساء إلى هذه الفترة إلى أسباب تتعلق بحصول المهاجرين القدامى على الجنسيات، وعلى تطوير أوضاعهم الاقتصادية، وبداية تأسيسهم لحياة أسرية ارتباطاً بنساء من أصولهم الثقافية.

كانت أولى المهاجرات من المزرعة الشرقية زينب محمد حسن عبد العزيز، حيث هاجرت للولايات المتحدة سنة 1952، وهي زوجة أخيه للمهاجر الأول للولايات المتحدة من القرية (إبراهيم العبد عبد العزيز) الذي تطرقنا إليه سابقاً. وقد هاجرت برفقة زوجها الذي لحق بأخيه للمهجر في الثلاثينيات، وعاد للقرية وتزوج، ثم هاجر مرة أخرى برفقة زوجته. وبالتالي، فإن بداية هجرة النساء من القرية كانت هجرة تابعة ومرتبطة بهجرة الذكور، الزوج غالباً، ويبدو أن نمط هجرة النساء استمر على هذا الحال لغاية الآن.

فمن خلال التساؤلات التي طرحت على من تمت مقابلتهم في القرى المشمولة في الدراسة، لم يفد أيٌّ ممن تمت مقابلتهم بهجرة أيٍّ من النساء كهجرة مستقلة بهدف العمل أو التعليم أو غيرهما، وإنما أكد هؤلاء على أن هجرة النساء هي جزء من هجرة العائلة، فإما هي مرافقة الزوجة لزوجها، وإما البنت لوالديها. من هنا، فإن الدوافع التي ارتبطت بها هجرة الذكور لم تكن حاضرة في حالة هجرة النساء، وهذا يرتبط بالبنية التقليدية للمجتمعات القروية، ولا سيما في مراحل الهجرة المبكرة، وهي البنية التي لم تكن تسمح بهجرة النساء أو حتى خروجهن للعمل خارج المنزل، أو خارج العمل الزراعي الخاص بالأسرة في تلك المرحلة. وبشكل عام، أظهرت المقابلات التي تمت في القرى المشمولة في الدراسة، أن هجرة النساء في تلك المرحلة بقيت محدودة، وتقتصر على عدد قليل منهن، لكنها أخذت في التوسع في مرحلة ما بعد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

2-2-4 مرحلة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي

شكل العام 1967 عاماً مفصلياً جديداً باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، حيث أدى إلى موجة تهجير جديدة للسكان من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دول الجوار. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي 247 ألف شخص، من بينهم سكان القدس الشرقية، قد أصبحوا لاجئين أثناء حرب العام 1967 وبعدها مباشرة. كما تشير هذه التقديرات إلى أنه غادر الأراضي الفلسطينية المحتلة نهائياً في الفترة 1967-1984، حوالي 312 ألف شخص، ليس من بينهم سكان القدس

الشرقية (إسكوا وأونكتاد، 1988). وقد تركزت ظاهرة الهجرة في المراحل الأولى من الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بشكل أساسي على الذكور في سن العمل، مدفوعين بالضغوط الاقتصادية والسياسية، في محاولة منهم لتحسين ظروف معيشتهم ومعيشة أسرهم (الدجاني، 1980).

برزت مع بداية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ظاهرة شتات جديدة ترتبط بالمهاجرين الذين هاجروا قبل العام 1967، حيث لم يعد يسمح لهؤلاء بالعودة إلى بلدهم من قبل سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. فقد قامت هذه السلطات بتنفيذ تعداد عام للسكان في شهر آب من العام 1967، وكل شخص لم يتم عدّه في ذلك التعداد، أفقدته السلطات الإسرائيلية عنوة حقه في الإقامة في فلسطين. وبالتالي، فإن عدداً كبيراً من المغتربين الفلسطينيين يستخدمون جوازات السفر الأجنبية للقيام بزياراتهم للقرية، ويدخلون البلاد كسائحين، وتبرز هذه الحالة، بشكل كبير، في القرى التي شملتها هذه الدراسة. فمثلاً، الكثير من مهاجري المزرعة الشرقية الذين هاجروا قبل العام 1967، لم يعد بإمكانهم زيارة بلدهم إلا كسائحين، وفي أحيان كثيرة يواجه هؤلاء صعوبة في الحصول على تأشيرة دخول "فيزا" حتى وهم يحملون جنسيات أجنبية. وقال أحد هؤلاء من قرية المزرعة الشرقية، من مواليد العام 1946، ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية:

"أنا معي جنسية أمريكية، وكنت سنوياً أروح على البلد واقعد أقل شي 3 شهور، وبنيت بيت فيها، في سنة 2015 كنت مروح على البلد وعلى الجسر رفضوا الإسرائيليين يعطوني فيزا، وقالولي ممنوع ترجع على البلد قبل خمس سنين، إحنا بنعرف أنه عندك بيت في المزرعة الشرقية، وإنت مش جاي زائر، إنت جاي مقيم، وهيني لليوم ممنوع أروّح على البلد".

والأمر الأكثر صعوبة هو حالة الأسر التي كانت تقيم شرق النهر قبل وقوع حرب العام 1967، حيث تواجه تلك الأسر صعوبات بالغة في زيارة بلدانهم الأصلية، وتكاد تكون محاولاتهم المتكررة مستحيلة بحكم القيود والقوانين الجائرة التي وضعتها سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على زيارة كل من يعتبرونه عربياً لأراضي فلسطين، بمن فيهم الفلسطينيون الذين هاجروا من فلسطين قبل العام 1967. وفي حالة المزرعة الشرقية، وللتغلب على هذه القيود، لجأ الكثير من أفراد هذه الأسر للهجرة إلى الولايات المتحدة عبر الزواج

من نساء من أقاربهم المقيمين فيها، أو عبر معاملات سفر عن طريق أقاربهم، وبعد حصولهم على الجنسية الأمريكية، عاد الكثير من هؤلاء إلى القرية كأمريكيين، وقام جزء منهم ببناء بيوت لهم في القرية، واستصلحوا جزءاً من أراضيهم. لكن تبقى الصعوبة أمام هؤلاء قائمة في عدم قدرتهم على المكوث في القرية لأكثر من ثلاثة شهور، وهي المدة التي تمنحها سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لتأشيرات الزيارة. وخلال العمل الميداني، تم حصر ما يقارب 20 أسرة من هذه الفئة التي لها بيوت في القرية، وهي تقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

على صعيد آخر، أدى الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى إعادة الاتصال بالمناطق الساحلية من فلسطين التاريخية، وما ارتبط به من فتح لسوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلاحية الفلسطينية، وتحويلهم إلى عمال بأجر. وبشكل عام، اتسمت ملامح الاقتصاد الفلسطيني بإلحاقه بالكامل بالاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في العام 1967. وكان من أهم أشكال هذا الإلحاق هجرة العمالة الفلسطينية، ولا سيما الفلاحية منها، للعمل في سوق العمل الإسرائيلي، إضافة إلى فتح أسواق الضفة الغربية للمنتجات الإسرائيلية. ويمكن القول، إن العمل بأجر في سوق العمل الإسرائيلي، حل محل الهجرة الداخلية لسكان قرى الجبل في الضفة الغربية التي انتشرت في المرحلتين العثمانية والبريطانية، وحلت محل الهجرة الإقليمية لبعض الدول العربية، وبخاصة لبنان في حالة المزرعة الشرقية في مرحلة الحكم الأردني للضفة الغربية، هذا مع استمرار الهجرة الخارجية للولايات المتحدة بالتوسع والازدياد.

لقد أدت التغيرات السياسية الجذرية في العام 1967، والتغيرات على هيكل الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، إلى اضطرار نسبة متزايدة من قوة العمل الفلسطينية إلى البحث عن عمل في سوق العمل الإسرائيلية، أو الهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل في الدول الأخرى (إسكوا وأونكتاد، 1988: 10). وقد شكل العمل المأجور في السوق الإسرائيلية، والهجرة إلى الخارج، عوامل مهمة في التخفيف من الضغوطات الاقتصادية والديموغرافية، ولاسيما في المناطق الجبلية المهمّشة التي اتسمت تاريخياً بالزراعة الكفافية الجافة. فمع التحولات الجذرية التي أصابت المجتمع الفلسطيني واقتصاده، بدأت موجة جديدة من الهجرة إلى الخارج،

تركزت في حالة القرى المشمولة في هذه الدراسة إلى الولايات المتحدة، حيث التحق الكثير من الشباب بالمهاجرين السابقين، في محاولة منهم للاستفادة من الفرص المتوفرة هناك، التي تعرفوا عليها من خلال أقرانهم أثناء زيارتهم للقرية.

لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ومنذ فترة مبكرة للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين التاريخية، على وضع استراتيجيات لفرض نموذج من الحكم الاستعماري غير المباشر. وهدفت هذه الاستراتيجيات، بشكل أساسي، إلى التخلص من الحكم المباشر للمناطق كثيفة السكان، وفي الوقت نفسه السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي، وبالتالي تخفيف التصادم مع السكان للتفرغ لترسيخ البنية الاستعمارية والتوسع في بناء المستوطنات (دعنا، 2018). وقد أدى الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، إلى إحداث تحولات جذرية في هيكل اقتصادها. وكانت ثلاثة قرارات اتّخذتها السلطات الإسرائيلية هي التي عملت على تغيير الوضع الاقتصادي، وهي: ضم القدس وما رافقه من تغير في الهيكلية الاقتصادية للأرض المحتلة، سياسة "الجسور المفتوحة" مع الأردن لضمان منفذ لتسويق المنتجات الفلسطينية الزراعية من أجل حماية المنتجات الإسرائيلية المماثلة من المنافسة، فتح الحدود بين الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الداخل الفلسطيني المحتل منذ العام 1948، وكان فتح الحدود انتقائياً بما يضمن تدفق السلع والخدمات النافعة للاقتصاد الإسرائيلي (إسكوا وأونكتاد، 1988: 9)، وكذلك لضمان تدفق السلع الإسرائيلية للسوق الفلسطينية.

لقيد بنيت البنية الاستعمارية الإسرائيلية على ركيزتين هما: المشروع الاستيطاني التوسعي، والهيمنة الاقتصادية. فمنذ العام 1967، تبنت الحكومة الإسرائيلية اقتراحاً لوزير "الدفاع"، آنذاك، موشيه ديان، الذي دعا إلى استراتيجية سياسية–اقتصادية عرفت باسم "الجسور المفتوحة"، وهي استراتيجية بنيت على أساس "الإدارة الذاتية" للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة، مع وضعهم تحت الرقابة المباشرة لسلطات الاحتلال. واستندت إلى ثلاثة مبادئ رئيسية: أولاً، "عدم التواجد"؛ أي تقليل تواجد القوات الإسرائيلية بين السكان في المناطق المحتلة، وبالتالي تقليل الاحتكاك المباشر بين الجنود الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين، بهدف

تخفيف الاستفزازات التي قد تساهم في إشعال الأوضاع والهبّات الشعبية المناهضة للاحتلال. ثانياً، "عدم التدخل"؛ أي تقليل التدخل المباشر في شؤون السكان، وتشجيعهم على إدارة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية اليومية بأنفسهم بأقل تدخل ممكن من قبل السلطات الإسرائيلية. ثالثاً، "فتح الجسور"، ما يسمح للفلسطينيين بالتجارة مع الأردن، وبدرجة أقل مع مصر. وبحسب ديان نفسه، كان الهدف تثبيت المرحلة الأولى للاحتلال، وتحويله إلى "استعمار غير مرئي" (Dana and Jarbawi, 2017 ; Tamari, 1983).

لقد أدت سياسة "الجسور المفتوحة" إلى تطور محدود في بعض القطاعات الاقتصادية الفلسطينية التي من شأنها خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، فهذه التطورات لم تكن فعلياً تخدم احتياجات الاقتصاد الفلسطيني. صحيح أن هذه السياسة أدت إلى زيادة الدخل الفردي، وساهمت في زيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية العامة في الأرض المحتلة، لكنها أجهضت، بشكل فعال، قدرة الفلسطينيين على بناء اقتصاد منتج قادر على استيعاب القوى العاملة والتطور التكنولوجي، وبالتالي اعتمدت القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي. ففي الوقت الذي أدت فيه السياسات الإسرائيلية إلى زيادة دخل الفرد، تسببت، أيضاً، في تفكك القاعدة الاقتصادية الفلسطينية، وفرضت على الاقتصاد الفلسطيني حالة من التبعية الهيكلية وإلحاقه، بشكل شبه تام، بالاقتصاد الإسرائيلي (Dana and Jarbawi, 2017).

كان من أهم التغيرات التي أحدثتها عملية إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي اقتلاع الفلسطيني من حياة الريف التقليدية، عبر ربطه بالعمل المأجور في سوق العمل الإسرائيلي، وتحويل القرية العربية إلى حالة من الركود وعدم الإنتاجية. لقد كان تشغيل نسبة كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وفتح الضفة الغربية وقطاع غزة كأسواق للبضائع الإسرائيلية، من أهم أوجه عمليات الإدماج الممنهج للأرض الفلسطينية المحتلة (Tamari, 1983: 89). فخلال السنوات الأولى للاحتلال، التحقت أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين بالعمل في الاقتصاد الرأسمالي الإسرائيلي الناشئ، وتزايدت أعداد هؤلاء العاملين من حوالي 20 ألفاً في بداية السبعينيات لتصل إلى ما يزيد على 115 ألف عامل في العام 1987

(ميعاري، 1992). ومن العوامل المهمة، التي شجعت العمال على الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي، الفرقُ في مستوى الأجور بين السوق الفلسطيني والسوق الإسرائيلي (أبو الشكر، 1987).

وبشكل عام، ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في إحداث تغييرات هيكلية في المجتمع الفلسطيني بعيد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وهي: ضعف قدرة الاقتصاد الزراعي على استيعاب العمالة، وجود اللاجئين كمجموعة غير منتجة من السكان في المراكز الحضرية، غياب البنية التحتية في الأرض المحتلة اللازمة لاستيعاب العمالة الزراعية الفائضة. وهذه العوامل هي التي تفسر تجاوب العمالة الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل الإسرائيلي، عندما فرض الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة (Tamari, 1983: 94). وتفسر، أيضاً، بروز موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية للخارج، حيث التحق الكثيرون بأقاربهم وأصدقائهم من المهاجرين القدامى إلى البلدان الغربية، وفي حالة قرى شمال شرق رام الله، تركزت هذه الهجرة، بشكل أساسي، على الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى السياق العام الناتج عن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وتمدده ليشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت كذلك بعض العوامل الخاصة بقرى الهجرة التي ولّدت دوافع إضافية للهجرة. فمنذ الأشهر الأولى للاحتلال الإسرائيلي العام 1967، شهدت القرى الجبلية في الضفة الغربية تحولات اجتماعية واقتصادية متسارعة الوتيرة، سواء المرتبطة بالتغير في التركيبة المهنية، أو ببروز مصادر دخل جديدة. فبعد بداية الاستعمار الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ازدياد التراجع في الاعتماد على القطاع الزراعي، أصبحت النشاطات الاقتصادية غير الزراعية، التي انخرطت فيها نسبة كبيرة من القوة العاملة، تشكل مصادر دخل دائمة وأساسية لغالبية الأسر في هذه القرى. وقد ساهمت الهجرة والتحويلات المالية المرسلة من قبل المهاجرين إلى أسرهم، في التأثير على اقتصاد القرى التي تنتشر فيها الهجرة، كما هو الحال في قرية المزرعة الشرقية، التي ساهمت بعض الاستثمارات التي أسسها المهاجرون فيها في إحداث تحولات في اقتصادها وفي البنية المهنية فيها، ما ميزها عن بقية القرى الفلسطينية، بما فيها قرى منطقة رام الله الشرقية (المالكي وشلبي، 1993: 44-45).

شهدت مرحلة السبعينيات توسعاً في استثمارات المغتربين في بناء المنازل في قراهم، وانتشرت في هذه القرى حركة عمرانية واسعة، دفعت، بدورها، بعض أبناء هذه القرى بالبدء بمشاريع ترتبط بقطاع البناء. ففي المزرعة الشرقية، مثلاً، قام البعض بتأسيس مصانع لقص حجر البناء. وكلاهما؛ الحركة العمرانية للمنازل، وتأسيس مصانع الحجر، ساهما في خلق بعض فرص العمل المحلية في تلك الفترة. لكن، في الوقت نفسه، فإن بناء المغتربين للمنازل في القرية، واستثماراتهم في شراء الأراضي وغيرها، ولدت لدى الكثيرين الرغبة في الهجرة من القرية للتشبه بمن سبقوهم من تأسيس للثروة، والعودة للبناء، أو الاستثمار في القرية، وبالتالي بدأت هجرة الشباب تتوسع.

عزز الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي العام 1967، عوامل الطرد المؤثرة على القوة العاملة في القرى الجبلية، التي ارتبطت بالقيود الاقتصادية والسياسية التي فرضها على جوانب الحياة كافة في السياق الفلسطيني العام. وقد أدت هذه العوامل في قرية المزرعة الشرقية مثلاً، إضافة إلى توقف إمكانية الهجرة إلى لبنان والعمل فيها التي برزت خلال فترة الحكم الأردني، إلى تعزيز هجرة القوة العاملة من القرية بحثاً عن فرص عمل بديلة، سواء الهجرة للدول الغربية، أو للعمل في سوق العمل الإسرائيلي. وفي مقابلة مع أحد الأشخاص الذين كانوا يعملوا في سوق العمل الإسرائيلي قبل هجرتهم من أبناء المزرعة الشرقية، وهو من مواليد العام 1963، قدر عدد العاملين من المزرعة الشرقية في سوق العمل الإسرائيلي في سنوات الثمانينات السابقة على انتفاضة العام 1987 بحوالي 150 شخصاً، حيث قال:

"كان ركاب أول ثلاث نقلات للباصات (حافلات) تخرج من البلد (القرية) يومياً عمال في سوق العمل الإسرائيلي، النقلة الأولى كانت تطلع الساعة 5 الصبح، والثانية الساعة 5 ونص، والثالثة الساعة 6، وفي كل نقلة في 50-55 شخص، أقل من 5 أشخاص منهم كانوا يشتغلوا في رام الله، أو في مناطق عربية، والباقي كلهم عمال في الداخل. يعني أقل معدل كان يشتغل من بلدنا في الداخل 150 شخص".

أما على صعيد الهجرة إلى الدول الغربية، فقد تسارعت في هذه المرحلة من القرى الجبلية، وتزايد الاعتماد في هذه القرى على التحويلات المالية من المهجر. فمثلاً، تزايد اعتماد المزرعة الشرقية على العائدات من المهجر بشكل ملحوظ، منذ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في العام 1967، كما تزايد عدد المهاجرين إلى

الخارج بشكل متسارع، فخلال العام الأول من الاحتلال، هاجر من القرية حوالي 70 شخصاً، وبلغ معدل الهجرة السنوية خلال أعوام السبعينيات حوالي 40 شخصاً، في حين أنه لم يكن يتجاوز 10 أشخاص خلال سنوات الستينيات (المالكي وشلبي، 1993: 51).

وقد تركزت الهجرة الخارجية من القرى المشمولة بالدراسة في تلك المرحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أقل إلى البرازيل، ارتباطاً بمكان وجود الأقارب من المهاجرين القدامى، حيث تراجعت الهجرة إلى البرازيل بشكل كبير، ولم تعد وجهة مرغوبة للمهاجرين الجدد لأسباب تتعلق بتراجع الاقتصاد البرازيلي والأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول أمريكا الجنوبية في السبعينيات من جهة، وكذلك، لأن بعض الشباب الذين هاجروا في بداية الستينيات لحاقاً بمهاجرين قدامى لم يحققوا نجاحاً في المهجر، وبالتالي لم تعد البرازيل مقصداً لأنها لم تعد تمثل مصدراً للنجاح من وجهة نظر الشباب. من هنا، تركز الهجرة في الفترة اللاحقة للعام 1967 على الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن جزءاً مهماً من المهاجرين إلى البرازيل أو دول أمريكا اللاتينية الأخرى، مثل نيكاراغوا وبنما وكولومبيا وفنزويلا، قد انتقلوا إلى الولايات المتحدة بدءاً من السبعينيات من القرن الماضي. وفي مقابلة مع إحدى الأسر التي تقيم ما بين البرازيل وقرية المزرعة الشرقية، أفاد رب الأسرة، وهو من مواليد العام 1954:

"عدد المغتربين في البرازيل ما بتجاوز اليوم 200-250 شخص فقط، رجال ونساء وأطفال، ومعظمهم من مواليد البرازيل، ما عدا المهاجرين القدامى. في الوقت الحالي ما حدا بسافر على البرازيل. صار التركيز على أمريكا، والسبب اليوم صعب حدا بأسس حاله في البرازيل، زمان كانت البرازيل فيها فرص، اليوم بظل موجود فيها. أول الهجرة كان ممكن الواحد يقدر يوفر مبلغ كافي عشان يأسس مشروع، اليوم صار صعب حدا جديد يقدر يوفر مبالغ يفتح مشاريع. المقيمين في البرازيل من البلد هم اللي أسسوا حالهم من الخمسينات والستينات، وعندهم أعمال ناجحة. وفي كثير من اللي كانوا في البرازيل من البلد وما زبطت أمورهم، انتقلوا على أميركا في السبعينات".

ساهم وجود عدد كبير من المهاجرين القدامى من قرية المزرعة الشرقية في تسهيل عملية الهجرة للخارج وتكثيفها بعد العام 1967، سواء عن طريق مساعدة هؤلاء لأقاربهم للهجرة والاستقرار في المهجر، أي عن طريق الشبكات الاجتماعية للهجرة، أو من خلال تأثيرهم غير المباشر على طموحات وتوقعات الشباب داخل

القرية الذين أصبحوا يرون في هؤلاء المهاجرين رموزاً لطموحاتهم الشخصية، أي بفعل بروز اللامساواة بين أبناء القرية الواحدة، وبالتالي بروز الإحساس بالحرمان النسبي.

لقد تزايد اعتماد المزرعة الشرقية على العائدات من المهجر بشكل ملحوظ، منذ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في العام 1967، كما تزايد عدد المهاجرين إلى الخارج بشكل متسارع، فخلال العام الأول من الاحتلال، هاجر من القرية حوالي 70شخصاً، وبلغ معدل الهجرة السنوية خلال أعوام السبعينيات حوالي 40 شخصاً، في حين لم يكن يتجاوز 10 أشخاص خلال سنوات الستينيات (المالكي وشلبي، 1993: 51).

كان لسلوكيات المهاجرين، كفئة من الأغنياء الجدد، سواء من حيث الاستهلاك المبالغ فيه، أو إبراز مكانتهم الاقتصادية الجديدة، أثرها على توليد الرغبة لدى الكثير من الشباب في الهجرة، ليس لدوافع مرتبطة بالطموح الاقتصادي فحسب، وإنما للهروب من مجمل القيود الاجتماعية التي يفرضها نسق القيم في مجتمع القرية، وللهروب من الضغوطات والقيود التي فرضها الاستعمار الإسرائيلي، هذا إضافة إلى انتشار الأنماط الثقافية والاستهلاكية والحياتية الغربية التي بدأت تسود في المناطق المحتلة خلال سنوات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي (المالكي وشلبي، 1993: 51).

جاء اندلاع انتفاضة العام 1987 ليحدث أثره، أيضاً، على تزايد توجهات الهجرة للدول الغربية لدى الشباب من القرى الجبلية التي تنتشر فيها الهجرة، كما كان له تأثيره على أعداد العاملين منهم في سوق العمل الإسرائيلي. ففي المزرعة الشرقية مثلاً، أدى اندلاع الانتفاضة إلى تراجع كبير في عدد العاملين منها في سوق العمل الإسرائيلي، ففي الأشهر الستة الأولى من الانتفاضة كان ملاحظاً توقف النشاط الاقتصادي الداخلي في فلسطين بشكل كبير، وفي الوقت نفسه توقف العمل في سوق العمل الإسرائيلي بشكل تام تقريباً. وفي مقابلة مع أحد الأشخاص الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلي قبل هجرتهم من أبناء المزرعة الشرقية، وهو من مواليد العام 1963، قال:

"بعدما بدأت الانتفاضة سنة 1987، من أصل حوالي 150 شخص كانوا يشتغلوا جوة، ما ظل حدا منهم يشتغل، خاصة في أول ست شهور من الانتفاضة، بعدها رجع جزء قليل يشتغل جوة، يعني حوالي 30-40 شخص".

ترافقت هذه الظروف الاقتصادية مع ظروف أمنية غير مستقرة، وملاحقات للشباب من قبل القوات الإسرائيلية، واقتحامات متكررة للقرى، واعتقالات. وشكلت هذه العوامل بمجملها، الاقتصادية والأمنية، دوافع جديدة للهجرة للدول الغربية، بل وفي تسارع وتيرتها، كما في حالة المزرعة الشرقية التي تسارعت الهجرة منها بشكل كبير، وكانت إما لشباب يسعون إلى الخلاص من هذا الواقع الاقتصادي والأمني غير المستقر، والبحث عن فرص عمل وحياة جديدة في الخارج، وإما لأسر عائدة من المهجر، حيث غلبت على تلك الفترة هجرة الأسر العائدة من المهجر لتعود وتلتحق برب الأسرة في الخارج. وقد شكلت هذه واحدة من العوامل المهمة في تراجع ظاهرة "الأسر الخاصة" التي انتشرت في قرى الهجرة في السبعينيات وبداية الثمانينيات، وهي الأسر التي يسكن فيها أبناء وبنات المهاجرين مع أسرة الجد والجدة أو الأعمام وأسرهم، حيث أخذ هذا النوع من الأسر بالتلاشي من قرى الهجرة، ولم نعد نشهد هذه الظاهرة اليوم كما كانت سابقاً، وفي الحالات التي تعود فيها الأسرة للعيش في القرية باستثناء رب الأسرة، أصبح التوجه اليوم إقامة هذه الأسر في منازلها الخاصة، وليس مع عائلة الزوج. بشكل عام، شكلت مرحلة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي انعطافة جديدة في الهجرة إلى الدول الغربية، فقد أدت القيود الاجتماعية–الاقتصادية والأمنية، والسياسات التي اتبعها لفرض السيطرة على المجتمع الفلسطيني، إلى تعزيز إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد المستعمر، وبالتالي بالرأسمالية العالمية، وإلى تعزيز تهميش القطاع الزراعي، وتحويل الفلاحين إلى عمال في سوق العمل الإسرائيلي، وما رافقه من استغلال السوق الفلسطيني كسوق مفتوح للمنتجات الإسرائيلية. كل ذلك أدى إلى بيئة مولدة للهجرة، ولاسيما في القرى التي انتشرت فيها بشكل مبكر، وهو عامل أساسي في التأثير على توليد الهجرات الجديدة. فقد أدى السياق الاستعماري الجديد إلى تسارع الهجرة من قرى شمال شرق رام الله بشكل واضح. وقد تعززت في هذه المرحلة هجرة النساء، وهجرة الأسر، سواء عبر هجرات جديدة لأسر عائدة من المهجر، أو هجرات لأسر لم تكن مهاجرة سابقاً؛ إما عن طريق الزواج، وإما عن طريق معاملات هجرة من الأقارب. وقد برز في هذه القرى، وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة 1987، تراجع كبير في عدد العاملين في السوق الإسرائيلية، وكان البديل

المفضل للتعويض عن هذه السوق هو الهجرة إلى الدول الغربية، التي تعززت في هذه المرحلة كتراكم لاستمرارها عبر المراحل السابقة، ومنذ بداياتها في نهاية الحقبة العثمانية.

2-2-5 مرحلة ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية

تنقسم مرحلة ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية إلى مرحلتين؛ الأولى عندما شاع الأمل بعد إنشاء السلطة مباشرة بين معظم الفلسطينيين في الداخل والخارج، بإمكانية الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي، وما يتبعه من استقرار اجتماعي اقتصادي، وهي المرحلة التي عاد فيها الكثير من الفلسطينيين إلى فلسطين، سواء ضمن عودة كوادر وأفراد أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية، أو الذين عادوا، بشكل فردي، من المغتربين الفلسطينيين رغبة في العيش والاستقرار في بلدانهم الأصلية.

أما المرحلة الثانية، فهي التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية) في العام 2000، وهي المرحلة التي أظهرت استمرار التأثير العميق للسياق الاستعماري على المجتمع الفلسطيني، والتي تكشف بَعدها، أيضاً، التمايزُ الطبقي الذي أفرزه إنشاء السلطة الفلسطينية، والتهميش الذي لحق بالكثير من الفئات الاجتماعية، والذي بني في جوانب منه على الانتماء السياسي.

لقد استمرت تأثيرات البنية الاستعمارية على التشكلات الاقتصادية والاجتماعية في السياق الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، فلا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكله المركزية المتمثلة بتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وطغيان قطاع الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى الأكثر مركزية في النمو الاقتصادي، والاعتماد على الريع بشقيه؛ من المساعدات الخارجية من جهة، وتحويلات العاملين في الخارج من جهة أخرى (أونكتاد، 2017). كما لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يتسم بعدم قدرته على استيعاب الملتحقين سنوياً بسوق العمل، بحيث لا يستطيع هذا الاقتصاد استيعاب أكثر من 62% من القادمين الجدد إلى سوق العمل سنوياً (ماس، 2020).

بهذا، لم يعني قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993، بعد عقد اتفاقية أوسلو ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، تخلص المجتمع الفلسطيني من البيئة الاجتماعية–الاقتصادية الضاغطة، فنحن لا زلنا نشهد نسباً عالية من الفقر والبطالة، فحسب آخر الإحصاءات المتوفرة حول الفقر في فلسطين، بلغت نسبة الأسر الفقيرة 29% من مجمل الأسر الفلسطينية في العام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018) أما نسب البطالة، فقد وصلت إلى 25,3% في العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). وهناك مؤشرات حقيقية على ارتفاع هذه النسب بعد انتشار جائحة كورونا في العام 2020، حيث قدرت وزارة التنمية الاجتماعية ارتفاع عدد الفقراء تلك السنة بحوالي 40%، كما ارتفعت نسب البطالة خلال ذلك العام بفعل إجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة الفلسطينية للحد من انتشار الوباء.

وعلى الرغم من أن القرى التي تشملها الدراسة لا تنتشر فيها معدلات عالية من الفقر والبطالة كما هو الحال على المستوى الوطني، فإن السياق الاجتماعي–الاقتصادي العام الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني له أثره وتبعاته على هذه القرى. فمعدلات الأجور المنخفضة للعاملين في القطاع الحكومي، أو في القطاع الخاص، تبقي الأسر الفلسطينية أسيرة حالة من التقشف للتأقلم مع الدخل المحدود. وبالتالي، فإن الكثير من الشباب في هذه القرى يرغب في الهجرة، وفي الغالب لا يعاني هؤلاء من البطالة، والمتعطل عن العمل منهم لا يعمل بسبب خياره بعدم العمل في انتظار السفر، وإنما يرغبون في الهجرة سعياً وراء دخل أعلى، وفي حالات كثيرة، سعياً وراء تحقيق الثروة. ففي المقابلة الجماعية التي تمت مع مجموعة من الشباب الذكور في قرية المزرعة الشرقية، قال: أحد الشباب، وهو خريج جامعي في العشرينات من عمره، ومتزوج، ويعمل لدى إحدى الشركات المملوكة لأحد أبناء القرية في رام الله:

"أنا أرغب في الهجرة لأن ظروف عملي لا تلائمني، والدخل المتحقق منها لا يمكن أن يبني لي ولعائلتي مستقبل، ولهذا أنا أرغب في الهجرة لأن ذلك يحقق لي دخل أعلى يمكنني من التوفير وإنشاء مشروع خاص بي، وأنا أرى الشباب المغتربين من القرية من عمري أو أكبر أو أصغر مني، كيف حققوا نجاحاً في المهجر، ومعظمهم يمتلكون منازلهم الخاصة، ولديهم مشاريعهم الخاصة، ويتوفر لي فرصة للذهاب إلى أمريكا لأن أحد الأصدقاء قال لي أن

فرصة عملي جاهزة، بحيث سأعمل لديه في محل يملكه، ومعظم الشباب بدأوا في أمريكا بهذه الطريقة، وبعد ذلك أصبحوا شركاء في المحلات التي عملوا بها، أو أنهم أسسوا لأنفسهم محلات خاصة".

وبالتالي، فإن الرغبة في الهجرة لدى الشباب في القرية لم تعد ترتبط بمدى توفر فرص العمل، وإنما أصبحت ترتبط بالسعي وراء تحقيق الدخل الأعلى الذي يسهل تأسيس مشروع خاص، سواء في بلاد المهجر أو في القرية، وغالباً ما يكون في بلاد المهجر، حيث نشهد تراجعاً كبيراً في نسب العودة والاستقرار في القرية في السنوات الأخيرة. وفي الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية، يبدو أن معدلات الهجرة في ارتفاع كما تظهر أرقام التعداد العام للسكان الخاصة بهذه القرى، وقد تقف عوامل عدة وراء هذا التغيير.

يرتبط العامل الأول بالسياق الاستعماري الذي تعيشه فلسطين، وما يترتب عليه من إجراءات قمعية وضغوطات اقتصادية واجتماعية وسياسية تدفع الشباب، بل والأسر بمجملها للهجرة هروباً من هذا الواقع. ويرتبط العامل الثاني بتخفيف الإجراءات التي كانت مفروضة على السفر، سواء من سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي التي كانت تمنع الكثيرين من السفر متذرعة بأسباب أمنية، أو ارتباطاً بتخفيف القيود على السفر من قبل الجانب الأردني، ولاسيما بعد العام 1985؛ أي بعد فك الارتباط بين الأردن وفلسطين، وغياب قانون التجنيد الإجباري الذي كان من معوقات سفر الفلسطينيين.

العامل الثالث هو سعي الأسر إلى لَم شمل العائلة في مكان واحد، ومع الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين، يبدو أن خيار هذه الأسر كان العيش معاً في بلاد المهجر. يقول أحد المغتربين من المزرعة الشرقية بهذا الخصوص:

"كنت أعيش في المهجر أنا وأسرتي، ولما كبروا الأولاد والبنات شوي، قررنا أنا وزوجتي ترجع هي والأولاد والبنات على البلد، يعني الهدف تعليمهم عاداتنا وتقاليدنا ولغتنا، وأنا بظل في أمريكا عشان الشغل، وكنت أزورهم مرتين في السنة. بعد ما عاشوا 4 سنين في البلد بلشت الانتفاضة الثانية، وصارت الحياة في البلاد صعبة، اقتحامات واعتقالات، والوضع صار مش مريح، فقررنا يرجعوا مرتي وولادي وبناتي يعيشوا معي في أميركا".

والعامل الرابع، هو عامل فلسطيني داخلي، يرتبط بالمجال السياسي الفلسطيني، فكما أشار بعض المبحوثين، فإن لهذا العامل أثره في قرارات الهجرة، حيث أفاد أحد المبحوثين الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة

الأمريكية من مغتربي المزرعة الشرقية، وهو خريج جامعي من أحد الجامعات الفلسطينية، وكان يعمل في وظيفة مع أحد شركات القطاع الخاص الهندسية، بأن القمع الذي مارسته أجهزة السلطة الأمنية على المعارضين السياسيين كان واحداً من العوامل التي دفعته إلى الهجرة، حيث قال:

"أثناء عملي في متابعة أحد المشاريع في مدينة بيت لحم، وبالصدفة، جاء عدد من أفراد أجهزة الأمن الفلسطينية لملاحقة أحد المطلوبين لديها، وهو من أحد أحزاب المعارضة، وعندما اعتقلوه، شاهدتهم وهم يضربونه بعنف، وأسقطوه أرضاً، وبدأوا بركله في كافة أماكن جسده. بصراحة لم أكن أتوقع قبل ذلك الحدث أن تكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية بهذه القسوة على أبناء شعبنا، وقبل تلك الحادثة لم تكن الهجرة تخطر على بالي، لكن بعدها أصبح لدي شعور بأن العيش في هذا البلد لم يعد ممكناً، ولن يكون محتملاً، ولهذا قررت الهجرة، وبخاصة أن زوجتي تحمل الجنسية الأمريكية، وهي أصلاً مولودة في المهجر، ولهذا قمت بتقديم المعاملات اللازمة للقنصلية الأمريكية، وها أنا اليوم أقيم في المهجر أنا وعائلتي ولدي عملي الذي أسسته بعد أن عملت موظفاً في إحدى الشركات الأمريكية".

أما العامل الخامس، فيرتبط بتراكم الهجرة نفسها وتراكم تأثيراتها على المجتمعات المحلية في التجمعات السكانية التي بدأت فيها الهجرة مبكراً، وتزايدت عبر الزمن، وهو ما يعيدنا إلى نظرية الأسباب المتراكمة التي ترى بأن الهجرة ترتفع من التجمعات التي تتركز فيها هجرة نسبة عالية من السكان، نظراً لتأثيرات الهجرة نفسها على تلك التجمعات وما يرتبط بذلك من عوامل التقليد الذي يتبعه الشباب المقيم في القرية لأقرانهم في المهجر. كما كان لشبكات الهجرة الاجتماعية أثرها أيضاً، فتراكم أعداد كبيرة من المهاجرين من كل من هذه القرى في المهجر، كان له أثره في تسهيل هجرات جديدة لشباب من هذه القرى أو لأسرها.

ويمكن القول، هنا، إن الواقع الطبقي المتخيل كان من العوامل التي عززت الرغبة في الهجرة، حيث أثر الاستهلاك المظهري والاستعراضي من قبل المهاجرين العائدين، ومن قبل أصحاب رؤوس الأموال الذين يمتلكون مشاريع داخل القرية، التي في معظمها تأسست بأموال التحويلات المالية من الخارج، في تعزيز الرغبة لدى الشباب في الهجرة إلى الخارج لتعزيز مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية للتشبه بالآخرين، هذا إضافة إلى السياق الفلسطيني العام الذي ترافق مع إنشاء السلطة الفلسطينية، والذي عزز هذا المخيال الطبقي. فحسب ليزا تراكي (2014)، مع تزايد ظهور عوامل الفرز الطبقي التي تلت إنشاء السلطة الفلسطينية، من

امتيازات مالية، وارتباطات بالسلطة، بات الناس أكثر نزوعاً لتعريف أنفسهم من خلال مواقع طبقية، واقعية أو متخيلة، وباتوا يعكسون هذه المواقع من خلال ما يعرف بالاستهلاك المظهري، أو الاستهلاك الاستعراضي، وذلك ليعكسوا مستواهم الطبقي المتخيل.

وقد انعكس هذا الواقع على تعزيز الحرمان النسبي لدى الأسر والأفراد، سواء على المستوى الفلسطيني العام، أو على مستوى التجمعات السكانية، وقد ارتبط مستوى التجمعات السكانية التي تنتشر فيها الهجرة بالتمايز الطبقي لدى فئة المغتربين وأسرهم بالمقارنة مع بقية الأسر في هذه التجمعات، الأمر الذي أدى إلى بروز ما يمكن تسميته "الحرمان النسبي الاجتماعي"، الذي نقصد به ليس الإحساس بالحرمان المادي المنعكس في أنماط استهلاك بذخية فحسب، وإنما، أيضاً، الإحساس بتدني المكانة الاجتماعية لدى غير المهاجرين بالمقارنة مع أقرانهم من المغتربين، أسراً أو أفراداً، ولاسيما بين فئة الشباب، وهو ما ولّد دوافع إضافة للهجرة ارتباطاً بالتأثيرات المتراكمة للهجرة على هذه التجمعات.

وفي مقابلة مع أحد المغتربين من المزرعة الشرقية المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو خريج جامعي من أحد الجامعات الفلسطينية، وكان يعمل في أحد البنوك بمدينة رام الله قبل هجرته، برز بشكل واضح أن العامل الطبقي له تأثيره المباشر على قرارات الهجرة لدى الكثير من الشباب، حيث قال:

"أنا قبل الهجرة كنت أعمل بوظيفة محترمة في أحد البنوك في مدينة رام الله، لكن أن تعيش في المزرعة الشرقية، وحتى وأنت خريج جامعي لم يعد يحقق لك المكانة الاجتماعية، فالمكانة الاجتماعية لم تعد مرتبطة بالتعليم، وإنما أصبحت مرتبطة بالوضع المالي للشخص، وعلى الرغم من أنني موظف، لكن دخل الوظيفة يبقى محدود مقارنة بالمغتربين وأصحاب الأعمال. في الماضي كان المتعلم له احترامه من قبل كل الناس، أما اليوم فالاحترام مرتبط بالوضع المالي للشخص، والتعبير عن هذه الوضع المالي بالاستهلاك العالي، واقتناء السيارات الفاخرة، وبناء بيت فاخر، والمساهمة في التبرعات للمشاريع العامة وغيرها. ولهذا، قررت الهجرة لتحسين الوضع المالي، وكان من السهل عَلي الهجرة لأن والدي من المهاجرين القدامى ويحمل الجنسية الأمريكية، وهو من قدم لي معاملة السفر، وبالفعل سافرت، وها أنا اليوم شريك في شركة، ودخلي مرتفع، وأصبحت ممن يتبرعون للقرية، وأصبح الناس ينظرون لي نظرة مختلفة، ليس بسبب التعليم، وإنما بسبب وضعي المالي والتبرعات التي أقدمها للبلد. لكن على الرغم من

ذلك، تبقى الغربة من أصعب التجارب على الناس، وأنا اليوم أكبر همومي أولادي وبناتي، فنحن نعيش هنا جميعاً، ولا أشعر بأن العودة إلى البلد مسألة سهلة".

وفي المجموعة المركزة مع مجموعة من الشباب الذكور في قرية المزرعة الشرقية، عبر الكثيرون منهم، ولاسيما من يرغبون في الهجرة، عن هذه الظاهرة بطرق مختلفة، حيث اعتبر هؤلاء أن الاستهلاك البذخي الذي يمارسه المغتربون عند زيارتهم القرية له آثاره عليهم من حيث توليد الرغبة في الهجرة؛ هذا الاستهلاك الذي يتمظهر في استئجار السيارات الفاخرة، والقيام بالسياحة اليومية إلى مناطق متعددة في فلسطين، وارتياد المطاعم الفاخرة، واللباس من الماركات العالمية، وغيرها، وهي جميعاً تزيد الشعور لدى غير المهاجرين من الشباب بالحرمان مقارنة بالمهاجرين لعدم مقدرتهم على تتبع نمط حياة المغتربين. وهذه المظاهر تؤدي، أيضاً، إلى توليد الشعور لدى الشباب بأن بلاد المهجر هي الخيار المنشود للانتقال في حياتهم إلى ما يصبون إليه، والتشبه بأقرانهم من المهاجرين السابقين. وقد عبر أحد الشباب الذين شاركوا في المجموعة المركزة، وهو خريج جامعي، عن إحساسه بتميز المغتربين عن غير المغتربين من حيث نمط الحياة ومستوى الدخل، ما دفعه إلى السعي إلى الهجرة بقوله:

"الشباب قبل ما يقرر السفر للخارج، يحاولون كثيراً تأسيس عمل خاص بهم هنا، وهذا بسبب أن العمل بأجر أو وظيفة لا يوفر الدخل المطلوب لتوفير الاحتياجات المستقبلية، سواء توفير المبالغ المالية اللازمة للزواج، أو لبناء بيت والاستقلال عن العائلة، أو تحسين مستويات المعيشة. ولكن محاولات فتح مشروع خاص غالباً ما تفشل، والسبب أيضاً هو عدم توفر المبالغ اللازمة لتأسيس هذه المشاريع. وبالتالي، يكون الخيار هو السفر للخارج. أنا قبل ما أنهي التوجيهي كان أقاربي، وخاصة خالي، يحاولون إقناعي لإنهاء التوجيهي والسفر للالتحاق بالجامعة بأمريكا، وكان دائما يقول لي: تعال عندي، الجامعة قريبة علينا، وغير الدراسة تستطيع العمل معي، وأنا حابب أتوسع في شغلي ومحتاج تكون معي. وبالفعل حاولت أسافر لكن لم أحصل على الفيزا، لهذا التحقت بالجامعة هنا، وكنت أعمل وأنا في الجامعة لتوفير مصاريفي. وبعد ما أنهيت الجامعة بدأت العمل، لكن الدخل من العمل هنا غير كافي، الدخل في بلادنا لا يمكننا من توفير مبالغ مالية لمصاريف الزواج، ولا لشراء سيارة، ولا لشراء أرض للبناء عليها، وفي نفس الوقت تنظر إلى جيلك الذين سافروا إلى أمريكا، تجد أنهم سبقوك في كل شيء، تزوجوا، وجزء

منهم عاد وقام ببناء بيت في البلد، ولديهم أموال، ولهذا تجبر على التفكير في السفر إلى أمريكا. أنا من مواليد العام 1996، كنا في الصف الأول 80 طالب، عندما وصلنا التوجيهي كنا فقط 9 طلاب، الجزء الأكبر ممن خرجوا من المدرسة سافروا إلى أمريكا، وجزء قليل خرجوا للعمل هنا، حوالي 50 من أبناء جيلي من أصل 80 طالب سافروا إلى أمريكا. أصدقائي في أمريكا على تواصل دائم، سواء وهم في أمريكا أو عندما يزورون البلد، حياتهم مريحة، يعملون ساعات عمل معقولة ويحققون دخل كبير مقارنة بوضعنا، وفي كل فترة، ثلاث إلى أربع شهور، يلتقي أربع إلى خمس أصدقاء ويذهبون إلى أحد الأماكن للسياحة في داخل أمريكا، وفي كل صيف يأتون إلى البلد، ويستأجرون سيارات، ويلبسون أفضل الألبسة، وتكون حياتهم سياحة وانبساط، ولهذا يجذبك نمط حياتهم، ويدفعك للتفكير في السفر".

أما العامل السادس، فهو التحاق فئات اجتماعية أوسع بالهجرة. فبعد أن كانت الهجرة في بداياتها مقتصرة على الشباب الذكور، أصبحت اليوم هجرة عائلات، بما يشمل المسنين والنساء والأطفال. فبعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وبخاصة بعد العام 2000، انتشرت ظاهرة هجرة كبار السن. ويعود انتشار هذه الظاهرة الجديدة إلى أسباب عدة تم استخلاصها من المقابلات الفردية والجماعية مع مقيمين ومغتربين من قرية المزرعة الشرقية، أهمها: أولاً، تأثيرات الهجرة نفسها على توجهات المقيمين في القرى التي تنتشر فيها الهجرة على توليد الرغبة في الهجرة. فبحكم اتساع الهجرة، التي أحياناً تصل إلى عدم بقاء أي من الأبناء في القرية لأبوين من كبار السن، أصبح كبار السن يرغبون في الهجرة للعيش مع أبنائهم وأسرهم، وأحياناً ما يكون ذلك بضغط من الأبناء أنفسهم للتخلص من الشعور بالذنب لترك الأهل وحدهم في القرية. السبب الثاني هو حاجة كبار السن للخدمات الصحية. ففي ظل الانطباع السائد لديهم بأن مستوى الخدمات الصحية في الولايات المتحدة، حيث يعيش أبناؤهم، أفضل من مستواها في فلسطين، تزداد رغبتهم في الهجرة، وبخاصة أن هذه الخدمات يمكن الحصول عليها مجاناً عندما يكونون من كبار السن، وفي حال حصلوا على الإقامة أو الجنسية الأمريكية. السبب الثالث هو سعي البعض منهم إلى الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي من الحكومة الأمريكية، حيث يقوم الكثير من الأبناء بتسجيل آبائهم كعاملين في مشاريعهم التجارية الخاصة، ويقدمون عنهم الوثائق السنوية اللازمة لمصلحة الضرائب الأمريكية، ما يضمن لهم الحصول على راتب

تقاعدي عند بلوغهم سن التقاعد. وترتبط هذه الأسباب، أيضاً، بالظروف العامة في فلسطين من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وصعوبة الحركة والتنقل. فهذه البيئة العامة حدّت، في الكثير من الأحيان، من عودة أسر الأبناء للعيش في قريتهم الأم، وفي الوقت نفسه أجبرت أسرة الأهل على الانتقال للعيش مع أسر الأبناء في المهجر.

أما فيما يتعلق بالنساء، فقد ازدادت هجرتهن بكثرة في هذه المرحلة، كجزء من اتساع هجرة الأسر بما فيها الأطفال، مع عدم اختلاف الدوافع المولدة لهذه الهجرة في هذه المرحلة عن المراحل السابقة، حيث ظلت هجرة النساء "هجرة تابعة" لهجرة الذكور، وكجزء من هجرة الأسرة برمتها. فلم تبرز حالات من الهجرة الفردية لدى النساء حتى يومنا هذا، وهذا يرتبط بالبيئة الاجتماعية التقليدية التي تفرض قيوداً على النساء وتحد من حركتهن، هذا على الرغم من أن هناك توجهات متزايدة في الرغبة في الهجرة لدى النساء كما ظهر لنا من بعض المقابلات مع نساء في المزرعة الشرقية، وكانت هذه الرغبة، بالأساس، مرتبطة بالخلاص من القيود الاجتماعية أكثر من ارتباطها بعوامل اقتصادية. تقول إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن في القرية، وهي خريجة جامعية في الثلاثينات من عمرها، أرملة وتعيش في بيت مستقل مع ابنها:

"أنا بطبيعتي بحب السفر، وأنا أرغب في الانتقال للعيش في أي دولة أخرى لأنني أرغب في الخروج من المجتمع الذي أعيش فيه، فهو مجتمع متمسك بعادات، بعضها جيد، لكن بالنسبة لي أحب أن أكون مستقلة، فإنا أرغب في السفر لأسباب تتعلق بوضعي الاجتماعي كامرأة أرملة، ورغبتي في التخلص من القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على النساء بشكل عام، وعلى النساء في مثل حالتي بشكل خاص، بما فيها من أقرب الناس، فأنا امرأة أرملة، وأشعر بقيود كبيرة على حياتي، وبكافة تفاصيلها، ودائماً ما أسمع ملاحظات وتساؤلات حول كل تحركاتي، إلى أين أنت ذاهبة؟ ومن أين أنت قادمة؟ وعند من كنت؟ ولماذا تزورين هؤلاء؟ كل شيء في حياتي الخاصة أصبح موضع تساؤل. هذا بالإضافة إلى الالتزامات الاجتماعية الكثيرة التي تفرضها العادات والتقاليد، والملامة التي أتلقاها إذا لم أشارك في المناسبات الاجتماعية، والتي توجه لي من الأقارب والمجتمع بشكل عام. فالمجتمع يفرض علينا المشاركة في الكثير من المناسبات الاجتماعية كالأعراس، وفي حالات الوفاة، أو في حالات الولادة، ... وغيرها. وأنا بطبعي أحب الخصوصية ولا أرغب كثيراً في المشاركة في مثل هذه المناسبات، لكن لا يمكن ذلك في ظل النقد الذي

أتلقاه من الكثيرين في حال لم أشارك. وقدرتي على اتخاذ قرار السفر مرتبطة أيضاً بتوفر فرصة عمل لي في أي دولة عربية أو أجنبية، وهذا عامل أساسي لكي أستطيع تأمين حياتي وحياة ابني، وبحكم ظروفي. وأنا قدمت عدة طلبات لفرص عمل في دول أخرى، مثل قطر والإمارات والبوسنة، وما زلت أحاول، وفي أي لحظة تتوفر لي فرصة عمل في أي دولة لن أتردد في الانتقال للعيش فيها".

وفي مقابلة جماعية مع مجموعة من النساء في قرية المزرعة الشرقية، قالت إحدى النساء حول رغبتها في السفر، وهي طالبة جامعية في أوائل العشرينات من عمرها، وتعيش مع أسرتها في المزرعة الشرقية:

"أنا أرغب في الهجرة لأسباب تتعلق برغبتي في الحرية، حرية ترتبط بالخلاص من القيود التي يفرضها الاحتلال علينا والتي تمنع قدرتنا على الحركة كما نحب، وضغوط اقتصادية ترتبط بانتشار الفساد في السلطة الفلسطينية التي تحد من إمكانية الحصول على فرصة عمل، وضغوط اجتماعية مرتبطة بالأسرة والمجتمع الذي نعيش فيه والعادات والتقاليد التي تقيد حريتنا كنساء. أي أريد حرية، فرصة عمل، والخلاص من القيود الاجتماعية. أنا كشابة ممنوع أخرج من البيت، وهذا يختلف في حال إخوتي الذكور، أنا مثلاً، على الرغم من إنني طالبة في الجامعة، ممنوع أزور رام الله، المكان الوحيد الذي أستطيع الذهاب إليه هو الجامعة. وفي حال تزوجت لا أرغب في أن يعيش أولادي كما أعيش أنا اليوم، فاليوم من يستشهد لأجل فلسطين هم الفقراء والمقهورين، وأصبحوا اليوم أعداد بدون اسم، أما أولاد المسؤولين فهم يتنعمون بخيرات السلطة والوظائف، ولا يشاركون في النضال الوطني، وأنا لا أريد لأولادي، في المستقبل، بعد أن أتزوج، أن يعيشوا في مثل هذا الواقع. أنا دائماً أفكر في السعي للهجرة إلى أي دولة أجنبية، وبخاصة أمريكا، والسبب هو أن الهجرة إليها أسهل، سواء عن طريق الزواج من شاب يحمل الجنسية الأمريكية، أو من خلال معاملة من أخوتي الذين يعيشون فيها ويحملون الجنسية الأمريكية".

3-2 خاتمة

وقفت العديد من العوامل وراء توليد موجات الهجرة المتعاقبة من فلسطين، فما نشهده اليوم من اتساع لظاهرة الهجرة من بعض التجمعات المحلية في فلسطين، كما هو حال قرى شمال شرق رام الله، والتحول في أنماطها من هجرة الشباب الذكور العزاب، إلى هجرة الأسر والنساء وكبار السن التي نشهدها اليوم، هو ليس وليد

اللحظة، أو السياق الاجتماعي السياسي الحالي، وإنما هو نتاج تراكمات في الأسباب والدوافع والمحفزات التي دفعت بمزيد من الأشخاص والأسر إلى الهجرة.

وبشكل عام، يمكننا القول إن بدايات الهجرة من القرى الجبلية في فلسطين ارتبطت بأسباب مؤسسة بعيدة عن فرضيات الأسباب المتراكمة والشبكات الاجتماعية للهجرة والحرمان النسبي، فبدايات الهجرة ارتبطت بمحاولة سكان هذه القرى التغلب على شح فرص العمل المحلية في قراهم، والسعي إلى التغلب على حالة الفقر والعوز التي كانوا يعيشونها، وللخلاص من الضغوطات الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية التي كانت مفروضة على فلسطين بشكل عام.

بهذا، كانت عوامل الدفع في بدايات الهجرة من القرى الجبلية في فلسطين الأشد تأثيراً، لكن مع تطور الهجرة نفسها، أصبحت عوامل جديدة تلعب دوراً مهماً في استمرار تيار الهجرة، بما فيها عوامل الجذب. فتطور الهجرة نفسها أحدث الكثير من التأثيرات على المجتمعات المحلية في القرى الجبلية التي انتشرت فيها الهجرة مبكراً، وهي تأثيرات طالت الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، التي أدت، بدورها، إلى بروز اللامساواة، وعززت من الإحساس بالحرمان النسبي ما بين المهاجرين وأسرهم من جهة، وغير المهاجرين من جهة أخرى، والتي برزت بفعل التحويلات المالية للمهاجرين لأسرهم أو للاستثمار، وأفرزت المهاجرين وأسرهم كشريحة اجتماعية متميزة، تتمتع بمستويات معيشة تختلف عن الأسر التي ليس لديها مهاجرون.

وفي ظل ازدياد أعداد المهاجرين وباطّراد، اتسعت الشبكات الاجتماعية للهجرة، التي تعززها المنفعة المتبادلة ما بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد أو المرشحين للهجرة. هذا مع التأكيد على أن الشبكات الاجتماعية للهجرة لا تشكل وسيلة مضمونة لتوليد هجرات جديدة، فإمكانية أن تلعب هذه الشبكات هذا الدور محكومة بعاملين: أولهما قوانين الدول المستقبلة للهجرة، بحيث تؤثر هذه القوانين على قدرة شبكات الهجرة على توليد هجرات جديدة، وهي بالتالي أكثر فاعلية ما بين المهاجرين المقيمين في الدول الغربية وأقرانهم في تجمعاتهم السكانية الأصلية، بالمقارنة مع المهاجرين المقيمين في دول عربية، وبخاصة دول الخليج العربي. والثاني

هو درجة النجاح التي حققها المهاجرون السابقون في المهجر، حيث يلعب هذا العامل دوراً أساسياً من حيث قدرة المهاجرين ورغبتهم في مساعدة أقرانهم المقيمين في قراهم الأصلية على الهجرة.

أما على صعيد هجرة النساء، وعلى الرغم من أنها تزايدت عبر الزمن، فإن دوافع هذه الهجرة غير مرتبطة، بشكل مباشر، بالأبعاد الاقتصادية والعمل، فهجرة النساء في الحالة الفلسطينية، وبخاصة في قرى شمال شرق رام الله التي تشملها الدراسة، ترتبط بعوامل اجتماعية، كالمرافقة للزوج أو الأسرة، وهي بهذا يمكن تسميتها "هجرة تابعة". ويبدو أن انعدام الهجرة الاقتصادية للنساء من هذه القرى، كان له أثره على توجهات النساء الراغبات في الهجرة من حيث الدوافع التي تدفعهن إلى ذلك، كالتحرر من القيود الاجتماعية الشديدة المفروضة على المرأة وحريتها في الحركة والتصرف.

إجمالاً، أدى تعزيز حالة اللامساواة والإحساس بالحرمان النسبي التي برزت بفعل الهجرة نفسها، وتوسع الشبكات الاجتماعية للهجرة، إلى تراكم الأسباب المولدة للهجرة من القرى الجبلية في فلسطين التي بدأت فيها الهجرة مبكراً، وهو ما قاد إلى استمرار تدفق تيار الهجرة منها وتوسعها وشمولها فئات اجتماعية جديدة.

الفصل الثالث

التأثيرات الديموغرافية للهجرة على قرى الهجرة

3-1 مقدّمة

يبدو أن هناك اتفاقاً على أنه يجب عدم المبالغة في تأثير الهجرة على انخفاض النمو السكاني على المستوى الوطني، على اعتبار أن الهجرة ظاهرة محدودة لا تحدث تأثيرات جدية على الاتجاهات الديموغرافية العامة في دولة ما. لكن هناك تبايناً في الآراء حول آثر الهجرة على الديموغرافيا على المستوى المحلي، حيث برز اتجاهان؛ الأول يرى أن للهجرة تأثيرات واضحة على الديموغرافيا على هذا المستوى، حيث تسبب الهجرة الخارجية واسعة النطاق للشباب، ولاحقاً هجرة العائلات، في تباطؤ كبير في النمو السكاني. بالمقابل، يرى اتجاه آخر أن الهجرة الدولية وما يرتبط معها من تحويلات مالية من المهاجرين لعائلاتهم في قراهم الأصلية تعمل على تمكين أفراد الأسرة من البقاء في قراهم، وهي بهذا تحد من هجرة السكان من هذه القرى، بل إن الآثار المباشرة وغير المباشرة، طويلة الأجل، للتحويلات المالية للمهاجرين، قد تؤدي إلى زيادة عدد السكان من خلال الهجرة العكسية (De Haas, 2007b).

على الرغم من أننا نتفق مع محدودية تأثير الهجرة الدولية على الديموغرافيا على المستوى الوطني العام، فإن هذا الاتفاق مرهون باستثناء التهجير من تحليل الهجرة، وبخاصة في الحالة الفلسطينية. فإذا ما شمل تحليل الهجرة ذلك التهجير الذي طال الفلسطينيين، فإن للهجرة في هذه الحالة تأثيراتها الكبيرة على المؤشرات الديموغرافية. وفي حال استثناء التهجير من التحليل، فإن محدودية الهجرة الدولية في الحالة الفلسطينية، واقتصارها على مناطق بعينها دون غيرها، له تأثير محدود للغاية على المؤشرات الديموغرافية على المستوى الوطني.

أما فيما يخص التأثير الديموغرافي على المستوى المحلي في الحالة الفلسطينية، أي على مستوى القرى التي تنتشر فيها الهجرة، فإن للهجرة تأثيراتها الكبيرة على ديموغرافية هذه القرى، وهي تأثيرات تراكمت عبر الزمن، وأدت إلى تباطؤ في النمو السكاني، وصولاً إلى تراجع عدد سكانها، كما سنبين لاحقاً في هذا الفصل. فعلى الرغم من تدفق التحويلات المالية لهذه القرى من مهاجريها، فإن تدفق تيار الهجرة منها لا يزال مستمراً، بل ويتزايد ليشمل هجرة العائلات وفئات اجتماعية جديدة، كالنساء والمسنين.

فإلى جانب عوامل مثل ارتفاع سن الزواج، وتحسن مستويات التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ساهمت الهجرة في انتشار أنماط زواج غربية، في بعض الدول العربية، وانتشار ظاهرة الأسر النووية الصغيرة، وبالتالي، أصبحت الهجرة عاملاً مسرعاً في التحول الديموغرافي (Fargus, 2004). وفي حالة قرى الهجرة، فإن العوامل التي حددها فارغوس، ترتبط، أيضاً، بعامل الهجرة، حيث إن ارتفاع سن الزواج، وارتفاع مستويات التعليم، تحديداً، كانت من نتائج الهجرة على هذه القرى، كما سنبين في فصل لاحق، وبالتالي فإن عامل الهجرة هو المحرك الأساسي في التحولات الديموغرافية في هذه القرى.

بشكل عام، يتوفر لدى الكثير من الدول إحصاءات منشورة حول المغادرين منها والقادمين إليها عبر مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وهي بيانات مهمّة لمعرفة حجم الهجرة، سواء الداخلة أو الخارجة من الدولة، وبالتالي حساب صافي الهجرة (سمحة، 1988)، لكن في الحالة الفلسطينية، وبسبب عدم السيطرة على المعابر والحدود، وسيطرة سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي عليها، فإن مثل هذه البيانات غير متوفرة، ما يمنع احتساب حجم الهجرة. ولهذا، يشكل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، البديل لاحتساب حجم الهجرة على مستوى التجمعات السكانية المحلية، أي القرى التي تشملها الدراسة، وذلك في إطار من المقارنة العامة لحجم السكان بين كل تعداد والتعداد الذي يليه، إضافة إلى قياس بعض المؤشرات الديموغرافية الأخرى، مثل عدد الأسر، ومعدل حجمها، والتركيبة العمرية للسكان، ومعدلات الخصوبة، ونسبة الجنس، والتأثيرات على المساكن وإشغالها. كما تساعدنا بيانات التعدادات العامة للسكان على المقارنة بين التجمعات السكانية المختلفة، وبالتالي إمكانية قياس مدى تأثير الهجرة على المؤشرات الديموغرافية في قرى الهجرة مع

قرى أخرى لا تنتشر فيها الهجرة بكثرة، أو بالمقارنة مع المعدلات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفريعاتها المناطقية.

ولتبيان مدى تأثير الهجرة على قرى الهجرة، يتناول هذا الفصل، بالتحليل، التغيرات على عدد سكان كل منها، وتوزعهم بين الجنسين، وعدد الأسر ومعدلات حجمها، ومعدلات الخصوبة، والتركيبة العمرية للسكان، وعدد المساكن وتوزيعها بين مأهولة وغير مأهولة، ومدى تأثير الهجرة على هذه المؤشرات من خلال مقارنتها مع قرية خربة أبو فلاح، كقرية لا تنتشر فيها الهجرة بكثرة، ومقارنتها أحياناً مع المستويات المناطقية الأعلى لبيان الاتجاهات العامة لهذه المؤشرات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، ما سيوضح لنا مدى تأثير الهجرة على ديموغرافية قرى الهجرة.[19]

3-2 نبذة تاريخية عن عدد السكان في القرى المبحوثة

ورد في كتاب "التاريخ الجغرافي لفلسطين وشرق الأردن وسوريا الجنوبية" أن عدد من كانوا يدفعون ضريبة للدولة العثمانية في "مزرعة أبو طاسة"، وهو اسم المزرعة الشرقية، آنذاك، كان 29 شخصاً في العام 1596م (بلدية المزرعة الشرقية، 2018؛ وتوم، 2011). وقُدِر عدد سكان القرية في العام 1922 بحوالي 824 فرداً (الدباغ، 1988: 296)، ارتفع هذا العدد إلى 1,191 فرداً حسب تعداد العام 1931، منهم 573 ذكراً، و618 أنثى، يسكنون في 247 منزلاً (Mills, 1932: 50). وارتفع هذا العدد إلى حوالي 1400 نسمة في العام

[19] يعتمد هذا الفصل على تحليل بيانات التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي نفذت جميعها بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وكان أولها في العام 1997، وثانيها في العام 2007، وثالثها في العام 2017. وأيضاً، يستند الفصل جزئياً، في الجزء المتعلق بالمساكن، إلى البيانات التي تم جمعها في الحصر السابق على تعداد 2017، وذلك لتبيان عدد المنازل غير المأهولة، حيث إن التعداد نفسه لا يغطي هذا النوع من المنازل. كما يستند الفصل لتفسير بعض نتائج التعدادات إلى المعلومات التي تم استيفاؤها من خلال المقابلات الميدانية التي تمت في القرى الأربع المشمولة في الدراسة. وتجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة المتعلقة بالتحليل الديموغرافي الخاص بقرى الهجرة المشمولة في الدراسة. فالتعدادات الثلاثة للسكان لا تشمل الأسر أو الأفراد الذين هاجروا قبل تعداد العام 1997. وبالتالي، فإن التحليل الديموغرافي الذي يغطيه هذا الفصل لا يعكس التغيرات على ديموغرافية هذه القرى بالمقارنة مع فترة ما قبل العام 1997، حيث لا يتوفر لدينا بيانات عن تلك الفترات. الملاحظة الثانية هي أن التعدادات الثلاثة تم تنفيذها في شهر كانون الأول، أي في فترة الشتاء، وبالتالي لا تشمل فعلياً المهاجرين الذين يزورون قراهم فترة الصيف.

1945، ثم إلى 1929 نسمة حسب تعداد العام 1961، منهم 887 ذكراً، و1.042 أنثى، وكان بينهم 8 أشخاص من المسيحيين (الدباغ، 1988: 296). وحسب من تمت مقابلتهم من القرية لأغراض هذه الدراسة، فإن السكان المسيحيين في القرية هن نساء أجنبيات متزوجات من مهاجرين من القرية. وأشار الدباغ إلى أن عدداً كبيراً من سكان القرية قد هاجروا إلى مختلف أنحاء أمريكا طلباً للعيش، لكنه لم يورد تقديرات لأعداد هؤلاء المهاجرين، وأشار إلى أن التحويلات المالية التي كان يرسلها المهاجرون للقرية، قد كان لها أثر كبير في تقدمها (الدباغ، 1988: 297). وفي إحصاء العام 1967، الذي نفذته سلطة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بلغ عدد سكان القرية 1,865 نسمة.[20] وقدر عدد السكان في العام 1990 بحوالي 3,200 شخص، منهم 51.5% ذكوراً، و48.5% إناثاً، موزعين على 400 عائلة (المالكي وشلبي، 1993: 31). وحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997، بلغ عدد سكان القرية 3,660 فرداً، موزعين على 525 أسرة، وارتفع في تعداد 2007 إلى 4,225 فرداً، موزعين على 744 أسرة، في حين انخفض في تعداد 2017 إلى 4,038 فرداً، موزعين على 771 أسرة.

أما فيما يخص قرية خربة أبو فلاح، فقُدِر عدد سكانها في العام 1922 بحوالي 519 فرداً (الدباغ، 1988: 300)، ارتفع هذا العدد إلى 588 فرداً حسب تعداد العام 1931، منهم 243 ذكراً، و345 أنثى، يسكنون في 126 منزلاً (Mills, 1932: 47). وارتفع هذا العدد إلى حوالي 710 نسمة في العام 1945، ثم إلى 1057 نسمة حسب تعداد العام 1961، منهم 467 ذكراً و590 أنثى، وكان بينهم مسيحي واحد (الدباغ، 1988: 296). وحسب التعداد الذي قامت به سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في العام 1967، بلغ عدد

[20] المصدر: منتديات الوسيم الثقافية. الرابط (تم الوصول بتاريخ 10 آذار 2020):
https://alwaseem.ahlamontada.net/t260-topic#:~:text=%D8%A8%D9%84%D8%BA%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D8%A7%D9%85,%D9%85%D8%BA%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20.

سكان القرية 1,196 نسمة.[21] وفي التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997، بلغ عدد سكان القرية 2,901 فرداً، موزعين على 423 أسرة، وارتفع في تعداد 2007 إلى 3,756 فرداً، موزعين على 587 أسرة، وارتفع في تعداد 2017 إلى 4,367 فرداً، موزعين على 851 أسرة.

وفيما يخص قرية دير دبوان، فقُدِر عدد سكانها في العام 1922 بحوالي 1,382 فرداً (الدباغ، 1988: 296)، ارتفع هذا العدد إلى 1,688 فرداً حسب تعداد العام 1931، منهم 752 ذكراً و936 أنثى، يسكنون في 384 منزلاً (Mills, 1932: 48). وارتفع هذا العدد إلى حوالي 2,080 نسمة في العام 1945، ثم إلى 2,812 نسمة حسب تعداد العام 1961، منهم 1,218 ذكراً و1,594 أنثى، وكان بينهم 3 أشخاص من المسيحيين، يقيمون في 460 منزلاً (الدباغ، 1988: 352). وفي المقابلات التي تمت في دير دبوان لأغراض هذه الدراسة، أفاد أحد كبار السن بأن المسيحين في القرية في تلك الفترة كانوا نساء أجنبيات متزوجات من مغتربين من القرية. وقد أشار الدباغ إلى أن الكثير من شباب دير دبوان يهاجرون إلى أمريكا طلباً للعيش، وكان لهم الفضل في تقدم القرية وتحسين حالتها المادية والعمرانية (الدباغ، 1988: 352). وحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997، ارتفع عدد سكان القرية إلى 4,901 فرداً، موزعين على 875 أسرة، وارتفع في تعداد 2007 إلى 4,937 فرداً، موزعين على 931 أسرة، في حين انخفض في تعداد 2017 إلى 4,143 فرداً، موزعين على 944 أسرة.

أما قرية ترمسعيا، فبلغ عدد سكانها 215 نسمة في العام 1596–1597 (علقم وربيع، 1990: 89)، وبلغ عددهم 707 نسمة في العام 1912 (الدباغ، 1988: 283)، وبلغ عددهم 717 فرداً حسب تعداد العام 1931، منهم 322 ذكراً و395 أنثى، يسكنون في 185 منزلاً (Mills, 1932: 51). وارتفع هذا العدد إلى

---

[21] المصدر: منتديات الوسيم الثقافية. الرابط (تم الوصول بتاريخ 10 آذار 2020):
https://alwaseem.ahlamontada.net/t267-topic#:~:text=%D8%A8%D9%84%D8%BA%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D8%A7%D9%85,%D8%B9%D8%A7%D9%85%201987%D9%85%20%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%202091%20%D9%86%D8%B3%D9%85%D8%A9.

960 نسمة في العام 1945، ثم إلى 1,620 نسمة حسب تعداد العام 1961، منهم 707 ذكور و913 أنثى، وكان بينهم 7 مسيحيين (الدباغ، 1988: 284)، وهؤلاء الأشخاص السبعة هم زوجات أجنبيات لمهاجرين من القرية (علقم وربيع، 1990). وأشار الدباغ (1988) إلى أن عدداً كبيراً من سكان القرية، قدر بحوالي 700 شخص، قد هاجروا من القرية إلى أمريكا طلباً للعيش منذ فترة الاستعمار الإنجليزي لفلسطين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه التقديرات تمتد لفترة الستينيات من القرن العشرين فقط، ولا تشمل الهجرات اللاحقة. وفي الإحصاء الذي قامت به سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في العام 1967، بلغ عدد سكان القرية 1,562 نسمة، ارتفع هذا العدد، وفقاً لإحصاء قام به أحد مواطني القرية في العام 1981، إلى 1,819 نسمة (علقم وربيع، 1990: 89). وحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997، بلغ عدد سكان القرية 3,147 فرداً موزعين على 488 أسرة، وارتفع في تعداد 2007 إلى 3,512 فرداً، موزعين على 587 أسرة، في حين انخفض في تعداد 2017 إلى 2,449 فرداً، موزعين على 514 أسرة.

3-3 تناقص عدد السكان في قرى الهجرة مغايراً للاتجاه العام في الضفة الغربية وقطاع غزة

شهدت قرى الهجرة المشمولة في الدراسة تراجعاً في العدد المطلق لسكانها، ولاسيما ما بين التعداد العام للسكان 2007 ومثيله في العام 2017، وذلك على الرغم من أن الاتجاه العام في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، أو على مستوى تصنيفاتها الجغرافية المختلفة، هو زيادة عدد السكان، بما في ذلك في القرى التي لا تنتشر فيها ظاهرة الهجرة إلى الخارج بكثرة. شمل التراجع كلا الجنسين، لكن التراجع في عدد الذكور كان أعلى من التراجع في عدد الإناث، وهو ما يرتبط مباشرة بتأثيرات الهجرة إلى الخارج، حيث إن معدلات الهجرة بين الذكور أعلى من مثيلتها بين الإناث، على الرغم من التزايد النسبي في هجرة النساء مقارنة بهجرة الذكور في العقود الأخيرة. هذا، ولولا الهجرة العائدة لقرى الهجرة، لكان أثر الهجرة على عدد السكان أكبر بكثير، حيث ساهمت الهجرة العائدة في الحد كثيراً من التناقص في عدد سكان هذه القرى.

يبين الشكل البياني 3-1، المستند إلى بيانات التعدادات العامة الثلاثة للسكان، أن الاتجاه العام في الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، هو زيادة عدد السكان، وكذلك على مستوى الضفة الغربية وحدها، أو محافظة رام الله والبيرة وحدها. كما يظهر الشكل أن هذا الاتجاه ينطبق على قرية خربة أبو فلاح التي لا تنتشر فيها الهجرة بكثرة، فقد زاد عدد سكانها بنسبة 16.3% ما بين تعدادي العامين 2007 و2017، حيث ارتفع من 3,756 إلى 4,367 نسمة.

بالمقابل، تختلف الصورة في حالة قرى الهجرة الثلاث التي تشملها الدراسة، حيث شهد عدد سكان هذه القرى تراجعاً ملحوظاً في الفترة نفسها. فكما يظهر الشكل 3-1، تراجع عدد سكان المزرعة الشرقية بنسبة 4.4%، من 4,225 إلى 4,038 نسمة، وتراجع في دير دبوان بنسبة 16.1%، من 4,937 إلى 4,143 نسمة، وتراجع في ترمسعيا بنسبة 30.7%، من 3,512 إلى 2,499 نسمة.

وبشكل عام، فإن اتجاه الزيادة في عدد سكان خربة أبو فلاح هو السائد في معظم التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القرى التي تنتشر فيها الهجرة، والتي تراكمت فيها تأثيرات الهجرة، بما فيها على عدد السكان وتركيبتهم.

شكل 3-1: عدد السكان (كلا الجنسين) حسب القرية والمنطقة والسنة

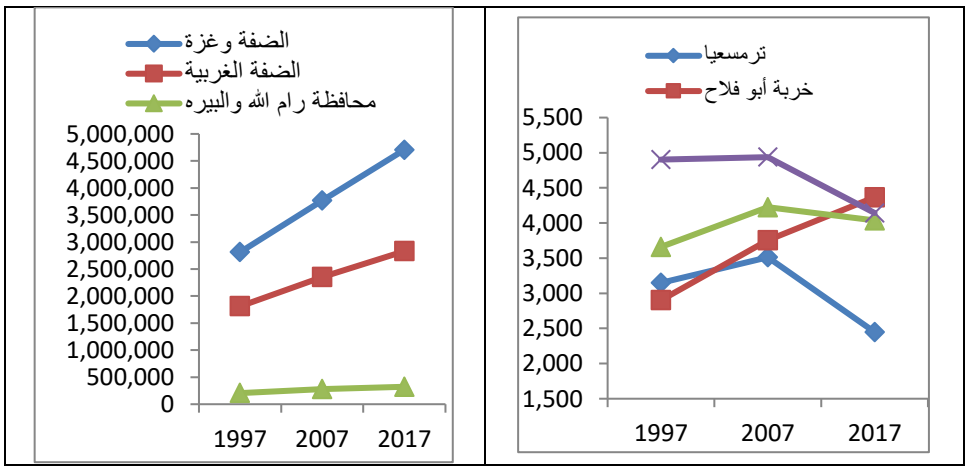

لقد كانت خربة أبو فلاح القرية الأصغر من ضمن القرى الأربع المشمولة في الدراسة من حيث عدد سكانها في العام 1997، لكن عدد سكانها تزايد لتصبح في العام 2017 القرية الأكبر، وهو ما يظهر، بشكل جلي،

تأثيرات الهجرة على انخفاض عدد السكان في قرى الهجرة، في اتجاه مغاير للنمو السكاني العام في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، أو في كل منهما على حدة، أو على مستوى محافظة رام الله والبيرة، أو بالمقارنة مع القرى التي لا تنتشر فيها الهجرة. وهو ما يعني أن قرى الهجرة تتسم بخسارتها لقواها البشرية، وتراكم هذه الخسارة عبر الزمن.

وعلى الرغم من أن التراجع في عدد سكان قرى الهجرة قد ظهر، بشكل أساسي، بين تعدادي 2007 و2017، كما يظهر، فإن التباطؤ في الزيادة السكانية في هذه القرى كان ملحوظاً قبل هذه الفترة، فنتائج الهجرة التي نشهدها اليوم هي نتائج تراكمية، بدأت منذ فترة مبكرة، لكن يبدو أن آثارها بدأت تظهر، بشكل واضح، مؤخراً. ومن المسببات الأساسية في تراجع عدد السكان في قرى الهجرة، التحاقُ فئات اجتماعية جديدة في الهجرة كما بينا في الفصل السابق، حيث أصبحت هجرة العائلات تتكثف، والتحق بالهجرة النساء وكبار السن. فكما أظهرت البيانات (شكل 3–2)، ارتفع عدد سكان قرى الهجرة ما بين العامين 1997–2007، ثم تراجع بين العامين 2007–2017. وعلى الرغم من زيادة عدد سكان القرى الثلاث ما بين التعدادين الأول والثاني، فإن هذه الزيادة كانت قليلة جداً مقارنة بالمعدل العام للضفة الغربية وقطاع غزة، كما للضفة الغربية وحدها، وكذلك بالمقارنة مع محافظة رام الله بشكل عام، ومع قرية خربة أبو فلاح بشكل خاص.

اقتصرت الزيادة في عدد سكان المزرعة الشرقية بين العامين 1997–2007 على 15.4%، بمعدل 1.5% سنوياً، وكانت في دير دبوان 0.7% طوال السنوات العشر، أي أقل من 4 أشخاص سنوياً، وكانت في ترمسعيا 11.6%، بمعدل 1.1% سنوياً. بالمقابل، كانت نسبة الزيادة في عدد السكان في قرية خربة أبو فلاح 29.5%، أي بمعدل 3% سنوياً، أي إن زيادة عدد السكان فيها كانت ضعف المزرعة الشرقية، وثلاثة أضعاف ترمسعيا، وحوالي 28 ضعف دير دبوان، ما يعني أن التراجع في عدد سكان قرى الهجرة، وعلى الرغم من أنه ظهر بشكل جلي بين التعدادين الأخيرين، فإنه قد بدأ فعلياً قبل ذلك، وتراكم وصولاً إلى انخفاض عدد السكان في هذه القرى. ونظراً لعدم توفر بيانات قبل تعداد العام 1997، فإنه لا يمكننا الكشف عن كيفية تسلسل هذا التراجع وتراكمه عبر الزمن.

شكل 3-2: نسبة النمو السكاني في القرى المبحوثة وحسب المنطقة

والفترة الزمنية 1997-2017

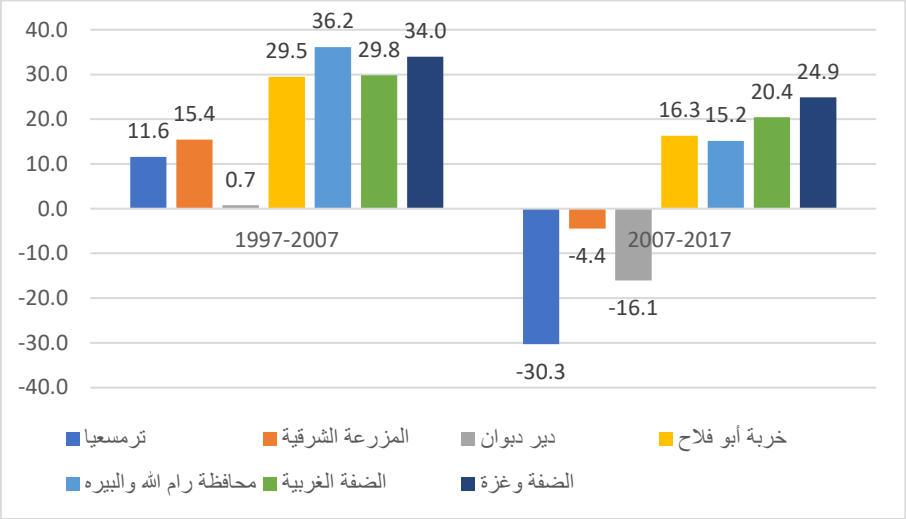

ويظهر الشكل 3-2 تشابه نسبة الزيادة في قرية خربة أبو فلاح مع مثيلتها للضفة الغربية بشكل عام ما بين العامين 1997 و2007، لكن وعلى الرغم من أنها تجمع ريفي، فإن نسبة زيادة عدد السكان فيها أقل من مثيلتها في محافظة رام الله التي بلغت 36.2% في الفترة نفسها، وغالباً ما يرجع ذلك إلى عاملين: الأول يرتبط بالهجرة الداخلية الوافدة لرام الله من المناطق الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تزايدت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية. والثاني يرتبط بالهجرة العائدة من خارج فلسطين، التي حظيت رام الله بنسبة كبيرة منها، وبخاصة الهجرة العائدة المترافقة مع إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994.

3-3-1 قرى الهجرة تخسر من كلا الجنسين وتزداد فيها نسبة الإناث عن الذكور

شمل التراجع في عدد سكان قرى الهجرة كلا الجنسين، وهو ما يؤشر على أن هجرة النساء التي بدأت في أواسط القرن العشرين تزايدت عبر الزمن، حيث أصبحت الهجرة من هذه القرى تشمل أسراً بكاملها؛ أي إنها تشمل كلا الجنسين ولم تعد تقتصر على الذكور. وعلى الرغم من بداية تزايد هجرة النساء، فإن هجرة الذكور السابقة على هجرة النساء لا تزال لها أثرها في نسبة الذكور إلى النساء من السكان في هذه القرى، حيث تقل

نسبة الذكور إلى النساء فيها، وهو اتجاه مخالف للنمط العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومخالف أيضاً للنمط العام للقرى التي لا تنتشر فيها الهجرة بكثرة.

أظهرت بيانات التعدادات الثلاثة نمطاً مشابهاً في تراجع عدد الذكور والإناث، كل على حدة، مع النمط العام في تراجع عدد السكان الإجمالي فيها. يظهر الشكل 3–3 أن عدد الذكور في المزرعة الشرقية انخفض من 2,094 فرداً في العام 2007 إلى 1,971 فرداً في العام 2017؛ أي بنسبة 5.9%. أما الإناث، فقد تراجع عددهن من 2,131 أنثى إلى 2,067 أنثى في الفترة نفسها؛ أي تراجع عددهن بنسبة 3% فقط. وفي دير دبوان، تراجع عدد الذكور من 2,268 إلى 1,827 فرداً؛ أي تراجع بنسبة 19.4%، في حين تراجع عدد الإناث فيها من 2,669 إلى 2,316 أنثى؛ أي تراجع بنسبة 13.2% خلال الفترة نفسها. وفي ترمسعيا، تراجع عدد الذكور فيها من 1,711 إلى 1,142 فرداً؛ أي تراجع بنسبة 33.3%، في حين تراجع عدد الإناث فيها من 1,801 إلى 1,307 إناث؛ أي تراجع بنسبة 27.4% ما بين العامين 2007–2017.

شكل 3–3: عدد السكان في القرى المبحوثة حسب الجنس والسنة

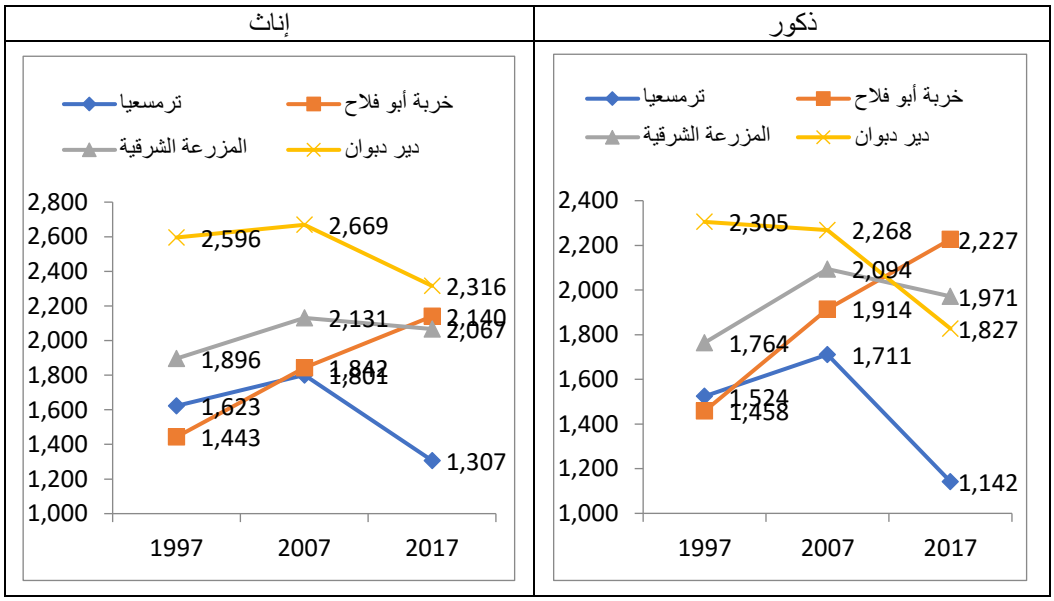

تظهر الأرقام أعلاه أن التراجع في عدد السكان قد طال كلا الجنسين، وأن التراجع في عدد الذكور كان أعلى منه في عدد الإناث. وخلال المقابلات التي أجريت في هذه القرى، أرجع من تمت مقابلتهم انخفاض عدد

الذكور إلى عدد النساء إلى ثلاثة أسباب رئيسية: الأول هو رغبة الذكور الشباب في الزواج من شابات مهاجرات من قريتهم يحملن الجنسية الأمريكية، وبالتالي، فإن نسبة التراجع في عدد الذكور أعلى، لأن زوجاتهم في الأصل مهاجرات. والثاني هو أن بعض الذكور من الشباب ما زالوا يهاجرون وحدهم إلى حين تحسين أوضاعهم في المهجر، ثم تقوم أسرهم لاحقاً باللحاق بهم. والثالث هو ارتفاع نسبة الهجرة العائدة من النساء التي تزيد على الهجرة العائدة من الذكور التي أثرت بدورها في الحد من تراجع عدد النساء في قراهم، وارتفاع نسبتهن عن نسبة الذكور، وهو ما سنعرض له لاحقاً بشيء من التفصيل.

مقابل هذا التراجع في عدد كل من الجنسين في قرى الهجرة، تحققت زيادة في عدد الذكور، وكذلك في عدد الإناث في قرية خربة أبو فلاح. فقد ازداد عدد الذكور فيها من 1,914 إلى 2,227 ذكراً ما بين العامين 2007–2017؛ أي إنه ارتفع بنسبة 16.4%. كما ازداد عدد الإناث فيها من 1,842 إلى 2,140، أي بنسبة 16.2% في الفترة نفسها، وهي نسبة زيادة متقاربة بين الجنسين. وبمقارنة أرقام خربة أبو فلاح مع قرى الهجرة الثلاث، فإنها تؤكد مدى تأثير الهجرة على عدد السكان في قرى الهجرة، بما في ذلك تأثيرها على عدد كل من الجنسين في هذه القرى.

أما على صعيد نسبة الذكور إلى الإناث، فكما أسلفنا، تنخفض نسبة الذكور إلى الإناث في قرى الهجرة بالمقارنة مع خربة أبو فلاح، وكذلك بالمقارنة مع الاتجاه العام للضفة الغربية وقطاع غزة وتقسيماتها الجغرافية. يظهر الشكل 3–4 أن نسبة الذكور إلى الإناث في المزرعة الشرقية بلغت 95.4 ذكر لكل مئة أنثى، وفي دير دبوان بلغت 78.9 ذكر لكل مئة أنثى، وبلغت في ترمسعيا 87.4 ذكر لكل مئة أنثى في العام نفسه. بالمقابل، نجد أن نسبة الذكور إلى الإناث في خربة أبو فلاح قد بلغت 104.1 ذكر لكل مئة أنثى، وجميعها في العام 2017. ويظهر الشكل 3–4 أن الاتجاه العام في الضفة الغربية وقطاع غزة هو ارتفاع نسبة الإناث عن نسبة الذكور، وهذا يتماشى مع الحالة السائدة في معظم دول العالم، حيث تزيد فيها نسبة الإناث عن الذكور. وبالتالي، فإن للهجرة تأثيراتها الواضحة على التركيبة السكانية في قرى الهجرة من حيث نسبة الجنس، فعلى الرغم من خسارتها لقواها البشرية من الجنسين، فإن خسارتها من الذكور تفوق خسارتها من الإناث.

تظهر الأرقام أعلاه، أيضاً، أن التمايز في نسبة الجنسين في المزرعة الشرقية أقل، بشكل ملحوظ، من كل من دير دبوان وترمسعيا، ويعود ذلك إلى أن المزرعة الشرقية تقل فيها نسبة الأسر والأفراد العائدين من الخارج للقرية بالمقارنة مع دير دبوان وترمسعيا، كما سنبين لاحقاً، هذا إضافة إلى انتشار هجرة الأسر بشكل واسع في المزرعة الشرقية. فمن خلال المشاهدات الشخصية، ومن خلال المقابلات التي أجريتها في القرية، فإنه من الصعب اليوم أن تجد هجرة لأرباب الأسر بمعزل عن أسرهم. ومع أن هذه الظاهرة كانت منتشرة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، فإنها أخذت بالتراجع بشكل كبير، ولاسيما بعد الانتفاضة الأولى، ومن ثم تعززت بعد الانتفاضة الثانية، لنشهد اليوم أن الهجرة الحديثة من القرية تتسم بهجرة الأسر بشكل كبير، ويدلل على ذلك عدد المباني السكنية غير المأهولة في القرية الذي سنتطرق إليه لاحقاً أيضاً.

شكل 3-4: نسبة الجنس (عدد الذكور لكل مئة أنثى) في القرى المبحوثة حسب المنطقة والسنة

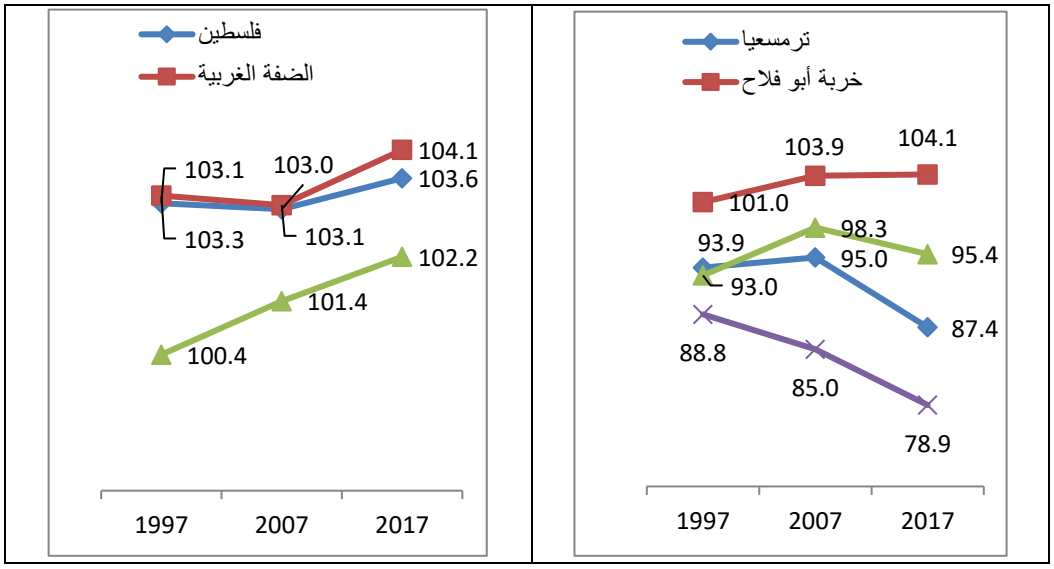

3-3-2 خسارة قرى الهجرة من السكان تتجاوز النقص في عددهم المطلق

لا تقتصر تأثيرات الهجرة على عدد السكان على الأرقام التي تطرقنا إليها أعلاه، فهذه الأرقام لا تشمل خسارة الزيادة الطبيعية في عدد سكان قرى الهجرة، كما في باقي التجمعات السكانية الريفية في فلسطين، التي كان يجب أن تتحقق فيها لولا هجرة سكانها إلى الخارج. فهجرة الأسر الشابة تعني أن معظم الولادات تتم في

المهجر، وبالتالي تتأثر معدلات الزيادة الطبيعية في هذه القرى بشكل واضح، كما تعني بقاء نسبة أعلى من المسنين في هذه القرى مقارنة بغيرها، وبالتالي قد ترتفع فيها حالات الوفاة. ولا بد من التأكيد، هنا، على أن الهجرة الداخلية في قرى الهجرة لا تشكل ظاهرة جدية في الوقت الحالي، حيث تتركز فيها الهجرة الدولية، ففي المزرعة الشرقية مثلاً، لا تتجاوز عدد الأسر المهاجرة داخلياً ستة أسر، جميعها مقيمة في مدينة رام الله. وبالتالي، فإن التأثير على معدلات الزيادة الطبيعية هو نتاج الهجرة الدولية.

وللتدليل على النقص الكبير في عدد سكان قرى الهجرة، إضافة إلى الأرقام التي أظهرتها الفروقات بين تعدادي العامين 2007 و2017، فإن هذه القرى قد خسرت، أيضاً، نسبة الزيادة الطبيعية في عدد سكانها. فلو افترضنا زيادة طبيعية تراكمية في عدد سكان هذه القرى الثلاث بنسبة تراكمية مشابهة لقرية خربة أبو فلاح، التي تحققت خلال تلك الفترة، والبالغة 16.3%، فإنه من المفترض أن يرتفع عدد سكان كل من قرى الهجرة الثلاث بدلاً من التراجع لولا الهجرة. وباحتساب نسبة زيادة مشابهة لخربة أبو فلاح، فإن عدد سكان المزرعة الشرقية كان يجب أن يرتفع إلى 5,470 نسمة في العام 2017، ودير دبوان إلى 6,392 نسمة، وترمسعيا إلى 4,547 نسمة. وهذا يعني أن المزرعة الشرقية قد خسرت 1,432 نسمة خلال عشر سنوات ما بين العامين 2007 و2017، وخسرت دير دبوان 2,249 نسمة، وخسرت ترمسعيا 2,048 نسمة، في الفترة نفسها (انظر الشكل 3-5).

إن الأرقام الواردة أعلاه تعني أن المزرعة الشرقية بدلاً من زيادة عدد سكانها بنسبة 16.3% كما في خربة أبو فلاح، قد خسرت 35.4% منهم خلال الفترة 2007-2017 بمعدل 3.5% سنوياً. وخلال الفترة نفسها، خسرت دير دبوان 54.3% من سكانها، بمعدل 5.4% سنوياً، وخسرت ترمسعيا 82% من سكانها، بمعدل 8.2% سنوياً. بالمقابل، كانت الزيادة في عدد سكان خربة أبو فلاح خلال الفترة نفسها بمعدل 1.6% سنوياً. وبالتالي، فإن تأثيرات الهجرة على عدد السكان في القرى التي تنتشر فيها الهجرة واضحة وذات دلالة إحصائية عالية، وهي تأثيرات تراكمية ترتبط بتراكم العوامل المولدة للهجرة والدافعة إليها التي تطرقنا إليها في فصل سابق من هذه الدراسة.

شكل 3-5: عدد سكان قرى الهجرة الافتراضي

باعتماد نسبة نمو مشابهة لقرية خربة أبو فلاح حسب سنوات التعدادات الثلاثة

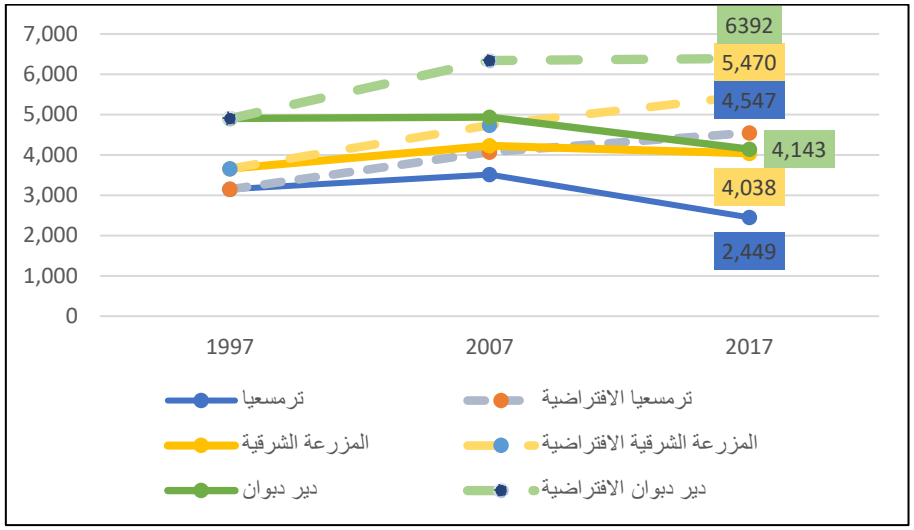

ومن خلال المقابلات في القرى الثلاث، أشار من تمت مقابلتهم إلى أن السنوات العشر الأخيرة شهدت ارتفاعاً في معدلات الهجرة من هذه القرى، وأصبحت الكثير من الأسر تهاجر بكاملها. وأكدوا أنه صحيح أن بعض الأسر كانت تهاجر بكاملها سابقاً، لكننا اليوم نشهد توسعاً في هذه الظاهرة، حيث ازدادت هجرة النساء والأطفال، إضافة إلى بروز ظاهرة جديدة هي هجرة كبار السن التحاقاً بأسر أبنائهم، فاليوم، كما قال أحد الذين تمت مقابلتهم في قرية المزرعة الشرقية: "صار الأولاد يسحبوا أهلهم بعد ما كان الأهل يسحبوا أولادهم". هذا إضافة إلى توسع ظاهرة الهجرة بشكل عام، وازدياد رغبة الشباب في الهجرة متأثرين بأقرانهم المهاجرين خلال زيارتهم البلدة، وسعياً منهم إلى البحث عن نمط حياة جديد في بلاد جديدة، أو رغبة في توفير فرص عمل أفضل من المتوفرة محلياً، أو لتحسين مستويات معيشتهم، أو لتحقيق الثراء.

وقد عزا من تمت مقابلتهم الارتفاع الكبير في الهجرة في السنوات العشر الأخيرة إلى عدم الاستقرار الأمني، وتراجع التفاؤل الذي انتشر بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994، حيث كان لاندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، وما رافقه من إجراءات قمعية من قبل سلطات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، أثره على

تغيير توجهات الناس في هذه القرى نحو الهجرة. وأشار من تمت مقابلتهم إلى أن هذه الهجرات شملت أُسراً كانت قد عادت من المهجر بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، لكن مع تردي الأوضاع الأمنية وتراجع الاستقرار، وتراجع الآمال الاقتصادية، وما يرتبط بها من تحسن في مستويات المعيشة، عادت هذه الأسر إلى الهجرة مرة ثانية.

وقد يبرز السؤال، هنا، حول لماذا تركزت الهجرة بفعل هذه الأسباب في هذه القرى؟ وقد بيّنا في فصل سابق مدى تأثير بدايات الهجرة المبكرة في هذه القرى على استمرار تيار الهجرة منها، ارتباطاً بعوامل اجتماعية–اقتصادية عامة، لكن الأهم هو توسع شبكات الهجرة الاجتماعية في هذه القرى، ما بينها وبين مهاجريها، لتشكل العامل الأهم في تسهيل عملية الهجرة في هذه القرى بالمقارنة مع غيرها، سواء من خلال علاقات القرابة أو الزواج، وتوفر الفرص للمهاجرين الجدد، من حيث فرص العمل والرعاية، في مراحل الهجرة الأولى.

3–3–3 الهجرة العائدة خففت من نقص أكبر في عدد سكان قرى الهجرة

تتسم قرى الهجرة بوجود نسبة عالية من سكانها الذين كان لهم مكان إقامة سابق لإقامتهم الحالية في قراهم، حيث أظهرت بيانات التعداد العام للسكان 2017 أن ما حوالي 41% من سكان ترمسعيا كان لهم مكان إقامة سابق داخل فلسطين أو خارجها، وبلغت هذه النسبة في دير دبوان حوالي 28%، وفي المزرعة الشرقية حوالي 19%. أما في خربة أبو فلاح فقد اقتصرت هذه النسبة على 10% (شكل 3–6).

تشير البيانات أعلاه إلى مدى تأثير الهجرة العائدة إلى قرى الهجرة على الحد من التآكل في عدد سكانها، أو إلى تأثير الزواج من نساء من خارج هذه القرى على عدد سكانها. كما أن أحد العوامل التي تقف وراء هذه النسب، ولاسيما في جانبها المتعلق بالوافدين من تجمعات سكانية أخرى داخل فلسطين، كمستأجرين لمساكن في القرية، حيث يوجد في المزرعة الشرقية، مثلاً، عدد من المباني السكنية التي بنيت كاستثمار من خلال تأجيرها، والتي قام عدد من الأسر من خارج القرية باستئجارها، وبناء على العمل الميداني في القرية، بلغ عددها 8 أسر، وإذا كان معدل هذه الأسر 5 أفراد، فإننا نتحدث عن 40 شخصاً قد وفدوا من خارج القرية

إليها، وتم عدهم ضمن سكان القرية. وفي ترمسعيا، حصر من تمت مقابلتهم في القرية الأسر المقيمة في القرية وهي من خارجها، وهي إما أسر معلمين ومعلمات يعملون في القرية، وانتقلوا للعيش فيها مع أسرهم، وإما بعض المهنيين الذي يعملون في منشآت القرية وانتقلوا مع عائلاتهم للعيش فيها، وبلغ إجمالي عدد هذه الأسر 25 أسرة، أي ما يعادل تقريباً 125 فرداً.

وحسب بيانات تعداد 2017، بلغت نسبة المساكن المستأجرة في ترمسعيا 14.8% من إجمالي المساكن فيها، وبلغت هذه النسبة في دير دبوان 8.3%، وفي المزرعة الشرقية 6.2%، في حين اقتصرت في خربة أبو فلاح على 3.2%. وبهذا، فإن مجمل هذه العوامل قد لعبت دوراً أساسياً في الحد من استمرار النقص في عدد السكان في قرى الهجرة ما بين تعدادي 2007 و2017، ولولاها لكان تأثير الهجرة الخارجية على النقص في عدد السكان أكبر.

ويظهر الشكل 3–6 أن نسبة من كان لهم مكان إقامة سابق خارج قراهم، داخل فلسطين أو خارجها، قد ارتفعت ما بين تعدادي 1997–2007 في جميع هذه القرى ما عدا المزرعة الشرقية التي انخفضت فيها النسبة خلال تلك الفترة، ثم عادت هذه النسبة إلى الانخفاض في جميع القرى ما بين تعدادي 2007–2017. ومن خلال المقابلات الميدانية في هذه القرى، أشار من تمت مقابلتهم إلى أن الكثير من المغتربين قرروا العودة إلى قراهم بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وهو ما رفع نسبة المغتربين المقيمين في هذه القرى، لكن بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، ولصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ولتراجع درجة الثقة في أداء السلطة الفلسطينية، وتراجع الأمل لدى الناس بإمكانية تحقيق حل سياسي يوفر لهم البيئة الآمنة، عاد الكثير من المهاجرين العائدين للهجرة مجدداً.

شكل 3-6: نسبة الأفراد الذين كان لديهم مكان إقامة سابق
من مجموع سكان القرى المبحوثة حسب سنوات التعدادات الثلاثة

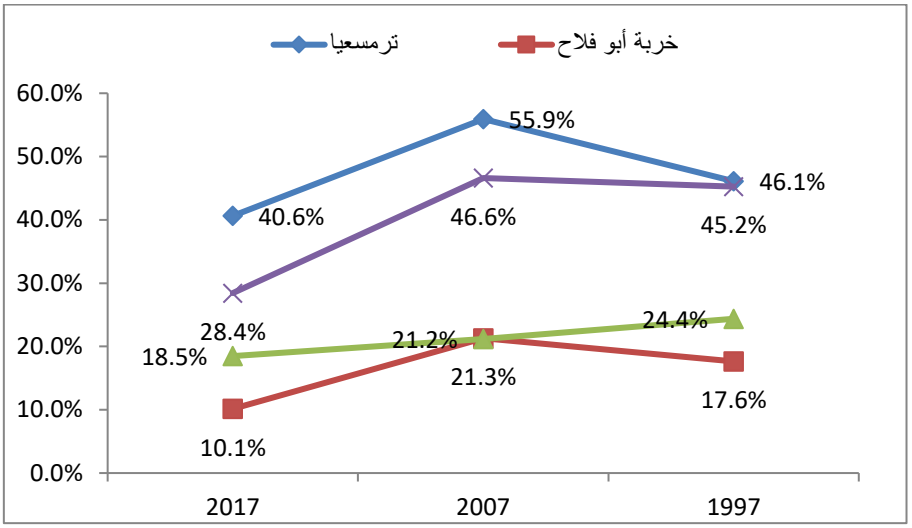

ففي المزرعة الشرقية مثلاً، أشار من تمت مقابلتهم إلى أن الكثير من الأسر، وبخاصة الأسر التي كانت تقيم في القرية ورب الأسرة يقيم في المهجر لرعاية أعمال الأسرة، قد قررت الهجرة مجدداً بعد تردي الأوضاع الأمنية، ولاسيما بعد اندلاع الانتفاضة الثانية والإغلاقات والاجتياحات للمدن والقرى التي قامت بها قوات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. هذا إضافة إلى استمرار الرغبة لدى الشباب في الهجرة للبحث عن فرص أفضل بالمقارنة بالمتوفرة في القرية، أو في فلسطين بشكل عام. وهو ما يرتبط باستمرار التأثير التراكمي للهجرة على القرية، وبخاصة فيما يتعلق باستمرار تأثيرها على نزيف السكان منها، أو من قرى الهجرة بشكل عام.

كما من المفيد الإشارة، هنا، إلى أنه وبفعل التأثير التراكمي للهجرة، فإن معظم المقيمين في قراهم ممن يحملون الجنسيات الأجنبية؛ أي العائدين من المهجر، سواء الذين ولدوا في المهجر أو الذين هاجروا سابقاً وعادوا، هم "مهاجرون في الانتظار"، فمن خلال المشاهدات الشخصية، ومن خلال المقابلات في المزرعة الشرقية، فإن نسبة كبيرة من العائدين يهاجرون مجدداً، ولاسيما الشباب. فجيل الشباب الذين يحملون الجنسيات الأجنبية، وبخاصة الأمريكية في حالة المزرعة الشرقية، غالباً عادوا إلى القرية برفقة أسرهم وهم أطفال. وعند بلوغهم سن الشباب، وأصبح لديهم القدرة على اتخاذ القرار بأنفسهم، عادوا للهجرة. ويرتبط هذا مجدداً بالبيئة العامة

في القرية المرتبطة بما يمكن تسميته "ثقافة الهجرة"، التي نعني بها أن نسبة عالية من سكان القرية تتولد لديهم الرغبة في الهجرة نتيجة تأثرهم بالبيئة المحيطة بهم، وهي البيئة التي تفرز مستويات معيشة متباينة ما بين المهاجرين وأسرهم من جهة، وغير المهاجرين وأسرهم من جهة أخرى، وما ينتج عنها من الإحساس بالحرمان النسبي لدى الأسر غير المهاجرة. وحتى الشباب الذين ينتمون لأسر مهاجرة، تتولد لديهم الرغبة في الهجرة بحكم هذه البيئة العامة التي تدفع الشباب إلى التفكير بالهجرة. وفي حالة هؤلاء، تكون الهجرة أسهل نظراً لعدم احتياجهم لمعاملات الهجرة التي تتطلب وقتاً طويلاً في كثير من الأحيان. وهنا، أيضاً، تلعب الشبكات الاجتماعية للهجرة دوراً مهماً في تسهيل عملية الهجرة، سواء لمهاجرين جدد، عبر الزواج، أو أسر المهاجرين القدامى الذين يحملون الجنسيات الأجنبية. بالتالي تسهل الشبكات العائلية تحويل الرغبة في الهجرة إلى واقع. وتظهر البيانات، كما يبين الشكل 3-7، وجود فجوة بين نسبة الإناث ونسبة الذكور من الذين كان لهم مكان إقامة سابق داخل فلسطين أو خارجها. وغالباً ما تعود هذه الفجوة إلى زواج عدد من أبناء هذه القرى من نساء من خارج قراهم. وأشار من تمت مقابلتهم في هذه القرى إلى وجود زيجات لشباب من قراهم من خارجها، وبالتالي فإن هذه الفجوة ترتبط غالباً بمكان الإقامة السابق داخل فلسطين، ولا ترتبط بالهجرة الخارجية.

شكل 3-7: نسبة الأفراد الذين كان لديهم مكان إقامة سابق من مجموع سكان القرى المبحوثة حسب الجنس، 2017

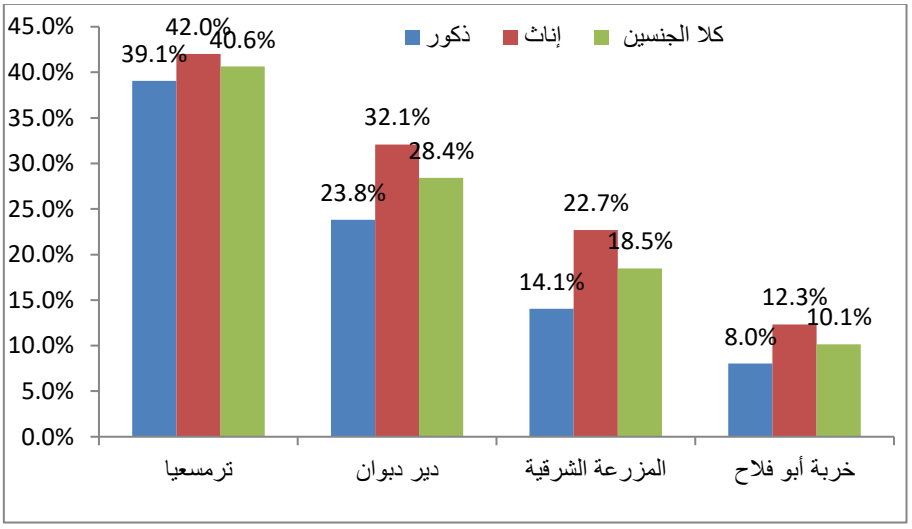

وإذا ما ركزنا على الهجرة العائدة من خارج فلسطين، فإن الفجوة بين قرى الهجرة وخربة أبو فلاح تزداد، حيث أظهرت بيانات تعداد العام 2017 (انظر شكل 3–8) أن النسبة الأكبر من الذين كان لهم مكان إقامة سابق خارج فلسطين، من العائدين إلى قراهم، قد بلغت في دير دبوان 32% من مجموع سكانها، وفي ترمسعيا 21%، وفي المزرعة الشرقية 15%، ما يعني أن نسبة عالية من سكان هذه القرى هم عائدون من خارج فلسطين. اقتصرت هذه النسبة على 5% في خربة أبو فلاح، وهو أمر منطقي نظراً لمحدودية الهجرة منها، لكن الأهم هو أن الزيادة المتحققة فيها لا ترتبط بالهجرة العائدة، وإنما بالنمو الطبيعي في عدد السكان. بينما في قرى الهجرة، فإن الهجرة العائدة شكلت عاملاً مهماً في الحد من استمرار التناقص في عدد سكانها، فعلى الرغم من وجود هذه النسب العالية من الهجرة العائدة فيها، فإنها شهدت تراجعاً كبيراً في عددهم.

شكل 3–8: نسبة الأفراد الذين كان لديهم مكان إقامة سابق (خارج فلسطين) من مجموع سكان القرى المبحوثة حسب سنوات التعدادات الثلاثة

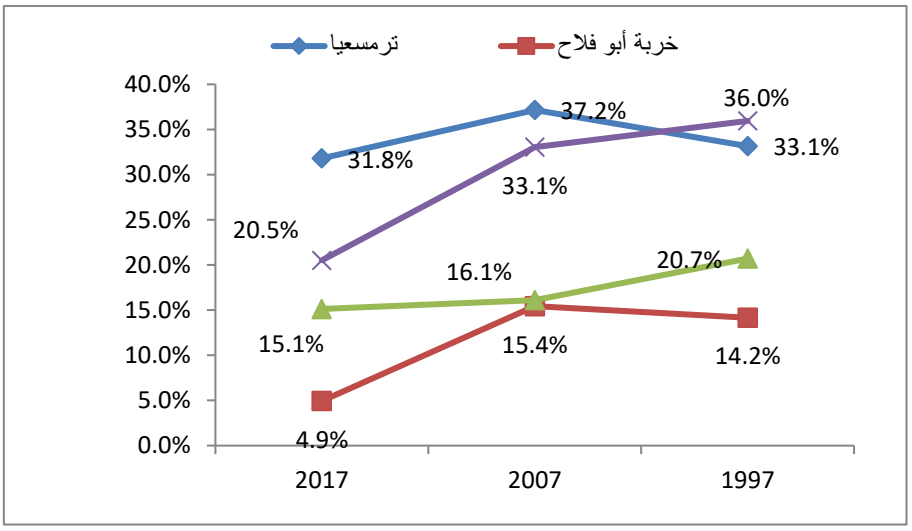

وتؤكد البيانات الواردة في شكل 3–8 على تراجع نسبة الهجرة العائدة من خارج فلسطين إلى قرى الهجرة بين العامين 2007 و2017، وبالتالي على تراجع توجهات عودة المغتربين الفلسطينيين إلى فلسطين، وهي ظاهرة، كما أسلفنا، ومن خلال المقابلات التي تمت في تلك القرى، ترتبط بالبيئة العامة في فلسطين، سواء المتعلقة بالاستقرار الأمني أو بالبيئة الاجتماعية–الاقتصادية. ويبدو أن حركة الهجرة من حيث زيادتها أو تراجعها

ترتبط بالأحداث التي تتعرض لها فلسطين بشكل عام، فكما بيّنا في فصل سابق، اشتد تيار الهجرة من قرى الهجرة ارتباطاً بأحداث فرضتها السلطات الاستعمارية على فلسطين، ومن ضمنها خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، ومؤخراً، أثر انتشار جائحة فايروس كورونا في العام 2020 على هجرة بعض الأسر العائدة من جديد، ففي ترمسعيا مثلاً، أفاد من تمت مقابلتهم بأن حوالي 20 أسرة من الأسر العائدة هاجرت من جديد، وكذلك أفاد أحد الأشخاص ممن تمت مقابلتهم في دير دبوان، بأن عدداً لا بأس به من الأسر العائدة قد هاجر مجدداً، وقد حدثت الظاهرة نفسها في المزرعة الشرقية من خلال مشاهداتي الشخصية، حيث هاجرت بعض أسر الأقارب العائدة، المعروفين لدي، بعد انتشار الجائحة. وهو ما يعني استمرار نزيف السكان من هذه القرى بفعل الهجرة، ما قد يحمل آثاراً ديموغرافية، وبخاصة على عدد السكان، أوسع من تلك التي أظهرتها بيانات التعداد العام للسكان.

شكل 3-9: عدد الأفراد العائدين من خارج فلسطين في القرى المبحوثة حسب الجنس، 2017

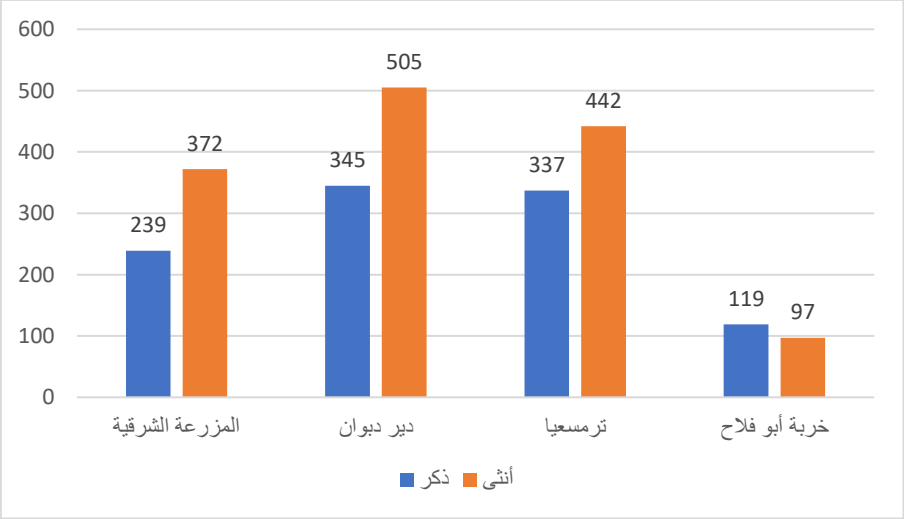

تشكل النساء النسبة الأكبر من الهجرة العائدة من خارج فلسطين في قرى الهجرة. وهذا يرتبط بتوجهات الأسر المهاجرة في العودة إلى قراهم بهدف تربية أبنائهم وبناتهم في إطار ثقافة مجتمعاتهم الأصلية، الأمر الذي يستدعي، في كثير من الأحيان، بقاء رب الأسرة في المهجر لضمان توليد الدخل والحفاظ على أعمال الأسرة

في المهجر. وقد أظهرت بيانات تعداد العام 2017 (شكل 3–9) أن 61% من مجمل الأفراد العائدين من مهاجري المزرعة الشرقية من خارج فلسطين كن من الإناث، وفي دير دبوان 59%، وفي ترمسعيا 57%. أما في خربة أبو فلاح، فكانت النسب فيها باتجاه مختلف، حيث بلغت نسبة العائدات 45%.

يرتبط الاختلاف ما بين قرى الهجرة وخربة أبو فلاح في نسب الهجرة العائدة ما بين الإناث والذكور بالتطور التاريخي على حركة الهجرة من قرى الهجرة، التي أصبحت تشمل أسراً، وسعي بعض هذه الأسر إلى إعادة أبنائها وبناتها برفقة الزوجة للعيش في قراهم لاكتساب اللغة والعادات والتقاليد. في حين لم تتطور الهجرة في خربة أبو فلاح، وبقيت مقتصرة غالباً على الذكور نظراً لمحدودية تأثير الشبكات الاجتماعية للهجرة عليها. وبشكل عام، تظهر هذه البيانات أن تأثير عودة الإناث من خارج فلسطين كان له دور أكبر من عودة الذكور في الحد من التراجع في عدد سكان قرى الهجرة.

شكل 3-10: نسبة الأفراد في القرى المبحوثة حسب مكان إقامة الأم وقت الولادة، 2017

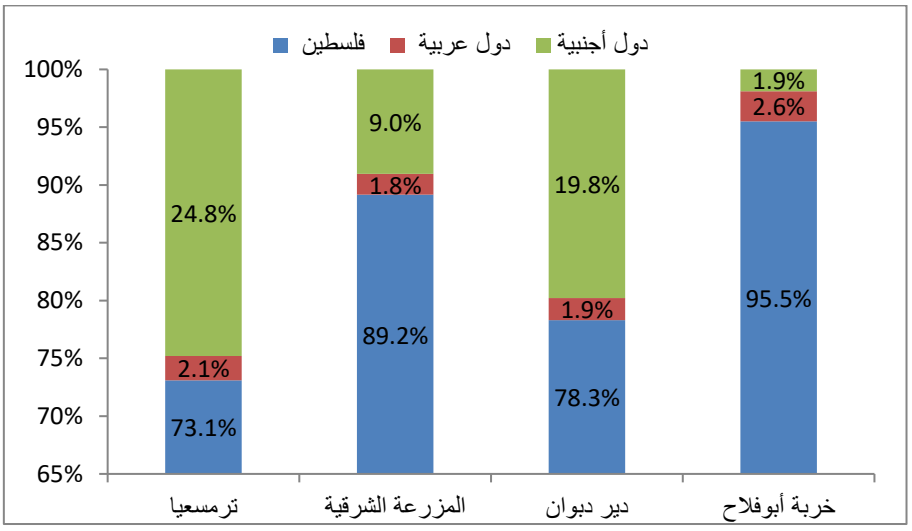

من ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من العائدين إلى قرى الهجرة من خارج فلسطين هم مولودون أصلاً في الخارج بالمقارنة مع خربة أبو فلاح. ويظهر الشكل 3–10 مكان إقامة الأم وقت الولادة في العام 2017، حيث يظهر أن ما نسبته 10.8% من الأفراد في المزرعة الشرقية قد ولدوا خارج فلسطين (9% في دول أجنبية، و1.8% في دول عربية)، وفي دير دبوان بلغت النسبة 21.7% (19.8% في دول أجنبية،

و1.9% في دول عربية)، وبلغت في ترمسعيا 26.9% (24.8% في دول أجنبية، و2.1% في دول عربية). أما في خربة أبو فلاح فقد اقتصرت نسبة الأفراد الذين ولدوا خارج فلسطين على 4.5% (1.9% في دول أجنبية، و2.6% في دول عربية).

إن النسب العالية للمولودين خارج فلسطين العائدين إلى قرى الهجرة تدلل على هجرة الأسر من هذه القرى، فوجود عدد كبير من المواليد في الخارج داخل هذه القرى، يؤشر على أن أسرهم بمجملها كانت تعيش في المهجر. وبالتالي، فإن هذه البيانات تؤكد مجدداً، ما تطرقنا إليه سابقاً، وهو انتقال أنماط الهجرة من هجرة الأفراد إلى هجرة الأسر، واتساع هذه الظاهرة عبر الزمن ارتباطاً بالتأثير التراكمي للهجرة على هذه القرى.

وعلى صعيد آخر، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الوافدين إلى خربة أبو فلاح مقارنة بقرى الهجرة الثلاث، فإنه من المفيد الإشارة إلى أن الوافدين إلى خربة أبو فلاح غالباً ما كانوا من تجمعات فلسطينية أخرى بنسبة 51% من إجمالي الوافدين إليها في العام 2017، وكانت الهجرة العائدة إليها من الخارج بنسبة 49%، انقسمت بين العائدين من دول عربية (27%)، والعائدين من دول أجنبية (21%). أما في قرى الهجرة، فكانت النسبة الأعلى من الوافدين إليها من خارج فلسطين من الدول الأجنبية، حيث بلغت نسبة الهجرة العائدة من دول أجنبية إلى دير دبوان 74%، وفي المزرعة الشرقية 69%، وفي ترمسعيا 67%، في حين كانت نسبة العائدين من دول عربية، أو الوافدين من تجمعات سكانية أخرى داخل فلسطين محدودة في هذه القرى (انظر شكل 3-11).

يرتبط الاختلاف في نسب العائدين من دول غربية في قرى الهجرة مقارنة بخربة أبو فلاح، بتاريخ الهجرة من هذه القرى، حيث تركزت الهجرة في قرى الهجرة على الدول الغربية، في حين تركزت في خربة أبو فلاح على الدول العربية، وهذا كان من العوامل المهمة التي أدت إلى محدودية الهجرة منها، وهو ما يرتبط، أيضاً، بمدى فاعلية الشبكات الاجتماعية للهجرة. فعلى الرغم من أن الهجرة لدول غربية من خربة أبو فلاح بدأت في عشرينيات القرن الماضي إلى دول ككوبا وكولومبيا ولاحقاً البرازيل، كما أفاد من تمت مقابلتهم من القرية، فإنها بقيت هجرات محدودة، وارتبط عدم اتساعها بضعف نجاح المهاجرين الأوائل، وعدم استمرار التواصل

بينهم وبين القرية، وبالتالي ضعف شبكات الهجرة، التي أدت إلى شبه انقطاع لسلسلة الهجرة إلى دول أجنبية. وبهذا، بقيت الهجرة إلى تلك الدول محدودة، وهو ما انعكس على محدودية الهجرة العائدة منها إلى لقرية.

شكل 3-11: نسبة الأفراد في القرى المبحوثة الذين لديهم مكان إقامة سابق للمكان الحالي حسب مكان الإقامة السابق، 2017

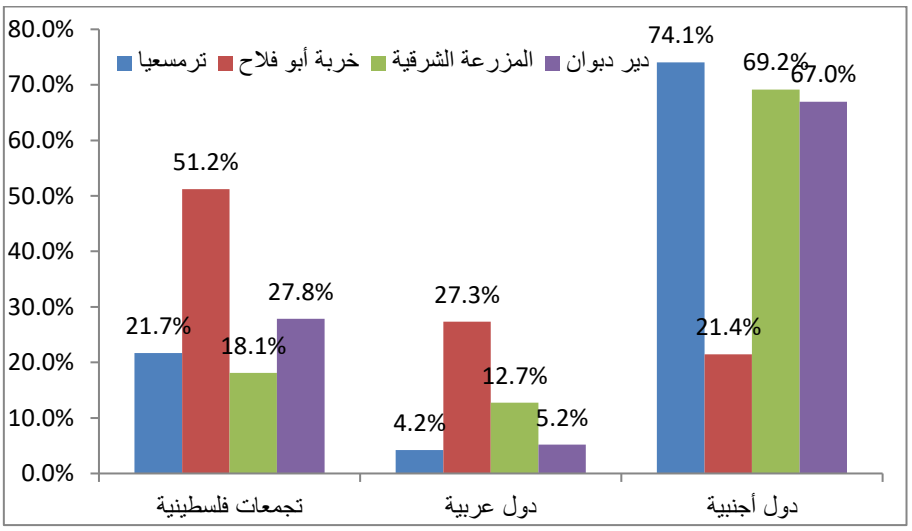

بالمقابل، كانت النجاحات التي حققها المهاجرون من القرية في دول الخليج العربي، ولاسيما السعودية، مصدراً لاستمرار الهجرة من القرية إلى هذه الدول العربية، وهو ما انعكس في ازدياد نسبة الهجرة العائدة من تلك الدول، ولاسيما في الفترة السابقة على حرب الخليج. لكن، وبسبب قوانين الإقامة والجنسية المعمول بها في الدول العربية بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص، وصعوبة الحصول على الجنسية في هذه الدول، وصعوبة الحصول على تأشيرة سفر لها، إلا وفق شروط خاصة، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وطرد الكثير من الفلسطينيين من دول الخليج العربي، تراجعت سلسلة الهجرة من القرية إلى هذه الدول بشكل كبير، وهو ما يعكس تأثير القوانين المعمول بها في الدول المستقبلة للهجرة على مدى قوة أو ضعف الشبكات الاجتماعية للهجرة، وإمكانية تأثيرها على استمرار الهجرة أو الحد منها.

وبالتالي، لا تشكل الشبكات الاجتماعية للهجرة وسيلة مضمونة لتوليد هجرات جديدة، وإمكانية أن تلعب دوراً في توليد هجرات جديدة محكومة بعاملين: الأول، مدى نجاح المهاجرين الأوائل وارتباطهم بقريتهم الأصلية،

حيث يلعب هذا العامل دوراً أساسياً على قدرة المهاجرين ورغبتهم في مساعدة أقرانهم المقيمين في قراهم الأصلية على الهجرة. والثاني، القوانين المعمول بها في الدول المستقبلة للهجرة، بحيث تؤثر هذه القوانين على قدرة شبكات الهجرة على توليد هجرات جديدة، وهي بالتالي أكثر فاعلية ما بين المهاجرين المقيمين في الدول الغربية وأقرانهم في تجمعاتهم السكانية الأصلية بالمقارنة مع المهاجرين المقيمين في دول عربية، وبخاصة دول الخليج العربي. وقد برزت هذه العوامل، بشكل واضح، في قرية خربة أبو فلاح، حيث قال أحد المسنين من مواليد العام 1927، وحضر المقابلة، أيضاً، أحد أبنائه الذي ساهم في بعض المعلومات عن الوقت الحالي:

"أول من سافر من البلد ثلاثة أشخاص منهم سليمان أبو شاكر سنة 1924، سافروا على كوبا، وبعدهم، نفس السنة وفي 1925، سافر 12 شخص معظمهم على كولومبيا. قبل العام 1948 هاجروا حوالي 80 شخص، موزعين بين كوبا وكولومبيا والبرازيل، ومعظمهم ما نجحوا، وكثير منهم انقطعت أخبارهم، ورجع منهم 3 أشخاص فقط، وعشان هيك ما صار هجرة جديدة. أما الهجرة على الولايات المتحدة، بدأت في سنوات الثمانينيات من بعض الشباب، واليوم في حوالي 400 شخص فيها، يعني حوالي 70-80 أسرة، والناجحين منهم لا يتجاوزوا 10 أشخاص، وأهل البلد المقيمين ما عندهم شعور أن المقيمين في أمريكا حالهم أحسن من الساكنين في البلد، وهذا ما بشجع الشباب على الهجرة، وخاصة أن المهاجرين القدامى ما عندهم استعداد يقدموا مساعدة للمهاجرين الجدد، والسبب أن أوضاعهم المالية ما بتسمح. وهذا عكس القرى الموجودة في منطقتنا، يعني المهاجرين القدامى فيها بيساعدوا المهاجرين الجدد. وهذا شجع بعض الشباب يصيروا يتجوزا من صبايا من القرى المجاورة وخاصة ترمسعيا، طبعاً صبايا معهن جنسيات أمريكية، لأنهم بدهم يسافروا وبدهم حدا يساعدهم، وصاروا يتوقعوا أن نسايبهم من ترمسعيا هم اللي راح يوفرولهم المساعدة في أمريكا، وخاصة الشغل. وفعلا صار في عدد من الشباب المتزوجين من بنات من ترمسعيا معهن جنسية أمريكية، بعضهم سافر وبعضهم مقدم معاملة. يعني في حوالي 4-5 حالات سفر على أمريكا في السنة. أما بالنسبة للدول العربية، بدأت الهجرة على السعودية سنة 1937، وأول من هاجر كان محمد حسن عبد الرازق أبو مرة على السعودية، وفي الأربعينيات لحقوه 12 شخص، وفي الستينيات لحقهم 40 شخص على السعودية. اليوم تقريبا في 250 شخص، صغير كبير، ذكر وأنثى، في السعودية. لكن الهجرة على السعودية توقفت بسبب قوانينها، وخاصة بعد حرب الخليج، صار صعب الناس يسافروا على السعودية اليوم، في تشديد، وأصلاً الناس

المقيمين من البلد في السعودية ما عندهم جنسية، كلهم مقيمين بإقامة عمل. يعني اليوم صعب أي شخص يسافر ويشتغل في السعودية إلا حالات نادرة".

تظهر لنا هذه الإفادة، بشكل واضح، مدى تأثير القوانين المعمول بها في الدول المستقبلة للمهاجرين من جهة، ومدى نجاح المهاجرين في المهجر من جهة ثانية، ومدى فاعلية الشبكات الاجتماعية للهجرة في توليد هجرات جديدة من القرية الأصل للمهاجرين.

3-4 معدلات خصوبة أقل في قرى الهجرة

تتمحور المحددات الرئيسية لمستوى الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل رئيسي، بالتعليم، وبخاصة تعليم الإناث، إضافة إلى الزواج، وبخاصة الزواج المبكر، ومدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة، إضافة إلى مستوى ثروة الأسرة. وقد يكون العامل الأهم المحدد للنمو السكاني، والهيكلية السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مستقبلاً، مرتبط أساساً بمدى التقدم في مستويات التعليم، وبخاصة بين الإناث (مكتب رئيس الوزراء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016). ويمكننا القول، إضافة إلى هذه العوامل، فإن الهجرة، في حالة قرى الهجرة، تلعب دوراً أساسياً في معدلات الخصوبة في قرى الهجرة، حيث لها تأثيراتها على الزواج، وعلى ثروة الأسر، إضافة إلى تأثيرها على التعليم. وبالتالي، فهي محرك أساسي للتغيير في معدلات الخصوبة على مستوى هذه القرى.

تشهد معدلات الخصوبة تراجعاً على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، وهو اتجاه يشمل قرى الهجرة أيضاً. لكن من اللافت أن هذه المعدلات تقل في قرى الهجرة عن المعدل العام. فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 6 مواليد أحياء لكل امرأة في سن الإنجاب في العام 1997، تراجع هذا المعدل إلى 4.4 مولود في العام 2007، ثم تراجع إلى 3.8 مولود في العام 2017. وكان هذا المعدل في الضفة الغربية وحدها أقل، حيث بلغ 5.6 مولود في العام 1997 تراجع إلى 4 في العام 2007، ثم إلى 3.8 في العام 2017.

أما في قرى الهجرة، فإن معدل الخصوبة يتجه للانخفاض، أيضاً، وهو أقل من المعدلات التي عرضناها أعلاه، وكذلك بالمقارنة مع خربة أبو فلاح. يظهر شكل 3–12 أن معدلات الخصوبة في ترمسعيا ودير دبوان كانت أقل من خربة أبو فلاح منذ العام 1997، وتراجعت في هاتين القريتين، بشكل أكبر، في العام 2017، لتصبح أقل بكثير من خربة أبو فلاح، حيث تراجعت في ترمسعيا من 3.37 مولود حي لكل امرأة في عمر الإنجاب في العام 1997 إلى 2.78 في العام 2017، وتراجعت في دير دبوان من 2.81 إلى 2.72 في الفترة نفسها. بالمقابل، تراجعت معدلات الخصوبة في خربة أبو فلاح من 3.41 في العام 1997، إلى 3.21 في العام 2017.

شكل 3–12: معدل الخصوبة الكلي في القرى المبحوثة حسب سنوات التعدادات الثلاثة

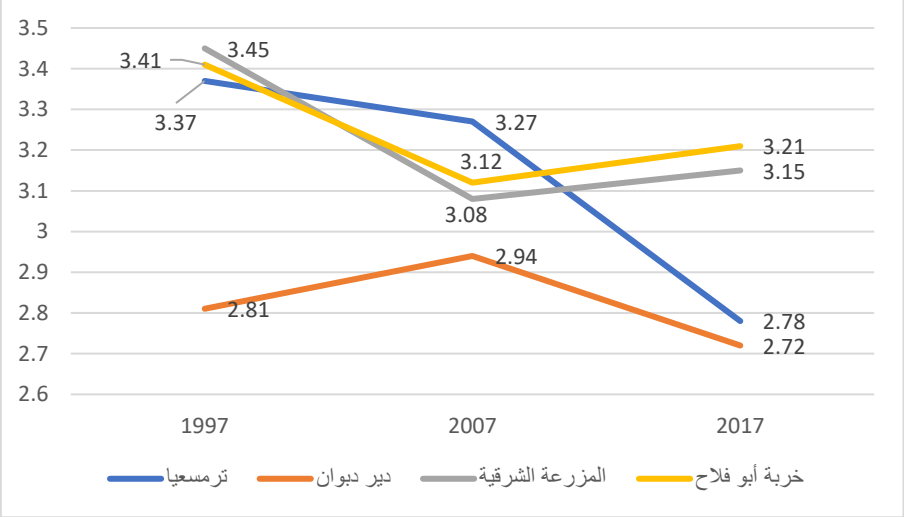

أما في المزرعة الشرقية، فقد كان معدل الخصوبة فيها أعلى من مثيله في خربة أبو فلاح في العام 1997، لكنه تراجع ليصبح أقل في العام 2017، حيث تراجع من 3.45 في العام 1997 إلى 3.15 في العام 2017. وعلى الرغم من التراجع في معدل الخصوبة في المزرعة الشرقية بدرجة أعلى من تراجعه في خربة أبو فلاح، فإن المعدل في القريتين بقي متقارباً. وعلى الرغم من هذا التقارب، فإن زيادة تحققت في عدد السكان في خربة أبو فلاح، في حين شهدت المزرعة الشرقية تراجعاً في عدد سكانها، كما بيّنا سابقاً في هذا الفصل، وهو ما يدلل مجدداً على تأثيرات الهجرة على عدد السكان.

بشكل عام، تدلل أرقام معدلات الخصوبة في قرى الهجرة مقارنة بالمعدل العام على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، أو على مستوى الضفة الغربية وحدها، وبالمقارنة مع خربة أبو فلاح، تأثير الهجرة المباشر على معدلات الخصوبة في هذه القرى. فمعدلات الخصوبة في هذه القرى أقل، وتتراجع أسرع من تراجعها على المستوى العام، ويرتبط هذا أساساً بانتشار ظاهرة هجرة الأسر الشابة التي تشمل النسبة الأعلى من النساء في سن الإنجاب، وهي ظاهرة تنتشر بفعل زواج من يحملون بمن لا يحملون الجنسية الأجنبية، ففي المزرعة الشرقية، هاجر 63% من الأزواج الذين تم زواجهم في الفترة 2003–2020، بحيث كان يحمل أحدهما أو كلاهما الجنسية الأمريكية.

3–5 ثبات أو تراجع عدد الأسر في قرى الهجرة مقابل زيادة مطّردة في باقي المناطق

لم تقتصر تأثيرات الهجرة الديموغرافية على عدد السكان، وإنما طالت تأثيراتها عدد الأسر في تجمعات قرى الهجرة، حيث تظهر المعطيات والبيانات المتوفرة أن الهجرة كان لها تأثيرها في منع زيادة عدد الأسر في قرى الهجرة أو حتى تراجع أعدادها، عندما تنتشر ظاهرة الهجرة الأسرية بدلاً من الهجرات الفردية. كذلك، طالت تأثيرات الهجرة معدلات حجم الأسرة، حيث يقل هذا المعدل في قرى الهجرة عن القرى التي لا تنتشر فيها الهجرة، الأمر الذي يعود، بشكل أساسي، إلى انتشار نمط الأسرة النووية في قرى الهجرة بشكل أكبر من مثيلاتها التي لا تنتشر فيها الهجرة، إضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة في قرى الهجرة مقارنة بالقرى التي لا تنتشر فيها الهجرة.

يظهر الشكل 3–13 أن الاتجاه العام، سواء على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين، أو على مستوى الضفة الغربية وحدها، أو على مستوى محافظة رام الله والبيرة، هو زيادة عدد الأسر، وهو اتجاه مشابه لزيادة عدد السكان فيها. فالشكل يظهر زيادة عدد الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 43% في الفترة 2007–2017، وتقل هذه النسبة قليلاً على مستوى الضفة الغربية، حيث بلغت 39%، وتقل أيضاً على مستوى محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغت 33% في الفترة نفسها.

ويظهر الشكل، أيضاً، أن نسبة زيادة عدد الأسر في خربة أبو فلاح قد بلغت 46% في الفترة 2007–2017، حيث ارتفع عدد الأسر من 583 أسرة في العام 2007 إلى 851 أسرة في العام 2017. ومن الواضح أن نسبة الزيادة في عدد الأسر تزيد على نسبة الزيادة في عدد السكان في أبو فلاح التي بلغت 16.3% بين العامين 2007–2017، ويعود ذلك إلى تصاعد انتشار الأسر النووية في التجمعات الريفية في فلسطين، أسوة بالمناطق الحضرية التي انتشرت فيها الأسر النووية منذ زمن طويل.

شكل 3–13 نسبة النمو في عدد الأسر حسب المنطقة والفترة الزمنية

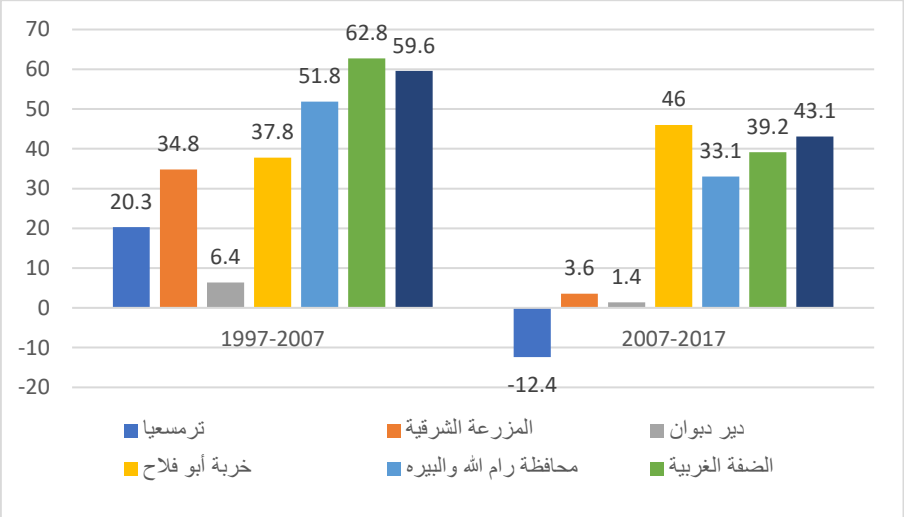

بمقابل هذه الزيادة في عدد الأسر ضمن التصنيفات المناطقية في فلسطين، أو في خربة أبو فلاح التي لا تنتشر فيها ظاهرة الهجرة بشكل واسع، فإن تراجعاً واضحاً في عدد الأسر قد تحقق في قرية ترمسعيا بين العامين 2007–2017، كما يظهر شكل 3–13، حيث انخفض عدد الأسر في القرية بنسبة 12.4% من 587 أسرة إلى 514 أسرة. أما في المزرعة الشرقية ودير دبوان، فقد كان عدد الأسر فيها ثابتاً تقريباً ما بين العامين 2007 و2017، فقد ازداد عدد الأسر في المزرعة الشرقية بنسبة 3.6% فقط خلال السنوات العشر، حيث ارتفع من 744 إلى 771 أسرة؛ أي إن عدد الأسر زاد 27 أسرة فقط خلال السنوات العشر، وهو ما يعني زيادة أقل من ثلاث أسر سنوياً. أما في دير دبوان، فكانت زيادة عدد الأسرة فيها بنسبة 1.4% طوال

السنوات العشر، حيث ارتفع عدد الأسر فيها 13 أسرة فقط، فبعد أن كان عدد الأسر 931 أسرة العام 2007 ارتفع إلى 944 أسرة العام 2017، وهو ما يعني زيادة تقل عن أسرة ونصف سنويا.

إن التراجع أو الثبات النسبي لعدد الأسر في قرى الهجرة يؤشر، بشكل كبير، على أثر الهجرة على هذه التجمعات من جهة، كما يؤشر على توسع ظاهرة هجرة الأسر منها من جهة أخرى، حيث لم تعد الهجرة تقتصر على الأفراد، وبخاصة الذكور، وإنما أصبحت الهجرة تشمل أسراً بكاملها، وهي نتيجة مرتبطة بتراكم تأثيرات الهجرة على هذه التجمعات عبر الزمن. فقد انتقلت هذه التجمعات من الهجرة المؤقتة للأفراد لتحصيل الدخل والعودة إلى القرية، إلى هجرة شبه دائمة ترتبط بتأسيس حياة جديدة في المهجر لأفراد الأسرة كافة.

أما فيما يخص متوسط حجم الأسرة الواحدة، فإن هناك اتجاهاً عاماً بتراجعه في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يبين الشكل 3–14، حيث بلغ 5.1 فرد للأسرة الواحدة في العام 2017، بعد أن كان 6.9 فرد في العام 1997. وتظهر القرى المشمولة في الدراسة اتجاهاً مشابهاً من حيث تراجع متوسط حجم الأسرة، حيث بلغ هذا المتوسط 5.1 فرد للأسرة الواحدة في كل من خربة أبو فلاح والمزرعة الشرقية في العام 2017، لكنه أقل من ذلك في كل من دير دبوان وترمسعيا، حيث بلغ في الأولى 4.4 فرد، وفي الثانية 4.8 فرد، مع ملاحظة أن متوسط حجم الأسرة في القريتين كان، أيضاً، أقل من المتوسط العام للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1997.

لقد لعبت الهجرة دوراً مهماً في تراجع متوسط حجم الأسرة في قرى الهجرة، وذلك ارتباطاً بثلاثة عوامل أساسية؛ العامل الأول، هو تأثير الهجرة على التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وبخاصة في المراحل المتقدمة من الهجرة، حينما أصبحت الأسر المهاجرة تسعى إلى الاستقلال في منازلها الخاصة بمعزل عن الأسر الممتدة. وعلى الرغم من أن هذا التحول أصبح هو السائد في المجتمع الفلسطيني، فإنه في حالة قرى الهجرة ارتبط بعامل الهجرة نفسه، حيث تسعى الأسر المهاجرة العائدة لهذه القرى من المهجر إلى الاستقلال في منزلها الخاص. والعامل الثاني هو هجرة بعض أفراد الأسرة بمعزل عن أسرهم ما يؤثر على انخفاض

معدل حجمها، حيث يوجد في هذه القرى الكثير من الأسر التي هاجر بعض أفرادها مع بقاء الأسرة في القرية.

شكل 3-14: متوسط حجم الأسرة حسب التجمع والمنطقة والسنة

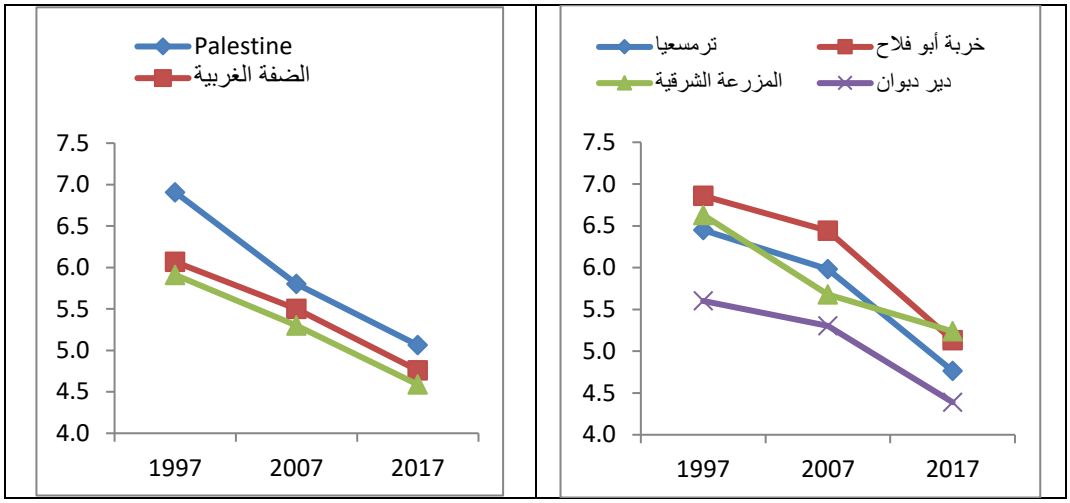

أما العامل الثالث، فهو انتشار ظاهرة هجرة الأسر الشابة بشكل واسع في قرى الهجرة، وذلك ارتباطاً بالزواج، حيث يشكل الزواج واحداً من أهم طرق تسهيل الهجرة، سواء للذكور أو الإناث، عندما تتم حالات الزواج بين من يحملون جنسية أجنبية ومن لا يحملونها. فمثلاً، ومن خلال البيانات التي جمعناها حول حالات الزواج في المزرعة الشرقية ما بين الأعوام 2003 و2019، فإن 63.9% منها انتهت بالهجرة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على معدلات حجم الأسرة. فهجرة الأسر الشابة تعني بقاء الأسر الأكبر سناً التي تتسم غالباً بارتفاع معدلات حجمها.

3-6 للهجرة تأثيراتها على التركيبة العمرية للسكان

للهجرة تأثيراتها على التركيبة العمرية للسكان، فغالباً يكون المهاجرون من ضمن فئات سن العمل. وقد بينت بيانات تعداد العام 2017 (شكل 3-15) أن نسبة الأطفال والمسنين في قرى الهجرة أعلى من مثيلتها في

خربة أبو فلاح، في حين كانت نسبة السكان في الفئة العمرية 19–64 سنة، وهي فئة سن العمل، أقل في قرى الهجرة من مثيلتها في خربة أبو فلاح.

بلغت نسبة المسنين 65 سنة فما فوق في دير دبوان 10.2% من مجمل سكانها، وبلغت في ترمسعيا 8.4%، وفي المزرعة الشرقية 5.4%، في حين كانت أقل من ذلك في خربة أبو فلاح، وبلغت 5.1%. أما نسبة الأطفال، فكانت في دير دبوان 43.2%، وفي ترمسعيا 47.7%، وفي المزرعة الشرقية 44.7%، وهي جميعاً أعلى من نسبة الأطفال في خربة أبو فلاح التي بلغت 42.5%.

شكل 3–15: توزيع السكان حسب الفئات العمرية في القرى المبحوثة، 2017

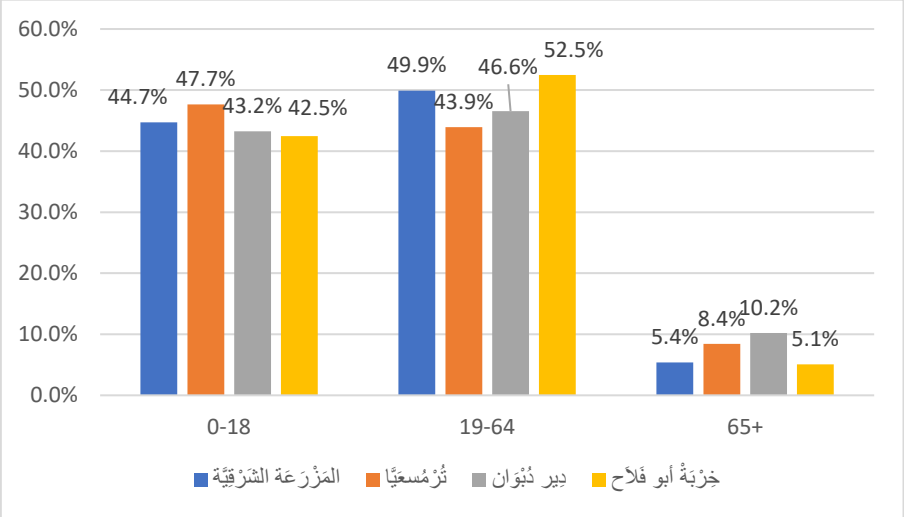

أما فيما يخص الفئة العمرية 19–64 سنة؛ أي فئة سن العمل، فكان الوضع معكوساً، حيث كانت نسبة هذه الفئة العمرية في خربة أبو فلاح التي بلغت 52.5% من مجمل سكانها أعلى من مثيلتها في قرى الهجرة الثلاث، فقد بلغت في ترمسعيا 43.9%، وفي دير دبوان 46.6%، وفي المزرعة الشرقية 49.9%. وهو ما يرتبط مباشرة بالهجرة من هذه القرى، حيث يهاجر السكان في سن العمل بشكل أكبر من غيرهم من الفئات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يرتبط هذا بالهجرة العائدة، حيث ترتفع نسبة المهاجرين العائدين ضمن فئتي

عمر المسنين والأطفال، كما سنبين لاحقاً، ما ينعكس على الانخفاض النسبي لنسبة السكان في سن العمل في قرى الهجرة.

وقد أظهرت البيانات اختلافاً نسبياً في نسبة الجنس حسب الفئات العمرية مع بقائها بالاتجاهات نفسها عند المقارنة ما بين قرى الهجرة وخربة أبو فلاح. فعلى صعيد توزيع السكان الذكور في هذه القرى، أظهرت بيانات تعداد 2017 (شكل 3–16) أن نسبة الذكور في الفئة العمرية 18 سنة فأقل في خربة أبو فلاح، تقل عن مثيلاتها في قرى الهجرة، حيث بلغت هذه النسبة 42.5% في خربة أبو فلاح، في حين بلغت في ترمسعيا 53.2%، وفي دير دبوان 49.3%، وفي المزرعة الشرقية 46.2%.

شكل 3–16: توزيع السكان من الذكور في القرى المبحوثة حسب الفئات العمرية، 2017

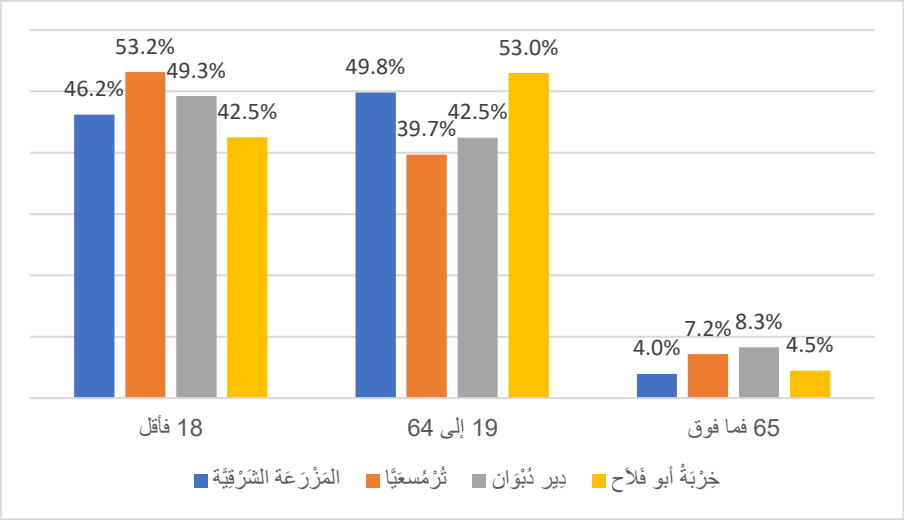

كذلك الحال فيما يخص الفئة العمرية 65 سنة فما فوق، حيث ترتفع نسب هذه الفئة في قرى الهجرة عن خربة أبو فلاح، باستثناء وحيد هو أن نسبة الأفراد الذكور في فئة المسنين في المزرعة الشرقية تقل عن خربة أبو فلاح. ومن خلال المقابلات الميدانية في المزرعة الشرقية، فإن هذا يعود، بشكل أساسي، إلى انتشار ظاهرة هجرة كبار السن في السنوات العشر الأخيرة، لاسيما من الذكور، ويعود أيضاً إلى أن معظم الهجرة العائدة

من المسنين تغلب عليها النساء، كما سنبين لاحقاً، حيث ترتفع نسبة النساء في هذه الفئة العمرية بشكل ملحوظ في المزرعة الشرقية عن خربة أبو فلاح.

أما فيما يخص الفئة العمرية 19–64، أي فئة عمر سن العمل، فكانت نسبة الذكور في هذه الفئة في خربة أبو فلاح 53.0% من إجمالي الذكور فيها، وهي أعلى من مثيلاتها في قرى الهجرة الثلاث، حيث بلغت 39.7% في ترمسعيا، و42.5% في دير دبوان، و49.3% في المزرعة الشرقية. وهو ما يعني أن توزيع الذكور بين الفئات العمرية يتشابه، بشكل كبير، مع توزيع السكان بشكل عام بين هذه الفئات، كما يعني أن النسق متشابه عند المقارنة بين خربة أبو فلاح وقرى الهجرة.

أما فيما يخص توزيع الإناث بين الفئات العمرية، فقد أظهرت بيانات تعداد 2017 (شكل 3–17) أن نسبة الإناث في سن العمل في خربة أبو فلاح أعلى من مثيلاتها في قرى الهجرة، حيث بلغت النسبة فيها 51.9% من مجموع الإناث، بينما بلغت في ترمسعيا 47.7%، وفي دير دبوان 49.8%، وفي المزرعة الشرقية 50.0% من مجموع الإناث فيها.

شكل 3–17: توزيع السكان من الإناث حسب الفئات العمرية في القرى المبحوثة، 2017

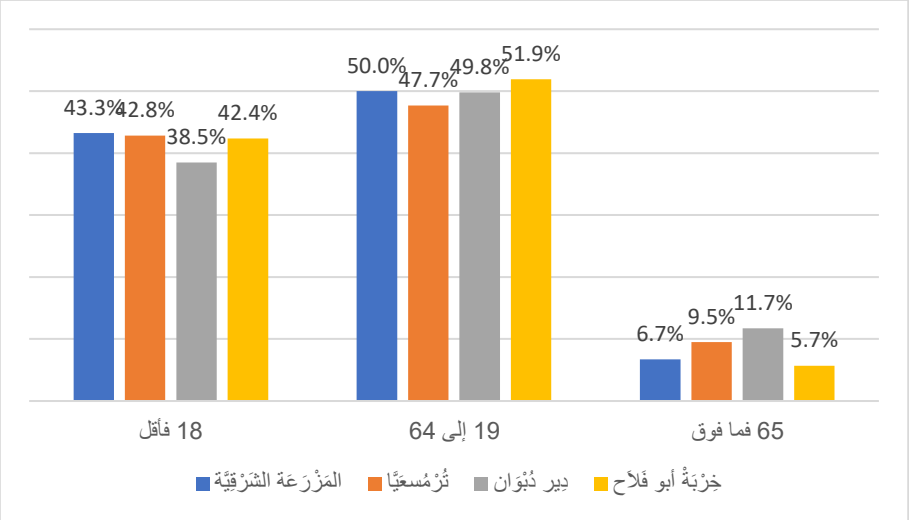

بالمقابل، أظهرت البيانات أن نسبة المسنات في قرى الهجرة أعلى من مثيلتها في خربة أبو فلاح، حيث بلغت في دير دبوان 11.7% من مجمل الإناث فيها، وبلغت في ترمسعيا 9.5%، وفي المزرعة الشرقية 6.7%، وهي جميعها أعلى من خربة أبو فلاح التي بلغت نسبة المسنات فيها 5.7% من مجموع الإناث. ويعود هذا الاختلاف، بشكل رئيسي، إلى الهجرة العائدة من النساء المسنات إلى قرى الهجرة بالمقارنة مع خربة أبو فلاح. أما فيما يخص فئة الأطفال، فقد كانت نسبة الأطفال من الإناث في خربة أبو فلاح (42.4%) أقل من مثيلتيها في المزرعة الشرقية (43.3%) وترمسعيا (42.8%)، في حين أنها كانت أعلى من مثيلتها في دير دبوان التي بلغت 38.5% من مجموع الإناث فيها. ومن الملاحظ أن التقارب في نسب الأطفال من الإناث ما بين قرى الهجرة وخربة أبو فلاح أعلى من حالة نسب الأطفال من الذكور، وقد يكون مرد هذا التقارب إلى نزعة الأسر المهاجرة إلى إعادة بناتها إلى قراهم أكثر من الذكور، لتزويجهن من أبناء الأقارب أو أبناء القرية، وارتباطاً بالثقافة التقليدية لهذه الأسر في الحفاظ على ما يسمى "بشرف العائلة"، والقيود التقليدية المفروضة على الإناث مقارنة بالذكور، وهو ما يدفع الأسر المهاجرة إلى إعادة بناتها لقراهم لتربيتهم وفق العادات والتقاليد المتوارثة.

وعلى صعيد توزيع المهاجرين العائدين من سكان القرى المشمولة بالدراسة على الفئات العمرية، أظهرت بيانات تعداد 2017 (شكل 3–18) أن العائدين من المهجر من المسنين نسبتهم أعلى في قرى الهجرة بالمقارنة مع خربة أبو فلاح، حيث كانت نسبة المسنين من ضمن العائدين من خارج فلسطين للمزرعة الشرقية 9.7% من إجمالي العائدين، وبلغت هذه النسبة 8.1% في دير دبوان، وبلغت 6.3% في ترمسعيا، وهي جميعها أعلى من نسبة المسنين العائدين من الخارج إلى خربة أبو فلاح التي بلغت 6.0%. هذا مع ملاحظة أن أعداد العائدين من خارج فلسطين إلى خربة أبو فلاح أقل بكثير من أعداد العائدين من الخارج للقرى الثلاث الأخرى كما بيّنا سابقاً في هذا الفصل.

شكل 3-18: توزيع السكان من المهاجرين العائدين من خارج فلسطين بين الفئات العمرية في القرى المبحوثة، 2017

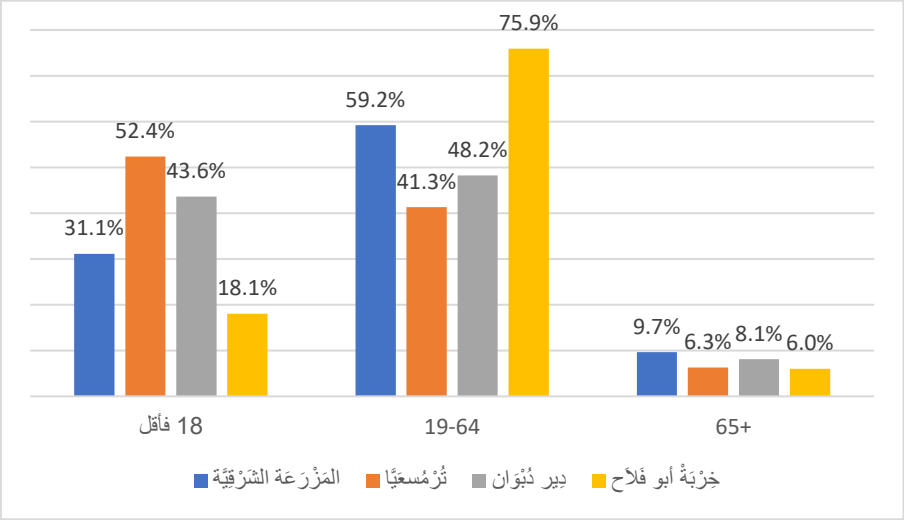

وعند النظر إلى النسب الخاصة بالعائدين من خارج فلسطين من فئتي الأطفال ومن هم في سن العمل، فإننا نلحظ، بشكل واضح، أن نسبة العائدين لخربة أبو فلاح ممن هم في سن العمل تصل إلى 76%، في حين بلغت نسبة العائدين من الأطفال إليها 18% فقط، وهذا يعني أن الهجرة من خربة أبو فلاح، وهي هجرة محدودة، غالباً ما كانت هجرة لأيدٍ عاملة، ولهذا تركزت أكثر في الدول العربية كما بيّنا سابقاً. أما في قرى الهجرة الثلاث، فيلاحظ أن نسب الأطفال العائدين من خارج فلسطين إليها أعلى بكثير من خربة أبو فلاح، حيث وصلت إلى 52.4% في ترمسعيا، و43.6% في دير دبوان، و31.1% في المزرعة الشرقية. وقد كان ارتفاع نسب فئة الأطفال العائدين إلى قرى الهجرة من إجمالي العائدين أثره في انخفاض نسبة العائدين لهذه القرى من فئة سن العمل. وكما أسلفنا، فإن هذا مرتبط بالتوجه العام في هذه القرى بإعادة الأبناء والبنات إلى قراهم، ولو لفترة مؤقتة لتعلم اللغة والعادات والتقاليد وممارسة الشعائر الدينية، كجزء من محاولات هذه الأسر للحفاظ على تمسك أبنائهم بالعادات والتقاليد والتعاليم الدينية.

وبشكل عام، فإن للهجرة أثرها على التركيبة العمرية للسكان، وعلى توزيع السكان بين الفئات العمرية المختلفة، وينطبق هذا على مجموع السكان، كما ينطبق على كل من الجنسين على حدة.

3-7 المساكن: نسبة عالية من البيوت غير مأهولة بسكانها في قرى الهجرة

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعمل حصر قبلي للمساكن قبل القيام بالعد الفعلي خلال التعداد العام للسكان والمساكن، وعادة ما يكون هذا الحصر سابقاً على التعداد نفسه بثلاثة إلى أربعة شهور، الأمر الذي يهدف إلى تجهيز الإطار العام للتعداد نفسه. ومن خلال البيانات التي وفرها لنا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لهذا الحصر القبلي حول المساكن، تبين أن عددها في قرى الهجرة يفوق كثيراً العدد الفعلي للمساكن التي شملها التعداد في شهر كانون الأول 2017، مع ملاحظة أن العد الفعلي للمساكن يتوافق عادة مع العد الفعلي للأسر في كل تجمع سكاني.

بلغ عدد المساكن الإجمالي في المزرعة الشرقية في الحصر السابق على التعداد 1,363 مسكناً، في حين أن عدد المساكن التي تم عدها فعلياً خلال التعداد هو 771 مسكناً، وهي المساكن المأهولة بالسكان. وفي دير دبوان بلغ عدد المساكن الإجمالي التي تم عدها في الحصر السابق على التعداد 1,964 مسكناً، عُد منها 944 مسكناً مأهولاً خلال التعداد. وبلغ عدد المساكن الإجمالي في ترمسعيا التي تم عدها في الحصر السابق على التعداد 1,261 مسكناً، عُد منها 514 مسكناً مأهولاً خلال التعداد. أما في خربة أبو فلاح، فقد بلغ إجمالي عدد المساكن التي تم عدها في الحصر السابق على التعداد 1,137 مسكناً، عُد منها 851 مسكناً مأهولاً خلال التعداد.

تظهر الأرقام أعلاه أن عدد المساكن في قرى الهجرة الثلاث يزيد على مثيلتها في خربة أبو فلاح، هذا على الرغم من أن عدد السكان في خربة أبو فلاح يزيد على كل من القرى الثلاث. ويعود هذا الأمر، بشكل رئيسي، إلى الهجرة، حيث إن نسبة عالية من المساكن في قرى الهجرة الثلاث غير مأهولة بالسكان بالمقارنة مع خربة أبو فلاح. فتأثيرات الهجرة لم تقتصر على تراجع عدد السكان وعدد الأسر في هذه القرى فحسب، وإنما شملت، أيضاً، التأثير على المساكن من حيث إشغالها من عدمه.

أظهرت بيانات تعداد 2017 (شكل 3-19) أن نسب المساكن المغلقة أو الخالية أو المهجورة (غير المأهولة) في قرى الهجرة مرتفعة جداً بالمقارنة مع خربة أبو فلاح. فقد بلغت نسبة المساكن غير المأهولة في ترمسعيا

52.8% من إجمالي المساكن في القرية في العام 2017، وتوزعت النسبة الباقية بين المساكن المأهولة بنسبة 40.8%، ومساكن تحت التشطيب بنسبة 6.4%. وفي المزرعة الشرقية، بلغت نسبة المساكن غير المأهولة 33.7%، في حين كانت نسبة المساكن المأهولة 56.6%، وبلغت نسبة المساكن التي كانت تحت التشطيب 9.7%. أما في دير دبوان، فقد بلغت نسبة المساكن غير المأهولة 41.2%، ونسبة المساكن المأهولة 48.1%، ونسبة المساكن التي كانت تحت التشطيب 10.7%.

بالمقابل، اقتصرت نسبة المساكن غير المأهولة في خربة أبو فلاح على 13.3%، في حين بلغت نسبة المساكن المأهولة 74.4%، والمساكن التي كانت تحت التشطيب 11.9%. وهو ما يظهر مدى تأثير الهجرة على قطاع المساكن، فقرى الهجرة ترتفع فيها نسبة المساكن غير المأهولة بحكم تواجد الأسر المالكة لهذه المساكن في المهجر.

شكل 3-19: نسبة المساكن المأهولة وغير المأهولة في القرى المبحوثة، 2017

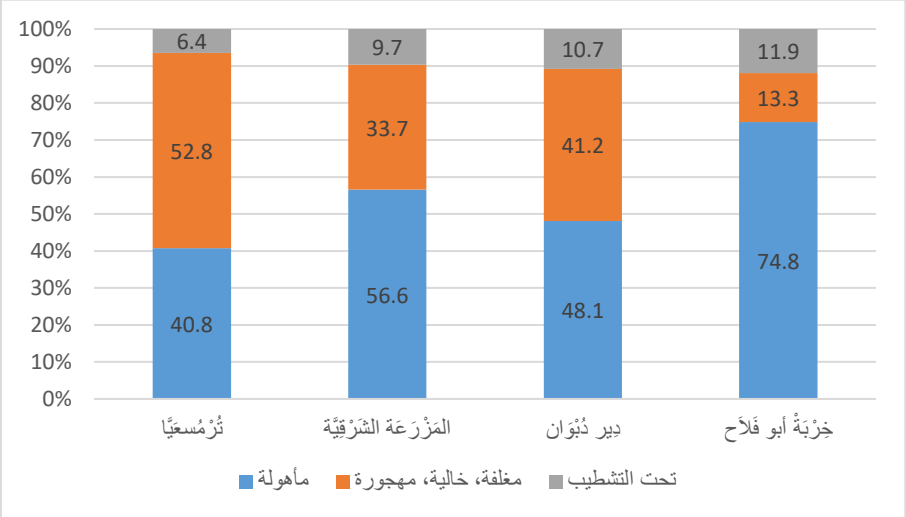

ويلاحظ، هنا، أن نسبة المساكن التي تحت التشطيب (أي المساكن المبني هيكلها الخارجي، ويتم العمل على تجهيزها من الداخل) في خربة أبو فلاح أعلى من مثيلاتها في قرى الهجرة، وهو ما يؤشر على سعي الأسر فيها إلى الاستثمار في المساكن الجديدة ارتباطاً بالزيادة المطّردة في عدد السكان فيها التي بيناها سابقاً. كما

قد يؤشر هذا على تراجع استثمار المغتربين في قطاع المساكن، مع أن هذا النوع من الاستثمار قد بدأ في قرى الهجرة منذ زمن طويل، واستمر حتى الوقت الحالي، لكن يبدو أن تراجع عدد السكان في هذه القرى له أثره في تراجع الاستثمار في المساكن.

وللتأكيد على أن الهجرة هي التي لعبت الدور الأساسي في وجود نسبة عالية من المساكن غير المأهولة في قرى الهجرة، يظهر الشكل 3–20 أن النسبة الأعلى من المساكن غير المأهولة في هذه القرى كانت بسبب وجود الأسرة خارج فلسطين، وبنسبة أقل في مكان آخر داخل فلسطين. فالشكل يظهر أن ما نسبته 83.4% من المساكن غير المأهولة في دير دبوان كانت كذلك بسبب تواجد الأسرة خارج البلاد. وبلغت هذه النسبة في المزرعة الشرقية 81.8%، وبلغت في ترمسعيا 74.2%. أما في خربة أبو فلاح، فاقتصرت هذه النسبة على 38.6% فقط، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد المساكن غير المأهولة في خربة أبو فلاح محدود جداً مقارنة بالقرى الأخرى، كما بيّنا سابقاً.

شكل 3–20: نسبة المساكن المغلقة والخالية والمهجورة في القرى المبحوثة حسب السبب، 2017

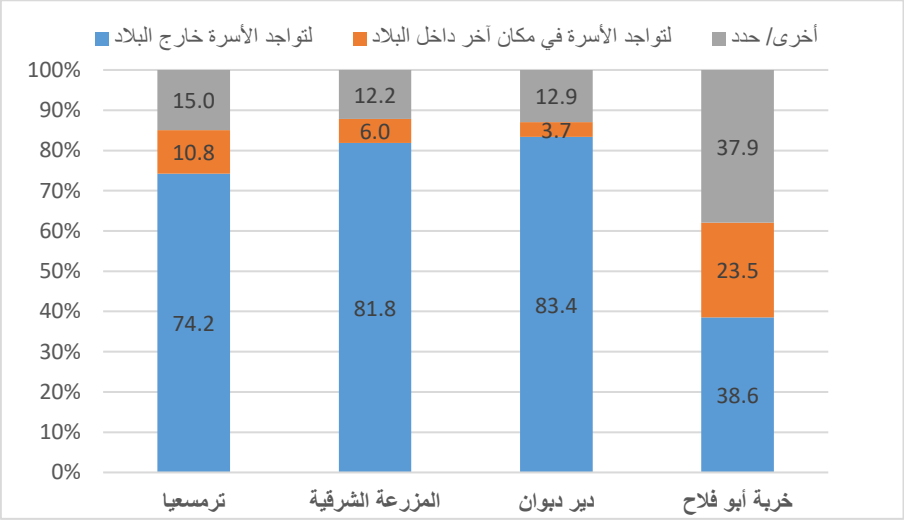

أخرى تشمل: الإيجار، واستخدامات الأسرة المستقبلية، والإجراءات الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات تعداد 2017 (شكل 3-21) أن نسبة عالية من المساكن غير المأهولة في قرى الهجرة مصنفة "فلل" مقارنة بخربة أبو فلاح، حيث أظهرت البيانات أن 29.9% من المساكن غير المأهولة في المزرعة الشرقية مصنفة "فلل"، و19% في ترمسعيا، 17.3% في دير دبوان. بمقابل هذه الأرقام، اقتصرت نسبة المساكن غير المأهولة المصنفة "فلل" في خربة أبو فلاح على 7.2% فقط، وهو ما يبرز مجدداً أن الهجرة هي العامل الأساس في أن هذه المباني خالية من سكانها، حيث من خلال العمل الميداني في القرى الأربع، غالباً ما تكون الفلل مملوكة للمهاجرين، سواء المأهولة منها أو غير المأهولة، الأمر الذي يرتبط بارتفاع مستوى الدخل لدى هذه الأسر مقارنة بالأسر غير المهاجرة، وبالتالي قدرة الأسر المهاجرة على بناء المنازل الفخمة.

شكل 43-21: نسبة المساكن غير المأهولة في القرى المبحوثة حسب نوع المسكن، 2017

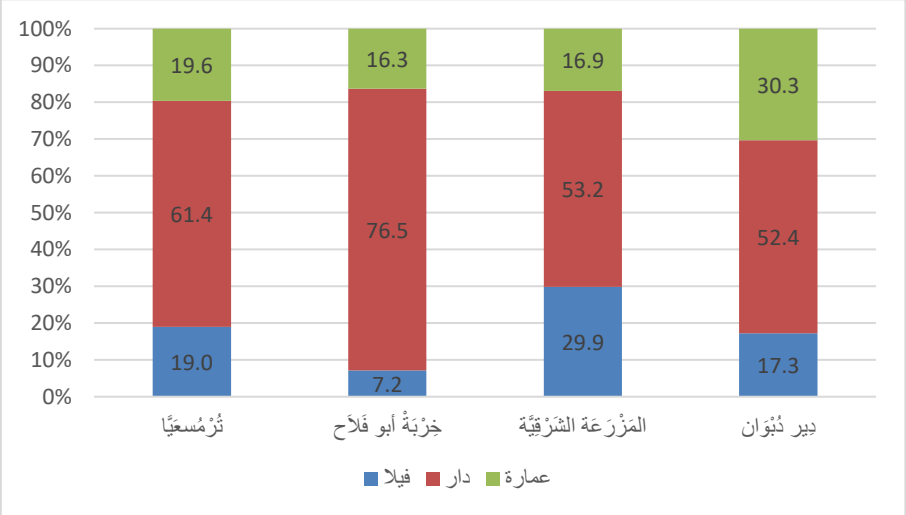

بالإجمال، فإن مقارنة الأرقام الخاصة بخربة أبو فلاح مع قرى الهجرة الثلاث المتعلقة بنسبة المساكن غير المأهولة في كل منها، يتبين لنا مدى تأثير الهجرة على قطاع المساكن في قرى الهجرة، وبخاصة عند ربطها بعدد الأسر في تلك القرى، والتراجع الذي حصل عليه، كما بيّنا سابقاً. فكما كان للهجرة أثرها على تراجع عدد السكان في قرى الهجرة، وبشكل ملحوظ، لعبت الهجرة، أيضاً، دوراً أساسياً في تراجع عدد الأسر في هذه

القرى أو ثباته، وبالتالي لعبت دوراً أساسياً في التأثير على عدد المساكن ونوعيتها في هذه القرى بشكل عام، والمساكن المأهولة منها بشكل خاص.

3-8 خاتمة

للهجرة تأثيراتها الديموغرافية الواضحة على قرى الهجرة، حيث تشهد هذه القرى تراكماً في حركة الهجرة الخارجية التي يبدو أنها في زيادة مستمرة، لتشهد أعلى معدلاتها بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. فتأثيرات الهجرة على هذه القرى، لم تكن وليدة مرحلة زمنية محددة، وإنما هي نتاج تراكمات عبر الزمن، ارتبطت بالسياقات الاجتماعية-الاقتصادية العامة في فلسطين، لكنها، أيضاً، ارتبطت، بشكل أكبر، بخصوصية هذه السياقات في قرى الهجرة.

شمل تأثير الهجرة على قرى الهجرة مجمل المؤشرات الديموغرافية، وكان ذلك واضحاً بالمقارنة مع قرية خربة أبو فلاح التي لم تتسع فيها الهجرة، وبقيت نسبها محدودة. فقد أدت الهجرة من قرى الهجرة إلى تباطؤ، بل وتراجع النمو السكاني، ليتراجع عدد سكانها في اتجاه معاكس لقرية خربة أبو فلاح، وعلى المستوى الفلسطيني الأشمل، وليشمل التراجع كلا الجنسين، مع زيادة هذا التراجع لدى الذكور بحكم تاريخية هجرتهم وارتفاع معدلات الهجرة بينهم مقارنة بالإناث، وعلى الرغم مما نشهده من ارتفاع في معدلات هجرة الإناث في السنوات الأخيرة. وقد حصل هذا التراجع في عدد السكان على الرغم من وجود نسبة عالية من الأسر فيها عائدة من الخارج. وكان لانخفاض معدلات الخصوبة في قرى الهجرة تأثيره، أيضاً، على انخفاض عدد سكانها، التي تأثرت، بدورها، بهجرة الأسر الشابة، وهي ظاهرة منتشرة في قرى الهجرة، وترتبط بشكل كبير بحالات الزواج ما بين المهاجرين والمقيمين.

وإضافة إلى التراجع في عدد السكان، كانت للهجرة تأثيراتها، أيضاً، في تراجع عدد الأسر، في مؤشر على توسع ظاهرة هجرة الأسر. وكانت للهجرة تأثيراتها، أيضاً، على متوسط عدد أفراد الأسرة في هذه القرى، حيث ينخفض فيها عن مثيله على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالمقارنة مع خربة أبو فلاح. كما كانت

للهجرة تأثيرها على التركيبة العمرية للسكان، لترتفع فيها نسبة الأطفال والمسنين، وتقل فيها نسبة الأفراد في سن العمل مقارنة مع خربة أبو فلاح، وكان للهجرة العائدة تأثيرها المهم في ذلك. وكذلك، كان للهجرة تأثيرها على قطاع المساكن، حيث برزت ظاهرة المنازل غير المأهولة بنسب عالية في قرى الهجرة، التي في غالبها تصنف كفلل. فالكثير من الأسر المهاجرة تمتلك منازل/فلل في قراها الأصلية، أو أنها استثمرت في بناء المنازل/الفلل بعد هجرتها، وغالباً ما تكون للاستخدام خلال زيارات الصيف.

ختاماً، قد لا تظهر تأثيرات واضحة للهجرة على الديموغرافيا على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، لكن من الواضح أن هذه التأثيرات تظهر، بشكل جلي، على مستوى التجمعات السكانية الصغيرة التي تنتشر فيها الهجرة بكثرة، وهي تأثيرات عميقة تطال مختلف المؤشرات الديموغرافية الأساسية. وتحمل هذه التأثيرات الديموغرافية معها تأثيرات اجتماعية واقتصادية، وهو ما سنناقشه في الفصلين اللاحقين من هذه الأطروحة.

الفصل الرّابع

التأثيرات الاقتصادية للهجرة على قرى الهجرة

4-1 مقدّمة

على الرغم من الأهمية الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، وعلى دخل أسر المهاجرين، فإن مدى إسهام الهجرة الدولية والتحويلات المالية في تحقيق تنمية مستدامة وطويلة الأجل ونمو اقتصادي في المناطق المرسلة للمهاجرين يبقى موضع تساؤل. وقد كانت هذه القضية موضع نقاش على مدى العقود الماضية، حيث برزت آراء متباينة بهذا الخصوص. وقد لا تظهر تأثيرات التحويلات المالية على المستوى الكلي للدولة، لكنها تظهر، بشكل جلي، على المستوى المحلي للتجمعات السكانية التي تتركز فيها الهجرة، كما هو الحال في قرى الهجرة التي تشملها الدراسة.

ناقشت بعض النظريات مدى التأثيرات الاقتصادية للهجرة على البلدان المرسلة للمهاجرين، في إطار نقاش علاقة الهجرة الدولية بالتنمية. استند جزء منها إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة في تفسير تأثيرات الهجرة على المجتمعات المرسلة للمهاجرين، واستند جزء آخر على النموذج البنيوي ونظرية التبعية (Massey, 1993; Rahman, 2000). اعتقد المنطلقون من النظرية الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد بأن للهجرة الدولية أثراً إيجابياً على التنمية، منطلقين من أن الهجرة مبنية على قرارات عقلانية للأفراد، وترى أن تدفق التحويلات المالية من المهاجرين، فضلاً عن الخبرات والمهارات والمعارف التي ينقلها المهاجرون العائدون، تسهم في النمو الاقتصادي في البلدان المرسلة للمهاجرين (Penninx, 1982; Beijer, 1970; Ratha, 2003; World Bank, 2006).

بالمقابل، يرى من يتبنون النموذج البنيوي ونظرية التبعية أن للهجرة الدولية أثراً سلبياً على التنمية، فالهجرة بنظرهم تؤدي إلى تغيير على نمط المجتمعات المرسلة للمهاجرين، حيث يصاحبها تزايد في اللامساواة وانتشار

ثقافة الفردانية، وتؤدي إلى زعزعة استقرار هذه المجتمعات اقتصادياً من خلال بروز مجتمعات غير منتجة لكونها تعتمد بشكل متزايد على التحويلات المالية، التي تُنفَق، بشكل أساسي، على سلع كمالية وعلى الاستهلاك، ونادراً ما تستثمر في المشاريع الإنتاجية. وبهذا، فالهجرة تسهم في تقويض الاقتصاد المحلي، وحرمان المجتمعات من قواها العاملة (Lipton, 1980; Rahman, 2000; Rubenstein, 1992; Massey et al., 1993).

لاحقاً لهذين الاتجاهين، برز اتجاه ثالث ركّز على وضع سلوك المهاجرين الأفراد في سياق مجتمعي أوسع، والنظر إلى الأسرة، بدلاً من الفرد، كأساس لاتخاذ قرارات الهجرة. ويصور هذا الاتجاه الهجرة على أنها سلوك لتقاسم المخاطر في إطار الأسرة، حيث تلعب الهجرة، وما يترتب عليها من تحويلات مالية، دوراً أساسياً في تأمين الدخل للأسر في بلدان المنشأ، وتوفر، أيضاً، مصدراً محتملاً للرأسمال الاستثماري (Stark, 1978; Stark, 1991; Taylor, 1999). وبهذا، تكون الهجرة واحدة من الاستراتيجيات التي تتبعها الأسر للتغلب على قيود السوق المختلفة، وتمكين الأسر من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية وتحسين سبل عيشهم بشكل دائم (De Haas, 2007a).

لقد برزت مجموعة من الدراسات الإمبريقية التي أظهرت أن آثار الهجرة على التنمية قد تكون أكثر إيجابية مما يعتقد. فقد أظهرت هذه الدراسات أن الأسر المهاجرة تميل إلى الاستثمار أكثر من الأسر غير المهاجرة، وأن النمط الاستهلاكي لأسر المهاجرين والاستثمارات غير المنتجة، كبناء المنازل مثلاً، لها تأثيراتها الإيجابية على مراكمة الدخل في المناطق المصدرة للهجرة، وتمتد تأثيراتها، بشكل غير مباشر، لتشمل الأسر غير المهاجرة (Taylor et al., 1996; Massey et al., 1998; Ozdan and Schiff, 2005). وعلى الرغم من انتشار مثل هذه الدراسات، فإنها تركزت في أمريكا اللاتينية، وبخاصة في المكسيك، وبهذا فإنه من غير الواضح مدى انطباق نتائج هذه الدراسات حول تأثيرات الهجرة على المناطق المرسلة للمهاجرين خارج نصف الكرة الغربي (De Haas, 2007a)، حيث إن هناك غياباً واضحاً لمثل هذه الدراسات والنقاشات التي ترتبط

بالبلدان المصدرة للهجرة في مناطق جنوب وشرق البحر المتوسط (Massey et al., 1998). وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية، حيث لم يبرز اهتمام واضح في دراسة آثار الهجرة.

يتناول هذا الفصل التأثيرات الاقتصادية للهجرة الدولية على قرى الهجرة الجبلية في فلسطين، بحيث نناقش تأثيرات الهجرة وما يرتبط بها من تحويلات مالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى استثمار المهاجرين فيها، بما يشمل الاستثمار في البنية التحتية، والخدمات العامة، والاستثمار العقاري، والاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والقطاع الصناعي، داخل هذه القرى أو خارجها. كذلك يتناول الفصل أثر الهجرة على قطاع التشغيل في القرى المبحوثة، من حيث فرص العمل، والبطالة، إضافة إلى التغيرات في التركيبة المهنية لسكان هذه القرى الناجمة مباشرة عن الهجرة.[22]

4-2 التحويلات المالية للمهاجرين

التحويلات المالية هي الجزء الذي يحوله المهاجرون الدوليون من دخلهم إلى وطنهم الأم، وتشكل ثاني أكبر تدفق مالي، وقد تتجاوز أحياناً، المساعدات الدولية في الكثير من البلدان النامية، وتلعب دوراً مهماً في اقتصادات العديد من تلك البلدان، وتسهم في النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وتوليد الوظائف والدخل (Mamun and Nath, 2010). وتشير بعض الأدلة الاقتصادية الكلية إلى أن تدفق التحويلات المالية من المهاجرين يساهم، بشكل كبير، في نمو الدخل (Testas 2002)، وينطبق هذا أكثر على المناطق التي ترتفع فيها معدلات الهجرة الدولية. ففي المغرب مثلاً، تتركز فوائد التحويلات المالية في المناطق التي تتركز فيها

[22] يستند الفصل إلى الإحصاءات التي وفرتها التعدادات العامة للسكان والمنشآت الخاصة بقرى الهجرة المشمولة في الدراسة، وبالاستناد، أيضاً، إلى بعض الإحصاءات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة حول التحويلات المالية، واستثمارات المهاجرين في المجالات الاقتصادية المختلفة، ومن ضمنها بيانات وفرتها بلدية المزرعة الشرقية حول دعم المشاريع العامة، وبيانات تم جمعها من منشآت اقتصادية يزيد عدد العاملين فيها على 10 عمال لمستثمرين من قرية المزرعة الشرقية، عن مدى مساهمة تحويلات المهاجرين المالية في تأسيسها. وقد تم التركيز في هذا المجال على قرية المزرعة الشرقية لصعوبة جمع البيانات التفصيلية عن المشاريع الاستثمارية من القرى كافة المشمولة في الدراسة. وفي الوقت نفسه، يعتمد الفصل في تحليل التأثيرات الاقتصادية للهجرة على مقابلات مع مقيمين ومغتربين من قرى الهجرة.

الهجرة، بما فيها الجبال الريفية، التي أكثر من نصف الأسر فيها لديها مهاجر واحد على الأقل (De Haas, 2007a: Schiff, 1994).

في حالة فلسطين، بدأت التحويلات المالية من مهاجري قرى الهجرة لأسرهم وقراهم في مراحل مبكرة من بدايات الهجرة، وأخذت هذه التحويلات تتزايد مع ازدياد أعداد المهاجرين وتحسن أوضاعهم الاقتصادية في المهجر، وظهرت بشكلها المؤثر على المجتمعات المحلية في هذه القرى في الستينيات، وأخذت تتسارع وصولاً إلى وقتنا الحالي. وفي بداياتها، تركزت التحويلات المالية على تلك المرسلة لعائلات المهاجرين في قراهم لإعالتها وتغطية نفقات معيشتها اليومية، فأخذت طابعاً تكافلياً وليس استثمارياً، وهو ما شكل، أصلاً، واحداً من الدوافع الرئيسية للهجرة في مراحلها الأولى، واتسعت وتعززت تدريجياً لتشمل التحويلات التي تهدف إلى مساعدة العائلة الممتدة والأسر الفقيرة والمعوزة وأسر العمال من ذوي الدخل المحدود، وسنناقش هذا النمط من التحويلات في الفصل اللاحق المتعلق بالتأثيرات الاجتماعية للهجرة.

أما في هذا الفصل، فسنناقش التطورات على التحويلات المالية الاستثمارية التي رافقت تطور الهجرة نفسها والمراحل المتأخرة منها، لتشمل تلك الهادفة للاستثمار في بناء المساكن لأسر المهاجرين أنفسهم، والاستثمار في العقارات، وفي مشاريع اقتصادية، صناعية وتجارية وخدمية، وتوسع هذه التحويلات لتشمل تقديم الدعم لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة في قرى الهجرة.

وقد أشارت دراسة حول المغرب إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تميل إلى الانخفاض مع زيادة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة، وبخاصة ارتباطاً بلم شمل الأسرة في المهجر، وهو ما يقلل من الالتزامات العائلية. فالتحويلات المالية تكون مرتفعة مع بداية الهجرة لتوفير الدخل لأسرة المهاجر التي بقيت في البلد الأصلي، لكن مع توسع الهجرة، والتحاق عائلة المهاجر به في المهجر، فإن التحويلات المالية تتراجع (De Haas, 2007b). قد ينطبق هذا الاستنتاج جزئياً على قرى الهجرة الجبلية في فلسطين، عندما يهاجر أفراد الأسر كافة. لكن، وكما أظهر لنا العمل الميداني في هذه القرى، فإن تحويلات المهاجرين المالية لا تستهدف فقط أسرهم النووية، وإنما تستهدف العائلة الممتدة والأسر المعوزة على مستوى التجمع السكاني بشكل عام،

وتستهدف أيضاً دعم المشاريع العامة في هذه القرى، كالطرق، والمياه، والكهرباء، وإنشاء المدارس، والمراكز الصحية ... وغيرها. وبالتالي، فإننا نشهد استمراراً للتحويلات المالية، على الرغم من انتشار ظاهرة هجرة الأسر في هذه القرى.

بشكل عام، وكما أشار المهاجرون الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، أفراداً أو في مجموعات العمل المركزة الثلاث التي عقدت في ثلاث ولايات أمريكية، والتي شملت مهاجرين من قرية المزرعة الشرقية، فإن قدرة المهاجرين على تحويل الأموال تعتمد على وضعهم الاقتصادي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتحويلات المالية خارج نطاق الأسرة. فالمهاجرون الذين يعملون في أعمال بسيطة، توفر لهم دخلاً محدوداً، تكون تحويلاتهم المالية بسيطة ولا تتجاوز بضع مئات من الدولارات لأسرهم. أما المهاجرون من أصحاب الاستثمارات الكبيرة، في مجالات التجارة بشكل خاص، فإن تحويلاتهم المالية تكون كبيرة، وتستهدف، إضافة إلى أسرهم، دائرة أوسع من الأسر في مجتمع القرية المحلي، بحيث تشمل الأسر الفقيرة، والأسر محدودة الدخل، ولاسيما من العمال، إضافة إلى التبرعات التي يقدمونها للقرية للاستثمار في المشاريع العامة والبنية التحتية، والتي لعبت دوراً مهماً في تطوير القرية، من حيث توفيرها لبيئة أفضل لتحسين مستويات المعيشة من جهة، وبيئة مواءمة لتعزيز الاستثمار في مشاريع اقتصادية في القرية من جهة أخرى.

4-3 تأثير الهجرة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة في قرى الهجرة

كان للتحويلات المالية للمهاجرين أثرها الكبير في إحداث نقلة نوعية في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة في قرى الهجرة. فقد أكد الكثيرون ممن تمت مقابلتهم في قرى الهجرة الثلاث على دور المهاجرين الكبير في تطوير هذه القرى، والدعم السخي الذي قدموه لأجل ذلك، والذي شمل مجالات الطرق، والمياه، والكهرباء، والمدارس، والمراكز الصحية والشبابية. وبسبب صعوبة حصر آثار الهجرة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة في جميع القرى التي تشملها الدراسة، فقد ركزنا على قرية المزرعة الشرقية للوصول إلى تفاصيل تأثيرات الهجرة عليها.

ومن المفيد الإشارة إلى أن عملية ارتباط المهاجرين بقراهم الأصلية، في الحالة الفلسطينية، جاءت في ظل السياق الاستعماري الذي تعيشه فلسطين، وهي بالتالي، في جزء منها، ترتبط بالعلاقة المباشرة ما بين المهاجر وقريته الأصلية. وترتبط، في جزء ثانٍ، بتعبير المهاجرين عن وطنيتهم وانتمائهم لفلسطين من خلال الدعم الذي يقدمونه. فحسب إفادات المبحوثين في المهجر من مهاجري قرية المزرعة الشرقية، تبين أن هناك تداخلاً في الشعور المرتبط بدعم قريتهم، بحكم الارتباط والنشأة، وبين الشعور الوطني العام اتجاه فلسطين الواقعة تحت الاحتلال. فقد أفاد هؤلاء بأن الكثير من مبادرات جمع التبرعات، على مدار العقود الماضية، التي استهدفت دعم منظمة التحرير الفلسطينية وأحزابها المختلفة، ومنذ وجود المنظمة في لبنان، بما في ذلك الدعم المالي، أو شراء الملابس الخاصة بالثوار، وغيرها، لكن هذا الدعم تراجع بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1993. وارتبط هذا التراجع بعاملين حسب وجهة نظر المبحوثين في المجموعات المركّزة: الأول هو عودة جزء من كادر منظمة التحرير إلى أرض فلسطين، وتوفر الدعم الدولي والدخل الذاتي للسلطة. والثاني هو الانطباع السائد بوجود الفساد وسلوك المسؤولين الفلسطينيين من حيث إبراز مظاهر البذخ والاستهلاك المبالغ فيه.

أما الجزء الأكبر من دعم مهاجري المزرعة الشرقية فكان لقريتهم، وارتبط بسعيهم إلى تطويرها، ولكن في الوقت نفسه، سعيهم إلى تعزيز صمود الناس من خلال التبرعات، وتطوير القرية بشكل عام. فقد قام المهاجرون بالكثير من المبادرات، وقدموا الكثير من الدعم لقريتهم، وفي مختلف الحقب الزمنية التي تعاقبت على فلسطين. لقد بدأت التحويلات المالية من المهاجرين إلى قريتهم في مراحل مبكرة، ومنذ زمن الانتداب البريطاني، لكنها كانت محدودة، وأخذت تتوسع بشكل كبير بعد العام 1967؛ أي بعد بداية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يعود هذا إلى ثلاثة عوامل أساسية: الأول هو عودة ارتباط المهاجرين القدامى بوطنهم الأم نتيجة لازدياد الشعور القومي لدى المهاجرين العرب بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، وبالتالي محاولة المهاجرين للوقوف مع شعبهم في مواجهة هذا الاستعمار. والثاني هو ازدياد أعداد المهاجرين، وبالتالي إمكانية جمع مبالغ مالية كبيرة لدعم مشاريع البنية التحتية في قراهم الأصلية. والثالث هو تطور

وسائل المواصلات والاتصالات التي سهلت وسرعت إمكانيات التواصل ما بين المهاجرين أنفسهم، وما بينهم وبين قراهم الأصلية. ولا يزال مهاجرو القرية يقدمون الدعم لقريتهم في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1993 ولغاية الوقت الحالي.

4-3-1 دعم مهاجري المزرعة الشرقية لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة في قريتهم قبل نشوء السلطة الفلسطينية

يتداول أهالي قرية المزرعة الشرقية بعض القصص عن الدعم الذي قدمه المهاجرون لقريتهم وللثوار في فترة الاستعمار البريطاني. ومن أشهر القصص التي يرويها الأهالي، والتي نقلها لي أحد كبار السن في البلدة، هي قيام بعض المغتربين من أبناء البلدة بدعم الثوار ضد الاستعمار البريطاني خلال ثورة العام 1936، وبخاصة مجموعة الشيخ عبد الفتاح الزبن (أبو السواد). فعندما عاد بعض المغتربين للقرية لزيارة أهلهم في تلك الفترة، وعلى رأسهم المرحوم أمين حميدة، قاموا بشراء كمية من الأسلحة وتزويدها للشيخ عبد الفتاح الزبن ومجموعة الثوار التي كان يقودها.

كما قام سكان القرية في تلك المرحلة، ببناء مدرسة للذكور في العام 1945، وكان من أهم المساهمين في بنائها المهاجرون من أبناء القرية، ليتحول التعليم في القرية إلى التعليم النظامي، بعد أن كان تعليماً عبر نظام "الكُتاب"، أي التعليم على يد مشايخ من القرية في حلقات خاصة، وبالتركيز على تدريس اللغة والقرآن، ويتقاضى الشيخ المدرس رسوماً مقابل هذا العمل، وغالباً ما كان على شكل رسوم عينية.

وخلال حقبة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وكما روى لي بعض الشخصيات الاعتبارية في القرية، قام أبناء القرية المهاجرون، بعد مرور أربعة أعوام فقط على الاستعمار الصهيوني لأرض فلسطين في العام 1967، بإنشاء شبكة الكهرباء العامة في القرية في العام 1971 بتكلفة 24 ألف دولار أمريكي،[23] حيث لم

[23] وردت قيمة المشروع في: المالكي وشلبي (1993: 38).

يكن فيها –آنذاك– شبكة للكهرباء، وكانت هذه الخطوة بمثابة استجابة سريعة من قبل المهاجرين لتمكين سكان القرية، وتعزيز صمودهم.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأ الأهالي في العام نفسه ببناء مدرسة جديدة، أنجز بناؤها في العام 1973 كمدرسة للذكور، حيث تم نقل الذكور إليها من المدرسة القديمة، وأصبحت المدرسة القديمة خاصة بالإناث، بعد أن كن يدرسن في مبنى صغير مستأجر. وقد قام أحد سكان القرية بالتبرع بقطعة الأرض المقامة عليها المدرسة، والتي تتجاوز مساحتها 6 دونمات، في حين قام أهالي القرية، وبدعم سخي من المهاجرين ببناء المدرسة. ولاحقاً، في العام 1985، قام المهاجرون بالعمل على جمع الأموال اللازمة لتوسعة هذه المدرسة، وتم إنجاز التوسعة بزيادة ثماني غرف صفية وقاعة واسعة متعددة الاستعمالات.

إضافة إلى ذلك، قام أهالي القرية بإنجاز تمديد شبكة مياه عامة في العام 1981 بتكلفة 120 ألف دولار، ساهم مهاجرو القرية بمبلغ 85 ألف دولار منها،[24] بعد أن كانت البلدة تعتمد على تجميع مياه الأمطار، أو نقل المياه من الينابيع، وشكلت هذه خطوة إضافية لتمكين الناس وتعزيز صمودهم، وقد ساهم المهاجرون في دعم إنشاء هذه الشبكة بشكل ملحوظ، حسب ما أفاد أحد الشخصيات الاعتبارية في القرية.

ولتطوير الوضع الصحي في القرية، وبخاصة بعد ازدياد الطلب على الخدمات الصحية إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987، قام الأهالي بدعم إنشاء وتطوير مجمع صحي، تابع لإحدى مؤسسات المجتمع المدني العاملة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم إنشاؤه في البداية، كمركز صحي في العام 1988 بمبادرة من مجموعة من شباب البلدة. وقد عمل مهاجرو القرية على دعم المركز من خلال التبرعات المالية، وتوفير أجهزة ومعدات طبية، حيث تم جمع التبرعات من قبل المهاجرين لدعم تأسيس المركز، ولتمكينه من تقديم الخدمات المجانية للأسر المعوزة، وقام المغتربون بشحن أجهزة ومعدات طبيّة من الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير خدمات المركز، ومن ضمنها جهاز لتخطيط القلب. ولاحقاً، قام أحد المهاجرين بالتبرع بقطعة أرض، وتبرع أحد المقيمين في القرية بقطعة أخرى مجاورة لها لبناء مبنى خاص

[24] حسب ما ورد في المالكي وشلبي (1993: 38).

بالمركز، كمجمع طبي، بعد أن كان المركز في مبنى مستأجر. ويشمل المركز اليوم تسع عيادات تخصصية. وقد عمل المركز خلال الانتفاضة الأولى، ولا يزال، على إعفاء الأسر المعوزة من رسوم الفحص الطبي، وتقديم بعض الأدوية لها بالمجان.

ولتطوير الخدمات الاجتماعية، كانت القرية قد أنشأت جمعية خيرية في العام 1965، بما يشمل روضة للأطفال. لكن مع تزايد الطلب على خدماتها بعد توسع الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين كافة في العام 1967، كما أفاد أحد أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية، قام أهالي القرية بإنشاء مركز ثانٍ للجمعية لتوسيع خدماتها، ومن ضمنها عقد دورات مهنية للنساء، وتنظيم النشاطات الثقافية، والنشاطات الرياضية، وذلك بفعل رفض سلطات الاستعمار الإسرائيلي منح ترخيص لإنشاء نادٍ للشباب في القرية. ولاحقاً عمل سكان القرية على فتح فرع ثانٍ لرياض الأطفال ضمن مبنى مسجد جديد، دعم بناءه الأهالي المقيمون والمهاجرون. وخلال الانتفاضة الثانية، قامت الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية بالعمل على توسعة مبنى الجمعية، وساهم مهاجرو القرية بأكثر من 90% من تكلفة هذه التوسعة التي قدرت بحوالي 100 ألف دولار أمريكي، وتمتلك الجمعية الخيرية اليوم مبنيين، كما تشرف على روضتي أطفال.

وإضافة إلى ذلك، وبناء على معلومات اللجنة المعنية بمتابعة شؤون المساجد في القرية، قام أهالي القرية ببناء مسجدين جديدين بمساهمة كبيرة من المهاجرين، بعد أن كان في القرية مسجد واحد قديم، تم تجديده زمن الحكم الأردني. وقد بلغت تكلفة المسجدين حسب تقديرات أهل القرية حوالي 500 ألف دولار، وقدرت مساهمة المهاجرين فيها بحوالي 80%.

4-3-2 دعم مهاجري المزرعة الشرقية لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة في قريتهم بعد نشوء السلطة الفلسطينية العام 1993

تحلى الكثير من الفلسطينيين بالأمل بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1993، إثر اتفاقيات أوسلو، فقد اعتبر إنشاء السلطة خطوة أولى على طريق قيام دولة فلسطين المستقلة، ولو على جزء من فلسطين

التاريخية. وبناء على هذا الاتفاق، تسلمت السلطة إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في المجالات المدنية، كالتعليم والصحة وباقي الخدمات، وكذلك المسؤولية الأمنية في المناطق المسماة في الاتفاق مناطق "أ"؛ وهي المدن الرئيسية.

كان من المفترض أن يستمر اتفاق أوسلو لمدة خمس سنوات، ولتعقد خلالها مفاوضات الحل النهائي حول خمس قضايا رئيسية، هي: اللاجئون، القدس، المستوطنات الإسرائيلية، الحدود، المياه. لكن هذا لم يحصل، وكان من نتائج ذلك ازدياد الأوضاع الاجتماعية–الاقتصادية سوءاً، حيث ارتفعت نسب البطالة والفقر إلى حدود غير مسبوقة، ولاسيما بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000.

ونتيجة للسيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود، وسيطرتها على الموارد الفلسطينية وسرقتها، أصبحت السلطة معتمدة، بشكل كبير، على المساعدات الدولية لتسيير شؤونها، ما أدى إلى عدم قدرة السلطة على الإيفاء بالتزاماتها في تقديم الخدمات، أو في التطوير الاجتماعي والاقتصادي.

في ظل هذا الواقع المعقد والصعب، برزت مبادرات محلية في مختلف المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. وكان للمزرعة الشرقية نصيبها من هذه المبادرات التي تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات للسكان، وتعزيز صمودهم، ومجابهة سياسة المحو الاستعمارية.

فمع سعي سكان القرية إلى توسيع التعليم ليشمل المرحلة الثانوية، بعد أن كانت مدارسها مقتصرة على المرحلة الأساسية، قاموا بمبادرة لبناء مدرستين جديدتين في القرية، إحداهما للذكور والأخرى للإناث. وحسب البيانات التي وفرتها لنا بلدية المزرعة الشرقية، تم إنشاء هيكل مبنى مدرسة الشيخة فاطمة الثانوية للإناث في العام 2002 بتكلفة 250 ألف دولار أمريكي، بتبرعات من أهالي القرية، كانت مساهمة مهاجري القرية فيها حوالي 80%، ثم تم تشطيب المبنى بتبرع من الهلال الأحمر الإماراتي بتكلفة 350 ألف دولار أمريكي، ولاحقاً تمت توسعة المدرسة ببناء طابق إضافي بتكلفة 150 ألف دولار أمريكي على نفقة أهالي القرية، وبمساهمة فاقت 90% من مهاجري القرية، ليكتمل بناء المدرسة في العام 2004.

وفي العام 2003، تم إنشاء هيكل مبنى مدرسة محمد بن راشد الثانوية للذكور بتبرعات من أهالي القرية وصلت مليون دولار تقريباً، منها حوالي 85% من المهاجرين، وتم تشطيب أحد الطوابق بتمويل من بكدار بقيمة 120 ألف دولار أمريكي، ومن ثم تم تشطيب باقي المبنى والمرافق الخارجية بتبرع من هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية بقيمة 900 ألف دولار، لتنتهي الأعمال في المبنى في العام 2006.

كما قام أهالي القرية بتوسعة مدرستي الإناث والذكور القديمتين، حيث تم بناء قسم جديد في مدرسة الإناث الأساسية القديمة بتبرع كامل من أحد المهاجرين من القرية بمبلغ 234 ألف دولار أمريكي، ولاحقاً تمت إضافة قسم آخر للمدرسة بتكلفة 200 ألف دولار أيضاً، ساهم المهاجرون بأكثر من 70% منها، والباقي من سكان القرية المقيمين، وتم الانتهاء من هاتين التوسعتين في العام 2016. أما مدرسة الذكور الأساسية القديمة، فتم تنفيذ أعمال صيانة شاملة للمدرسة بتكلفة 70 ألف دولار أمريكي، وتبرع بكامل المبلغ أحد المهاجرين من القرية، وتم إنجاز هذه الصيانة في العام 2019.

وفي الفترة من منتصف العام 2011 ولغاية نهاية العام 2015، بادر نادي المزرعة الشرقية، بالعمل على إنشاء مجمع رياضي متكامل، وقد تم توقيع اتفاقية من خلال بلدية المزرعة الشرقية مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية لإقامته على أرض وقف إسلامي في القرية. وأفاد أحد أعضاء الهيئة الإدارية للنادي تلك الفترة، أن تكلفة إنشاء هذا المجمع بلغت حوالي 1.2 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 930 ألف دولار دعم نقدي، توزعت بين مساهمة مهاجري البلدة بمبلغ 848 ألف دولار، وأبناء البلدة المقيمين بمبلغ 32 ألف دولار، والاتحاد العام للرياضة والشباب الفلسطيني بمبلغ 50 ألف دولار. أما باقي المبلغ فكان على شكل تبرعات عينية من حجر بناء، وحديد بناء، وأسمنت، وتبرعات مقاولي البلدة بالعمل على بناء مقر المجمع الرياضي بالمجان، حيث تبرع مقاولو البناء، ومقاولو تمديد الكهرباء، ومقاولو تشطيب المباني، بأعمال المجمع.

وقال عضو الهيئة الإدارية للنادي، إضافة إلى التبرعات الخاصة بإنشاء المجمع الرياضي، كان هناك دعم من أبناء القرية لتغطية المصاريف الجارية للنادي، وقد بلغت قيمتها خلال الفترة المذكورة حوالي 136 ألف دولار، تمت تغطية 79 ألف دولار منها من قبل مهاجري القرية، والباقي من أصحاب الأعمال داخلها.

وبالإجمال، كانت مساهمة مهاجري القرية في إنشاء المجمع الرياضي، أو في المصاريف الإدارية ما يزيد على 90%.

ولدعم تطوير الخدمات الأخرى في القرية، قامت إحدى أسر البلدة من المهاجرين بشراء سيارة إسعاف مجهزة بالتجهيزات كافة، بقيمة 68 ألف دولار، وذلك في العام 2011. وفي العام 2013، بادر أحد شباب البلدة، الذي عاد من المهجر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جمع تبرعات لشراء سيارة خاصة بتنظيف شوارع البلدة، وفي مقابلة معه أفاد بأن هذه "المكنسة" كلفت ما يزيد على 40 ألف دولار، ساهم المهاجرون بأكثر من 70% منها. وفي العام 2014، قامت أسرة من أسر المهاجرين بشراء حافلة لنقل طلاب وطالبات رياض الأطفال بقيمة 42 ألف دولار.

وخلال العامين 2013–2014، بادر رئيس البلدية بإنشاء متنزه عام، يشمل ملاهي للأطفال، وقدر رئيس البلدية تكلفة إنشائه بأكثر من 200 ألف دولار، منها 90% تبرعات من مهاجري القرية، والباقي من المقيمين فيها، هذا مع العلم أن المنتزه أقيم على أرض وقف إسلامي، تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، وقد تم إنشاؤه عليها بعد توقيع البلدية اتفاقيةً مع الوزارة.

وبفعل التوسع العمراني، تقوم بلدية المزرعة الشرقية بتوسعة شبكة الطرق وصيانة القائم منها بشكل مستمر. وحسب البيانات التي وفرتها لنا البلدية، فإنها تقوم سنوياً بمعدل مشروعين من مشاريع تأهيل وتعبيد الطرق وما يرتبط بها من إعادة تأهيل وصيانة لشبكات الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وهاتف، بالتعاون مع الشركات المقدمة لهذه الخدمات، وما يرتبط بها، أيضاً، من بناء الجدران الاستنادية والأرصفة وعبارات تصريف المياه وغيرها. وحسب البلدية، يبلغ طول الطرق التي يتم تعبيدها سنوياً 2.5كم، وتبلغ تكلفة هذه المشاريع بالمعدل حوالي 300 ألف دولار سنوياً، تتوزع مناصفة تقريباً بين منح خارجية تحصل عليها البلدية من جهات مثل صندوق تمويل وإقراض البلديات، والصناديق العربية والإسلامية، وجهات مانحة أخرى، وما بين التمويل الذاتي من ميزانية البلدية نفسها، ومن التبرعات التي تحصل عليها من المواطنين، وبشكل أساسي من مهاجري القرية، حيث تقدر مساهمة المهاجرين في هذه المشاريع بحوالي 100 ألف دولار سنوياً.

إجمالاً، كان للتحويلات المالية للمهاجرين دورها الأساسي في تطوير قرى الهجرة، من حيث البنية التحتية والخدمات العامة، وهو ما يعني تجاوز هذه التحويلات مجال الاستهلاك البذخي غير المنتج، لتصل إلى مجالات تسهم في تطوير هذه القرى ورفع مستويات الخدمات فيها، سواء التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الشبابية، بما فيها البنية التحتية المرتبطة بهذا التطوير.

ولا بد من الإشارة، هنا، إلى أن أحد الأسس والشروط لقدرة المهاجرين على دعم قراهم هو التواصل والتضامن وخلق شبكات اجتماعية فيما بينهم من جهة، والتواصل والتشبيك ما بينهم وبين المقيمين في قراهم الأصلية من جهة ثانية. فمساهمات مهاجري المزرعة الشرقية في دعم قريتهم، التي عرضناها، لم تكن ممكنة من غير التنسيق والتشبيك بين المهاجرين، وبينهم وبين قريتهم الأصلية. وسنتطرق إلى هذه الشبكات بشيء من التفصيل في فصل لاحق نناقش فيه التأثيرات الاجتماعية للهجرة على قرى الهجرة.

4-4 تغير بنية الاقتصاد المحلي في قرى الهجرة: تراجع القطاع الزراعي وبروز قطاعات اقتصادية جديدة

لقد أثرت الهجرة في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية في قرى الهجرة، وكان هذا التأثير شاملاً لمجمل النشاطات الاقتصادية. فالهجرة أدت إلى اضمحلال القطاع الزراعي لدرجة تكاد تصل إلى الغياب، وبالمقابل برزت نشاطات اقتصادية أخرى في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، بما فيها مشاريع كبيرة من حيث حجم الاستثمار، ومن حيث حجم التشغيل، إضافة إلى الاستثمار الكبير في بناء المنازل وفي العقارات.

وفي دراسته عن قرية بيتين التي تقع في المنطقة نفسها التي تغطيها دراستنا هذه، اعتبر عبد الله لطفية أن الهجرة هي القوة الأكثر أهمية في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية للقرية منذ نشأتها في العام 1841. فقد أتاحت الهجرة للقرويين من بيتين زيادة حيازاتهم من الأراضي، وتطوير اقتصاد نقدي، والاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات الطابع المحلي والوطني (Lutfiyye, 1961: 156).

4-4-1 الهجرة والاستثمار العقاري

تنقسم الاستثمارات العقارية للمهاجرين إلى ثلاثة أنواع رئيسية؛ الاستثمار في بناء المساكن، والاستثمار في بناء العمارات السكنية المدرة للدخل، والاستثمار في شراء الأراضي. ومن خلال المقابلات في قرى الهجرة المشمولة في الدراسة، فإن هذه الأنواع الثلاثة من الاستثمارات قائمة فيها، وتمتد إلى المناطق المجاورة، ومن ضمنها مدينتا رام الله والبيرة.

هناك شبه اتفاق بين الكثير من الدراسات على أن بناء المساكن الفخمة يشكل أولوية استثمارية أولى للمهاجرين في بلدانهم الأصلية، وهو سلوك له أثره الواضح في تغيير شكل الأماكن التي تتركز فيها الهجرة، كما أنه يؤدي إلى تغير في نمط البناء، بحيث تحل المساكن الحديثة محل المساكن التقليدية، وكذلك، فإن مثل هذا السلوك يسهم في تحول القرى إلى تجمعات حضرية (De Haas, 2007b). وبشكل عام، تعتبر الأولوية والأهمية المعطاة لتشييد المساكن جزءاً من الثقافة والتراث الفلاحي في مجتمعات العالم قاطبة، وبقيت في حالة قرى الهجرة في فلسطين سائدة حتى وقتنا الحالي كجزء من هذه الثقافة، لكنها أخذت أبعاداً جديدة في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها هذه القرى. فبناء المنازل الجديدة لم يعد يعبر، بالضرورة، عن حاجة الأسرة إلى تحسين وضعها السكني أو في تحسين شروط إنتاجها الزراعي، بل أصبح رمزاً للمكانة الاقتصادية الجديدة لها، وبخاصة للأسر التي تعتمد على التحويلات المالية من المهجر، لإثبات مدى نجاح أبناء العائلة العاملين في المهجر، وهو ما أدى إلى بروز المساكن الضخمة ذات الطراز الغربي (المالكي وشلبي، 1993: 56-57).

في دراسته لحالة جزيرة جربة التونسية، اعتبر الوشاني (2018) بناء المنازل أحد معايير نجاح المهاجر في المجتمع المرجعي، المتمثل في الأهل والأقارب، الذي يرتبط بالسؤال الشعبي الدائم "آش غاب وآش جاب"، وباللهجة الفلسطينية "شو غاب وشو جاب"، والذي يشكل مساءلة صارمة للمهاجرين حول مدى نجاحهم في المهجر. وقد كان هذا المعيار حافزاً للمهاجرين، سعوا جميعهم إلى تحقيقه، ونجح أغلبهم في ذلك، بل إنهم،

لتأكيد نجاحهم وإشهاره، عمدوا إلى المغالاة في بناء المنازل الفخمة، إضافة إلى السيارات الفارهة وشراء الأراضي.

على الرغم من تركيز الدراسات على الاستثمار العقاري للمهاجرين، وبخاصة ذلك المرتبط ببناء المنازل الفخمة، واعتباره بأنه استخدام غير عقلاني لرؤوس الأموال، والافتقار إلى عقلية ريادة الأعمال بين المهاجرين، فإنه يجب عدم تبسيط المسألة بهذا الشكل، بل يجب فهم دوافع المهاجرين. فصحيح أن بناء المنازل يشكل رمزاً للمكانة الجديدة للأسرة المهاجرة، ويعبّر عن الحراك الاجتماعي المتصاعد الذي تحقق لها من خلال الهجرة، وهي الوظيفة التي تؤديها في جميع المجتمعات تقريباً، لكنها لا تقتصر على هذه الوظيفة، فهي، أيضاً، تتعلق بالسعي من قبل المهاجرين إلى تحسين ظروفهم المعيشية. فالمنازل الجديدة توفر لأسر المهاجرين ظروفاً معيشية أفضل لاحتوائها على وسائل الصرف الصحي الحديثة، وللبيئة الصحية، وللخصوصية للأسرة وبخاصة للنساء، وتسهم في الحد من النزاعات العائلية المرتبطة بالتحويلات المالية للمهاجرين، التي قد تنشأ في إطار العائلة الممتدة، وبشكل خاص بين زوجات المهاجرين وأقاربهن. وبالتالي، اعتبار هذه الجوانب المرتبطة برفاهية الأسرة على أنها غير تنموية قد يعكس نظرة ضيقة للتنمية (De Haas, 2007a).

إن هناك أسباباً اجتماعية وثقافية محددة لوضع بناء المساكن كأولوية، ومن ضمنها أن نساء المهاجرين يتوقعن مكاسب كبيرة في الحرية الشخصية والخصوصية، ليصبح امتلاك منزل خاص، بعيداً عن سلطة العائلة، أولوية قصوى لهن، ما يدفع المهاجرين إلى بناء منازلهم الخاصة بأسرهم النووية (Van Rooij, 2000). وإلى جانب الحرية الشخصية للنساء، يشكل بناء المنزل واحدة من استراتيجيات المهاجرين للهروب من العبء المالي المتمثل في إعالة أسر كبيرة ممتدة، وقد لوحظ، في العديد من المناطق المرسلة للمهاجرين، أن التوترات داخل الأسرة حول استخدام التحويلات، تسرّع في عملية تفكك الأسر الممتدة، وتسارع في بروز الأسر النووية (De Haas, 2007b).

وفي الحالة الفلسطينية، يحظى الإسكان بأهمية خاصة لارتباطه بمحورية الأسرة، ولكونه مؤشراً على الثروة الاقتصادية لها، ويحدد أو يعكس حالتها داخل المجتمع المحلي. وبالتالي، يتم التركيز على الاستثمار في

الإسكان، وبخاصة أنه يعتبر استثماراً آمناً في ظل البيئة غير المواتية (Tamari, 1993). وبهذا، من المعروف تاريخياً في معظم قرى فلسطين، أن تشييد منزل للسكن يعتبر انعطافةً مهمةً في تاريخ الأُسر الفلاحية، ويمثل النتيجة الإيجابية للجهد العملي المضني والمتواصل، خلال سنوات طويلة، لمعظم أفراد العائلة، الذي مكنهم أخيراً من توفير تكاليف البناء. ولهذا، استقطب بناء المساكن جزءاً مهماً من رؤوس الأموال المستثمرة في قرى الهجرة، وبخاصة تلك الواردة من التحويلات المالية للمهاجرين (المالكي وشلبي، 1993: 57).

وظفت التحويلات المالية الواردة من المهجر في قرية ترمسعيا، في معظمها، من أجل بناء المساكن، حيث إن أول متطلبات المهاجر وأسرته بناء بيت حديث للأسرة، والتخلي عن البيوت القديمة ذات الطراز العربي، الذي لم يعد يتناسب مع الحياة العصرية والتغير في أنماط المعيشة (علقم وربيع، 1990: 235). وفي دير دبوان، حققت الهجرة للسكان بعض النتائج الاقتصادية، حيث ساهمت في رفع مستويات الدخل، وأدت إلى نمو وازدهار القرية من الناحية العمرانية نتاج تغير الأنماط الحياتية للسكان ارتباطاً بالتحويلات المالية من المهجر. وقد تأثر النمط المعماري في القرية بنقل المهاجرين وتقليدهم لنمط العمارة الغربي، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة بناء المنازل في القرية (دالية، 1991: 136 و146).

أما في قرية المزرعة الشرقية، فقد قام حوالي 75% من المهاجرين، الذين حافظوا على علاقاتهم مع القرية، ببناء منازل جديدة لهم، أو عملوا على توسيع منازلهم القديمة (المالكي وشلبي، 1993: 57). كان هذا في الفترة ما قبل تسعينيات القرن الماضي. وحسب البيانات التي وفرتها لنا بلدية المزرعة الشرقية، لا تزال حركة بناء المساكن من قبل المهاجرين مستمرة وفي اتساع، ارتباطاً بالزيادة المستمرة في عدد الأسر التي لديها مهاجرون، حيث يتراوح معدل عدد تراخيص المباني السكنية التي تصدرها البلدية سنوياً ما بين 20–25 ترخيصاً، يعود 60% منها للمهاجرين. وأفاد مهندس البلدية أن استثمارات المهاجرين في المباني السكنية لا تقتصر على زيادة عددها عن استثمارات الأسر المقيمة في القرية في هذا المجال، وإنما تشمل حجم الاستثمار المالي في المبنى السكني الواحد. ففي حالة مساكن الأسر المهاجرة، تتراوح مساحاتها ما بين 500 إلى 1200

متر مربع، وتتراوح تكلفة تجهيز كل منها ما بين 700 ألف إلى مليون دولار أمريكي، وتصل في بعض الحالات إلى بضع ملايين من الدولارات، وهذا لا يشمل تكلفة الأرض المقام عليها. بالمقابل، قدر مهندس البلدية تكلفة بناء وتجهيز بيت لعائلة مقيمة في القرية ما بين 100–400 ألف دولار أمريكي، بما لا يشمل الأرض المقام عليها، حيث تتسم بيوت المقيمين في القرية بصغر مساحتها بالمقارنة مع بيوت المهاجرين.

وقد أجمع من تمت مقابلتهم في قرى الهجرة الثلاث على تأثير التحويلات المالية من المهجر في توسع الأسرة النووية، حيث كان لبناء المهاجرين منازلهم الخاصة أثره في ذلك، فبعد أن كانت زوجة المهاجر تعيش مع عائلة زوجها في المراحل السابقة، أصبحت أسرة المهاجر النووية تعيش في بيتها الخاص اليوم. وإضافة إلى سعي المهاجر إلى تحسين ظروف أسرته المعيشية، فإن بناء منزل خاص بأسرته يشكل نوعاً من المقايضة المرتبطة بقبول الزوجة البقاء في القرية مع ضمان نوع من الحرية الشخصية لها، وتحكمها في التحويلات المالية لزوجها، وفي مصير أسرتها. تقول إحدى ربات البيوت لأسرة كانت مهاجرة وتعيش اليوم في قرية المزرعة الشرقية، ولا زال الزوج يعيش في المهجر:

"في الماضي كانت زوجة المهاجر وأولادها يعيشون مع عائلة الزوج، لكن اليوم الحياة تغيرت، أصبح لكل أسرة منزلها الخاص. لتستطيع المرأة منا العيش بعيدة عن زوجها، ولتتمكن من التحكم بحياتها، ولتربية أولادها، تحتاج إلى خصوصية، وأنها تستطيع التحكم بالأموال التي يرسلها زوجها. اليوم لا يقبل أحد أن يعيش مع أسرة ثانية، لكل أسرة خصوصية، وطريقة حياة مختلفة. ولو ما توفر إلنا بيتنا الخاص كان يمكن ما نعيش في البلد، وهذا كان واضح لزوجي، وقمنا ببناء البيت قبل ما نرجع من أمريكا".

وفي مقابلة مع أحد المهاجرين من قرية المزرعة الشرقية، اعتبر أن بناء المنازل من قبل المهاجرين في القرية، وعلى الرغم من أنه يرمز إلى النجاح والمكانة الاجتماعية والاقتصادية للمهاجر، لكنه، في الوقت نفسه، متطلب لأسرة المهاجر لتوفير البيئة الملائمة للأبناء عند زيارتهم للقرية فترة الصيف، في محاولة منهم لتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم، ومجتمع قريتهم، وعاداتهم وتقاليدهم، حيث قال:

"المهاجرون يركزون على بناء منازل لهم في القرية، صحيح أن هذا يعكس نجاحهم في المهجر والثروة التي يمتلكونها، بعد أن كانوا من محدودي الدخل قبل هجرتهم، وبالتالي لتعزيز وضعهم الاجتماعي بين أقاربهم وأهل

القرية بشكل عام، لكن من الأسباب الرئيسية التي تجعلنا كمهاجرين نقوم ببناء المنازل هو توفير ظروف معيشة مناسبة لأبنائنا. إن بناء المنزل يعتبر مهماً جداً بالنسبة لنا لأنه يساعد على ربط أبنائنا في وطنهم، فأكبر هموم المهاجرين هي أن نربط أبنائنا بوطننا وعاداتنا وتقاليدنا. المنزل يعني استقرار للعائلة وتوفير ظروف مناسبة للأبناء لدفعهم لحب البلد، إذا لم يتوفر منزل خاص بالأسرة، تضطر الأسرة للعيش مع عائلة الجد أو الأعمام خلال الزيارات الصيفية، وهذا لا يوفر الخصوصية، ويزيد من الخلافات، وينفر الأبناء من البلد، وهذا يختلف تماماً مع ما نرغب به. فالمهاجر يبني بيت تتوفر فيه كل متطلبات الحياة العصرية، بما فيها شبكة النت، والأجهزة الحديثة، وغرف خاصة بكل فرد من أفراد الأسرة، وهذا لتوفير الراحة النفسية للأبناء وعدم نفورهم من العودة للبلد".

إذاً، كان للهجرة أثرها الكبير في زيادة عدد المساكن في قرى الهجرة وتوسعها عمرانياً، التي ترافقت مع، وسرعت في، تفتت الأسرة الممتدة سكنياً، وانتشار الأسر النووية. وقد كان لهذا التوسع العمراني الكبير أثره على قطاع الأعمال الصغيرة في قرى الهجرة، حيث أدى إلى انتشار أكثر من مصلحة اقتصادية من النوع نفسه في هذه القرى لتغطية التوسع العمراني فيها، وهو ما أثر على دخل هذه المصالح. وفي ظل تراجع عدد سكان هذه القرى، فإن القوة الشرائية فيها تراجعت أيضاً. يقول أحد أصحاب المصالح الاقتصادية في قرية المزرعة الشرقية:

"الهجرة أنتجت واقع أن البلد انتشرت من ناحية عمرانية، وأصبحت البلد تغطي منطقة جغرافية أوسع، ولم تعد البلد محصورة في حارة أو حارتين، صارت البلد ممتدة. وبالتالي تعدد الأحياء وتوسعها، أوجد مصالح اقتصادية فيها كثيرة، وهذا انعكس سلباً على أبناء المهنة الواحدة، فبدل أن يكون 3-4 بقالات في البلد، صار في 15 بقالة، وهذا ينطبق على كل الحرف والمهن والمحلات، وهذا كان له تأثير على الدخل الاقتصادي لكل صاحب مهنة أو صنعة أو تاجر. ترافق التمدد العمراني مع تراجع عدد السكان، فالكثير من المساكن المملوكة للمهاجرين في القرية فارغة، والمشكلة في نقص السكان أن الحياة الاقتصادية في البلد تعتمد على وجود السكان، النجار والحداد والدكان واللحام وكل المهن تعتمد على وجود الناس، ونقص الناس يعني نقص الشغل، وبالتالي تراجع الوضع الاقتصادي للأسر اللي ما عندها مغتربين. مثال بسيط، كل عمل له خصوصية، فتحت صالون حلاقة للرجال سنة 1997، أخوي اشتغل معي سنة 2000، وبدأ بتسجيل لكل زبائننا على سجل، ووصل عددهم إلى حوالي 1050 زبون لغاية سنة 2010، وبعدها سافر أخي نفسه ولم أعد أهتم بالتسجيل. وخلال فترة التسجيل، أي خلال عشر سنوات، سافر من زبائننا

385 شاباً، يعني خسرنا حوالي 40% من زبائننا. طبعاً مش كل شباب البلد كانوا زبائن عندنا، هناك حلاقين آخرين لهم زبائنهم أيضاً، وجزء من الزبائن يتعاملون مع أكثر من حلاق. احسب هذا على كل المهن. بالمختصر، الهجرة تعني خسارة زبائن للمصالح الاقتصادية في البلد، فكلما نقص عدد السكان، يقل دخل المصالح الاقتصادية، وتقل فرص نجاحها، وهذا عامل جديد يشجع على التفكير بالهجرة".

أما فيما يخص النوعين الآخرين من الاستثمار العقاري، وهما: الاستثمار في المباني السكنية الكبيرة، سواء داخل قرى الهجرة أو في مدينتي رام الله والبيرة ومحيطهما، بهدف توليد دخل إضافي للمهاجرين وأسرهم، والاستثمار في الأراضي داخل القرية أو خارجها، فبالنسبة للمهاجرين، وكما عبر من تمت مقابلتهم لأغراض هذه الدراسة، فإن استراتيجية الاستثمار في المباني السكنية الكبيرة استراتيجية مجزية، تمكنهم من زيادة دخلهم، والاستثمار في الأراضي يشكل استثماراً مضموناً وقليل المخاطر، ويولد الربح على المديين المتوسط والطويل. وقد أظهر العمل الميداني في قرى الهجرة حجماً كبيراً من الاستثمارات العقارية للمهاجرين، وبخاصة في مدينتي رام الله والبيرة ومحيطهما. ففي قرية ترمسعيا، حاول من تمت مقابلتهم حصر هذا النوع من العقارات وتقدير قيمتها، سواء المباني أو الأراضي، واستطاعوا حصر عقارات قدرت قيمتها الإجمالية في العام 2021 بحوالي 250 مليون دولار، منها حوالي 180 مليون دولار مستثمرة في الأراضي، وحوالي 70 مليون دولار مستثمرة في عقارات تجارية وسكنية. هذا إضافة إلى الأراضي التي اشتراها المهاجرون داخل القرية، أو من قرية أبو فلاح المجاورة التي لم يتمكنوا من تقدير قيمتها نظراً للسرية التي تحيط بعمليات البيع والشراء داخل القرية لأسباب اجتماعية.

أما في قرية المزرعة الشرقية، وبالرجوع إلى بعض الأشخاص العارفين بقضايا الاستثمار الخاصة بالمهاجرين من القرية في العقارات، فقدر هؤلاء أن مهاجري القرية يمتلكون حوالي 60 دونماً من الأراضي في مدينتي رام الله والبيرة، تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 70 مليون دولار في العام 2021. كذلك، يمتلك مستثمرون من القرية 12 عمارة سكنية في مدينتي رام الله والبيرة، وهي جميعها مملوكة لمهاجرين، وتقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 100 مليون دولار في العام 2021 بما يشمل قيمة الأراضي المقامة عليها. وإضافة إلى ذلك، يمتلك

المهاجرون من القرية حوالي 300 دونم في قرى مجاورة، وبخاصة من أراضي قريتي خربة أبو فلاح وسلواد، وتقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي 7 ملايين دولار في العام 2021.

ومن اللافت أن شراء الأراضي داخل قرى الهجرة نفسها، ليس بالظاهرة الواسعة الانتشار، على الرغم من الازدياد المستمر في حجم الطلب عليها. وتعود محدودية هذه الظاهرة إلى الثقافة الاجتماعية التي تقلل من شأن من يبيع أرضه. كما تعود إلى أن الطلب على الأراضي في داخل هذه القرى، يكون عادة لأغراض السكن من قبل المهاجرين، وهي أراضٍ تبقى محدودة في مساحاتها ارتباطاً بالمخططات الهيكلية لهذه القرى. فعلى الرغم من امتلاك المهاجرين أراضيَ ضمن حدود القرية، فإن بعضهم لا تتوفر لهم أراضٍ سكنية في حدود المخطط الهيكلي، وبخاصة عندما يكون المهاجرون من الأخوة الذين استنفذ جزء منهم الأراضي السكنية، ولهذا يحتاج من تبقى منهم لشراء أرض سكنية في حدود المخطط الهيكلي للقرية.

ونظراً لارتفاع الطلب على الأراضي السكنية المترافق مع النقص في العرض، أخذت أسعار الأراضي السكنية في هذه القرى بالارتفاع بشكل كبير، فمثلاً وصل سعر الدونم الواحد من الأراضي السكنية في قرية المزرعة الشرقية إلى حوالي 200–300 ألف دولار أمريكي للدونم الواحد، حسب موقعها، بعد أن كانت أسعارها، قبل سنوات عدة، لا تتجاوز 20–50 ألف دولار للدونم الواحد. أما سعر الأراضي غير السكنية، فلا تتجاوز أسعارها 30 ألف دولار للدونم الواحد في العام 2020. وقد كان لارتفاع أسعار الأراضي أثره على المقيمين في القرية من غير المهاجرين، وبخاصة ذوي الدخل المحدود منهم، وهو تأثير مزدوج. فمن ناحية، يطالهم هذا التأثير سلبياً، ولاسيما من يحتاج منهم إلى قطعة أرض للبناء عليها. فارتفاع الأسعار قد لا يؤثر على قدرة المهاجرين على الشراء، لكنه، قطعاً، يشكل عقبة كبيرة أمام المقيمين في القرية من ذوي الدخل المحدود. ومن ناحية ثانية، فإن ارتفاع الأسعار يساعد المقيمين في القرية من ذوي الدخل المحدود على تحصيل مبالغ أعلى لأراضيهم عند بيعها، وبالتالي يسهم في تحسين مستويات معيشتهم أو في توفير مبالغ لازمة للبدء بمشروع اقتصادي.

من الطريف أن تقدير قيمة الأراضي قد اختلف مع الزمن، فسابقاً، عندما كانت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، كانت الأراضي الزراعية البعيدة عن المنطقة السكنية هي الأعلى قيمة، وكانت هي المفضلة لكونها أقل عرضة للاعتداءات المحتملة من قبل الناس، سواء من خلال الرعي أو سرقة المحاصيل، ارتباطاً بالفقر والحرمان والحاجة التي كانوا يعيشونها، وبالتالي كانت ذات قيمة أعلى، وكان المثل الشعبي الدارج "مربط الوحش ولا مربط الجحش"، على اعتبار أن الأراضي البعيدة فيها وحوش، بينما الأراضي القريبة تتواجد فيها الحيوانات الأليفة، كالحمير. ومع تحول الأرض إلى سلعة، وتراجع النشاط الزراعي، أصبحت الأراضي القريبة القابلة لبناء المساكن هي الأراضي ذات القيمة المرتفعة، وهو ما ينعكس اليوم بفرق كبير في الأسعار بينها وبين الأراضي البعيدة عن المساكن.

بشكل عام، برز استثمار المهاجرين في بناء المساكن، بشكل واضح، في قرى الهجرة، فالزائر لهذه القرى يلاحظ مباشرة انتشار المساكن الفخمة فيها، التي تمتد على مساحات واسعة، تجاوزت بكثير حدود البلدات القديمة فيها. وقد ارتبطت هذه الاستثمارات بإظهار نجاح الأسر المهاجرة في المهجر ولمكانتها الاجتماعية الجديدة للأسر، لكنها في الوقت، نفسه، تعبر عن حاجة اجتماعية لهذه الأسر، ترتبط بتحسين ظروف معيشتها، والتخفيف من النزاعات العائلية، وضمان استقلاليتها عن العائلة الأصلية، ولاسيما للنساء، ولتشجيع الأبناء على الارتباط ببلدهم الأصلي، من خلال توفير ظروف معيشية ملائمة لهم تتناسب مع ظروف معيشتهم في المهجر. وقد أسهمت هذه الاستثمارات في خلق الكثير من فرص العمل المحلية، وعلى المستوى الوطني العام، لكنها، في الوقت نفسه، وبفعل التوسع العمراني، أثّرت على مستوى الأعمال والدخل للمصالح الاقتصادية في هذه القرى، نظراً لتعدد المصالح الاقتصادية من النوع نفسه.

كذلك، استخدم المهاجرون في قرى الهجرة استراتيجية الاستثمار في العقارات، وبمبالغ كبيرة، وبخاصة في المراكز المدينية، كمدينتي رام الله والبيرة ومحيطهما، كاستراتيجية استثمارية مضمونة وقليلة المخاطر، وفي الوقت نفسه تؤمن للمهاجر وأسرته نوعاً من الضمانة المستقبلية لتوفير الدخل أو تعظيم الثروة.

4-4-2 الهجرة والتحولات على القطاع الزراعي

شكلت الهجرة العامل الأهم في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية في قرى الهجرة، فقد أتاحت الهجرة لهذه القرى الموارد المالية اللازمة للاستثمار في مشاريع اقتصادية خارج القطاع الزراعي ذات طابع محلي أو وطني. صحيح أن السياق الاستعماري الذي مرت به فلسطين كان العامل الأساس في تهميش القطاع الزراعي، ولاسيما بعد الاستعمار الإسرائيلي، لكن ضعف الإنتاجية الزراعية في قرى منطقة شمال شرق رام الله كان عاملاً أساسياً أيضاً في تهميش هذا القطاع. فكما أسلفنا، لم يكن الإنتاج الزراعي في هذه القرى كافياً لسد احتياجاتها، وهو ما اضطر عدداً كبيراً من الشباب في هذه القرى للبحث عن فرص عمل خارج قراهم، سواء في حدود فلسطين التاريخية أو خارجها.

تاريخياً، وقفت مجموعة من العوامل وراء تراجع القطاع الزراعي في فلسطين، ومن ضمنها إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي بدأ من أواخر المرحلة العثمانية، وتعمّق مع المرحلة البريطانية، وتعزز، بشكل أكبر، مرحلة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مساهمة القطاع الزراعي تقتصر على نحو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، واقتصرت نسبة العاملين فيه على 6% فقط من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، في الربع الثالث من العام 2020 (آذار 2020)، هذا على الرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني كانت أكبر من ذلك بكثير سابقاً. فحسب تقديرات هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، عمل ثلثا سكان فلسطين قبل العام 1948 في الزراعة.[25]

وفي حالة القرى الجبلية، كانت الزراعة الكفافية من العوامل المهمة التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي نظراً لعدم كفايته في توفير لقمة العيش لسكان هذه القرى، وبالتالي سعوا إل الاستعاضة عن هذا الواقع بالالتحاق بالعمل مدفوع الأجر في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وحسب سليم تماري، شكل تحول المزارعين إلى عمال بالأجر في قطاعات اقتصادية أخرى، سواء من خلال الهجرة الداخلية أو الخارجية، عاملاً مهماً في التخفيف

[25] المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية: http://www.ipa.ps/pipe/agriculteresector.html

من الضغوطات الديموغرافية على الأرض، وهو ما أدى، بدوره، إلى بداية التغير الجذري والعميق في الاقتصاد الزراعي. فعندما توفرت فرص عمل بأجر خارج نطاق القرية، تزايد التأثير على إهمال وتراجع القطاع الزراعي بشكل كبير (Tamari, 1983: 169)، وكذلك الأمر عندما بدأت الهجرة بالتزايد، وما رافقها من تحويلات مالية من المهاجرين.

وخلال المرحلة الأردنية، وكنتيجة لهجرة صغار المزارعين الداخلية بحثاً عن فرص عمل بأجر، كان هناك ازدياد في إهمال الأراضي الزراعية، حيث ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية المهملة من 238 ألف دونم في الأعوام 1968–1969 إلى 354 ألف دونم في الأعوام 1969–1979 (Tamari, 1983: 88).

ولاحقاً، تعزز إهمال وتراجع القطاع الزراعي بشكل كبير بفعل سياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، منذ العام 1967، التي عمدت إلى إعاقة نمو القطاع الزراعي وتطوره بشكل خاص، لما لهذا القطاع من ارتباطات بلب الصراع على الأرض والموارد الطبيعية، وبخاصة المياه. فقد وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة معوقات كثيرة أمام القطاع الزراعي، تمثلت في مصادرة الأراضي، والاستيلاء عليها، مستخدمة وسائل عديدة، وتحكمت بنوعية وكمية المنتجات الزراعية الفلسطينية بما يخدم المنتجات الإسرائيلية، والسيطرة على الموارد المائية، بما فيها مياه نهر الأردن التي مُنع الفلسطينيون من الاستفادة منها، ووضعت قيود على استخدامهم للمياه ومنعهم من حفر آبار جديدة، وغيرها من القيود التي أدت، بمجملها، إلى تراجع كبير في القطاع الزراعي الفلسطيني، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (إسكوا وأونكتاد، 1988؛ ميعاري، 1992). وكان من أهم التغيرات التي أحدثتها عملية إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي هي اقتلاع الفلسطيني من حياة الريف التقليدية عبر ربطهم بالعمل المأجور في سوق العمل الإسرائيلي، وتحويل القرية العربية إلى حالة من الركود وعدم الإنتاجية، حيث أدى إلحاق العمالة الفلاحية بالعمل المأجور في سوق العمل الإسرائيلي إلى إهمال كبير للأراضي الزراعية، وبخاصة في المرتفعات الجبلية (Tamari, 1983: 89).

تشكل حالة قرى الهجرة التي تشملها الدراسة نموذجاً واضحاً لترابط العوامل المؤثرة على تراجع القطاع الزراعي في فلسطين ارتباطاً بالسياق الفلسطيني العام، وفي الوقت نفسه ارتباطاً بموجات الهجرة التي شهدتها هذه

القرى. فلقد كان لهجرة الشباب من هذه القرى، التي بدأت في مراحل مبكرة، للبحث عن فرص عمل خارج قراهم، أثرها في تراجع القطاع الزراعي. وقد تراكم هذا الأثر، عبر الزمن، بفعل استمرار تدفق تيار الهجرة منها، وما ارتبط به من تحويلات مالية من المهاجرين لأسرهم، من جهة، وعدم قدرة القطاع الزراعي فيها على توفير الدخل الكافي لسد احتياجات الحياة اليومية للأسر من جهة أخرى، بما في ذلك لأسر غير المهاجرين، بفعل التغيرات على بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

والحالة الفلسطينية بهذا الخصوص ليست فريدة، فبالمقارنة مع حالة دولة المغرب، أكدت إحدى الدراسات، التي استندت إلى مراجعة للأدبيات المتوفرة حول الهجرة في المغرب، على أن الهجرة الدولية ساهمت في تدهور الزراعة في بعض المناطق الريفية، وتراجع الاهتمام بالزراعة صغيرة النطاق. وأرجعت هذه الدراسات تدهور القطاع الزراعي، بل والتخلي عنه، بشكل رئيسي، إلى هجرة القوى العاملة الفلاحية. وأشارت هذه الدراسات إلى أن ما يتوفر من نشاط زراعي للمهاجرين العائدين أو أسرهم هو نشاط مرتبط بالطقوس والعاطفة، وليس نشاطاً اقتصادياً حقيقياً (De Haas, 2001).

وفي المقابلات التي أجريت في قرى الهجرة المشمولة في دراستنا هذه، أكد من تمت مقابلتهم في جميع هذه القرى على تراجع النشاط الزراعي في قراهم لحساب نشاطات اقتصادية أخرى. فقد أكد هؤلاء أن القوى العاملة من الشباب في قراهم، لم تعد تكترث بالقطاع الزراعي كقطاع مولد للدخل، وأن الشباب أصبحوا يلتحقون أكثر بقطاعات اقتصادية أخرى، من ضمنها العمل في القطاع الحكومي العام، أو القطاع الخاص، والعمل كمهنيين وحرفيين، أو أصحاب أعمال في قراهم، أو في مدينة رام الله المجاورة. وبحسب رأيهم، فإن الإهمال الأكبر للقطاع الزراعي هو المرتبط بالمهاجرين وأسرهم، حيث إن هجرة العائلات أدت إلى تراجع الاهتمام بالأراضي الزراعية المملوكة لها، وما تبقى من أسر لمهاجرين في هذه القرى أصبحت تعتمد في دخلها على التحويلات المالية من المهاجرين.

من أهم المؤشرات على تراجع القطاع الزراعي في قرى الهجرة، تراجع الاهتمام بشجرة الزيتون التي كانت تشكل مصدراً مهماً من مصادر دخل الأسر في هذه القرى. ففي دير دبوان، مثلاً، "كان من أهم النتائج السلبية

للهجرة على مجتمع القرية، على الصعيد الاقتصادي، قلة الاعتماد على الموارد الاقتصادية المحلية، ونتج عن ذلك عدم الاهتمام بالأراضي الزراعية، ما أدى إلى تحوّل جزءٍ منها إلى أراضٍ قاحلة تماماً، وانعكس ذلك، أيضاً، على الأراضي المغروسة بأشجار الزيتون ... وغيره، فقد لوحظ قلة العناية بها كالسابق، وأصبحت الخدمة لتلك الأراضي تقليدية، ولا تفي بالغرض المطلوب" (دالية، 1991: 147).

وفي إحدى المقابلات في قرية المزرعة الشرقية، قال أحد الأشخاص:

"لم تعد الزراعة تشكل مصدراً هاماً للدخل للكثير من الأسر في القرية، بل إن هناك إهمال شديد للزراعة، بما في ذلك لشجرة الزيتون التي كانت تشكل في السابق مصدراً هاماً للعمل والدخل وتوفير احتياجات الأسر من الزيتون وزيت الزيتون. الكثير من الأسر المهاجرة أهملت أراضيها، ولم تعد تعمرها ولو حتى بحراثتها، والمؤسف أن الأراضي المزروعة بالزيتون المملوكة لهذه الأسر مهملة أيضاً، ونسبة غير قليلة منها تترك "بور" (غير مُعمَّرة)، والنسبة الأخرى تتم رعايتها من قبل أسر أخرى مقيمة في القرية مقابل حصة من إنتاج الزيت. وللتدليل على تراجع قيمة الأرض المزروعة بالزيتون بفعل الهجرة، كانت الأسر سابقاً، التي لا تتوفر لها قوى بشرية، وبخاصة الأسر المهاجرة، تقوم "بتضمين" أراضيها لأسر تتوفر لديها قوى بشرية، بحيث تقوم الأسرة التي تتضمن الأرض بأخذ ثلث المحصول من الزيت مقابل عملية قطف الزيتون، وفي حال كانت تقوم بالحراثة تحصل على نصف المحصول. أما اليوم، فنحن نشهد عدم وجود عدد كافٍ من الأسر التي ترغب بضمان الأرض المزروعة بالزيتون، وفي حال توفرت أسرة ترغب بذلك، فإنها تشترط أن تحصل على ثلثي المحصول من زيت الزيتون، مقابل حراثة الأرض وقطف الزيتون، وفي حال كانت الأسرة المهاجرة هي من تدفع تكاليف الحراثة، تحصل الأسرة التي تتضمن الأرض على نصف المحصول".

ومن المؤشرات على تراجع القطاع الزراعي، أيضاً، تراجع زراعة أشجار التين والكرمة (العنب)، حيث كانت المزرعة الشرقية، مثلاً، تشتهر، إضافة إلى أشجار الزيتون، بزراعة هذين النوعين من الأشجار. فعلى صعيد محصول التين، شهدت القرية ترجعاً كبيراً في إنتاجه، حيث كانت القرية تنتج كميات كبيرة منه، وكان يتم تسويقها قبل بداية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بشكل رئيسي، في مدينة نابلس، ومع بداية السبعينيات أصبح يتم تسويق معظم إنتاج التين في السوق الإسرائيلي عبر تاجر محلي. وفي نقاش مع أبناء هذا التاجر، الذين كانوا يساعدون والدهم في تجارة التين وقت الموسم، قدروا إنتاج التين في القرية بحوالي طنين يومياً،

خلال موسم التين، أي ما يعادل 100 طن سنوياً، على اعتبار أن الموسم يصل إلى 50 يوماً من الإنتاج سنوياً، واستمرت وتيرة هذا الإنتاج لغاية العام 1987؛ أي لغاية اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حين بدأ محصول التين بالتراجع، بحيث لا يوجد في القرية اليوم إنتاج من التين يسد احتياجات القرية نفسها. وقد أرجع أبناء تاجر التين تراجع الإنتاج إلى عاملين رئيسيين: الأول، تراجع التسويق في السوق الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، والثاني، اتساع الهجرة الكبير الذي شهدته القرية، ما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية وخراب أشجار التين في القرية.

وقد برز هذا النمط، أيضاً، في القرى المجاورة للمزرعة الشرقية، مثل سلواد، وكفر مالك، وعين يبرود، ودير جرير، وترمسعيا. ففي ترمسعيا، مثلاً، مثلت شجرة التين المرتبة الثانية بعد شجرة الزيتون من حيث الأراضي المزروعة في القرية، وكان يشكل مصدراً مهماً للدخل والغذاء. وقدرت كمية الإنتاج من التين بحوالي 40 طناً في السنة لغاية العام 1987، كان يتم بيعها، لغاية اندلاع الانتفاضة الأولى، لمصانع إسرائيلية. وقد شهدت القرية تراجعاً كبيراً في الأراضي المزروعة بشجرة التين، بحيث لم يتبقَّ سوى القليل منها بفعل التمدد العمراني، وعدم قيام سكان القرية بتجديد زراعته (علقم وربيع، 1990: 73–74).

أما على صعيد زراعة الكرمة، فقد شهدت قرى الهجرة تراجعاً كبيراً في إنتاجه أيضاً، حيث أفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المزرعة الشرقية، بأن القرية كانت من القرى المشهورة في إنتاج العنب، وكان جزء كبير من الأراضي المنتشرة على جبال القرية، التي نراها اليوم خَرِبةً، مزروعةً بالعنب، وكان يشكل مصدراً مهماً من مصادر دخل الأسر، حيث كان يسوّق في سوق نابلس. لكن في السبعينيات، أصيبت أشجار العنب بمرض قضى على نسبة كبيرة منها. ومع توسع الهجرة، لم يعد الناس إلى زراعته مجدداً. ولهذا، لا نجد اليوم في القرية سوى كرم عنب واحد، تمت زراعته قبل عدد قليل من السنوات، بينما تعتمد الأسر على شجرة عنب واحدة أو اثنتين في حديقة المنزل للاستهلاك الذاتي، ومعظم الأسر تعتمد على شراء العنب من السوق.

إضافة إلى الزراعة النباتية، شهدت قرى الهجرة تراجعاً في تربية الثروة الحيوانية أيضاً، وقد أكد من تمت مقابلتهم في قرى الهجرة الثلاث على تراجع أعداد الثروة الحيوانية في قراهم. فقد كانت دير دبوان تعتمد في

المجال الزراعي على تربية الثروة الحيوانية، بشكل أساسي، حيث كانت جميع الأسر فيه، تقريباً تعتمد على الثروة الحيوانية كمصدر رزق رئيسي، لكن مع بداية الهجرة وارتفاع معدلاتها مع الزمن، تراجعت تربية الثروة الحيوانية، وأصبحت تقتصر على العائلات التي لا يوجد لديها مهاجرون، بحيث قدّر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في القرية عدد الأسر التي تعتمد الآن على الثروة الحيوانية بحوالي 100–120 أسرة، منها حوالي 70–80 أسرة تقتنيها لأغراض تجارية، والباقي لأغراض الاستهلاك المنزلي. وفي المزرعة الشرقية، كانت معظم الأسر تقتني عدداً من الماعز والأغنام، وكان في القرية شخصان يعملان في مجال الرعي بالأجر، حيث كانت الأسر ترسل أغنامها صباحاً لهما ليقوما برعيها، ومع التراجع الكبير في أعدادها انقرضت هذه المهنة من القرية. ففي هذه الأيام، لا يوجد سوى عدد قليل جداً من الأسر التي تقتني الأغنام، لا يتجاوز عددها 25–30 أسرة، منها 7 أسر تقتني الثروة الحيوانية لأغراض تجارية، والباقي تقتنيها لأغراض الاستهلاك المنزلي. أما في ترمسعيا، فبعد أن كانت معظم الأسر تقتني الثروة الحيوانية، يقتصر عدد الأسر التي تقتنيها اليوم على 20–25 أسرة، منها 5 أسر تقتنيها لأغراض تجارية، والباقي لأغراض الاستهلاك المنزلي. واللافت أنه في جميع هذه القرى، وكما أفاد من تمت مقابلتهم فيها، تقتصر تربية الثروة الحيوانية على الأسر غير المهاجرة. وأعاد هؤلاء تراجع الثروة الحيوانية إلى انتشار الهجرة، وتغير نمط حياة الناس ارتباطاً بالتحويلات المالية التي توفر مصدر الدخل الأساسي للكثير من الأسر، والتغير في أنماط السكن الجديدة التي برزت في هذه القرى، والتي تتسم بالمنازل الحديثة التي لا تستوعب تربية الحيوانات فيها. وكذلك، التغير في توجهات الشباب للعمل في قطاعات اقتصادية أخرى، أو سعيهم إلى الهجرة.

4–4–3 الهجرة والاستثمار في قطاعات اقتصادية غير زراعية

يُعتقد عموماً أن التحويلات المالية للمهاجرين تستخدم، بشكل أساسي، للنفقات اليومية والاستهلاك البذخي والاستثمارات غير المنتجة، كبناء المنازل، وشراء السيارات الفخمة. بالمقابل، يبقى الاستثمار في أنشطة إنتاجية، صناعية أو زراعية أو خدمية، محدوداً للغاية. فالمهاجرون، بشكل عام، لا يستثمرون في هذه

المجالات، وهو ما يؤدي إلى اعتماد المجتمعات المرسلة للمهاجرين في دخلها على التحويلات المالية، وهو مؤشر اقتصادي سلبي (Lazaar, 1987; Seddon, 1981)، بحيث تصبح الاقتصادات المحلية لبعض التجمعات السكانية غير منتجة، ما يشكل خطراً عليها في المستقبل، ولاسيما عند الانتقال إلى الجيل الثاني من المهاجرين وما بعدهم، الذين قد تقل ارتباطاتهم بمجتمعاتهم الأصلية.

في دراسته لمهاجري جزيرة جربة التونسية إلى فرنسا، أكد عادل الوشاني (2018)، أن المهاجرين التونسيين لا يميلون إلى استثمار أموالهم في تونس في قطاعات اقتصادية منتجة، صناعية أو زراعية أو خدمية، وإنما اكتفوا باستثمارات غير منتجة، ولاسيما في قطاع العقارات، أو في الاستهلاك البذخي. وأظهر الوشاني أن عوامل كثيرة تقف خلف العزوف عن الاستثمارات الإنتاجية. فمن جهة، تلعب ثقافة العمل التي يحملها المهاجرون دوراً في ذلك، فهي ثقافة عمل تقليدية، حملها المهاجرون معهم عند هجرتهم من تونس إلى فرنسا، واستندت إلى أعمال يديرها أصحابها وأفراد أسرهم، وبالتالي حدت هذه الثقافة من إمكانية الاستفادة من ثقافة عمل تنظيمية عقلانية دقيقة، وبهذا يتخوف المهاجرون من الاستثمار في بلدانهم، لأنهم ليس لديهم عقلية استثمارية إبداعية، وإنما عقلية تقليدية.

من جهة ثانية، فإن الوضع الطبقي الذي يعيشه المهاجرون التونسيون في فرنسا، والدونية الاجتماعية التي يعيشونها في المجتمع الفرنسي، هي من العوامل التي تحد أيضاً من استثمارهم في بلدانهم الأصلية، وذلك لأنهم يستبطنون هذا الوضع الطبقي الذي يؤثر في مختلف ديناميات حياتهم، حتى في بلدانهم الأصلية، ما يؤثر في سعيهم إلى الاستهلاك البذخي لإثبات الذات، بدلاً من الاستثمار المنتج، وبهذا فهم يملكون المال لكنهم ليسوا رجال أعمال.

ومن جهة ثالثة، يرتبط ضعف الاستثمار بمعيار النجاح في المجتمع المرجعي؛ أي الأهل والأقارب، الذي يربط النجاح بإنجازات ثلاثة للمهاجر هي: بناء مسكن، وشراء سيارة، وشراء قطعة أرض. وبالتالي، فإن المجتمع المرجعي يحفز المهاجر على الاستهلاك البذخي بدلاً من الاستثمار في قطاعات اقتصادية منتجة.

وإضافة إلى هذه العوامل، أرجع الوشاني ضعف استثمارات المهاجرين في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية إلى الجهل بموارد الاستثمار وإمكاناته في تونس، وفشل الهياكل القانونية والمؤسسات المشجعة على الاستثمار وقصورها المنهجي، والمركزية الإدارية التونسية والتعقيدات الإجرائية التي تتسم بها، وتخوف المهاجرين من التبعات الضريبية التي قد تترتب على استثماراتهم نتيجة انكشاف أوضاعهم المالية للدولة التونسية، التي ينظر لها المهاجرون على أنها تتبع منهجاً تعسفياً غير مبني على معايير اقتصادية قانونية وواضحة. وهذه العوامل مجتمعة هي التي تحد من استثمار المهاجرين في بلدانهم، فهم لا يرون في تونس فرصة للاستثمار والنجاح، وإنما مخاطرة كبيرة فيها الكثير من عناصر الفشل.

تختلف حالة المغرب عن حالة جزيرة جربة التونسية، فالمهاجرون المغاربة، إضافة إلى استثمارهم في بناء المنازل الحديثة، استثمروا أيضاً في أنشطة اقتصادية متنوعة، حيث استثمروا في قطاعات الزراعة والسياحة، وأنشأوا مؤسسات تجارية وصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم، مثل تصنيع الأغذية، وتوريد مواد البناء، واستثمروا في قطاع النقل (Khachani, 1998).

وإذا ما نظرنا إلى حالة قرى الهجرة الفلسطينية، فإن الصورة تظهر أكثر إيجابية، وإلى حد كبير، من حالة جزيرة جربة التونسية، وهي أقرب إلى الحالة المغربية، من حيث تنوع استثمارات المهاجرين في قراهم، أو في مدينتي رام الله والبيرة. فمن خلال العمل الميداني الذي قمنا به في هذه القرى، تبين لنا أن المهاجرين، إضافة إلى استثمارهم في القطاع العقاري والاستهلاك البذخي، قد استثمروا في الكثير من المشاريع الإنتاجية، الصناعية والتجارية والخدمية، هذا على الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية التي يفرضها واقع فلسطين تحت الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، والمعوقات الإدارية والقانونية، وضعف البيئة القانونية المشجعة على الاستثمار، والمخاطرة الكبيرة التي قد تتعرض لها الاستثمارات بفعل عدم السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر، وما يرتبط بها من معوقات في الاستيراد والتصدير.

لقد شكل الاستثمار في المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية المجال الاستثماري الثاني من حيث الأهمية، بعد الاستثمار في بناء المساكن، والاستثمار العقاري بشكل عام. وقد شكل مجمل هذه المشاريع التي برزت

في قرى الهجرة، والتي يرتبط معظم القائم منها داخل هذه القرى بقطاع البناء، ويرتبط في خارجها بالقطاعات التجارية والخدمية. وقد كان لرؤوس أموال المغتربين دور مهم في تأسيس هذه المشاريع التي أثرت في اقتصاديات هذه القرى، وساهمت في خلق فرص العمل للقوى العاملة فيها أو من خارجها، وساهمت في خلق مهن جديدة، يرتبط جزء مهم منها بالهجرة بشكل مباشر.

أظهرت بيانات التعداد العام للمنشآت 2017 (انظر جدول 4–1) أن قرى الهجرة يتوفر في كل منها عدد منشآت اقتصادية وخدمية أكبر بكثير من التي تتوفر في قرية خربة أبو فلاح التي لا تتسم بالهجرة. فقد بلغ عدد المنشآت في قرية المزرعة الشرقية 130 منشأة، وفي ترمسعيا 134 منشأة، وفي دير دبوان 170 منشأة، في حين اقتصر عدد المنشآت في قرية خربة أبو فلاح على 96 منشأة. يرتبط هذا الاختلاف بالتحويلات المالية للمهاجرين واستثماراتهم في تأسيس مشاريع اقتصادية داخل قراهم، في حين أن قلة اعتماد خربة أبو فلاح على الهجرة والتحويلات المالية المرتبطة بها، أدى إلى نقص عدد المنشآت فيها، هذا على الرغم من أن عدد سكانها يفوق أيّاً من القرى الثلاث الأخرى، كما بيّنا سابقاً في هذه الدراسة.

ينعكس عدد المنشآت في كل من هذه القرى على عدد القوى العاملة التي تشغلها، حيث يظهر الجدول (4–1) أن عدد العاملين في منشآت خربة أبو فلاح قد بلغ 176 عاملاً فقط، ويقل بشكل واضح عن عدد العاملين في المنشآت القائمة في كل من قرى الهجرة الثلاث، التي كان أقلها في ترمسعيا بواقع 314 عاملاً، ثم دير دبوان 253 عاملاً، ثم المزرعة الشرقية 464 عاملاً.

وعلى الرغم من زيادة عدد المنشآت في دير دبوان وترمسعيا عن المزرعة الشرقية، فإن عدد العاملين في منشآت الأخيرة يزيد عليهما، وهذا يدلل على كبر حجم المنشآت في المزرعة الشرقية، التي، كما تظهر البيانات، تتركز في الصناعات التحويلية، حيث توظف هذه المنشآت 266 عاملاً من أصل 464 عاملاً، في حين تتركز المنشآت العاملة في كل من دير دبوان وترمسعيا في مجال تجارة الجملة والتجزئة وتصليح المركبات، وهي مجالات عمل لا تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة بالمقارنة مع المشاريع الصناعية المتوفرة في المزرعة الشرقية، التي تغلب عليها مصانع قص الحجر والرخام. لكن من المفيد، أيضاً، التنويه، هنا، إلى أن

المنشآت التي يشملها الجدول تقتصر على تلك القائمة في داخل هذه القرى، بينما تعد المنشآت القائمة في مدينة رام الله مثلاً، والمملوكة لأفراد من هذه القرى، ضمن منشآت مدينة رام الله، وبالتالي، فإن نسبة التشغيل للمنشآت التي ساهم في تأسيسها المهاجرون أكبر من التي يعكسها الجدول.

جدول 4-1: عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي في القرى المبحوثة والنشاط الاقتصادي الرئيسي، 2017

النشاط الاقتصادي	التجمع							
	ترمسعيا		خربة أبو فلاح		المزرعة الشرقية		دير دبوان	
	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين
التعدين واستغلال المحاجر	-	-	-	-	1	6	-	-
الصناعات التحويلية	22	67	12	44	37	266	28	74
الإنشاءات	1	2	-	-	1	1	1	11
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	64	135	50	78	59	109	75	149
النقل والتخزين	2	6	-	-	2	2	2	7
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	5	9	7	9	6	7	17	30
المعلومات والاتصالات	-	-	-	-	2	4	-	-
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	6	16	-	-	2	8	4	8
الأنشطة العقارية	1	2	-	-	-	-	-	-
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2	6	1	2	3	6	5	7
أنشطة الخدمات الإدارية والمساندة	4	19	1	1	3	19	3	3
التعليم	3	18	4	13	1	8	3	14
أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي	4	6	3	3	3	4	3	11
الفنون والترفيه والتسلية	5	10	7	12	2	12	7	9
أنشطة الخدمات الأخرى	15	18	11	14	8	12	22	30
المجموع	**134**	**314**	**96**	**176**	**130**	**464**	**170**	**353**

يستثمر مهاجرو ترمسعيا، كما أفاد من تمت مقابلتهم في القرية، في مجالات متنوعة، وبخاصة في المجالات التجارية، سواء داخل القرية أو في مدينة رام الله. وقد بدأت هذه الاستثمارات منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما انعكس على البنية الاقتصادية في القرية. فحسب إفادات من تمت مقابلتهم، استثمر مغتربو القرية

أكثر من 50 مليون دولار في مشاريع تجارية كبرى في مدينتي رام الله والبيرة ومحيطهما، هذا إضافة إلى استثماراتهم داخل القرية.

بدأ مهاجرو المزرعة الشرقية بالاستثمار في مشاريع اقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتركزت الاستثمارات في تلك الفترة في بعض المشاريع العائلية الصغيرة، وأخذت هذه الاستثمارات بالتوسع بعد ذلك، وكانت الهجرة العامل الأساسي الذي أدى إلى بروز بعض الصناعات التحويلية في القرية المرتبطة أساساً بقطاع البناء، من مصانع لقص الحجر، أو مصانع الباطون الجاهز، أو معامل الطوب والبلاط، وغيرها. وقد أصبحت هذه المصانع علامة فارقة في اقتصاد القرية، فبعد أن بدأت للتجاوب مع الحاجات المحلية في القرية المرتبطة بازدياد بناء المنازل للمهاجرين من القرية، اتسعت لتصبح مشاريع تورد منتجاتها لمختلف القرى والمدن في الضفة الغربية، بل إن بعضها أصبح يصدر جزءاً من منتجاته إلى دول أخرى، عربية وأجنبية.

بدأت حركة الاستثمار في المشاريع الاقتصادية تتوسع في تسعينيات القرن الماضي، حيث ظهرت مشاريع استثمارية كبيرة الحجم، عندما أسس المهاجرون أو المقيمون في القرية العديد من المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية، سواء داخل القرية أو في مدينة رام الله، وارتبطت معظم هذه المشاريع بقطاع البناء، وتوسعت لتشمل منشآت اقتصادية تجارية أو خدمية.

ويلاحظ حسب المسح الذي أجريناه على 16 منشأة تشغل الواحدة منها أكثر من 10 عمال مملوكة لأشخاص من القرية، أن هذه الاستثمارات بدأت فعليا في العام 1992، مترافقة مع إنشاء السلطة الفلسطينية. وغالباً ما يعود هذا التوقيت إلى عاملين أساسيين: الأول هو تفاؤل المغتربين بتحسن البيئة العامة في فلسطين، بما فيها البيئة الاستثمارية، وهو ما عبر عنه الكثير من المهاجرين الذين تمت مقابلتهم، حيث أكدوا على أن بداية الحديث عن إنشاء السلطة الفلسطينية كان من العوامل المهمة التي ولّدت لديهم الأمل بالعودة والاستثمار في بلدهم. أما العامل الثاني فهو تراكم الثروة لدى المهاجرين، حيث يلاحظ أن عدداً لا بأس به منهم أصبح لديهم ثروة كبيرة بعد قضائهم فترة طويلة في المهجر، وهي ثروة لم تكن تتوفر لدى الكثير منهم قبل تلك الفترة، وبالتالي كان عدم توفرها من محددات القدرة على الاستثمار في بلدهم الأصلي.

ويجدر التنويه، هنا، إلى أن بعض المهاجرين القدامى قد جمعوا ثروات كبيرة، لكن لم يكن بإمكانهم العودة والاستثمار في القرية لإفقادهم حق الإقامة في فلسطين من قبل الاستعمار الإسرائيلي، إما لهجرتهم السابقة على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وإما بفعل السياسات الإسرائيلية التي كانت تفرض على كل من يغادر الحدود ألا تتجاوز مدة إقامته السنة الواحدة في الخارج، وهي سياسة بقيت لغاية نشوء السلطة الفلسطينية.

لقد لعبت التحويلات المالية للمهاجرين دوراً بارزاً في تعزيز الاستثمار في قرية المزرعة الشرقية، وخارجها، في مجالات صناعية وتجارية وخدمية. وقد أظهر المسح الذي أجريناه على المنشآت الاقتصادية المملوكة لأشخاص من القرية، أن نصف هذه الاستثمارات كانت بالشراكة مع مستثمرين آخرين من غير المهاجرين. وأعاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هذه الظاهرة إلى أن المغتربين يحتاجون إلى شركاء من المقيمين داخل البلدة لتوفر المعرفة لديهم بمجالات الاستثمار والسوق المحلي وطريقة التعامل مع الزبائن، ولتفادي أية مخاطر محتملة نظراً لغياب معرفة المغتربين بطبيعة السوق المحلي. أما المشاريع الثمانية المتبقية، فكان منها 3 مشاريع مملوكة بالكامل لمغتربين عائدين، و5 مشاريع مملوكة بالكامل لمستثمرين غير مهاجرين. وقد توزعت هذه المنشآت الاقتصادية بين قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، وكانت حصة الأسد للقطاع الصناعي بواقع 10 مشاريع، وانقسمت المشاريع الستة الباقية بالتساوي بين القطاعين التجاري والخدمي.

بلغت القيمة المقدرة لإجمالي المشاريع التي شملها المسح حوالي 45 مليون دولار في العام 2021، حسب تقديرات مالكيها، ارتباطاً بالتطوير والتوسع على منشأتهم نتيجة لتطور أعمالها مع الزمن. أما عن تكاليف تأسيس هذه المنشآت، فتفيد البيانات، المصرح بها من قبل أصحابها، بأن الرأسمال التأسيسي لها قد بلغ 17.1 مليون دولار أمريكي. ومع أن هذه المنشآت تأسست في سنوات مختلفة، فقد عملنا على معادلة احتساب تكاليف تأسيسها بأسعار العام 2021، وعلى أساس سعر فائدة 3%.[26] وبناء على هذه الحسابات، بلغ إجمالي

[26] تمت الاستعانة بالصديق مسيف مسيف، الباحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، لاحتساب تكاليف التأسيس بأسعار العام 2021، مشكوراً.

الرأسمال التأسيسي لمجمل المنشآت التي شملها المسح حوالي 22.4 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 11.1 مليون دولار أمريكي من تحويلات المهاجرين، بما يعادل 49.5% من إجمالي رأس المال التأسيسي لها، والباقي من مستثمرين مقيمين داخل القرية.

وبهذا، فإن التحويلات المالية من المغتربين بهدف الاستثمار كان لها دور أساسي في تنشيط اقتصاد القرية، وفي فتح فرص عمل محلية لسكان القرية أو للعمال من القرى والمناطق الأخرى في فلسطين، وهو ما سنتطرق له بشيء من التفصيل، لاحقاً، في القسم الخاص بالتشغيل في هذا الفصل.

وإضافة إلى ذلك، فإن للهجرة تأثيراتها أيضاً على تنشيط الحركة التجارية في قرى الهجرة، وبخاصة في فترة الصيف، وهي الفترة التي يعود عدد كبير من المهاجرين من هذه القرى لزيارة عائلاتهم، أو لتمكين أبنائهم من العيش في قراهم لاكتساب العادات والتقاليد والقيم، وتعلم تعاليم الدين الإسلامي، كما عبر عن ذلك الكثير من المهاجرين الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا إضافة إلى تكثيف إقامة حفلات الأعراس خلال فترة الصيف، ارتباطاً بعودة المهاجرين من المهجر. يقول أحد أصحاب المصالح الاقتصادية في قرية المزرعة الشرقية بهذا الخصوص:

"بلدنا تعيش في بحبوحة اقتصادية وخاصة فترة الصيف، لما يرَوّحوا المغتربين ما بين 1000 و1200 شخص، هذا يحرك الحياة الاقتصادية في البلد، يعني فترة الصيف بصراحة نعيش فترة انتعاش، لكن باقي السنة نعيش وضع صعب. يعني، المغتربون يستهلكون من الدكاكين واللحامين ويستعملون الخدمات الموجودة في البلد مثل محلات الحلاقة والمقاهي والمطاعم وغيرها، وأيضاً يفتحون شغل جديد، لأن جزء منهم يبدأ ببناء بيت جديد، وهذا يخلق فرص عمل كثيرة في البلد. والأعراس أيضاً لها دور كبير في تنشيط اقتصاد البلد في فترة الصيف. كل الحرفيين والمهنيين والخدمات يزيد شغلها فترة الصيف، وكثير من الناس تعتمد على فترة الصيف في مصدر دخلها الأساسي، والذي يغطي مصاريفها السنوية".

وكمؤشر على فائدة عودة المهاجرين الصيفية على الاقتصاد المحلي في قرى الهجرة، من حيث زيادة حجم أعمال المصالح الاقتصادية المحلية وزيادة دخلها، يقول أحد مالكي البقالات في قرية المزرعة الشرقية:

"في معظم محلات البلد، يتضاعف معدل البيع اليومي خلال فترة الصيف مقارنة بأشهر السنة الأخرى، فأنا مثلاً، معدل بيعي في فترة شهور الصيف الثلاثة يعادل معدل بيعي للشهور التسعة الأخرى المتبقية من السنة. وهذا يرتبط بعودة المغتربين من المهجر في فترة الصيف وزيادة عدد السكان، وحجم مشترياتهم الكبير مقارنة مع المقيمين في البلد، بحكم أنهم في زيارة وبمثابة سياحة لهم، وأيضاً بسبب إقامة الأعراس في فصل الصيف، التي ترتبط أيضاً بعودة المغتربين من المهجر، حيث يتم شراء الكثير من مستلزمات الأعراس من البقالات وجميع المحلات في البلد، إضافة إلى ما يشترونه من المدينة".

إجمالاً، كان للهجرة وما ارتبط بها من تحويلات مالية، أثرها على اقتصاديات قرى الهجرة، سواء من حيث مستويات الاستهلاك، أو الاستثمار في المساكن، أو في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، التي ساهمت، بمجملها، في توليد فرص العمل المحلية، وتجاوزتها لخلق فرص عمل لعمال من خارجها. وإضافة إلى ذلك، ساهمت في تنشيط الحركة التجارية وتوليد الدخل للمصالح التجارية والمهنية المحلية. لكن على الرغم من ذلك، كان لهذا التأثير الاقتصادي أثره في توليد مزيد من المحفزات للشباب على الهجرة، أو على العزوف عن العمل، وبخاصة عندما تتوفر تحويلات مالية من المهجر، وهو ما يعني تعزيز تبعية اقتصاد هذه القرى على التحويلات المالية، وبقائه رهناً بهذه التحويلات، الأمر الذي قد يشكل خطورة عليها في المستقبل.

4-5 الهجرة والتشغيل والبطالة

لقد شكلت استثمارات المهاجرين في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، التي بيّناها سابقاً، مصدراً مهمّاً لتوليد فرص العمل المحلية في قرى الهجرة. كما شكلت الاستثمارات المحلية لغير المهاجرين من هذه القرى، التي ارتبطت أساساً باستثمارات تعتمد على التحويلات المالية كأساس لنجاح أعمالها، سواء النشاطات الاقتصادية المرتبطة ببناء المساكن، أو تلك النشاطات التي ترتبط بتوفير الخدمات. فبعد أن كانت هذه القرى تعتمد، بشكل كبير، على فرص العمل التي توفرها السوق الفلسطينية بشكل عام، أو تلك المرتبطة بالعمل في قطاع العمل الإسرائيلي، شهدت هذه القرى تطوراً واضحاً في خلق فرص العمل المحلية فيها لقواها العاملة، ولاحقاً لعاملين من خارجها.

4-5-1 قرى الهجرة: التحول من تصدير قواها العاملة إلى استيرادها

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 أن نسبة عالية من القوى العاملة في قرى الهجرة، تعمل داخل قراها، فكما يظهر جدول 4-2، تزيد هذه النسبة على 60% من القوى العاملة لكلا الجنسين في كل من القرى الثلاث. بالمقابل، بلغت هذه النسبة حوالي 15% لكلا الجنسين في خربة أبو فلاح، التي تعتمد، بشكل أكبر، على فرص العمل ضمن سوق العمل الفلسطيني الأوسع بنسبة 83%. وأظهرت البيانات أن نسبة النساء المنخرطات في القوى العاملة اللواتي يعملن داخل قراهن، ترتفع، أيضاً، في قرى الهجرة مقارنة بخربة أبو فلاح، حيث تزيد نسبة العاملات من كل قرية من قرى الهجرة في داخلها عن العاملات خارجها، في حين تقل نسبة العاملات من قرية خربة أبو فلاح داخلها عن العاملات خارجها.

جدول 4-2: نسبة العاملين في القرى المبحوثة (15 سنة فأكثر) حسب مكان العمل والجنس، 2017

الجنس	مكان العمل	2017			
		ترمسعيا	خربة أبو فلاح	المزرعة الشرقية	دير دبوان
ذكور	ضمن القرية نفسها	62.1%	11.3%	62.8%	67.5%
	الاقتصاد الوطني خارج القرية	19.5%	85.6%	35.5%	28.9%
	خارج الاقتصاد الفلسطيني	18.5%	3.1%	1.7%	3.5%
	المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0
إناث	ضمن القرية نفسها	77.0%	39.4%	57.5%	46.7%
	الاقتصاد الوطني خارج القرية	18.0%	60.6%	42.5%	53.3%
	خارج الاقتصاد الفلسطيني	4.9%	0.0%	0.0%	0.0%
	المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0
كلا الجنسين	ضمن القرية نفسها	64.1%	14.7%	62.2%	64.7%
	الاقتصاد الوطني خارج القرية	19.3%	82.6%	36.3%	32.3%
	خارج الاقتصاد الفلسطيني	16.7%	2.7%	1.5%	3.0%
	المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

وبشكل عام، تؤشر هذه الأرقام بوضوح على مدى تأثير الاستثمارات في قرى الهجرة على خلق فرص العمل المحلية فيها، سواء لأصحابها وأفراد أسرهم أو لأفراد من القرية، التي توفرها المشاريع الاستثمارية الكبيرة، أو

المشاريع الصغيرة، صناعية كانت أو تجارية أو خدمية، إضافة للمشاريع الاستثمارية في بناء المنازل أو العمارات السكنية في هذه القرى أو خارجها.

وإضافة إلى فرص العمل المحلية التي تولدها المشاريع الاستثمارية في قرى الهجرة، فإن هذه المشاريع توفر فرص عمل لعمال من خارج هذه القرى. ففي دراستنا لحالة قرية المزرعة الشرقية، أسهمت المشاريع الاستثمارية في خلق الكثير من فرص العمل، حيث أظهرت البيانات التي تم جمعها من 16 منشأة صناعية وتجارية وخدمية، يزيد عدد العاملين في كل منها على 10 عاملين، أنها توفر 469 فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى 246 فرصة عمل غير مباشرة؛ أي إن إجمالي ما توفره هذه المشاريع يصل إلى 715 فرصة عمل، وبمعدل 44 فرصة عمل لكل منشأة. كانت معظم هذه الفرص لعمال من خارج القرية، حيث بلغ عدد العمالة المباشرة منهم في هذه المنشآت 377 عاملاً، يضاف إليهم 225 عاملاً يعملون فيها بشكل غير مباشر. أما العاملون فيها بشكل مباشر من سكان القرية، فبلغ عددهم 92 عاملاً، وبشكل غير مباشر 21 عاملاً. وبهذا، فإن نسبة فرص العمل التي أتاحتها هذه المشاريع لعمال من القرية لا تتجاوز 15.8%، في حين وفرت 84.2% من فرص العمل لعمال من خارج القرية.

ويرتبط نقص العاملين من القرية في هذه المشاريع بأن القوى العاملة المقيمة في القرية هم، غالباً، من أصحاب المشاريع أو يعملون لحسابهم الخاص أو مهنيون، وبالتالي، فإنه لا تتوفر في القرية أيدٍ عاملة كافية للعمل في هذه المشاريع، هذا من ناحية، ويرتبط، من ناحية أخرى، بالهجرة، كعامل مباشر وأساسي، وله دور مركزي في نقص الأيدي العاملة في القرية. فإذا ما استثنينا المهاجرين، كقوة عمل، وركزنا على قوة العمل في الاقتصاد المحلي، فإن موجات الهجرة المتعاقبة من القرية قد عملت على تحول المزرعة الشرقية من بلد مصدّر للعمالة على المستوى المحلي إلى بلد مستورد لها، ويؤشر عدد فرص العمل التي توفرها المنشآت الاقتصادية في القرية للعمال من خارجها، التي بيّناها سابقاً، على هذا التحول.

لقد لعبت الهجرة، في هذا الإطار، دوراً مزدوجاً، فهي، من جهة، أفرغت القرية من نسبة عالية من قواها العاملة، ارتبطت بالتراجع على عدد سكانها، كما بيّنا سابقاً، ومن جهة أخرى، خلقت البيئةَ المحفزةَ للرغبة في

الهجرة، والعزوف لدى الشباب عن العمل في انتظار تحقيق ذلك. فعلى الرغم من توفر فرص العمل المحلية، تبقى توجهات الشباب نحو الهجرة من القرية مرتفعة، وهذا لأن الرغبة في الهجرة لم تعد مرتبطة بتوفر فرص العمل من عدمها فقط، وإنما أصبحت ترتبط بعوامل أخرى، أهمها: الشعور بالحرمان النسبي بين غير المهاجرين مقارنة بالمهاجرين، والسعي إلى التشبه بالمهاجرين من حيث نمط ومستوى المعيشة الذي يتمتعون به هم وأسرهم، والسعي إلى تحقيق الثروة وليس الدخل فقط، حيث إن فرص العمل المحلية المتاحة مدرة للدخل، إلا أنها لا تحقق للشباب طموحهم بالثروة التي يتطلعون لها، والتي ترتبط، أيضاً، بتحسين مكانتهم الاجتماعية والجاه والنفوذ، وهي قضايا سنتطرق إليها في الفصل اللاحق. ويقول أحد الأشخاص المقيمين في قرية المزرعة الشرقية الذين تمت مقابلتهم:

"الهجرة بنسب عالية من البلد لها تأثير على قطاع الشباب بشكل خاص، الشباب بطّل عندهم أي طموح في تعلم أي مهنة أو صنعة، وتراجعت عندهم الرغبة في التعليم، وصار طموح الشاب لما يصل 19 أو 20 سنة الزواج من صبية معها جنسية، لأنه بفكر أنه حياته راح تصير أفضل إذا سافر على المهجر، فحياتهم في البلد قبل السفر هي عملياً حياة للتحضير للسفر، ولو حتى اشتغل يكون هدفه توفير مبلغ مالي للسفر، وليس بهدف تأسيس حياته في البلد، يعني ممكن نسميها حياة مؤقتة لحين السفر".

وإضافة إلى فرص العمل التي تولدها استثمارات المهاجرين في المجالات الصناعية والتجارية، فإن استثمارهم في بناء المساكن والعمارات السكنية، سواء داخل قرى الهجرة أو في مدينتي رام الله والبيرة، ساهم في توليد الكثير من فرص العمل. وقد قدر مهندس بلدية المزرعة الشرقية أن كل مشروع بناء لوحدة سكنية في القرية بمساحة 500 متر مربع يولد ما معدله 3,500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة طوال فترة التنفيذ، أو ما يعادل توليد فرص عمل متواصلة لخمسة أشخاص لمدة عامين كاملين. وفي حالة مساكن المهاجرين التي تتسم مساحاتها باتساعها، فإنها، بالمعدل، تولد فرص عمل متواصلة لعشرة أشخاص لمدة عامين كاملين.

4-5-2 معدلات بطالة محدودة في قرى الهجرة

ساهمت الهجرة، عبر التحويلات المالية للمهاجرين واستخدام جزء مهم منها في استثمارات اقتصادية متنوعة، في خفض نسب البطالة في قرى الهجرة. فقد أظهرت بيانات التعداد العام للسكان للعام 2017 محدودية نسب البطالة في قرى الهجرة (انظر جدول 4-3)، حيث تراوحت ما بين 5.3% و8.4% في مجمل هذه القرى في ذلك العام،[27] وهي نسبة منخفضة مقارنة مع المعدل العام للبطالة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة التي بلغت 28.4% في العام نفسه، وبالمقارنة مع معدلاتها على مستوى الضفة الغربية وحدها 18.7%، وعلى مستوى محافظة رام الله والبيرة 15.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

جدول 4-3: نسبة البطالة للأفراد في القرى المبحوثة (15 سنة فأكثر) حسب القرية والجنس، 2017

الجنس	التجمع			
	ترمسعيا	المزرعة الشرقية	دير دبوان	خربة أبو فلاح
ذكر	5.1	4.0	7.6	2.7
أنثى	17.4	15.1	13.5	28.2
كلا الجنسين	6.9	5.3	8.4	6.3

وكما هو الحال على المستوى العام لمعدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن معدلات البطالة ترتفع بين الإناث مقارنة بالذكور. فقد أظهرت بيانات العام 2017 أن نسبة البطالة بين الإناث في قرى الهجرة تراوحت بين 13.5% و17.4%، وهي نسب أعلى بكثير مقارنة بنسبة الذكور التي تراوحت ما بين 4.0% و7.6% في قرى الهجرة الثلاث. على الرغم من ذلك، تبقى معدلات البطالة في قرى الهجرة لكل من الجنسين أقل من مثيلاتها على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة (48.2% إناث، و23.2% ذكور)، وعلى مستوى

[27] احتسبت نسب البطالة في القرى المشمولة في الدراسة من بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 التي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لي، مشكوراً، بعد تأهيلها لضمان سرية البيانات. وتشمل البطالة، أولئك الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، سواء بين الذكور أو الإناث.

الضفة الغربية وحدها (32.1% إناث، و15.6% ذكور، وعلى مستوى محافظة رام الله والبيرة،18.1% إناث، و15.5% ذكور).

وعند مقارنة نسب البطالة في قرى الهجرة الثلاث مع قرية خربة أبو فلاح، فإن نسبة البطالة بين الإناث في الأخيرة قد بلغت 28.2% في العام 2017، وهي أعلى بكثير من مثيلاتها في قرى الهجرة. وغالباً ما يعود هذا الاختلاف إلى ارتفاع نسبة التعليم في قرية خربة أبو فلاح مقارنة مع قرى الهجرة، وهو ما يعني التحاق عدد أكبر من الإناث في سوق العمل، وفي ظل محدودية فرص العمل التي توفرها سوق العمل المحلية في القرية نفسها، أو على المستوى الوطني، وبخاصة للإناث، واجهت البطالة نسبة عالية منهن.

أما على صعيد البطالة بين الذكور، فبلغت في قرية خربة أبو فلاح 2.7% فقط، وهي أقل من مثيلتها في قرى الهجرة. ويعود ارتفاع نسبة البطالة في قرى الهجرة بين الذكور إلى عزوف الشباب عن العمل بسبب رغبتهم في الهجرة، كما أشرنا سابقاً، ففي المقابلة الجماعية التي أجريت في قرية المزرعة الشرقية، ظهر هذا العامل بوضوح، حيث يعتمد جزء منهم على التحويلات المالية في دخلهم لحين السفر. وقد أظهرت بيانات التعداد العام للسكان 2017، أن ما نسبته 22.6% من الذكور في قرية دير دبوان لا يعملون ولا يريدون العمل بسبب وجود إيراد، وبلغت هذه النسبة 15.0% في المزرعة الشرقية، وبلغت 7.8% في ترمسعيا. أما في قرية خربة أبو فلاح، فلم تتجاوز هذه النسبة 1.5% من الذكور العاطلين عن العمل.

بهذا، شكلت الهجرة عاملاً أساسياً وحاسماً في خلق فرص العمل في قرى الهجرة، سواء لسكانها أو لعمال من خارجها، وبالتالي، ساهمت، وبشكل واضح، في الحد من معدلات البطالة في هذه القرى، وبخاصة بين النساء، لكنها في الوقت نفسه عززت نزعة العزوف عن العمل لدى الشباب في انتظار معاملات الهجرة والسفر، أو بسبب الحصول على التحويلات المالية من الأفراد المهاجرين من الأسرة. وعلى الرغم من ذلك، لم تظهر للهجرة تأثيرات واضحة على تعزيز مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية في قرى الهجرة، حيث بقيت نسبة مشاركتهن في سوق العمل متدنية، وفي الوقت نفسه اقتصرت، في معظمها، على وظائف في مجال التعليم.

4-5-3 مهن جديدة مرتبطة بشكل مباشر بالهجرة

لقد تغيرت البنية المهنية في قرى الهجرة عبر الزمن، فبعد أن كانت النسبة الأكبر من سكان هذه القرى يعملون في الزراعة، وفي بعض الحرف البسيطة، أصبحت هذه القرى تمتاز بتنوع المهن الموجودة فيها. من هذه المهن ما جاء نتاج تطور طبيعي أصاب المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومنها ما تطور بفعل تأثير الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين، واستثمارات المهاجرين في مجالات مختلفة، استهلاكية أو إنتاجية.

لقد شكل ارتفاع مستويات المعيشة في قرى الهجرة، وتعميم أنماط استهلاكية جديدة لم تعرفها الأسر الفلاحية من قبل، ارتباطاً بالتحويلات المالية للمهاجرين، مصدراً لتوليد مهن جديدة في هذه القرى، منها ما ارتبط بالتجارة، ومنها ما ارتبط بالقطاع الصناعي، كما في حال مصانع قص الحجر في المزرعة الشرقية، وما ارتبط بها من مهن تتعلق بقطاع البناء والإنشاءات بشكل عام. كذلك انتشرت مجموعة من المهن داخل هذه القرى استجابة للأنماط الاستهلاكية الجديدة المتعلقة بالأثاث الحديث والأدوات المنزلية والكهربائية، ومستلزمات تجهيز المنازل الداخلية بعد بنائها، وهو ما أدى إلى ظهور النجارين والحدادين وحرفيي الألمنيوم وغيرها من المهن (المالكي وشلبي، 1993: 56-58).

وإضافة إلى المهن في مجالات التجارة والصناعة والخدمات، فقد برزت في قرى الهجرة بعض المهن المرتبطة بتقديم خدمات مباشرة للمهاجرين وأسرهم، سواء في حال وجودهم في قراهم، أو حتى أثناء وجودهم في المهجر. فهناك، مثلاً، مهنة تتعلق بالإشراف على بناء المنازل الجديدة للمهاجرين وإدارتها، ففي المزرعة الشرقية، يوجد 11 شخصاً يعملون في هذا المجال، وتكون مسؤوليتهم متابعة تنفيذ أعمال البناء لمنزل الأسرة المهاجرة أثناء وجودها في المهجر، ابتداء من تجهيز المخططات الهندسية، إلى متابعة أعمال متعهد البناء، ثم متابعة أعمال كافة أصحاب المهن العاملين في تجهيز المسكن، كمهني التمديدات الصحية، وتمديدات الكهرباء، والنجارين والحدادين ومهني الألمنيوم وغيرهم. ويتقاضى هؤلاء أجراً شهرياً مقطوعاً، يصل إلى ألفي دولار شهرياً، أو يتقاضون نسبة من إجمالي النفقات على البناء، تكون بحدود 5%، تدفع حسب النفقات الشهرية.

مهنة أخرى تنتشر في قرى الهجرة، وهي العناية بمنازل المهاجرين ورعايتها أثناء غيابهم في المهجر، والتي تشمل الاهتمام بنظافة المنزل وتهويته، وإصلاح أية أضرار، ودفع الفواتير الشهرية للمياه والكهرباء، والحفاظ على أمن المنزل من أية اعتداءات. ففي المزرعة الشرقية، يعمل في هذا المجال 14 شخصاً، ويتقاضى هؤلاء ما بين 200 إلى 500 دولار شهرياً، حسب طبيعة المهام التي يقومون بها، وإذا ما كانت تشمل رعاية الحدائق المنزلية أم لا.

تنتشر في قرى الهجرة مهنة أخرى تتعلق برعاية الحدائق المنزلية، وقد برزت هذه المهنة نتيجة لاتساع رقعة الحدائق المنزلية، التي تمتلئ في غالبها بأشجار الزينة والورود والعشب الأخضر، ولهذا تحتاج إلى رعاية دورية. ففي المزرعة الشرقية مثلاً، يعمل في هذا المجال 3 أشخاص، ولا يقتصر عمل أي منهم على حديقة منزل واحد، وإنما يرعى كل منهم عدداً من المنازل. وهذه المهنة لا تتعلق فقط بالمنازل غير المأهولة بسكانها، وإنما تتعلق، أيضاً، بالمنازل المأهولة بالسكان، وبخاصة أسر المهاجرين.

ونتيجة لارتفاع مستويات المعيشة بين أسر المهاجرين، وانعكاساً لكبر حجم البيوت التي يسكنونها، برزت في قرى الهجرة ظاهرة عاملات المنازل، اللواتي غالباً ما يكن من خارج هذه القرى. وتعتمد نسبة غير قليلة من نساء المهاجرين المقيمات في هذه القرى على عاملات المنازل بشكل كبير، في مجالات النظافة والطبخ وغيرها من الأعمال المنزلية. وقد استطعنا حصر 12 عاملة منزلية في المزرعة الشرقية وحدها، وقد يكون العدد أكبر من هذا. وإضافة إلى عاملات المنازل، تعتمد أسر المهاجرين على شركات تنظيف المنازل للعناية بمنازلها، وقد أنشأ شابان من سكان المزرعة الشرقية شركتين تعملان في هذا المجال.

ومن الآثار الاجتماعية التي ترتبت على الهجرة، ما يتعلق بالمسنين، حيث إن ترك المسنين وحدهم في القرية، وهجرة جميع أفراد الأسرة الآخرين، ولّد نوعاً من المهن الجديدة، وهي مهن ترتبط برعاية كبار السن، وغالباً ما يعمل بها أشخاص من خارج القرية. ففي حين يرفض المهاجرون إرسال آبائهم وأمهاتهم لدور رعاية المسنين، حيث يعتبرون هذا من القيم المعيبة، يعملون على توظيف من يرعاهم داخل المنزل. قديماً كان الأبناء والبنات هم من يقدمون الرعاية للمسنين، كان ذلك من المسلّمات حينما كانت الأسرة الممتدة هي النمط

السائد. وحتى بعد انتشار الأسرة النووية، بقيت رعاية الأهل من مسؤولية الأبناء. لكن مع انتشار الهجرة، وعدم وجود أي فرد من الأبناء أو البنات في القرية، وهي ظاهرة منتشرة في قرى الهجرة، كان لا بد من وجود من يرعى هؤلاء المسنين، ولهذا برزت هذه المهنة، ويقدر عدد العاملين فيها في المزرعة الشرقية وحدها، بحوالي 10 أشخاص، جميعهم من خارج القرية. وبهذا تحولت رعاية المسنين من الرعاية الأسرية إلى الرعاية مدفوعة الأجر.

ونظراً لتركز إقامة حفلات الأعراس في قرى الهجرة في فصل الصيف، عند عودة المهاجرين إلى قراهم، برزت مهنة جديدة، يمكن تسميتها بمتعهدي الأعراس، الذين يعملون على تجهيز كافة مستلزمات حفلات الأعراس، وبخاصة للأسر المهاجرة التي لا يوجد أحد من أفرادها في الداخل. فهؤلاء يقومون بتجهيز كافة مستلزمات حفلات الأعراس أثناء وجود الأسرة المهاجرة في المهجر، وقبل عودتهم فترة الصيف، لضمان كافة الترتيبات والتجهيزات نظراً لمحدودية الوقت المتاح للأسرة المهاجرة في القرية، ويعمل في قرية المزرعة الشرقية في هذا المجال 4 أشخاص. وتشمل أعمالهم، تجهيز هدايا الأعراس، وحجز المطربين، وشراء وحجز زينة العرس، وحجز متعهدي بناء المسارح، ومتعهدي الإنارة، وإذا لزم الأمر حجز قاعة لإقامة حفل العرس.

ونتيجة لزيادة الطلب على شراء الأراضي، برز في قرى الهجرة مهنة السماسرة، الذين يحاولون تدبير قطعة أرض لمن يرغب من المهاجرين، وبناء على طلبهم. وقد استطعنا حصر 9 أشخاص في قرية المزرعة الشرقية وحدها يعملون في هذا المجال. ويتقاضى هؤلاء نسبة من ثمن بيع الأرض من الطرفين، البائع والمشتري، بحيث يتقاضون 1% من كل طرف من ثمن البيع.

4-6 خاتمة

كان للتحويلات المالية للمهاجرين إلى قرى الهجرة أثرها في اقتصاداتها، فقد امتدت آثار هذه التحويلات، إضافة إلى استخداماتها في بناء المساكن لأسر المهاجرين، لتشمل الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة في هذه القرى، ما أثر في تحسين مستويات المعيشة فيها، والاستثمار في مشاريع اقتصادية، في

الصناعة والتجارة والخدمات، وكذلك الاستثمار العقاري للمهاجرين، داخل قراهم أو خارجها، ولاسيما في مدينتي رام الله والبيرة. وقد أسهمت هذه الاستثمارات في الحد من معدلات البطالة في قرى الهجرة، بشكل واضح، وذلك من خلال توليدها مهناً جديدة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعامل الهجرة، ولتوليدها عدداً كبيراً من فرص العمل، المحلية في داخل قرى الهجرة، أو لعمال من خارجها. وهي فرص عمل ساهمت في تحول هذه القرى من قرى مصدرة للعمالة في إطار السوق الفلسطيني الداخلي، منذ المرحلة العثمانية ولغاية ثمانينيات القرن الماضي، إلى قرى مستوردة للعمالة. فهذه القرى تصدر قواها البشرية إلى الخارج، وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه، تستورد العمالة لتشغيل منشآتها الاقتصادية بمختلف أنواعها.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى الهجرة عاملاً أساسياً في توليد الحافز للشباب في هذه القرى للهجرة، سعياً منهم إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية–الاقتصادية، وارتباطاً بالمتخيل لديهم بأن بلاد المهجر تحقق لهم هذا الطموح، فهذه القرى لا تزال تصدر العمالة للمهجر، وتستورد قوة عمل فلسطينية من تجمعات سكانية أخرى لتغطية نقص العمالة في اقتصادها المحلي.

من هنا، فإن تأثيرات الهجرة على قرى الهجرة التي تشملها الدراسة، لم تكن بمجملها إيجابية من الناحية التنموية، كما تفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد، ولكنها لم تكن ذا أثر سلبي مطلق، كما تفترض البنيوية ونظرية التبعية. فالهجرة من جهة، أثرت في إحداث أثر إيجابي في قرى الهجرة من حيث استخدام التحويلات المالية للمهاجرين في مشاريع استثمارية، ولم تقتصر على الاستثمار في بناء المساكن، وهو ما ساعد في تحريك اقتصادات هذه القرى بشكل ملحوظ. لكنها، من جهة ثانية، أدت إلى اعتمادية كبيرة لهذه القرى على التحويلات المالية من المهجر، التي استخدم جزء مهم منها في الاستهلاك والسلع الكمالية، كما سنبين في الفصل اللاحق، وفي مشاريع غير منتجة، كبناء المساكن، وحرمت هذه القرى من قواها العاملة، ما اضطرها إلى اللجوء للاستعاضة عنهم بعمالة من خارجها، إضافة إلى حرمانها من قواها البشرية بشكل عام، وهو ما كان له أثر على مداخيل المصالح الاقتصادية في هذه القرى التي تعتمد على عدد السكان.

الفصل الخامس

التأثيرات الاجتماعية للهجرة على قرى الهجرة

5-1 مقدّمة

نناقش في هذا الفصل التأثيرات الاجتماعية للهجرة الدولية على قرى الهجرة الجبلية في فلسطين. ويستدعي نقاشنا هذا التطرق إلى الربط بين مجتمع كل من قرى الهجرة ومهاجريها، وهو الربط الحاصل بفعل الشبكات الاجتماعية للهجرة، وبخاصة في ظل تطور الهجرة نفسها ليتسم المهاجرون الدوليون اليوم بأنهم مهاجرون عابرون للحدود. فنقاش تأثيرات الهجرة على قرى الهجرة يتطلب التعامل مع هذه العلاقة على اعتبار أن مجتمع كل قرية منها ومهاجريها يشكلان مجتمعَيْ ظلٍّ مترابطين. فتأثيرات الهجرة على هذه القرى ترتبط باستمرار علاقة المهاجرين مع قراهم من خلال الشبكات الاجتماعية للهجرة، وهو ما يستدعي إلقاء الضوء على هذه الشبكات، من حيث الأسباب التي ولّدتها، والتغيرات عليها، ومدى تأثير السياق الذي يعيشه المهاجرون في المهجر على توليدها.

إضافة إلى ذلك، نناقش في هذا الفصل تأثيرات الهجرة الاجتماعية ارتباطاً بالتحويلات المالية وتأثيراتها على الدخل والفقر ومستويات المعيشة، وعلى الجغرافيا الاجتماعية والجاه والنفوذ، وعلى التعليم، وعلى أدوار المرأة ومكانتها، وعلى أنماط الزواج ودوره في تسهيل الهجرة.

يستند الفصل إلى منهجي البحث الكمي والكيفي، حيث يتناول المجالات المطروحة أعلاه من خلال تحليل بعض الإحصاءات التي وفرتها التعدادات العامة للسكان والمنشآت الخاصة بقرى الهجرة المشمولة في الدراسة، وبالاستناد، أيضاً، إلى بعض الإحصاءات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة حول التحويلات المالية للمهاجرين لأسرهم، وللدائرة الأوسع، وبيانات تتعلق بتأثير وتأثر الزواج بالهجرة، ترتبط بحالات الزواج في

قرية المزرعة الشرقية منذ العام 2003 ولغاية العام 2020. وفي الوقت نفسه، يعتمد الفصل في تحليل التأثيرات الاجتماعية للهجرة على مقابلات مع مقيمين ومغتربين من قرى الهجرة.

5-2 مجتمعا ظل مترابطان في قرى الهجرة: وحدة اجتماعية وانقسام مكاني

لا يمكن اليوم التعامل مع المهاجرين كأشخاص اقتلعوا من جذورهم، بل إن معظم المهاجرين يبقون مرتبطين ومتصلين مع مجتمعاتهم الأصلية. وبالتالي، يجب التعامل مع الهجرة من خلال هذه الثنائية، فهي ظاهرة عابرة للحدود، وتشمل المهاجرين الذين يكوِّنون ويحافظون على علاقات اجتماعية متعددة الخيوط تربط بين مجتمعاتهم الأصلية والمجتمع الحالي الذي يقيمون فيه (Schiller et al, 1995). فقد كان من الأحداث العظيمة، التي شهدتها العقود الأخيرة، الهجرة البشرية الواسعة، التي فرضت على المنفيين والمهاجرين واللاجئين والمغتربين الذين اجتثوا من أوطانهم العمل في محيط جديد، لكنهم يبقون في حنين دائم لأوطانهم، ويظلون في تعلق دائم بوجودها وحبها والارتباط بها (سعيد، 2004: 19).

لقد خلص تحقيق حول مغاربة المهجر في العام 2009، إلى أن 74% منهم يسعون إلى تقوية روابطهم الثقافية والاجتماعية ببلدهم الأصلي المغرب، ويحافظ 62% منهم على روابط قوية مع المغرب، ويعتزم 56% منهم الاستثمار في المغرب على المدى البعيد، وتمتلك نسبة 12% منهم مشاريع في المغرب، وبلغ حجم التحويلات البنكية لهم إلى المغرب حوالي 11 مليار درهم في العام نفسه. وأثبت التحقيق أن لدى مغاربة المهجر روابط قوية مع عائلاتهم في المغرب، وهي روابط مزدوجة في البلد المستقبل والبلد الأصلي على حد سواء، بل ويواصل المغاربة في أنحاء العالم دعم ومساندة عائلاتهم بالمغرب، ومساعدة بلدهم الأصلي. ويبقى التضامن محور عمليات التحويل المصرفية التي يقوم بها المغاربة بالخارج في اتجاه المغرب، حيث إن 53% من مغاربة المهجر يتضامنون مادياً مع عائلاتهم في المغرب (الحمزاوي، 2009).

وأشارت دراسة حول الهجرة الفلسطينية إلى دول أمريكا الجنوبية إلى أن المهاجرين الفلسطينيين الجدد، المسيحيين منهم والمسلمين، حملوا معهم تجارب المعاناة تحت الاستعمار العسكري، وهو ما أعاد تفعيل

علاقات المهاجرين القدامى مع موطنهم الأصلي فلسطين. فقد شكلت موجات الوافدين الجدد، إضافة مهمة لجماعة المهاجرين القدامى، وعملت على إعادة ربطهم بفلسطين، وأيقظت فيهم الإحساس بهويتهم الفلسطينية من جديد (Foroohar, 2011).

ويحافظ معظم المهاجرين السوريين على روابط قوية مع سوريا، على الرغم من أن معظمهم قد أسسوا حياتهم في الخارج على مدار سنوات وعقود. ففي العام 2010، بلغت التحويلات المالية للمهاجرين السوريين إلى سوريا أكثر من 2 مليار دولار أمريكي، وهي تعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا. وفي العام 2014، بلغت التحويلات المالية للسوريين المقيمين في أوروبا وحدها 84 مليون دولار أمريكي، ويتزايد هذا الرقم في كل عام (قضماني، 2018).

بالتالي، لم يعد مناسباً النظر إلى الهجرة، اليوم، على أنها حركة بين مجتمعات، أو بين نمطي علاقات اجتماعية مختلفة، فقد يعيش أقارب المهاجر أو أصدقاؤه على بُعد مئات أو آلاف الأميال منه، كما أقاربه أو أصدقاؤه الذين يعيشون بقربه مباشرة. والأهم من ذلك، أن المهاجر يكون قادراً على الحفاظ على هذه العلاقات الممتدة مكانياً بنشاط وفعالية كما يحافظ على علاقته التي تربطه بجيرانه الحاليين (Rouse, 1991). ففي الوقت الحالي، تتعزز الروابط ما بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية من خلال نشوء شبكات اجتماعية بينهم، وبينهم وبين المقيمين في بلدانهم الأصلية، ويعملون جاهدين للحفاظ على هذه الروابط (الأمم المتحدة، 2013)، وقد مكّنتهم التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائل النقل من تطوير علاقات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، وخلق هوية خاصة بهم، وإنشاء شبكات ووسائل تضمن لهم العيش، وفي الوقت نفسه تعزيز روابطهم مع أوطانهم (معهد الهجرة الدولية، 2006).

ونحن نشهد اليوم تطوراً كبيراً في وسائل التواصل الاجتماعي، مثل "الفيسبوك: و"الواتساب"، ... وغيرهما، التي سهلت التواصل بين المهاجرين من جهة، وبينهم وبين أقاربهم وأصدقائهم وأبناء قريتهم الأصلية من جهة أخرى، بشكل سهل وسريع وبدون تكلفة. ليس هذا فحسب، وإنما عززت قدرات المهاجرين على المساهمة في صنع القرار والمشاركة في الأحداث العائلية والقرارات الأوسع المتعلقة بقرى المهاجرين الأصلية بشكل عام،

حتى من مسافة بعيدة، مع التأكيد على أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست العامل الأساس في تعزيز قدرة المهاجرين على المساهمة في صنع القرار والمشاركة في مجتمعاتهم المحلية من أماكن هجرتهم، التي سنتطرق إليها لاحقاً، وإنما سهلت هذه المساهمة. فنحن نشهد اليوم أن المهاجرين فعلياً يساهمون في صنع القرار، ليس على مستوى عائلاتهم التي بقيت خلفهم فقط، وإنما على مستوى مجتمع القرية بشكل عام، سواء المرتبطة بالمشاريع التطويرية أو في الانتخابات المحلية أو في القضايا الاجتماعية العامة.

وبالتالي، فإن علينا التعامل مع المهاجرين وقراهم الأصلية كمجال واحد للتحليل المرتبط بتأثيرات الهجرة على هذه القرى. فقد أدت هجرة نسبة كبيرة من السكان من قرى الهجرة إلى انقسام مجتمع كل منها جغرافياً إلى قسمين، بين القرية الأصلية والمهجر، مع بقاء ارتباطهما عضوياً، ليشكل كل منهما مجتمع ظل للآخر.

وفي هذا الإطار، شكلت الشبكات الاجتماعية للهجرة الوسيلة الأساسية التي مكّنت هذه القرى من بقاء التواصل ما بينها وبين مهاجريها، أو لنقل بين شقي مجتمعها؛ المقيم في القرية والمهاجر. هذا على الرغم من أن هذه الشبكات غير رسمية، فهي لا تنضوي في إطار مؤسسات أنشأها المهاجرون، وإنما تتشكل عبر العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين، وبينهم وبين قراهم الأصلية. وفي حالات كثيرة، تشكلت من خلال هذه العلاقات لجان مؤقتة، وفقاً للحاجة، من خلال اجتماعات يعقدها المهاجرون في دول الاستقبال بهدف دعم أحد المشاريع في قراهم، وغالباً ما يتم تشكيلها عند زيارة أحد المسؤولين من مؤسسات هذه القرى للولايات المتحدة لجمع التبرعات.

وعلى الرغم من أن نظرية الشبكات الاجتماعية للهجرة تطورت لتفسير أسباب الهجرة الحديثة ودوافعها، واتفاقنا على لعبها دوراً أساسياً في هذا المجال، كما بيّنا سابقا، فإننا نتعامل معها، هنا، من منظور دورها في استمرار التواصل بين قرى الهجرة ومهاجريها، وارتباطاً بالاتجاه الجديد "الهجرة عبر الحدود الوطنية". وبالطبع، تتكون الشبكات الاجتماعية من شقين؛ الأفقي الذي يعبر عن العلاقة بين المهاجرين أنفسهم، والعامودي الذي يعبر عن العلاقة ما بين المهاجرين وقراهم الأصلية.

لقد كان لدرجة الاندماج في المجتمعات المستقبلة للمهاجرين أثرها في مدى ضعف أو قوة الشبكات الاجتماعية للهجرة، فهناك اختلاف واضح في الاندماج بين من هاجروا إلى أمريكا اللاتينية في البدايات، وبين من هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عبّر من تمت مقابلتهم من الجيل المهاجر إلى البرازيل عن عدم إحساسهم بالتمييز مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكد على ذلك جون كرم في دراسته حول الجالية السورية واللبنانية في البرازيل، حيث يزعم أبناء هاتين الجاليتين بأنهم لم يعانوا من التمييز في المجتمع البرازيلي، وأنهم مندمجون فيه. وقد سهل هذا الاندماج التنوع الذي يتسم به المجتمع البرازيلي، فهو مجتمع مختلط من أجناس هندية وأفريقية وبرتغالية، ما أوجد حالة من التوازن بين هذا التنوع العرقي (كرم، 2012: 33).

يبدو أن الاضطرار إلى الاندماج في المجتمعات المستقبلة كان الحالة السائدة بدايات الهجرة، وبخاصة في دول أمريكا الجنوبية. لقد كان عدد المهاجرين قليلاً في بدايات الهجرة، وكانوا مشتتين من حيث الجغرافيا. ومع صعوبة التواصل والاتصال، اضطروا إلى خلق قنواتهم الخاصة للاندماج بالمجتمعات التي يقيمون فيها، ولهذا ظهرت حالات زواج كثيرة بين المهاجرين من أجنبيات من الدول التي أقاموا فيها ضمن الجيل المهاجر القديم، وبخاصة في البرازيل، ولاحقاً في جزيرة بورتوريكو، هذا بمعزل عن حالات الهجرة المبكرة إلى جزيرة كوبا، كما في حالة المزرعة الشرقية، التي انتهت بانقطاع تام لهؤلاء المهاجرين عن بلدهم الأم.

ومع انتقال تركيز الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين، وتركزهم في ولايات، بل مدن أمريكية محددة، مرتكزين في ذلك على العائلة، ومع التغير في وسائل التواصل والاتصال وانخفاض تكلفتها، بدأت تتشكل جاليات مزرعاوية تتوزع في خمس ولايات (تكساس، كاليفورنيا، فلوريدا، لوزيانا، ونورث كارولينا)، كل منها تتركز تقريباً في حامولة واحدة، تجمعهم جالية أكبر تمثلهم جميعاً، يتم التعبير عنها بشكل غير رسمي من خلال التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال مشاركتهم في المناسبات الاجتماعية، الزواج أو حالات الوفاة، حتى لو كانت في ولاية غير التي يقيم فيها المهاجر.

ومع هذه التطورات، يبدو أن الاندماج في المجتمع المستقبل تراجع، أو، على الأقل، بدأ يأخذ أشكالاً مختلفة. فقد تراجع بفعل القدرة على العيش في مجتمع أصغر داخل المجتمع الأمريكي، يتشكل من أفراد المهاجرين من أبناء القرية أو من يقيمون في المنطقة نفسها من القرى المجاورة، أو من فلسطين، أو من الدول العربية الأخرى. لكن، بالمقابل، يستفيد هؤلاء من الخدمات التي تقدمها الدولة في المجالات المختلفة، بما فيها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، حيث يلتحق أبناء وبنات المهاجرين بالمدارس والجامعات في منطقتهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن المهاجرين غالباً ما يستهدفون في أعمالهم الزبائن من المجتمع الأمريكي نفسه، بالتركيز على الأمريكيين من أصول أفريقية، أو من أصول لاتينية (المكسيك). فقد أفاد من تمت مقابلتهم أن الأمريكيين البيض لا يميلون إلى التعامل مع محلات يملكها أي عرق سوى عرقهم، وبالتالي لا يستهدفون في مشاريعهم الاقتصادية هذه الفئة، وهو ما يؤشر على أن العنصرية التي يعاني منها المهاجرون العرب، لا تقتصر على الجانب الاجتماعي والنفسي، بل يعبر عنها، أيضاً، في المجال الاقتصادي.

يقول أحد المهاجرين من قرية المزرعة الشرقية المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية:

"علاقتنا مع الأمريكان محددة في الشغل، يعني علاقتنا معهم علاقة تجار وزبائن. ما في علاقات اجتماعية بينا وبينهم، ولا زيارات. علاقاتنا الاجتماعية في المهجر مع أولاد بلدنا، ومع العرب اللي بيصير إلنا فرصة نتعرف عليهم هان، وحتى علاقتنا مع المسلمين غير العرب مش كثير، اللغة بتلعب دور، صحيح احنا بنحكي انجليزي، بس الواحد في العلاقات الاجتماعية برتاح أكثر في الحكي مع حدا بحكي عربي. يعني علاقتنا سواء أفراد أو أسر أكثر شي مربوطة بأهل بلدنا الموجودين هان".

ولا بد أن نكون حذرين عند التعامل مع قضايا اندماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال، أو ارتباط المهاجرين بمجتمعاتهم الأصلية، فهي قضية أكثر تعقيداً مما تبدو عليه. ففي مقابلة مع إحدى الفتيات من المزرعة الشرقية تقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، وولدت فيها، وهي في عمر 20 عاماً، قالت متحدثة بالإنجليزية، قمت بترجمتها حرفياً:

"جيلنا يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن هنا لا يتم التعامل معنا كأمريكان حقيقيين، على الرغم من أننا ولدنا هنا ونحن مواطنين أمريكيين، نحن نشعر بالتمييز والعنصرية في هذ المجتمع، وخاصة عندما تقع أحداث معينة

لها علاقة بالعرب. لكن أيضاً عن زيارتي مع عائلتي للمزرعة الشرقية، أشعر أيضاً بنوع من الاختلاف في نظرة الناس لنا، ينادوننا بالأمريكان. نحن هنا في أمريكا عرب ولا يعترف بنا كأمريكان، ونحن في بلادنا أمريكان".

وضمن هذه البيئة في البلدان المستقبلة للمهاجرين، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حاول مهاجرو المزرعة الشرقية تشكيل جمعيات تجمعهم في بلاد المهجر، لتكون منبراً للتواصل وتنسيق الجهود، سواء تلك المرتبطة بخدمة أبناء الجالية نفسها في المهجر، أو تلك المرتبطة بخدمة ودعم بلدهم الأصلي، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، فلغاية إجراء العمل الميداني في الولايات المتحدة الأمريكية مع مهاجري القرية، لم تتوفر مؤسسات رسمية تجمع بين المهاجرين من أبناء وبنات القرية. ومن خلال المجموعات المركزة الثلاث التي عقدت في الولايات المتحدة، والتي تم خلالها نقاش أسباب فشل هذه المحاولات، يمكننا حصر الأسباب وراء ذلك، كما عبر عنها من شاركوا في هذه المجموعات، فيما يلي:

1- استمرار النزعة العائلية (العشائرية) ومحاولة كل عائلة من العائلات الحصول على تمثيل أكبر في الهيئات القيادية لهذه الجمعيات، وهو ما شكل، في كثير من الحالات، مصدراً لفشل هذه الجمعيات، حيث إن الإجماع متطلب أساسي لقيام هذه الجمعيات، فبدون الإجماع يكون هناك عزوف عن التبرع لها، حيث يعتبر المتبرعون أنهم يتبرعون لفائدة الجميع، في حين يستفيد غير المتبرعين من خدمات الجمعية بدون تقديم الدعم لها. كما لعب البعد العائلي دوراً حاسماً في فشل جمعيات تم تشكيلها في الماضي، وفي إحدى المحاولات كما أفاد أحد المهاجرين: ***"في الثمانينات حاولنا تشكيل جمعية للمغتربين من المزرعة الشرقية، وبسبب البعد العائلي نجح في انتخابات الجمعية شخص أُمّي بسبب وجود عدد كبير من أفراد عائلته في الولاية، بينما فشل في الانتخابات دكتور، وعندما ينجح شخص غير كفء تنهار الفكرة، فكيف لأمي أن ينجح جمعية، وانحلت الجمعية بعد الانتخابات لأنها لم تقم بأي عمل".***

2- التجاذبات والفئوية السياسية التي حملها معهم المهاجرون إلى المهجر، حيث إن أبناء الجالية من القرية لديهم ميول سياسية متباينة ويؤيدون تيارات وأحزاباً سياسية فلسطينية مختلفة، وبالتالي، فإن حالة التشرذم السياسي القائمة في فلسطين، انعكست على توجهات المهاجرين، التي، بدورها، أثرت على تشكيل هذه

الجمعيات، حيث يحاول مؤيدو كل تيار أو حزب سياسي السيطرة على الجمعية قبل تشكيلها، وهو ما عطّل إمكانية تشكيلها.

3- وجود حالة من الخوف من تشكيل جمعيات رسمية قد تتعرض للملاحقة من السلطات في الولايات المتحدة، وبخاصة أن الكثير من الجمعيات العربية قد تعرضت لملاحقات، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

4- التخوف من الملاحقة الضريبية، حيث إن تسجيل هذه الجمعيات، بشكل رسمي، سيظهر التبرعات المقدمة لها بشكل رسمي أيضاً للجهات المختصة، وبالتالي، فإن من يتهربون من دفع الضرائب، لا تتوفر لديهم الرغبة الحقيقية في تشكيل هذه الجمعيات تخوفاً من ملاحقتهم ضريبياً.

بهذا، يعتمد المهاجرون على الشبكات الاجتماعية غير الرسمية (غير الممأسسة) كوسيلة للتشبيك والتواصل فيما بينهم، وهي غالباً ما تكون عبر وسائل الاتصال الهاتفي أو وسائل التواصل الاجتماعي. ويستغل المهاجرون المناسبات الاجتماعية، كمناسبات الزواج لأحد أبناء القرية في المهجر، أو في حالات الوفاة للالتقاء والتواصل، حيث تتسم جالية المهاجرين من القرية بعلاقات تواصل مميزة في المناسبات، فمعظم المهاجرين يشاركون في مثل هذه الحالات، فلا يمكن أن تمر مناسبة دون مشاركة فرد واحد من الأسرة على الأقل في حال كانوا يعيشون في ولاية أخرى، أما في الولاية نفسها فيشارك جميع أفراد الأسرة. وقد شاركت شخصياً في حفل زواج لأحد الأقارب في الولايات المتحدة، شارك فيه 1200 شخص من مهاجري المزرعة الشرقية، من داخل الولاية التي تمت فيها الحفلة ومن الولايات الأربع الأخرى التي يتركزون فيها.

وكما أفاد المشاركون في مجموعات العمل المركزة الثلاث في الولايات المتحدة، يستغل المهاجرون هذه المناسبات لأغراض عديدة، منها: تأدية الواجب الاجتماعي اتجاه أقاربهم أو أنسبائهم أو أصدقائهم، والقيام بزيارة الأقارب أو/والأنسباء أو/والأصدقاء، واستغلال المناسبة للترفيه، وكذلك تشكل هذه المناسبات فرصة للمهاجرين لنقاش قضاياهم، سواء تلك المتعلقة بحياتهم في المهجر، أو المرتبطة ببلدهم الأم، سواء من حيث

النقد لأداء المؤسسات في القرية، أو من حيث احتياجات القرية، وأحياناً يتم في هذه المناسبات تشكيل لجان لجمع التبرعات لدعم القرية لمشروع أو غرض معين.

تشارك النساء إلى جانب الرجال في هذه المناسبات، بحيث تشكل لهن، أيضاً، فرصة للتواصل، كما الحال بالنسبة للذكور، حيث عبرت إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن في الولايات المتحدة من مهاجرات المزرعة الشرقية، عن أن النساء في هذه المناسبات يتداولن في أمور عائلاتهن، وتتم فيها محاولات البحث عن عروس لأبنائهن، ويتذكرن الحياة في القرية، وغيرها من القضايا. كما أفادت أن نساء القرية المهاجرات في مختلف الولايات يتواصلن عبر مجموعة "واتس أب" باسم "بنات البلد"، تم إنشاؤها لتسهيل التواصل بينهن في المهجر، ويشارك في هذه المجموعة أكثر من ألف امرأة من نساء المزرعة الشرقية.

إضافة إلى المناسبات الاجتماعية، يقوم المغتربون بعقد اجتماعات خاصة لمناقشة سبل دعم البلدة وجمع التبرعات بهذا الخصوص. وقد حدثت مثل هذه الاجتماعات في الكثير من المرات، ولاسيما عند زيارة أحد مسؤولي المؤسسات في البلدة للولايات المتحدة لجمع التبرعات من أبناء القرية المهاجرين. كذلك، قام أبناء القرية المهاجرون بتشكيل لجان في الولايات الخمس التي يتواجدون فيها لدعم أبناء بلدتهم خلال الانتفاضة الأولى التي اندلعت في العام 1987، وخلال الانتفاضة الثانية في العام 2000، وفي كل مرة تمر فيها القرية، كما باقي فلسطين، بإحدى الأزمات السياسية.

واللافت أن هذه الاجتماعات تقتصر على الذكور فقط، في حين لا تعطى المرأة أي دور فيها، مع أن الكثير من النساء المهاجرات يتبرعن بمبالغ مالية لدعم مشاريع القرية. وبهذا، تقتصر علاقات التشبيك بين النساء في المهجر على وسائل التواصل الاجتماعي، أو في المناسبات الاجتماعية، وفي حال المقيمات في الولاية نفسها، يتم أحياناً تنسيق زيارات منزلية ما بينهن.

ومن المفارقات اللافتة للنظر، استمرار انفصال النساء عن الرجال في المناسبات الاجتماعية داخل القرية، مع أننا نشهد بعض التغير النسبي من خلال اختلاط الجنسين فيما بين أفراد العائلة الممتدة في هذه المناسبات، بينما تتم غالبية المناسبات الاجتماعية في المهجر بمشاركة الجنسين، وبخاصة الأعراس، باستثناء عدد قليل

من الأعراس التي تكون فيها عائلتا العروسين أو إحداهما متدينة. بينما في حالة الاجتماعات العامة، فإن الحالة معكوسة، حيث تشارك نساء القرية في الاحتفالات العامة التي تنظمها المؤسسات داخل القرية، سواء البلدية، أو الجمعية الخيرية، أو النادي الشبابي، مع الحرص على تقسيم مكان الاحتفال لقسمين، يخصص كل منهما لأحد الجنسين. أما في المهجر، فإن هناك تغييباً كاملاً للنساء عن الاجتماعات العامة التي يعقدها المغتربون، والتي غالباً ما تكون لجمع التبرعات لصالح القرية. وبهذا، هناك تغير اتجاه دور المرأة في المناسبات الاجتماعية في المهجر، لكن ليس هناك اعتراف بعد بدورها في الحياة العامة. وقد يرتبط هذا بالنمط التقليدي الذي يحمله المهاجرون معهم إلى مهجرهم، والذي يحدد دور المرأة في الحياة العامة.

يشكل العامل الديني مصدراً ثالثاً لعلاقات التشبيك بين المغتربين، حيث يحرص الكثير من المقيمين في المدينة نفسها على أداء صلاة الجمعة في المسجد نفسه، وتشكل هذه مناسبة أخرى للتواصل ما بين المغتربين، وغالباً ما يتبعها الانتقال من الصلاة إلى أحد المقاهي أو المطاعم، بحيث يتداولون في أمورهم وفي أمور القرية.

وتشكل المقاهي العربية، التي أصبحت منتشرة في الولايات المتحدة، وسيلة أخرى من وسائل التواصل بين المغتربين، فوجودها يشكل نوعاً من الضمانة على وجود أفراد الجالية في مكان محدد يمكن التواصل معهم فيه، فالمقهى العربي مكون من مكونات الحياة الاجتماعية الفلسطينية، وشكل، في حالة مهاجري القرية، إحدى الطرق التي يتم اللجوء إليها للتواصل فيما بينهم، وهو يقتصر في العادة على الذكور، لكن في المهجر، في حالات نادرة، قد تتواجد بعض النساء برفقة عائلاتهن، لكن في هذه الحالات ينحصر التواصل بين أفراد العائلة، على الرغم من وجودهم في مكان عام.

أما على صعيد الشبكات العامودية للهجرة، فلا تزال علاقات التواصل بين المهاجرين وقراهم قائمة، بل إنها تتعمق شيئاً فشيئاً، ويُعَبَر عنها بالمساعدات التي يقدمها المهاجرون لقراهم، وحجم التحويلات المالية التي يرسلونها لدعم المشاريع العامة، والتي كان لها أثر كبير في تطور هذه القرى، حيث دعم المهاجرون إنشاء

البنية التحتية العامة من شبكات الطرق، وشبكات المياه، وشبكات الكهرباء، وبناء المدارس، وتطوير الخدمات الصحية، وبناء المساجد ... وغيرها.

ويعبر عن استمرار علاقات التواصل، أيضاً، التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون، والتي تستهدف أسرهم أو عائلاتهم الممتدة أو دائرة أوسع من الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من غير الأقارب. كما يعبر عنها بعلاقات الزواج والمصاهرة، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية، والتضامن؛ لاسيما وقت الأزمات.

إضافة إلى ذلك، ترتبط علاقة المهاجرين بقراهم من خلال الزيارات السنوية التي يقوم بها عدد كبير منهم لهذه القرى، وبخاصة في فصل الصيف، حيث يعمد الكثير منهم إلى زيارة قراهم مع عائلاتهم لتعريف أبنائهم بثقافتهم وجذورهم، ولتعزيز انتمائهم وارتباطهم ببلدهم الأصلي. وفي حالة المزرعة الشرقية، خلال هذه الزيارات، يتم عقد بعض النشاطات التي تستهدف التواصل ما بين مؤسسات القرية، وسكانها المقيمين بشكل عام، مع المهاجرين الوافدين للزيارة. ففي كل سنة تقريباً، تقوم البلدية بعقد نشاط ترحيبي للمهاجرين لشكرهم على دعمهم الدائم للقرية، وكذلك يتم عقد حفل تخريج سنوي لطلبة الثانوية العامة والجامعات، الذي يتم التركيز فيه على دعوة المغتربين كل باسمه، كنوع من التقدير لدورهم في دعم القرية، كما يتم جمع التبرعات لصندوق الطالب خلال هذا الاحتفال، ويساهم المهاجرون بالجزء الأكبر من تمويله.

وبشكل عام، تربط المهاجرين شبكات اجتماعية فيما بينهم عبر وسائل متعددة، وتستمر علاقاتهم مع قراهم الأصلية من خلال طرق عدة. وقد شكل هذا التواصل واحدة من أهم أدوات التأثير للمهاجرين على قراهم الأصلية، سواء عبر التحويلات المالية أو الاجتماعية. فنحن نتحدث عن مجتمع لكل قرية قسمته الجغرافيا، لكنه حافظ على درجة عالية من الترابط الاجتماعي، الأمر الذي انعكس بتأثيرات واضحة على الكثير من مجالات الحياة الاجتماعية في قرى الهجرة، وهو ما سنناقشه في الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل.

5-3 الهجرة كآلية لتمكين المجتمع المحلي رغم الأشكال الجديدة من اللامساواة وتفاقم الشعور بالحرمان

نناقش في هذا القسم تأثيرات الهجرة الدولية على اللامساواة على مستوى مجتمعات قرى الهجرة من خلال تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على ثلاثة مؤشرات رئيسية: دخل الأسر، معدلات الفقر، الاستهلاك وظروف المعيشة.

5-3-1 التحويلات المالية للمهاجرين كعامل أساسي في تعزيز تكافلهم وصمودهم وتحسين دخل الأسر

تعود الهجرة بالفائدة على الأفراد، وكذلك على الدول ككل، فالهجرة تجلب التحويلات المالية والاستثمارات والعلاقات التجارية والمعرفة والأفكار الجديدة. وتخلق التحويلات المالية، بشكل غير مباشر، مجالاً لمزيد من الاستهلاك، ولها تأثيراتها المختلفة على مجالات العمل والتعليم، وتستفيد منها الأسر غير المهاجرة أيضاً (Taylor, 1999). وللهجرة تأثيراتها على معدلات الفقر بشكل مباشر، من خلال زيادة دخل الأسر من الإيرادات الخارجية. وقد أظهرت دراسة أجريت على 71 دولة نامية ارتفاعاً بنسبة 10% بالمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي بفعل التحويلات المالية للمهاجرين، مترافقة مع انخفاض بنسبة 1.6% في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (Adams and Page, 2005).

لقد أصبح من المسلم به أن التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدراً رئيسياً للدخل على المستوى المحلي للتجمعات السكانية التي ترتفع فيها نسبة الهجرة في البلدان النامية. ويتم استخدام جزء كبير من التحويلات المالية لتغطية النفقات اليومية للأسر على الطعام والملابس والرعاية الصحية والتعليم (Islam et al., 2013)، كما يتم استخدامها، أيضاً، لبناء منازل جديدة أو لترميم وتوسعة المنازل القديمة، ولشراء الأراضي، ولشراء السلع الاستهلاكية، مثل الثلاجة والغسالة والتلفزيون والمكيفات وغيرها من الأجهزة الإلكترونية. كما يتم استخدام جزء من التحويلات في الاستثمارات الإنتاجية التي لها آثار مركبة على الاقتصادات المحلية للتجمعات السكانية المرسلة للمهاجرين (Alam et al, 2015).

كما بينا في الفصل السابق، بدأت التحويلات المالية من مهاجري قرى الهجرة لأسرهم وقراهم في مراحل مبكرة من بدايات الهجرة، وأخذت بالازدياد مع الزمن. نتناول في هذا القسم التحويلات المرسلة من المهاجرين إلى أسرهم، أو كمساعدات اجتماعية للأسر المعوزة والمحتاجة في قرى الهجرة أو خارجها.

بدأت التحويلات المالية لمهاجري قرية المزرعة الشرقية منذ مرحلة الاستعمار البريطاني، كما أسلفنا، ولكنها توسعت بشكل كبير في الستينيات من القرن العشرين. وحسب تقديرات المالكي وشلبي (1993: 56)، اعتمدت 55% من أسر قرية المزرعة الشرقية على التحويلات المالية كمصدر دخل أساسي لها في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. أما في الوقت الحالي، فإن هذه النسبة، وحسب تقديرات سكان القرية، أعلى من ذلك بكثير. فالتحويلات المالية في ازدياد نظراً للازدياد المستمر في عدد الأسر التي لديها مهاجرون، ولكونها لم تعد تستهدف أسر المهاجرين فحسب، وإنما أصبحت تشمل أسراً أخرى من القرية يصلها تحويلات مالية دورية كنوع من المساعدة المرتبطة بالتضامن الاجتماعي ما بين المهاجرين وعائلاتهم الأوسع، أو حتى على مستوى القرية بشكل عام. وقد أدت هذه التحويلات إلى رفع المستوى المعيشي بشكل كبير في القرية، وساهمت في تعميم أنماط استهلاكية جديدة لم تعرفها الأسر الفلاحية من قبل.

قدر بعض الأشخاص العارفين بالتحويلات المالية التي تتلقاها أسر المهاجرين في المزرعة الشرقية من أفرادها في المهجر قيمتها، حالياً، بحوالي مليوني دولار سنوياً، تتوزع على حوالي 100 أسرة، أي بمعدل 20 ألف دولار للأسرة الواحدة سنوياً. وتتراوح التحويلات المالية من المهاجرين لأسرهم في القرية ما بين ألف وعشرة آلاف دولار شهرياً للأسرة الواحدة. هذا بمعزل عن المبالغ المالية التي يحضرها المهاجرون معهم خلال زيارتهم للقرية والإقامة فيها فترة الصيف، والتي قد تصل إلى أكثر من مليون دولار سنوياً. كما يحول المهاجرون حوالي 600 ألف دولار سنوياً للأسر المعوزة والفقيرة، على شكل مساعدات شهرية، أو على شكل زكاة توزع سنوياً، منها 500 ألف دولار توزع على حوالي 250 أسرة من أسر القرية، بمعدل ألفي دولار لكل منها سنوياً، و100 ألف دولار توزع على أسر فقيرة خارج القرية، وتركز على سكان المخيمات. كذلك، يحوّل المهاجرون حوالي 100 ألف دولار سنوياً لدعم طلبة الجامعات، منها 65 ألف دولار توزع على طلاب وطالبات الجامعات

في القرية، وتستهدف الطالبات أكثر من الطلاب، و35 ألف دولار توزع على طلاب وطالبات من خارج القرية.

بدورها، اعتمدت ترمسعيا، لغاية بداية التسعينيات من القرن الماضي، في أكثر من نصف دخلها على التحويلات المالية من الخارج، وكان التحول من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الاستهلاكي من إحدى أهم النتائج البارزة للهجرة من القرية. فالكثير من الأسر، التي كانت تعيش في المهجر، تنقل معها عند عودتها إلى القرية أساليب استهلاك اعتادت عليها في المهجر. ونظراً لما يتوفر لهذه الأسر من موارد مالية، بفعل الهجرة، ساهمت هذه الأسر في تحول مجتمع القرية إلى مجتمع استهلاكي، الأمر الذي يتمظهر في حياة من الرفاه والترف التي انعكست على مجمل حياة القرية (علقم وربيع، 1990: 239). وفي المقابلة الجماعية التي أجريت في القرية، أكد من تمت مقابلتهم إلى ارتفاع هذه النسبة في الوقت الحالي، وذلك نظراً للارتفاع الكبير في عدد الأسر التي أصبح لديها مهاجرون، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي للمهاجرين، وهو ما أثر في حجم التحويلات المالية، سواء للأغراض العائلية أو للاستثمار أو لدعم المشاريع العامة في القرية. وأكد من تمت مقابلتهم على ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على التحويلات المالية ليصل إلى ما يزيد على 60% من أسر القرية.

كانت التحويلات المالية من مهاجري دير دبوان تشكل مصدراً ثانوياً من دخل القرية في الستينيات من القرن الماضي، وبدأت هذه التحويلات بالازدياد عبر السنين. فمع مرور الزمن تراجع اعتماد القرية على المصادر المحلية، وزاد الاعتماد على المصادر الخارجية، وبخاصة تحويلات المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتشكل حوالي 70% من الدخل العام للقرية في التسعينيات من القرن الماضي (دالية، 1991: 141). وفي المقابلات التي أجريت في القرية، أكد من تمت مقابلتهم أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة، بل إنها في ازدياد مستمر نظراً لاستمرار تزايد أعداد المهاجرين من القرية، وبالتالي ازدياد عدد الأسر التي تعتمد عليها في دخلها، إضافة إلى التحويلات التي تستهدف الأسر المحتاجة ولمساعدة المؤسسات في القرية، بما فيها الجمعية الخيرية التي تقدم مساعدات للطلاب.

بالمقابل، فإن هذا الحال مختلف في قرية خربة أبو فلاح التي لا تنتشر فيها الهجرة، حيث أفاد من تمت مقابلتهم فيها بأن نسبة محدودة للغاية، وتكاد تكون معدومة، من سكان القرية تعتمد على التحويلات المالية من الخارج، وهي نسبة غير مؤثرة في مجمل دخل القرية. فالقرية تعتمد في دخلها على دخول أصحاب الأعمال والعاملين في القطاعين العام والخاص الوطنيين، إضافة إلى دخل العاملين في سوق العمل الإسرائيلي. وإضافة إلى التحويلات المالية لأسرهم، قام مهاجرو قرى الهجرة بتحويلات مالية استهدفت الأسر المعوزة والمحتاجة في هذه القرى، وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل مبكر من الهجرة، لكنها كانت تتوسع عند وقوع أحداث معينة، وبخاصة في ظل الأزمات، كما الحال في الانتفاضتين الأولى والثانية، وخلال الأزمة الأخيرة المتعلقة بجائحة كوفيد–19. ويتماشى هذا الاتجاه مع ما توصلت إليه بعض الدراسات في الدول الأخرى، التي أشارت إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين تزيد عند وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية في بلدان المنشأ. ففي حالة كوبا، مثلاً، تأثر سلوك المهاجرين الكوبيين إيجابياً أثناء الأزمات فيما يخص التحويلات المالية، وبخاصة إذا ما كان للمهاجرين أقارب مباشرون في الوطن الأم، وبخاصة من النساء، حيث زادت التحويلات المالية بشكل واضح (Blue, 2004). بالمثل، مال المهاجرون الصوماليون إلى إرسال تحويلات مالية أكثر من الخارج عندما عانت أسرهم في الصومال من تراجع في الدخل أو الثروة. وهذا يدلل على أن الأشخاص الذين يتلقون تحويلات منتظمة يتمتعون بحماية أفضل من تقلبات الأسعار والأزمات المالية والاقتصادية، وتكون لديهم قدرة على مساعدة أقاربهم في أوقات الأزمات، ولا سيما في المناطق الريفية (Lindley, 2006). يتماشى هذا الاتجاه مع النظرية الاقتصادية الجديدة لهجرة العمالة التي تعتقد أن التحويلات المالية تعمل على تأمين الدخل، وتحمي الناس من الصدمات الناجمة عن الانكماش الاقتصادي أو الصراعات السياسية أو التقلبات المناخية، هذا إضافة إلى مساهمتها الإيجابية في تعزيز رعاية الأسر والتغذية والصحة والظروف المعيشية في مناطق المنشأ (De Haas, 2007b).

لقد كان للأزمات المتعاقبة، السياسية–الاقتصادية التي مرت بها فلسطين، أثرها الواضح في تزايد التحويلات المالية من المهاجرين، ولم تقتصر هذه التحويلات على أسر المهاجرين، وإنما امتدت لتشمل الدائرة الأوسع

من الأقارب أو أهالي القرية الأصلية بشكل عام. فمثلاً، تكثفت مساعدات مهاجري المزرعة الشرقية المقيمين في الولايات المتحدة لقريتهم بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في العام 1987، حيث قاموا بالتنسيق فيما بينهم لجمع المساعدات وإرسالها إلى القرية. وقد كانت المساعدات على شكل مبالغ مالية تحول مباشرة إلى أسر الأسرى والشهداء، والأسر المعوزة، والمتعطلين عن العمل، حيث شهدت الانتفاضة، ولاسيما في السنة الأولى منها، توقفاً شبه تام للكثير من الأعمال، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة، وبالتالي زيادة الحاجة للمساعدات. وعلى الرغم من أن مهاجري القرية في الولايات المتحدة الأمريكية يتركزون في خمس ولايات، فإنهم وللتجاوب مع الحاجات المتزايدة في قريتهم الأصلية، عملوا على تشكيل لجنة من المهاجرين في كل ولاية لجمع التبرعات من خلال اجتماعات للمهاجرين في الولاية، ونسقت اللجان الخمس فيما بينها لإدارة المساعدات بشكل فعال، ولتجنب الازدواجية في العمل، ولضمان توزيع المساعدات بشكل عادل ما بين المحتاجين لها في البلدة. ويقول أحد المغتربين الذين ساهموا في تشكيل هذه اللجان وكان عضواً فيها:

"لما بدت الانتفاضة سنة 1987 وصار في البلد مساجين، والعمال تعطلوا عن شغلهم، اجتمعنا في أمريكا وقلنا لازم نعمل شيء في المهجر نساعد فيه أولاد البلد، لازم نقوم بواجباتنا اتجاه البلد. وتم تأسيس لجنة من الجالية المزرعاوية في فلوريدا، ومثلها في الولايات الثانية الموجود فيها جالية مزرعاوية، تكساس وكاليفورنيا ولوزيانا ونورث كارولينا، وصار تنسيق بين اللجان، طبعاً ما سجلنا حالنا رسمياً عند الجهات المختصة في أمريكا. وفي فلوريدا حولنا اللجنة لجمعية للجالية، ولم نسجلها رسمياً أيضاً. في فلوريدا لوحدها كنا نجمع بين 50-60 ألف دولار سنوياً، كانت ترسل لأسر المساجين والأسر المحتاجة والعمال المتعطلين عن العمل، واستمر عملنا خمس سنوات، وبعدين تراجعت هذه اللجان لأن نشاطها توقف. مع تراجع الانتفاضة تراجعت الحاجة لوجودها. والجمعية في فلوريدا أيضاً توقف عملها لنفس السبب، إضافة إلى الخلافات العائلية والسياسية، وصار شوية تدقيق على اجتماعاتنا من الحكومة الأمريكية، وصرنا نخاف من المسؤولية والملاحقة، صارت العين علينا، والشخص اللي بده يتبرع للجمعية ممكن يتلاحق من الضريبة لأن التبرع قد يكشف دخل أعلى لدى المتبرع من الذي صرح به".

وقد نشطت الممارسات التضامنية داخل القرية خلال الانتفاضة الأولى، كما في باقي بلدان فلسطين، بهدف رفع معنويات الناس وتقوية عزيمتهم في ظل الظروف الصعبة التي واجهتهم بفعل الإجراءات الإسرائيلية

القمعية. وإضافة إلى المساعدات التي حولها المهاجرون إلى القرية، قام عدد منهم بمبادرات خلاقة داخل القرية، حيث عمل بعضهم على تطوير مبادرة لإصلاح الأراضي الزراعية، وكان هدف المبادرة مزدوجاً؛ فمن جهة، يتم إصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها بأشجار مثمرة، ولاسيما أشجار الزيتون، ومن جهة ثانية، توفير فرص عمل لمن فقدوا أعمالهم بعد اندلاع الانتفاضة. وبالحديث مع أحد هؤلاء، أكد أن مبادرته تلك الفترة كانت لمساعدة المتعطلين عن العمل، ولكن بطريقة تحفظ لهم كرامتهم. فبدلاً من المساعدات النقدية المباشرة التي قد تحرج متلقيها وتجرح كرامته، كان الهدف تقديم المساعدة مع إحساس متلقيها بأنه يتلقاها كأجر عن أعماله.

وخلال الانتفاضة الثانية في العام 2000، عمل المهاجرون من قرية المزرعة الشرقية على جمع التبرعات لدعم الأسر المتضررة في قريتهم. فمجدداً، تم تشكيل لجان في الولايات الخمس التي يتركزون فيها لجمع التبرعات وإرسالها إلى عائلات الشهداء والمعتقلين وللمتعطلين عن العمل والفقراء. وتجدد هذا، أيضاً، عندما انتشرت جائحة كوفيد–19 في بدايات العام 2020، حيث قامت القرية بتشكيل لجنة طوارئ محلية تحت مظلة البلدية، وقامت هذه اللجنة بجمع التبرعات من أهالي القرية، التي وصلت إلى 500 ألف دولار أمريكي، كان ما يزيد على 90% من مهاجري القرية، وتم صرف هذه المساعدات للأسر الفقيرة، وأسر المتعطلين عن العمل، وكانت إما مساعدات مالية مباشرة، وإما على شكل طرود غذائية قدرت قيمة كل منها بحوالي 100 دولار أمريكي.

وقد برز هذا الاتجاه في حالة سوريا أيضاً، فعندما بدأت الأزمة في سوريا في العام 2011، تداعى السوريون المقيمون في دول عديدة، على الرغم من أن بعضهم قضى وقتاً طويلاً خارج سوريا، لدعم مجتمعاتهم في سوريا، حيث بدأت مجتمعات الشتات السوري في مختلف أنحاء العالم تتواصل مع بعضها البعض، ومع الداخل السوري، وشكلوا مصدراً رئيسياً لدعم مجتمعهم خلال هذه الأزمة (قضماني، 2008).

بشكل عام، كان للمهاجرين دور مهم في تحويل الأموال إلى قراهم الأصلية، التي ساهمت في زيادة الدخل لنسبة كبيرة من الأسر في هذه القرى، وهي نسبة آخذة في الازدياد نظراً لاستمرار تيار الهجرة وزيادة عدد

المهاجرين. وإضافة إلى التحويلات المالية لأسرهم، قدم المهاجرون إسهاماً لافتاً في دعم أسر غير أسرهم في قرى الهجرة، وهو ما انعكس، أيضاً، على زيادة الدخل لهذه الأسر، أو على الأقل تحسين قدرتها على الإنفاق والاستهلاك. لكن لا يمكن مقارنة التحسن في دخل هذه الأسر مع ذلك المتحقق لأسر المهاجرين، وهو ما ينعكس في تعزيز حالة اللامساواة في مجتمعات هذه القرى، ويزيد من الإحساس بالحرمان النسبي.

5-3-2 فقر أقل في قرى الهجرة

كان للتحويلات المالية للمهاجرين أثرها في خفض نسب الفقر في قرى الهجرة، فهي، من جهة، حسّنت من دخول أسر المهاجرين وحسّنت من معدلات إنفاقهم واستهلاكهم، ومن جهة ثانية، أثرت على تحسين استهلاك الأسر غير المهاجرة، وهو ما عنى تقليل نسب الفقر فيها. لكن خفض نسب الفقر ترافق، أيضاً، مع بروز بعض مظاهر اللامساواة، وتعمق الشعور بالحرمان النسبي، فالفقر في نظر الناس لا يرتبط بالأرقام والدخول، وإنما يرتبط بالمقارنة مع المحيط الذي يعيشون فيه. وعندما تكون معدلات إنفاق واستهلاك أسر المهاجرين مرتفعة، تزيد من إحساس الأسر غير المهاجرة بالحرمان.

لقد أشرنا سابقاً إلى أن تدفق التحويلات المالية من المهاجرين يساهم، بشكل كبير، في نمو الدخل، وأن هذا ينطبق بشكل أكبر على المناطق التي ترتفع فيها معدلات الهجرة الدولية. وقد أظهرت دراسة حول أثر التحويلات المالية على الفقر في المغرب أن 1.17 مليون من أصل 30 مليوناً قد يقعون تحت خط الفقر لولا التحويلات المالية الدولية. وسترتفع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من 19% إلى 23%، مع العلم أن استفادة الفئتين المتوسطة والمرتفعة الدخل من المجتمع من التحويلات المالية للمهاجرين، نسبياً، أكثر من الفئات ذات الدخل المنخفض، لكون الهجرة نفسها عملية انتقائية، فمعظم المهاجرين المغاربة لا ينتمون إلى الفئات الأكثر فقراً (De Haas, 2007a; Schiff, 1994). وبالتالي، يمكننا الاستنتاج، هنا، أن الهجرة في حالة المغرب شكلت إحدى الوسائل المخففة للفقر، لكنها، في الوقت نفسه، شكلت مصدراً لتعميق الفجوة بين الفئات الاجتماعية، لكون هذه التحويلات لم تطل الأسر الأكثر فقراً.

تتسم الضفة الغربية وقطاع غزة بارتفاع معدلات الفقر، حيث بلغ معدل الفقر حسب آخر مسح لإنفاق واستهلاك الأسر في العام 2017 حوالي 29% من السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018). بينما تتسم قرى الهجرة بانخفاض معدلات الفقر فيها بشكل عام، بالمقارنة مع المناطق الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يعود، بشكل أساسي، إلى اعتماد هذه القرى على التحويلات المالية للمهاجرين، سواء لأسرهم أو لدعم الأسر الفقيرة في قراهم. فحسب تقديرات معدلات الفقر للعام 2009، بلغت معدلات الفقر في قرى الهجرة في أقصاها 6.2% في دير دبوان، وكانت في المزرعة الشرقية 6%، وفي ترمسعيا 4.2%، في حين بلغت هذه النسبة في قرية خربة أبو فلاح التي لا تعتمد على الهجرة 7.8% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

لقد أسهمت التحويلات المالية للمهاجرين في تخفيض معدلات الفقر في قرى الهجرة، بالمقارنة مع المعدل العام للضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنها تقل عن معدل الضفة الغربية وحدها، الذي بلغ 13.6% في العام 2017. وقد أبرزت البيانات التي وردت أعلاه أن نسب الفقر بين قرى الهجرة أقل من قرية خربة أبو فلاح بحوالي نقطتين مئويتين، وأظهرت أيضاً انخفاض نسبة الفقر في خربة أبو فلاح عن المعدل العام للضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً، وهذا النقص ناجم عن تأثير الهجرة على منطقة قرى شمال شرق رام الله بشكل عام، بما فيه على القرى التي لا تنتشر فيها الهجرة بشكل كبير. فتوفر المنشآت الاقتصادية الصناعية والخدمية، وحركة العمران النشطة في قرى الهجرة، فتحت الكثير من فرص العمل للقوى العاملة من القرى التي لا تنتشر فيها الهجرة في المنطقة نفسها، ومن مناطق أخرى. فمثلاً، يعمل الكثير من أصحاب وعمال المهن المرتبطة بقطاع البناء من قرية خربة أبو فلاح في المنشآت الاقتصادية التي تنتشر في قرى الهجرة، وكذلك في مجالات البناء المختلفة في هذه القرى.

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الفقر الفلسطينية ترتبط أساساً بفقر الإنفاق والاستهلاك وليس بفقر الدخل، ولهذا، كان للمساعدات المالية التي يقدمها المهاجرون أثرها في الحد من معدلات الفقر في هذه القرى، لأن هذه المساعدات تستخدم في الاستهلاك بشكل أساسي، ما يؤثر في تقليل نسبة الفقر. فكما بيّنا أعلاه، وكمثال

على أثر المساعدات التي يقدمها المهاجرون لأسر في قراهم الأصلية، تتلقى 250 أسرة من أسر المزرعة الشرقية مساعدات بمعدل 2000 دولار للأسرة الواحدة سنوياً، وتشكل هذه الأسر حوالي ثلث أسر القرية، وبالتالي تنعكس هذه المساعدات على تقليل نسب الفقر في القرية، وتنعكس، أيضاً، على مستويات المعيشة فيها.

وإضافة إلى هذه المساعدات المالية، وكما أفاد أحد أصحاب البقالة في القرية، فإن الكثير من المغتربين يرسلون مبالغ مالية لأصحاب البقالات لتوزيع مواد غذائية على الأسر الفقيرة والأسر محدودة الدخل، وأحياناً تكون هذه المساعدات لتسديد الديون المتراكمة على هذه الأسر لدى هذه البقالات. وقال أحد أصحاب البقالات: ***"في كثير مغتربين من البلد بيقدموا مساعدات للأسر المستورة في البلد، المساعدات بتصل عن طريق الأقارب، أو الأصدقاء، أو الصرافين، وفي مساعدات بتوصل عن طريقنا. أنا مثلاً بصلني في السنة حوالي 20 ألف دولار من أقاربي لتوزيعها على الأسر المحتاجة، إما بتكون أموال زكاة أو مساعدات. مرات بيكون على بعض الأسر ديون لدكانتين بسددها عنهم، ومرات بشتروا فيها أغراض من الدكان، ومرات بعطيهم كاش. يعني هذا المبلغ بتوزع على حوالي 15 أسرة. وتقريباً كل دكاكين البلد بتوصلهم مثل هذه المساعدات، كل حدا منا بتوصله مساعدات من أقاربه أو من أصدقائه".***

إن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الفقر على مستوى التجمع السكاني مبنية على تقديرات، حيث لا تسمح عينة مسح الاستهلاك والإنفاق، الذي ينفذه الجهاز حول مستويات المعيشة والفقر، باحتسابها على مستوى التجمع السكاني الواحد، وإنما هي عينة تمثيلية على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى مستوى كل منهما فقط. ومن هنا، فإنه من المفيد الاسترشاد بعدد الأسر التي تتلقى مساعدات من وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال برنامج التحويلات الوطني، الذي يستهدف الأسر شديدة الفقر. فمن خلال البيانات التي وفرتها لنا الوزارة، مشكورة، تبين أن الأسر المسجلة لدى الوزارة كأسر شديدة الفقر والتي تتلقى مساعدات من البرنامج نسبتها متدنية في قرى الهجرة، حيث بلغت 1.7% من مجموع الأسر في دير دبوان، و3.7% في ترمسعيا، و3.8% في المزرعة الشرقية، في حين وصلت في خربة أبو فلاح 4.7%.

ويظهر الشكل 5–1 أدناه أن المسجلين في برنامج التحويلات الوطني كأفراد أقل من نسبتهم كأسر، وهذا يعود إلى أن الأسر التي تتلقى مساعدات هي، في الغالب، أسر صغيرة الحجم، حيث إن معظم متلقي مساعدات وزارة التنمية الاجتماعية هم من المسنين، أو الأسر التي لديها أفراد ذوو إعاقة. وفي كلتا الحالتين، الأسر أو الأفراد، تنخفض نسبة متلقيها في هذه القرى بالمقارنة مع نسب الفقر الوطنية. هذا مع ملاحظة أن النسبة في خربة أبو فلاح أعلى من القرى الثلاث الأخرى، وهذا، أيضاً، يعود إلى التحويلات المالية للمغتربين لأسرهم وأقاربهم في القرية، ما يخفض نسب فقر الإنفاق والاستهلاك فيها.

شكل 5–1: نسبة الأسر والأفراد في القرى المبحوثة الذين يتلقون مساعدات وزارة التنمية الاجتماعية، 2021

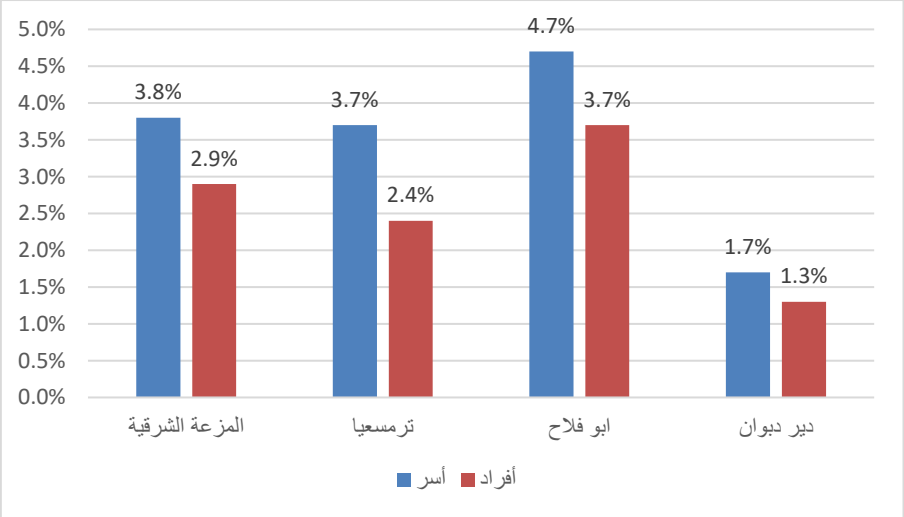

إجمالاً، شكلت التحويلات المالية للمهاجرين عاملاً مهما في التخفيف من معدلات الفقر في قرى الهجرة، وبشكل لافت. فبعد أن كانت هذه القرى التي تنتمي إلى منطقة شمال شرق رام الله من أكثر المناطق تهميشاً وفقراً منذ زمن، أصبحت اليوم تصنف من أكثر المناطق غنى ووفرةً في الدخل وفي فرص العمل، وهو ما انعكس في مستويات المعيشة فيها. لكن هذا التحول لا يعني أنه طال جميع أسر هذه القرى، فلا تزال بعض

الأسر في هذه القرى تعاني من الفقر، ذلك على الرغم من وصول بعض المساعدات لها، وهو ما يعمّق من حالة اللامساواة، ويزيد من الشعور بالحرمان النسبي.

5-3-3 مستويات معيشة أعلى ومظاهر استهلاك بذخي في قرى الهجرة

تتنوع مظاهر الاستهلاك البذخي في قرى الهجرة، وبخاصة لدى أسر المهاجرين، التي تبرز لديها مظاهر استهلاك يومي على المواد الغذائية والملابس والترفيه والألعاب بشكل مبالغ فيه، وكذلك في بناء المنازل الفخمة، واقتناء السيارات الفارهة. وتزيد أنماط الاستهلاك هذه من اللامساواة في مجتمعات هذه القرى، حيث لا يتوفر لدى معظم الأسر غير المهاجرة القدرة على الإنفاق البذخي على هذه المجالات، وهو ما يعزز من الشعور بالحرمان النسبي، ويولد مزيداً من الرغبة في الهجرة لديها للاقتداء بأسر المهاجرين من حيث تكوين الثروة، وتعزيز قدرتها على الاستثمار والاستهلاك ورفع مستويات معيشتها.

لقد انعكست التحويلات المالية من المهاجرين لأسرهم هم في قرى الهجرة على النمط الاستهلاكي لهذه الأسر، وبخاصة تلك الأسر التي تصلها تحويلات مالية كبيرة، حيث تتسم هذه الأسر بإنفاق مبالغ كبيرة مقارنة بالأسر المقيمة في القرية وغير المهاجرة. فحسب أحد أصحاب البقالات في قرية المزرعة الشرقية، فإن الأسرة التي لديها شخص مهاجر، والتي تتلقى تحويلات مالية من المهجر، تستهلك من بقالته بمعدل أربعة أضعاف الأسرة التي لا يوجد لديها أفراد مهاجرون، ويرتفع هذا المعدل في فصل الصيف إلى ثمانية أضعاف. ففي فترة الصيف، يكون إنفاق المهاجرين العائدين لزيارة قراهم كبيراً جداً، وقد قدر صاحب البقالة أن معدل بيعه في شهور الصيف الثلاثة يعادل شهور السنة التسعة المتبقية، الأمر الذي يعكس مدى تأثير الهجرة على مستويات الاستهلاك. وكذلك الحال في قرية دير دبوان، حيث قدر أحد أصحاب البقالات فيها أن استهلاك الأسر التي لديها مهاجرون يفوق بمرات استهلاك الأسر التي ليس لديها مهاجرون، وقدر كذلك أن حجم الاستهلاك في فترة الصيف أضعاف حجم الاستهلاك في باقي السنة.

ويقول أحد أصحاب البقالات في قرية المزرعة الشرقية:

"في المزرعة الشرقية يستهلك الناس منتجات كثيرة قد لا يتم تداولها في قرى ثانية، فمثلاً، قال لي أحد بائعي الجملة الذين يأتون لتزويدنا بالبضائع، المنتجات التي نبيعكم إياها في بلدكم هنا لا يطلبها أحد في القرى الأخرى، باستثناء القرى الأخرى المشابهة لكم مثل دير دبوان وترمسعيا وجلجليا وغيرها. فالمنتجات التي نقوم ببيعكم إياها فيها كثير من الثانويات، وبخاصة المنتجات الأجنبية، بينما في القرى الثانية يتم التركيز على منتجات أساسية وضرورية، ولا نقوم ببيع منتجات أجنبية في تلك القرى".

ويقول أحد أبناء قرية المزرعة الشرقية المقيمين في القرية:

"بلدنا (قريتنا) المصاريف فيها كثيرة، والناس بتصرف بتبذير، يعني محلات اللحامين في البلد مش ملحقة بيع لحمة، والدكاكين مثلها. هذا كله بسبب التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون لأهلهم أو عائلاتهم. وكمان بتشوف الشباب دائماً لابسين أحدث الماركات من ملابس وأحذية، ولا يقبلون اللبس العادي، طبعاً هذا أكثر عند أبناء المغتربين، أما الأسر التي لا يوجد فيها مغتربين مصاريفها محدودة حسب دخلها. ولهذا ترى فرق بين الناس وبين الشباب، سواء في كمية المواد التموينية أو نوعيتها التي تستهلكها الأسر، أو في نوعية اللباس وكميته التي يلبسها الشباب. هذا كله يخلق نوع من الفوارق الاجتماعية بين الناس، بين الغني والفقير، بين أسر المغتربين وأسر غير المغتربين. ولهذا نجد معظم الشباب في البلد (القرية) حابين يهاجروا، والسبب إنهم بدهم يقلدوا المغتربين، ويحسنوا حالتهم، ويصيروا مثل ما صار المغتربين، دخلهم أعلى، وحياتهم أسهل ومرتاحين".

إن هذا النمط الاستهلاكي لأسر المهاجرين والمهاجرين أنفسهم، وبخاصة عند زيارة المهاجرين لقراهم في فصل الصيف، شكل عاملاً أساسياً في خلق نوع من البيئة الخاصة في قرى الهجرة تتمحور حول محاولة المقيمين فيها للتشبه بالمهاجرين حتى في السلوكيات اليومية، وهو ما ولد ضغوطات إضافية على هذه الأسر.

ويقول أحد أصحاب المصالح الخدمية في قرية المزرعة الشرقية:

"الفقر منتشر وين ما كان، والغنى منتشر وين ما كان، لكن الفجوة كبيرة بين الناس في البلد بسبب الهجرة. البلد صار فيها اللي بسميه "ثقافة الباربكيو". أنا بطلت أحب الشمس تطلع يوم الجمعة، لأنها إذا طلعت ما بسوي 50 شيكل، الكل بيصير بده يروح يعمل باربكيو. يعني أنا بشوف أيام الجمع كيف كل الناس بدها تروح تعمل "نش"، بما

فيهم العمال، مضطرين يلاحقوا باقي أهل البلد، وهذا كله بسبب ثقافة الغربة، يعني العمال والناس محدودة الدخل مفروض عليهم بيئة بتخليهم يعيشوا مستوى حياة ما بقدروا عليه".

ومن هنا كان للنمط الاستهلاكي لأسر المهاجرين أثره في تعمق ظاهرة الحرمان النسبي بين الفئات الاجتماعية. هذا الحرمان الذي تمثل لدى مختلف الفئات العمرية، فالشباب المقيمون في القرية، وبخاصة من ليس لدى أسرهم أفراد مهاجرون، يشعرون بأنهم محرومون بالمقارنة مع أقرانهم من أسر المغتربين، وذلك ارتباطاً بما يشاهدونه من مصروفات عالية ينفقها أبناء المغتربين. والأطفال لدى الأسر المقيمة في القرية يشعرون بالحرمان النسبي مقارنة بأقرانهم من أسر المغتربين. فخلال تواجدهم في المدرسة أو في الساحات في القرية، يشعر الأطفال من أسر المقيمين بالحرمان نتيجة لما يتوفر لدى أطفال الأسر المهاجرة من مبالغ مالية كمصروفات يومية، أو حتى من الألعاب الإلكترونية وأجهزة الهاتف التي تتوفر لهم، والتي لا يستطيع أبناء الأسر المقيمة الحصول عليها.

يقول أحد أرباب الأسر المقيمة في قرية المزرعة الشرقية:

"الناس الموجود إلهم ناس مغتربين وضعهم أحسن من اللي ما إلهم حدا في المهجر. صار في تأثير للهجرة على نمط الاستهلاك. تأثيرات في نمط الحياة والسلوك والاستهلاك. أنا بدي إجيبلك مثل عن حالي، سنة 2004، أنا كنت مع عائلتي نفطر فطور فلسطيني تقليدي، بالنمط اللي كنت متعود عليه مع إمي وأبوي، يعني خبز مسخن، وبيض ولبنة، وزيت وزعتر، وهذا بقي لغاية 2004، لما روح ولاد أخوي من أميركا، أول يوم أفطروا حليب وسيريل وبان كيك، وولادي أفطروا معهم، وصاروا الأولاد بدهم منه. الفطور اللي كان يكلفنا 5 شيكل، صار بدي قبل ما يطلعوا الأولاد من البيت 20 شيكل، يعني زيادة 15 شيكل على اليوم، وهذا صار عبء مالي علي. وكمان، أنا مثلاً بعطي كل واحد من أولادي 5 شيكل مصروف يومي لما يروحوا على المدرسة، وفي أسر بتعطي ولادها أضعاف هذا المبلغ، وخاصة ولاد المغتربين، وهذا بعملي مشكلة، ولادي مرات بحكوا في الموضوع، يعني بيجيبوا سيرة إن فلان ابن فلان بيجيب معاه عالمدرسة مبلغ 20 شيكل أو 50 شيكل، يعني بحس إنهم حاسّين بالحرمان من هالموضوع مقارنة بأولاد المغتربين. وأحياناً بطلب مني أولادي أشتريلهم ألعاب، مثل "بلاي ستيشن"، أو حتى بسكليت، وأنا بصراحة ما

بقدر ألبي كل طلباتهم، يعني أكيد ولادي عندهم إحساس إنهم محرومين، والسبب مقارنتهم بين حالهم وبين الأولاد الثانيين في البلد، وخاصة ولاد المغتربين، بس ظروفنا هيك وما بتسمحلنا نوفرلهم كل طلباتهم".

ومن المظاهر الأخرى للاستهلاك، هي تلك المتعلقة ببناء المنازل الفخمة، التي –كما أسلفنا– بدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي بالمقارنة مع المنازل التي اعتاد عليها الفلاحون في قرى الهجرة، وهي تظهر فجوة واضحة بين المهاجرين وغير المهاجرين. وتطور هذه الظاهرة مع الزمن مع ازدياد عدد المهاجرين، وأخذت مساحاتها تزداد والفن المعماري المستخدم بها يزداد شيئاً فشيئاً، وانعكس ذلك على زيادة الأموال المستثمرة بها لتصل في بعض الحالات إلى ثلاثة ملايين دولار أمريكي، كتعبير عن ثروة الأسرة المهاجرة، ولتعزيز الجاه والنفوذ لديها، وهي ظاهرة منتشرة في هذه القرى بشكل عام، ويمكن ملاحظتها بزيارة أيٍّ منها. بالمقابل تسكن الأسر غير المهاجرة في بيوت متواضعة نسبياً، فالدخل المالي لهذه الأسر، إما لم يسمح لها بالاستثمار في بناء مسكن جديد، وبقي بعضها يقيم في حدود القرية القديمة ومبانيها، وإما استثمرت في بناء منزل جديد متواضع.

وللتدليل على انتشار المساكن الفخمة في قرى الهجرة، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2017 (الشكل 5–2) وجود نسبة كبيرة من المساكن في هذه القرى المصنفة "فلل" أو دور، مقابل محدودية عددها في قرية خربة أبو فلاح التي لا تنتشر فيها الهجرة. فقد بلغت نسبة الفلل في ترمسعيا 19.0% من إجمالي المساكن فيها في العام 2017، وبلغت نسبتها في المزرعة الشرقية 16.3%، وفي دير دبوان 14.0%. بالمقابل اقتصرت نسبة الفلل من إجمالي المساكن في خربة أبو فلاح على 3.6% فقط، وهو ما يظهر تأثيرات الهجرة على مستويات المعيشة من حيث نوعية المساكن التي يقطن فيها السكان، ولكن، في الوقت، نفسه فإن وجود هذه النسبة العالية من الفلل في قرى الهجرة يزيد من ظاهرة الحرمان النسبي لدى غير المهاجرين، وذلك ارتباطاً بنوعية المساكن التي يبنيها المهاجرون.

شكل 5-2: توزيع المساكن حسب نوعها في القرى المبحوثة، 2017

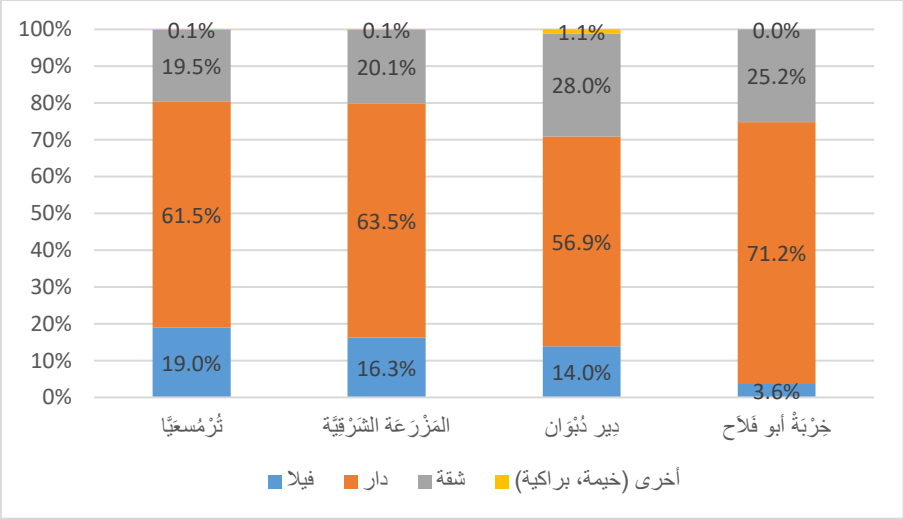

وينعكس توفر الفلل والدور في قرى الهجرة الثلاث على معدل كثافة المسكن لهذه المنازل، حيث تظهر البيانات (شكل 5-3) أن ما نسبته 55% من المساكن في دير دبوان تقل فيها كثافة السكن عن فرد واحد لكل غرفة، وبلغت هذه النسبة في ترمسعيا 53.4%، وبلغت في المزرعة الشرقية 30.1%. بمقابل هذه الأرقام، فإن 25.3% فقط من المساكن في خربة أبو فلاح يقل فيها معدل الغرفة الواحدة عن فرد واحد، وهو ما يشير إلى أن قرى الهجرة تتسم بتمتع سكانها بمستويات معيشة أعلى من حيث المساحة المتاحة لكل فرد في المساكن. ولا بد من الإشارة، هنا، إلى أن هذه البيانات لا تشمل المساكن غير المأهولة، والتي، كما بيّنا سابقاً، نسبة عالية منها مصنفة "فلل"، وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يكون معدل الغرفة الواحدة للأفراد منخفضاً جداً، حيث تتسم مساكن المغتربين بكونها واسعة، وتحوي عدداً كبيراً من الغرف، وبالتالي فإن معدل الغرفة الواحدة أقل من فرد واحد. وبما أن الفرق في نسبة الفلل من المساكن في قرى الهجرة تزيد كثيراً على خربة أبو فلاح، فإن كثافة السكن في هذه القرى تقل عن خربة أبو فلاح بشكل أكبر مما أظهرته البيانات لو احتسبت الفلل غير المأهولة.

شكل 5-3: الأسر في فلسطين حسب كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة)، 2017

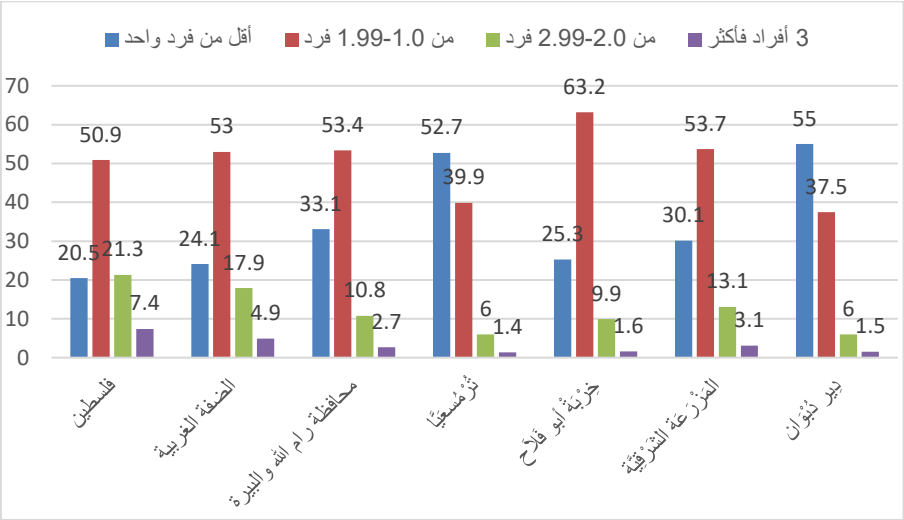

ومجدداً، فإن تمتّع أسر المهاجرين بمستويات معيشة أعلى له تأثيره على الإحساس بالحرمان النسبي الذي يتولد لدى الأسر غير المهاجرة، ويشكل في الوقت نفسه واحداً من العوامل المهمة المولّدة لهجرات جديدة، أو على الأقل السعي من أجلها، لدى الأسر غير المهاجرة. ومع استمرار الهجرة من هذه القرى، تتراكم تأثيراتها باستمرار على البيئة الاجتماعية فيها، لتستمر هذه الحلقة من التأثير والتأثر المتبادل ما بين الهجرة والبيئة الاجتماعية.

لا يقتصر تميز قرى الهجرة بارتفاع مستويات المعيشة فيها على المساكن ومعدلات الإشغال فيها، وإنما، أيضاً، على مدى توفر السلع المعمرة لدى الأسر فيها، هذا مع العلم أن البيانات المتوفرة تشمل الأسر التي تم عدها فعلياً، وبالتالي، ونظراً لوجود نسبة عالية من المساكن خالية، فإن نسب توفر السلع المعمرة أعلى مما تظهره البيانات، حيث إن المساكن المملوكة لأسر مهاجرة غالباً ما يتوفر فيها مثل هذه السلع المعمرة، وهو ما أكد علية من تمت مقابلتهم في قرى الهجرة الثلاث. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت البيانات المتوفرة تظهر توفر هذه السلع في قرى الهجرة بنسبة أعلى بكثير من خربة أبو فلاح، ما يؤكد ارتفاع مستويات المعيشة

في هذه القرى. فكما تظهر البيانات في شكل 5–4، تقل نسبة امتلاك جميع أنواع السلع المعمرة في خربة أبو فلاح عن قرى الهجرة الثلاث المشمولة في الدراسة.

شكل 5–4: نسبة الأسر التي تتوفر لديها سلع معمرة في القرى المبحوثة، 2017

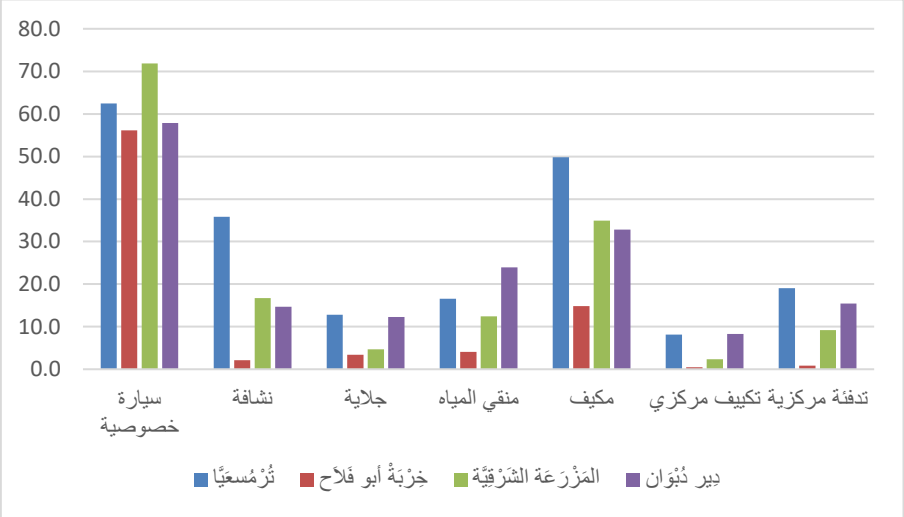

ويشكل اقتناء السيارات الفارهة مظهراً آخَر من مظاهر الاستهلاك البذخي في قرى الهجرة التي تمارسها أسر المهاجرين، فعدا عن نوعية السيارات التي تقتنيها هذه الأسر، والتي تكون غالباً من النوعيات الفاخرة والمرتفعة الثمن، يتوفر لدى كل منها عدد من السيارات وليس سيارة واحدة فقط، في الوقت الذي لا تتوفر فيه لدى الكثير من الأسر غير المهاجرة سيارة. وفي السنوات الأخيرة، ونتيجة للإحساس بالحرمان النسبي لدى الشباب الذي ينتمون لأسر غير مهاجرة، انتشرت ظاهرة السيارات "المشطوبة" (غير مسجلة رسمياً لدى وزارة المواصلات، غير مرخصة وغير مؤمنة) أو المسروقة في قرى الهجرة، وذلك في محاولة من هذه الفئة من الشباب التشبه بأبناء الأسر المهاجرة. فهذه السيارات لا تزيد تكلفة الواحدة منها على 2000 شيكل، لكنها في نظر هؤلاء الشباب توفر لهم الإحساس بالراحة النفسية بالمقارنة مع أقرانهم من أبناء الأسر المهاجرة. يقول أحد الشباب المالكين لسيارة مشطوبة في قرية المزرعة الشرقية:

"وضعي المالي لا يسمح بشراء سيارة عادية ومرخصة، أسعار السيارات مرتفع جداً. وكثير من الشباب في القرية لديهم سيارات فخمة، وكثير من الأسر، وخاصة الأميركان (أسر المغتربين) عندهم أكثر من سيارة، وكل يوم بتشوف ابنهم في سيارة. ما كان قدامي حل غير إني أشتري سيارة مشطوبة (غير مرخصة). يعني البلد اليوم كبرت، وعشان تنتقل من محل لمحل بدك وقت كثير بدون سيارة، ولأني ما بقدر اشتري سيارة عادية، كان الحل إني أشتري سيارة غير مرخصة".

بشكل عام، انعكست التحويلات المالية للمهاجرين على تحسين الدخل، وخفض معدلات الفقر، ورفع مستويات المعيشة في قرى الهجرة، لتصبح هذه المؤشرات العامة أفضل من باقي المناطق الفلسطينية. لكن هذه الصورة العامة لا تعكس التأثيرات التي أحدثتها التحويلات المالية داخل هذه القرى. فقد كان لها أثرها على خلق حالة جديدة من اللامساواة بين أسر المهاجرين وأسر غير المهاجرين، أدت إلى تعزيز الشعور بالحرمان النسبي لدى الأسر غير المهاجرة. وعلى الرغم من أن التحويلات المالية للمهاجرين طالت، في جزء منها، الأسر غير المهاجرة، سواء من خلال المشاريع الاقتصادية التي أنشأها المهاجرون في قراهم، وما وفرته من فرص عمل، أو عن طريق المساعدات المالية التي استهدفت الأسر المعوزة في هذه القرى، فإن هذه التحويلات كانت مصدراً لاتساع الفجوة في مستويات المعيشة بين سكان كل من هذه القرى، بين الأسر غير المهاجرة والأسر المهاجرة، لتصبح التحويلات المالية، وما رافقها من أنماط استهلاكية بذخية، عاملاً محفزاً ومولداً لمزيد من الهجرات. فللتشبه بالأسر المهاجرة، تسعى الأسر غير المهاجرة إلى تحسين مستويات معيشتها للهجرة.

لقد كان للتغير على مستويات المعيشة في قرى الهجرة التي ترتبت على التحويلات المالية للمهاجرين أثرها في إحداث تغيرات اجتماعية أوسع في هذه القرى، ومن ضمنها التغير في الجغرافيا الاجتماعية، وعلى التركيبة الطبقية، وما يرتبط بها من الجاه والنفوذ، وكذلك على مستويات التعليم، وأدوار المرأة ومكانتها، وعلى الزواج والطلاق.

5-4 الجغرافيا الاجتماعية في قرى الهجرة والجاه والنفوذ

عملت الهجرة على تغيير الجغرافيا الاجتماعية في قرى الهجرة، لكن هذا التغيير لم ينعكس بالمستوى نفسه على مستوى بنية العلاقات الاجتماعية فيها، حيث بقيت هذه العلاقات مبنية على أساس عائلي. كما عملت الهجرة على تغيير في قوى الجاه والنفوذ في هذه القرى، وبرز المهاجرون كقوة مؤثرة فيها، سواء بصفتهم الشخصية، أو عبر ما يمكن تسميته بالمكانة الاجتماعية بالإنابة، وهي تلك التي اكتسبها أفراد أسر بعض المهاجرين، ارتباطاً بالأوضاع المالية للمهاجرين أنفسهم.

5-4-1 الجغرافيا الاجتماعية في قرى الهجرة: تغير مكاني جذري وتحول اجتماعي محدود

احتوت القرى الفلسطينية تقليدياً على عدد من المجموعات السكنية المرتبطة بعلاقات النسب الأبوية (الحامولة)، التي قُسمت، بدورها، إلى عائلات ممتدة منفصلة. عاش أعضاء كل حامولة في مجموعة من المنازل المجاورة المتجمعة حول ساحة واحدة أو أكثر من ساحات الفناء (الحوش) المترابطة. كانت العلاقة المكانية بين المنازل -إلى حد ما- مؤشراً على علاقة القرابة بين الأسر. وكلما كان رابط القرابة بعيداً، زاد الفصل بين البيوت (Amiry and Tamari, 1989). ونظراً لأن الهندسة المعمارية تعكس البنى الاجتماعية-الثقافية، وكذلك التحولات الاجتماعية-الاقتصادية، شهدت الوحدة المعمارية والاجتماعية للقرية الفلسطينية التقليدية تحولات كبيرة، حيث أدى تهميش الزراعة والتحول نحو العمل المأجور إلى تجزيء المجموعات الأسرية، وبالتالي إدخال أساليب معمارية وتوزيعات مكانية جديدة، لتعكس، من ناحية، زيادة في الازدهار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، التحول نحو الأسر النووية (Heiberg, 1993: 82-83).

كانت قرى الهجرة، كغيرها من القرى الفلسطينية، مقسمة إلى حارات، وفي كل حارة تسكن حامولة أو أكثر، وتنقسم الحارة إلى عدد من الأحواش التي يسكن في كل منها فخذ من أفخاذ القرية. وقد شهدت هذه التقسيمة المكانية-الاجتماعية تحولاً جذرياً مع الزمن. كانت الهجرة من أهم العوامل التي قادت هذا التحول، نظراً لتأثيرها، إضافة إلى عوامل أخرى، على تراجع القطاع الزراعي، ولما وفرته من موارد مالية كبيرة للأسر

المهاجرة، ولسعي هذه الأسر إلى الخصوصية والانفصال عن العائلة الممتدة، ولتحسين مستويات معيشتها من خلال بناء مساكن حديثة ومستقلة.

كانت قرية المزرعة الشرقية مقسمة إلى حارتين رئيسيتين: الحارة الشرقية التي تضم حمايل زبن وحجاز وسعد وشلبي، والحارة الغربية التي تضم حامولة فرج. وضمن كل من الحارتين، كان هناك عدد من الأحواش لكل حامولة، بحيث تتجاور أحواش الحامولة الواحدة ضمن الحارة نفسها. وكان المسجد القديم والساحة أمامه هي الحدود الفاصلة بين الحارتين.

مع ازدياد نسبة المهاجرين من القرية عبر الزمن، وازدياد نسبة من قاموا منهم بالاستثمار في بناء المنازل في القرية، كما بينا في فصل سابق، أخذت القرية بالتوسع العمراني بشكل كبير، وهو ما انعكس على تفتيت هذه الجغرافيا الاجتماعية شيئاً فشيئاً، وأصبحت الأسر المنتمية لعائلات وحمايل مختلفة تتجاور نتاج هذا التوسع العمراني. وبحكم الطبيعة الطبوغرافية للقرية، وعدم إمكانية امتداد القرية باتجاه الغرب، كان التوسع في البناء في معظمة باتجاه شرق القرية، وبمحاذاة الطريق الواصل بينها وبين مدينة رام الله، وهو ما عنى استثمار سكان المنطقتين الغربية والشرقية من القرية القديمة في مساكن باتجاه الشرق منها. وبالتالي، أصبحت مختلف الحمايل والعائلات تتجاور في مساكنها، مع العلم أن طبيعة الجيرة لم تعد كما كانت في السابق، فالمساكن اليوم تقام على مساحة واسعة من الأرض، وتحددها أسوار خارجية لضمان أمنها وخصوصيتها، وبخاصة أن جزءاً مهماً منها يبقى فارغاً طوال فترة السنة، ما عدا فصل الصيف، وهذا يختلف عن طبيعة الجيرة التي كانت قائمة في الحارات القديمة وأحواشها، والتي دمجت ما بين العلاقة العائلية والجيرة.

لقد خرجت معظم الأسر من بيوت القرية القديمة واستثمرت في مساكن جديدة، وكانت هذه الظاهرة أوسع بين الأسر المهاجرة، في مسعى منهم إلى تأسيس أسرهم النووية والانفصال عن عائلاتهم الممتدة، كما أشرنا سابقاً. بالمقابل، بقيت بعض العائلات تسكن في حدود القرية القديمة، وهي محدودة العدد، ولا يوجد لديها مهاجرون. وقد شكل استثمار المهاجرين في المساكن الجديدة واحداً من العوامل المولدة للرغبة في الهجرة بين

الأسر غير المهاجرة، في محاولة منها لتحسين وضعها الاقتصادي إسوة بالأسر المهاجرة، وللسعي إلى تحسين مستويات معيشتها، بما في ذلك بناء مسكن جديد.

على الرغم من هذا التحول الجذري في الجغرافيا الاجتماعية للقرية، وما رافقه من توسع للأسرة النووية، فإنه لم يترافق مع تحول على المستوى نفسه في العلاقات الاجتماعية. فقد ظلت البنية الاجتماعية مرتكزة على تقسيمة عشائرية تقليدية، مع تراجع بسيط في قوتها وسطوتها على المجتمع المحلي، وهو تراجع نتج عن زيادة التأثير للأحزاب السياسية في الانتفاضة الأولى، وعن ارتفاع مستويات التعليم، ونتج كذلك بفعل تأثيرات الهجرة نفسها، سواء عبر نسج العلاقات بين المهاجرين في المهجر من عائلات مختلفة، أو عبر المصاهرة والنسب اللذين لعبت الهجرة دوراً مهماً في انفتاحهما بين العائلات المختلفة، الأمر الذي سنتطرق إليه لاحقاً. ويقول أحد المقيمين في القرية بهذا الخصوص:

"إذا بدي أختصر الموضوع، تأثير الهجرة الإيجابي على البلد هو تأثير اقتصادي إيجابي لدرجة مميزة، هي وعدد من القرى حولنا. التأثير الاجتماعي الإيجابي، أنها خففت من النزعة العشائرية، وبخاصة من ناحية الزواج والتقارب الاجتماعي بين العائلات، أولاد البلد أخوالهم من جميع العائلات".

لقد انعكس التغير في الجغرافيا الاجتماعية على الحياة والعلاقات اليومية بين الأسر، لكنه بقي محدداً بحدود البنية العشائرية التي انعكست في التقسيم المكاني للقرية سابقاً. فعلى الرغم من تغير البنية المكانية للقرية، بقيت البنية الاجتماعية محكومة بالبنية العائلية مع تغيرات طفيفة. فمثلاً، يتوجه سكان الحارة الغربية القديمة، على الرغم من أنهم حالياً يسكنون أقصى شرق القرية الجديدة، إلى الصلاة، سواء الصلوات اليومية أو صلاة الجمعة أو صلاة العيدين، إلى مسجد القرية القديم الذي يقسم الحارتين الشرقية والغربية القديمتين، هذا مع أن القرية فيها مسجدان آخران أقرب من حيث المسافة على مكان سكن هؤلاء. ويحصل هذا، أيضاً، في علاقات الشراء من المحلات التجارية، حيث يكاد ينحصر زبائن كل محل تجاري بأفراد حمولة المالك للمحل بغض النظر عن موقع سكنهم وبعده أو قربه من المحلات التجارية، وكذلك في إعطاء الأولوية في بناء المساكن لمتعهدي البناء من الحمولة نفسها، هذا مع استثناء حالات المصاهرة والنسب، التي أصبحت أيضاً تلعب دوراً في السلوك الاجتماعي للأفراد والأسر في القرية.

لا يقتصر هذا الحال على قرية المزرعة الشرقية، ففي قرية دير دبوان، وعلى الرغم من التوسع الكبير في الرقعة السكنية للقرية، واختلاط المساكن عبر الجيرة بين العائلات المختلفة، فإن القرية فيها شبه انقسام عامودي بين الحمولتين الرئيسيتين في القرية، من حيث العلاقات الاجتماعية، والنزاع على القوة والنفوذ. وينسحب هذا الأمر على قرية ترمسعيا، التي توسعت، أيضاً، من حيث الرقعة السكنية، والمجاورة بين العائلات المختلفة في المساكن، إلا أن البنية الاجتماعية لا تزال محكومة بالنزعة العشائرية.

5-4-2 الجاه والنفوذ: تأثير عابر للحدود للمهاجرين رغم غيابهم الفيزيائي

لم تؤثر الهجرة بعمق على اقتصادات قرى الهجرة فحسب، بل غيرت، أيضاً، الوجه الاجتماعي لهذه القرى. فالهجرة لم تؤثر في تحسين الدخل ومستويات المعيشة في هذه القرى فحسب، وإنما كانت وسيلة للصعود على سلم الحراك الاجتماعي أيضاً. فمثلاً، شكل بناء المنازل من قبل المهاجرين في قرى الهجرة، إضافة إلى قيمتها الاقتصادية، وحاجتها لرفاهية أسرهم، تعبيراً عن الوضع الاجتماعي الجديد الذي اكتسبه المهاجرون. وبالمثل، لم تشكل مساهمة المهاجرين في تطوير قراهم، سواء الطرق أو شبكات الخدمات العامة للمياه والكهرباء، أو بناء المدارس والمراكز الصحية والمرافق الشبابية والرياضية والمساجد، وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، ودعم طلاب وطالبات الجامعات، وظيفة اجتماعية أو دينية فحسب، وإنما شكلت، أيضاً، وسيلة لتعزيز المكانة الاجتماعية للمهاجرين. وبهذا، لعبت الهجرة دوراً مركزياً في التغيير الاجتماعي، إضافة إلى دورها في التغيير الاقتصادي، الذي شهدته قرى الهجرة في فلسطين.

في حالة المغرب، أدت الهجرة إلى تغير كبير في التسلسل الهرمي الاجتماعي القديم في المناطق الريفية المرسلة للمهاجرين، حيث ساهمت الهجرة في خلق طبقة اجتماعية جديدة في هذه المناطق، وذلك بتشكيل الأسر المهاجرة دولياً نخبة جديدة، وأصبح التقسيم الاجتماعي-الاقتصادي الجديد فيها بين الأسر التي لديها دخل من التحويلات المالية من المهاجرين والأسر التي لا تتوفر لها هذه التحويلات؛ أي إن التقسيم الجديد بني على أساس الوصول إلى الموارد النقدية، ليحل محل التقسيم التقليدي المبني على القرابة وملكية الأرض.

وقد تزامن هذا الشكل الجديد مع زوال أو –على الأقل– تراجع في النخب التقليدية. وبهذا، شكلت الهجرة للعديد من المجموعات التي كانت في أدنى السلم الاجتماعي، مثل الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون الأرض، سبيلاً للحراك الاجتماعي–الاقتصادي، وطريقاً لاكتساب النفود على المستوى المحلي. وقد شكل هذا الحراك دافعاً للفئات العليا في المجتمعات المحلية للهجرة، أيضاً، لتعزيز مكانتهم الاجتماعية (De Haas, 2007a). لقد شكل المهاجرون واحدة من الفئات الاجتماعية المؤثرة في قرى الهجرة الفلسطينية كقوة اجتماعية لها نفوذ، وذلك ارتباطاً بالنجاح الاقتصادي الذي حققوه في المهجر، وعودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية والاستثمار فيها، وبخاصة شراء الأراضي، وبناء المنازل الفخمة، أو الاستثمار في مشاريع اقتصادية، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية في قراهم، وهو ما وفّر لهم مقومات لبناء نفوذهم المحلي، وأثر في مكانة السلطة التقليدية التي كانت قائمة في تلك القرى.

بدأ بروز الهجرة كعامل مؤثر في الهرم الاجتماعي في التجمعات السكانية الفلسطينية منذ مراحل مبكرة، ومنذ بدأ المهاجرون بتحويل الأموال لأسرهم، سواء للاستهلاك أو الاستثمار في شراء الأراضي. ففي دراسة له حول مدينة البيرة حول تأثير الهجرة على ملكية الأراضي في مدينة البيرة في الفترة 1909–1948، خلص صالح عبد الجواد إلى أن تحويلات المهاجرين المالية أدت إلى حراك اجتماعي في المجتمع المحلي، وأسهمت في نشوء زعامات محلية جديدة، ونشوء تفاوت طبقي مستند إلى عامل الثروة لاكتساب المكانة الاجتماعية كعامل وحيد، بعدما كان الإرث العائلي مع الثروة، مجتمعين، هما الأكثر تأثيراً في الصعود إلى مواقع عالية في الهرم الاجتماعي (عبد الجواد، 2009).

وخلال المرحلة الأردنية، تعزز تأثير المهاجرين في التغيير الاجتماعي والبنية الطبقية والوظيفية في الضفة، وحسب سليم تماري، ساهمت عوامل عدة في هذا التغيير، أهمها: التحاق الكثيرين من أبناء الضفة الغربية للعمل في الجيش الأردني والوظائف الحكومية، وتوسع نظام التعليم، وارتفاع نسبة الهجرة الخارجية، التي أصبحت تشكل مصدراً مهماً لدخل نسبة مهمة من الأسر، وكان لها أثر كبير في التحول في البنية الطبقية المحلية، المتجانسة نسبياً، من خلال التحويلات المالية والاستثمار في البناء وبعض المشاريع الصغيرة من

قبل المهاجرين العائدين، وبالتالي أصبحت الطبقة الدنيا في المجتمعات الريفية تتشكل من أولئك الذين لا يملكون أرضاً، وليس لديهم أقارب في الخارج (Tamari, 1983: 68 & 106).

لقد برزت، مع بداية سنوات الستينيات من القرن الماضي، رموز جديدة للثراء الاقتصادي غير مرتكزة على الأصول الحمائلية والوجاهة التقليدية، كما حصل في قريتي المزرعة الشرقية وكفر مالك، بل على المكانة الاقتصادية الجديدة القائمة على رأس المال المحقق في المهجر، كمصدر لمداخيل نقدية تزايدت أهميتها في اقتصادات هذه القرى، وهي مداخيل افتقدت لها عائلات هذه القرى التي تمتعت بالهيبة والوجاهة التقليدية (المالكي وشلبي، 1993: 48). وبهذا، برز المهاجرون العائدون، وبخاصة من استطاع منهم العودة مع رأسمال كافٍ، كقوة جديدة في قراهم.

وحسب عبد الله لطفية، عندما عاد المهاجرون الأوائل إلى قرية بيتين، بعد بضع سنوات من هجرتهم إلى العالم الجديد، حاملين معهم مبالغ كبيرة من المال، أصبحوا أغنى الأفراد في القرية، وأصبحوا قادرين على دفع مهور عالية، وبالتالي تزوجوا أكثر النساء جمالاً وجاذبيةً في القرية، واحتلوا مكانة اجتماعية عالية، وكانوا موضع حسد سكان القرية، وهو ما ولد حافزاً دافعاً للكثير من الشباب في القرية الذين بدأوا يحلمون بالهجرة إلى الأمريكيتين لجني الثروة، والعودة إلى القرية للتمتع بالإعجاب والمكانة التي حظي بها المهاجرون الذين عادوا سابقاً. وفي المراحل المبكرة للهجرة، استخدمت أسر المهاجرين تلك الأموال لسداد ديونهم، واستعادة الأراضي التي رهنوها لتوفير تكاليف السفر، ولبناء منازل جديدة. وقد عمل المهاجرون العائدون إلى قرية بيتين على بناء مساكنهم الجديدة في حي منفصل عن مساكن القرية، ما شكل واحداً من أشكال التأثير على هيبة السلطة التقليدية، وليبرز المهاجرون العائدون كقوة جديدة ومؤثرة في مجتمع القرية (Lutfiyye, 1961: 27 & 124 & 153). وفي مراحل لاحقة، استطاع المهاجرون تجميع كميات أكبر من المال ليصبحوا شريحة اجتماعية مميزة ولها حضورها، وأصبحت تهدد موقع القيادة التقليدية (Tamari, 1983: 188).

على الرغم من أننا نتفق مع الدراسات السابقة في أن للمهاجرين تأثيرهم على التركيبة الطبقية في قرى الهجرة، وعلى قوى الجاه والنفوذ فيها، فإن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك، فهو واقع مركب ما بين التعامل مع المهاجرين

كشريحة واحدة، وفي الوقت نفسه التعامل معهم كشرائح متعددة ترتبط كل منها بالبنية العائلية في كل قرية. فواقع هذه القرى ما زالت تحكمه البنية التقليدية المبنية على العائلية، فيما يخص التنازع على السلطة المحلية والجاه والنفوذ، والمهاجرون هم جزء من هذا التكوين الاجتماعي التقليدي.

لم يكن المهاجرون قوة محفزة للتغيير دائماً، وإنما شكلوا في مراحل معينة قوة مانعة لهذا التغيير. ففي انتخابات الجمعية الخيرية في قرية المزرعة الشرقية في أواسط السبعينيات من القرن العشرين، التي شكلت تعبيراً مكثفاً عن الصراع ما بين البنية التقليدية للسلطة، والبنية الجديدة المبنية على التعليم والانخراط في الأحزاب السياسية، كانت ميول المهاجرين مع البنية التقليدية، بل إنهم دعموها، لتتمخض نتائجها عن استمرار سطوة السلطة التقليدية في القرية، حيث حقق تحالف العائلات فوزاً ساحقاً. ولاحقاً مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تراجعت السلطة التقليدية، وبرزت سلطة الأحزاب السياسية في القرية، ولكن هذه الأخيرة لم تحسن التصرف، وبخاصة مع المهاجرين، حيث اعتبرتهم مصدراً لتمويل أحزابهم، ولو بالإكراه، وهو ما أظهر السلطة السياسية على مستوى المجتمعات المحلية كسلطة قمعية. ومع قيام السلطة الفلسطينية، وتراجع الأحزاب السياسية، وبخاصة في التجمعات القروية، وارتباطاً بقوانين الانتخابات المحلية المبنية على نظام القوائم، عادت السلطة التقليدية المبنية على العائلات لتتصدر المشهد.

وإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين أنفسهم لا يشكلون شريحة واحدة متجانسة من حيث تكوين الثروة، فمنهم من نجح في تكوين رأسمال كبير، وهؤلاء لهم تأثيرهم ونفوذهم، ومنهم من يكاد يوفر قوته اليومي، وهؤلاء تأثيرهم محدد في إطار الوزن العددي للعائلة. وبالتالي، لا يشكل المهاجرون في التركيبة الطبقية لقرى الهجرة، شريحة واحدة مستقلة بذاتها، وإنما ينتمون إلى شرائح متعددة، كما هو حال باقي سكان قراهم، الذين ينقسمون بدورهم إلى شرائح اجتماعية متعددة؛ كمالكي المشاريع الاستثمارية، والمتعلمين، والعمال، والذين يخضعون أيضاً للبنية الطبقية التقليدية في هذه القرى.

يقول أحد الأشخاص المنخرطين في الشأن العام لقرية المزرعة الشرقية:

"المغتربين مش كلهم واحد، في مغتربين إلهم دورهم وتأثيرهم على البلد، وحتى وهم في أمريكا بنسمع صوتهم ورأيهم، وخاصة المغتربين اللي بيقدموا دعم كبير للبلد، أو المغتربين المتعلمين، وخاصة إذا كان وضعهم الاقتصادي مليح.

وفي مغتربين ما إلهم دور في البلد، يعني في ناس منهم ما بيشاركوا في أي شي إله علاقة في المصلحة العامة للبلد، وغالباً بيكونوا من المغتربين اللي أوضاعهم بسيطة، ومعظمهم شغيلة بالأجرة عند المغتربين الثانيين، أو بشتغلوا في الشارع. يعني حال المغتربين مثل حال البلد، مقسمين، جزء منهم إله دور وتأثير، وجزء ما إله دور ولا تأثير، يعني داخل البلد، أصحاب المشاريع اللي بيقدموا دعم للمصالح العامة في البلد إلهم دورهم، بس العمال البسطاء دورهم أقل. وبالمناسبة، طبقة العمال في البلد اليوم عددها قليل، يعني طبقة العمال دائماً هي الأكبر عدد في دول العالم، وكانت في البلد هي الأكبر، بس اليوم طبقة العمال هي الأقل في البلد بسبب الهجرة. اليوم إما صاروا الناس مغتربين أو صاروا أصحاب مصالح اقتصادية، وبطل في بلدنا عمال زي زمان، وتأثيرهم كان محدود وهم كثار، ولأنه نقص عددهم كثير صار تأثيرهم شبه معدوم".

وبالتالي، فإن الهجرة كان لها تأثيراتها في البنية الطبقية في قرى الهجرة، لكن في إطار أكثر تعقيداً من وصفهم كشريحة واحدة. فهم ما زالوا ينتمون إلى عائلاتهم، وتتحدد مسلكياتهم بقرارات عائلية، ولا يمكن وضع كافتهم في سلة واحدة. ويدلل على ذلك، مثلاً، عزوف مهاجري بعض الحمايل في المزرعة الشرقية عن التبرع للمشاريع العامة في القرية نتيجة عدم وجود ممثلين لهم في البلدية، وحتى لو لم يكن هناك قرار معلن من قبل هذه الحمايل، فإن الواقع يشير إلى إجماع ضمن أفراد هذه الحمايل على عدم التبرع. كما يدلل على ذلك، تركيبة اللجان التي تم تشكيلها من مهاجري المزرعة الشرقية، ولاسيما عند وقوع أزمات معينة داخل فلسطين، حيث كانت تركيبة هذه اللجان مبنية على التمثيل العائلي لضمان التوازن، ولعدم خسارة التبرعات المحتملة من أي من الحمايل المقيمة في أي من الولايات الخمس التي يتركز فيها مهاجرو المزرعة الشرقية. ويظهر هذا جلياً، أيضاً، في حالة الجمعية الخيرية لدير دبوان، فحسب من تمت مقابلتهم في القرية، فإن الجمعية في الولايات المتحدة تتشكل على أساس عائلي، بل إن اجتماعاتها السنوية تعقد في كل مرة في ولاية مختلفة لضمان التوازن العائلي، ونظراً لتركيز المهاجرين من كل عائلة في ولاية معينة.

كما يدلل على ذلك قيام المهاجرين في المزرعة الشرقية بدعم إعادة إحياء "دواوين الحمولة"، حيث تبرع مهاجرو ثلاث من الحمايل الرئيسية في القرية بمبالغ مالية كبيرة لبناء ثلاثة "دواوين" جديدة في القرية لكل

منها خلال السنوات العشر الأخيرة. هذا إضافة إلى أن باقي الحمايل في القرية يتم تمويل صناديقها من المهاجرين عند الحاجة، وبمساهمات سنوية بسيطة من المقيمين تفرض على كل أسرة من أسر الحمولة.

زيادة على ذلك، مع تطور حركة الهجرة عبر الزمن، وشمولها مختلف الشرائح الاجتماعية في قرى الهجرة، أصبح المهاجرون يشكلون الغالبية من السكان، بحيث يفوق عدد المهاجرين عدد المقيمين في القرية بكثير، إضافة إلى أن نسبة الثلث من السكان المقيمين في هذه القرى هم أسر عائدة من المهجر، كما بينا في فصل سابق. وإضافة إلى تشكيلهم النسبة الأكبر من السكان، فهم، أيضاً، يملكون الثروة والموارد المالية الأكبر، لتزيد من قوة تأثيرهم على مجتمعات هذه القرى من حيث التركيبة الطبقية، ومن حيث الجاه والنفوذ وتحديد الزعامات المحلية في قراهم، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التأثير للمهاجرين على قراهم حتى وهم في المهجر. ففي المرحلة الحالية، نحن نشهد تراجعاً كبيراً في عودة المغتربين إلى قراهم، وعلى الرغم من ذلك، تبقى لديهم مصادر قوة للتأثير في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، ولاسيما تلك المرتبطة بالدعم المالي الذي يقدمونه لقراهم، سواء لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، أو لدعم الأسر والأفراد من خارج أسرهم. وبهذا فهم الغائب جسداً، الحاضر نفوذاً، وهم بهذا مهاجرون عابرون للحدود، يؤثرون في مجتمعاتهم المحلية الأصلية من خلال شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع عائلاتهم وأقاربهم المقيمين في قراهم الأصلية.

وخير دليل على انخراط المهاجرين في البنية التقليدية داخل قراهم الأصلية، حتى وهم في المهجر، انتخابات المجالس المحلية، حيث أظهرت الانتخابات الأخيرة لبلدية ترمسعيا في العام 2016 سيادة البنية التقليدية عليها، بما في ذلك بين المهاجرين، الذين اصطفوا خلف عائلاتهم لضمان حصولها على عدد من المقاعد التي تناسب حجمها. وحسب من تمت مقابلتهم في القرية، عاد ما يقارب 50–60 مهاجراً من الولايات المتحدة لهذا الخصوص، ولضمان أخذ عائلاتهم حصة أكبر من المقاعد في المجلس. كانت نتائج الانتخابات حصول العائلات كافة على مقاعد في المجلس البلدي، والاتفاق بين الأعضاء المنتخبين على دورية رئاسة المجلس بين العائلات المختلفة، نظراً لتعذر اتفاقهم على شخص واحد للرئاسة، لسعي كل عائلة إلى الحصول عليها، ولهذا قرروا تداول رئاسة المجلس بين ستة أشخاص يمثلون ست عائلات، يتقاسمون الرئاسة خلال السنوات

الأربع لفترة المجلس، بحيث تكون مدة الرئاسة لمن يتسلمها أولاً ستة أشهر فقط، وتبدأ بالزيادة في كل مرة يستلم فيها رئيس جديد، وهذا لضمان عدم بروز انطباع بأهمية الرئيس الأول مقارنة بغيره، وبالتالي أهمية عائلته مقارنة بالعائلات الأخرى.

أما في حالة المزرعة الشرقية، فقد شكلت انتخابات المجلس المحلي دليلاً واضحاً على تأثير الهجرة على المجتمع المحلي، وانخراط المهاجرين في صراعات القوة والنفوذ داخل القرية، حتى وهم في المهجر. ففي انتخابات العام 2005، التي جرت في القرية بمعزل عن باقي المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمعزل عن قبول القيادة الفلسطينية بها، بسبب فشل التجاذبات العائلية والسياسية في الوصول إلى اتفاق لتشكيل مجلس محلي بالتوافق، لم تتمكن إحدى الحمايل الرئيسية في القرية من الحصول على التمثيل في المجلس البلدي، وكان لهذا نتائجه المستقبلية. فمن جهة، أدت هذه النتيجة إلى عزوف مهاجري هذه الحامولة عن التبرع للقرية، وهو ما أدى إلى تراجع تمويل المهاجرين من الحمايل الأخرى للقرية. ومن جهة ثانية، أصرت هذه الحامولة في جميع الانتخابات التي جرت لاحقاً على الوصول إلى توافق على عضوية المجلس البلدي بدلاً من الانتخابات، وطالب ممثلوها باحتساب المهاجرين ضمن حسابات موازين القوى العددية بين الحمايل. فهذه الحامولة ترى أن ارتفاع نسبة المهاجرين منها، على الرغم من أنها من الحمايل الكبرى في القرية، هو السبب في عدم حصولهم على التمثيل الكافي. تحققت هذه الرغبة في الانتخابات اللاحقة، لكن في انتخابات العام 1997، برزت تجاذبات جديدة بين الأحزاب السياسية التي تراجع دورها بشكل كبير، وبين الحمايل في القرية. وبسبب قانون الانتخابات المحلية الذي يتبع نظام القوائم، سجلت 5 قوائم لدى لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، قائمة لكل حامولة، ولكن بعد تدخل من بعض المتعلمين في القرية، تم الاتفاق على سحب هذه القوائم، والذهاب إلى قائمة توافقية. لم تلتزم حمولة واحدة بالقرار، وذهب للانتخابات 19 شخصاً فقط، ليكون عدد الناخبين أقل من عدد المرشحين. اعتبرت هذه الانتخابات قانونية، لكن بعد تدخلات من مجمل القوى الفاعلة في القرية، تمت استقالة من نجحوا فيها. وذهبت القرية إلى انتخابات استكمالية، حسب قانون الانتخابات، جرت بناء على قائمة توافقية. وبعد الانتهاء من الانتخابات قانونياً، تم اختيار رئيس المجلس من

إحدى ثلاث حمايل صغيرة، نظراً لتصويت ممثلي هذه الحمايل الثلاث له، وهو ما كان يتعارض مع رغبة الحمولتين الكبيرتين، ومباشرة عزف ممثلو هاتين الحمولتين عن المشاركة بفعالية في المجلس البلدي واجتماعاته. دام هذا الحال ستة أشهر، وبعد ذلك أصدر وزير الحكم المحلي قراراً بحل المجلس وإعادة تشكيله بقائمة توافقية، وفي هذه المرة انسحبت الحمايل الثلاث من المجلس، ولا زال المجلس القائم حالياً مقتصراً على عضوية من الحمولتين الكبيرتين. ويشهد المجلس شللاً واضحاً في أعماله، كنتاج لاختلال التوازن العائلي الذي بنيت عليه السلطة التقليدية تاريخياً، ويعزز هذا الشلل عزوف المهاجرين عن التبرع للبلدية وللمشاريع العامة في القرية، بسبب اختلال هذا التوازن، وهو التبرع الذي بنيت عليه البنية التحتية والخدمات العامة في القرية تاريخياً.

إضافة إلى ما تقدم، يلاحظ أن المكانة الاجتماعية للمهاجرين لم تعد ترتبط فقط بالرأسمال المالي المتوفر لدى المهاجر أو بملكية الأراضي أو بالمنازل الفخمة، فقرى الهجرة يغلب على سكانها المهاجرون، وبالتالي، يحظى معظم السكان بهذه الموارد، وهي، مع أهميتها، لم تعد المحدد الأساسي للمكانة الاجتماعية والجاه والنفوذ، وإنما أصبح العامل الأهم في تحديد المكانة الاجتماعية في مجتمعات هذه القرى يرتبط بمدى دعم المهاجر للمشاريع العامة في قريته. ومن اللافت مثلاً، أن رئاسة البلدية، ورئاسة الجمعية الخيرية، في قرية المزرعة الشرقية تعود إلى أفراد من أسر تقدم دعماً سخياً للقرية لتطويرها في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة في القرية، أو للعائلات والطلبة المحتاجين من أبناء القرية وبناتها.

يقول أحد الأشخاص من قرية المزرعة الشرقية:

"اليوم في بلدنا الشخص اللي إله اعتبار هو الشخص اللي بتبرع للمصلحة العامة، سواء من المغتربين أو من المقيمين في البلد. يعني المغترب اللي بملك ثروة كبيرة وما بتبرع للبلد ليش يكون إله اعتبار، الناس اليوم بتعتبر الشخص المهم واللي إله مكانته هو الشخص اللي بهتم في المصلحة العامة، سواء التبرع للبلد أو مساعدة البلد بأي طريقة ثانية، ممكن تكون تدبير تمويل من جهة حكومية أو دولية أو في المهجر، والمبادرة لجمع التبرعات من المغتربين. يعني في كثير ناس مقيمين أو مغتربين ما قدرتهم يتبرعوا للبلد، بس إلهم وزن واحترام لأنهم بيقدموا للبلد من جهدهم ووقتهم. يعني في مغتربين بتبرعوا مبالغ بسيطة، لكن بيكون إلهم دور مهم في جمع التبرعات من

باقي المغتربين، وبالتالي بيكون إلهم احترامهم في البلد. أنا ما بنفي دور رأس المال وملكية الأراضي والبيوت الفخمة في نظرة الناس للمغترب ومكانته، لكن هاي ممكن تكون مجاملات ونفاق، أما النظرة الحقيقة والاحترام سواء للمغترب أو المقيم هي للي بقدم لبلده من ماله وجهده وتعبه".

ويمكن القول إن هناك نوعاً من النيابة في المكانة الاجتماعية؛ أي أن يدعم المهاجرون من ينوب عنهم من عائلاتهم في شغل مناصب في مؤسسات قراهم. فمثلاً، في انتخابات نادي المزرعة الشرقية التي جرت في العام 2012، انتخب خمسة من أصل سبعة أعضاء لعضوية الهيئة الإدارية مدعومين من عائلاتهم الممتدة المهاجرة التي قدمت مساعدات للنادي، حيث قدمت كل عائلة منها 100 ألف دولار لبناء المجمع الشبابي التابع للنادي في القرية، هذا مع العلم أن خمستهم لم يكن أي منهم مهاجراً يوماً. وبالتالي، كان انتخابهم انعكاساً لمكانة عائلاتهم الاجتماعية المرتبطة بتقديم التبرعات للقرية، لكن مع امتزاج ذلك بمكانتهم الشخصية من حيث التعليم، حيث إن أربعة منهم يحملون درجة جامعية، لكن من التجارب السابقة في القرية، لم يكن التعليم وحده كافياً لضمان حصول صاحبه على منصب في مؤسسات القرية. وإضافة إلى ذلك، امتزجت تلك الانتخابات مع تأثير للأحزاب السياسية عليها، وبهذا، إذا ما اعتبرنا الوصول إلى عضوية الهيئة الإدارية في النادي يعبر عن المكانة الاجتماعية لصاحبها، فقد تحققت هذه المكانة من عوامل ثلاثة: المكانة بالنيابة عن الأسرة المهاجرة التي تمتلك ثروة وتقدم الدعم للقرية، والمكانة المرتبطة بالتعليم، وتأثير الأحزاب السياسية.

إجمالاً، تتسم قرى الهجرة باستمرار التجاذبات بين البنى الاجتماعية المتعددة؛ البنية التقليدية المبنية على العائلية، والبنية السياسية التي تشهد حالات من المد والجزر، والبنى الطبقية التي تشكلت فيها، والتي لا تزال تخضع للبنى الاجتماعية التقليدية، بمن فيهم المهاجرون أنفسهم. ولقد شكلت الهجرة واحدة من العوامل المؤثرة وبقوة في البنية الطبقية في قرى الهجرة، وهو التأثير الذي تغيرت أشكاله مع تطور الهجرة نفسها، ومع اتساع دائرتها لتشمل نسبة عالية من السكان. والمهاجرون كأفراد ما زالوا يشكلون جزءاً من البنية الاجتماعية التقليدية المبنية على العائلية، بل إنهم في الكثير من الأحيان يغذون هذه البنية الطبقية، وهو ما ينعكس على قوى الجاه والنفوذ والسلطة المحلية في قراهم، ويؤثرون على هذه البنية حتى من مهجرهم، تجسيداً وتأكيداً على أن

الهجرة اليوم لم تعد تعني حالة قطع مع المجتمع الأصلي، بل إنها عابرة للحدود، سواء على مستوى تأثيرها المرتبط بالتحويلات المالية، أو تأثيرها المرتبط بالتحويلات الاجتماعية.

ويبقى أن نقول في هذا الإطار، بقيت المرأة تعاني من التهميش المرتبط بالجاه والنفوذ وفي صنع القرار على مستوى المجتمعات المحلية في قرى الهجرة. فعلى الرغم من بعض التحولات على دور النساء ومكانتهن ارتباطاً بالهجرة، فإنهن ما زلن في قاع السلم الطبقي، ولا يشكلن في أذهان القوى الفاعلة في هذه القرى واحدة من القوى المتجاذبة على الجاه والنفوذ، هذا على الرغم من انتشار التعليم بينهن أكثر من الذكور. لقد فرض القانون على هذه القرى وجود مقعدين للسيدات في المجلس المحلي من أصل أحد عشر مقعداً، ولكن هذا الوجود في أحسن أحواله كان صورياً، حيث لا يشاركن في اجتماعات المجلس المحلي أو في اتّخاذ القرارات، بل إن التجاذبات حول التوازنات العائلية في المجالس المحلية في هذه القرى لا تأخذ النساء بالحسبان، وتحاول كل حاملة الابتعاد عن احتساب عضوية النساء ضمن الكوتا المخصصة لها. وقد جرت في المزرعة الشرقية محاولتان لإدخال النساء إلى عضوية الهيئة الإدارية للنادي، وأخذت المشاورات في هذا المجال أشهراً طويلة، إلا أن المحاولتين باءتا بالفشل بسبب سطوة البنى التقليدية وسيطرتها، وأحياناً تساوق المتعلمين والقوى السياسية مع هذه البنى، وتجنباً لتأثر مكانتهم الاجتماعية سلباً في حال مواجهة أصحاب النفوذ في القرية.

5-5 تأثيرات الهجرة على أدوار المرأة ومكانتها

اتسمت العلاقات داخل العائلة في فلسطين، تاريخياً، بأنها علاقات أبوية. وتجلت هذه الصورة، فيما يخص الهجرة، في أن بدايات الهجرة، ومنذ المرحلة العثمانية، كانت حكراً على الذكور، في حين بدأت النساء بالهجرة بعد ذلك بنصف قرن على الأقل، وكانت هجرة تابعة، إما لمرافقة الزوج، وإما كجزء من هجرة الأسرة برمتها. ومع بداية الموجة الثالثة من الهجرة في مرحلة السيطرة الأردنية على الضفة الغربية، برزت ظاهرة هجرة الذكور المتزوجين، وترافق معها ترك هؤلاء لزوجاتهم، وأبنائهم وبناتهم في حال وجدوا، مع عائلاتهم الممتدة. وكانت التحويلات المالية التي يرسلها المهاجر موجهة للأسرة الممتدة، وغالباً لرب الأسرة الذكر، إما أن يكون

الأب، وإما الأخ الأكبر للمهاجر، وكانت هذه التحويلات بمثابة الثمن الذي يدفعه المهاجر للأسرة الممتدة، كون الهجرة، وكما أشرنا سابقاً، كانت جزءاً من الترتيبات العائلية لتحسين وضع الأسرة بشكل عام، ومن ضمنها هجرة الرجال، بدون المخاطرة بترك أسرهم الصغيرة وحدها بدون "حماية" الأسرة الأكبر.

مع مرور الوقت، والتطورات على الهجرة نفسها، والتحسن في الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين، بدأت الأسرة النووية تصبح القاعدة، ولاسيما بعد السبعينيات من القرن الماضي، وهو الاتجاه الذي ترافق مع استثمارات المهاجرين في بناء المساكن الخاصة بهم، بهدف تحسين وضع أسرهم المعيشية، وللحد من النزاعات العائلية الداخلية في إطار الأسرة الممتدة التي من ضمنها أسرة المهاجر الصغيرة، وفي جزء منه، للخلاص من الأعباء المالية المطلوبة للأسرة الممتدة. وبهذا، لعبت التحويلات المالية للمهاجرين دوراً أساسياً في تفكك الأسر الممتدة، وسرعت في هيمنة الأسرة النووية في قرى الهجرة.

مع هذه التطورات، لم تعد أسرة المهاجر المقيمة في القرية تقيم مع العائلة الممتدة، بل أصبحت تقيم في منزلها الخاص، وهو نمط من الأسر لم يكن معتاداً في المجتمعات القروية في فلسطين. وقد برز هذا النوع من الأسر، إما لهجرة الزوج وحده وبقاء أسرته في القرية في مسكنها الخاص، وإما لدى الأسر العائدة مع بقاء الزوج في المهجر التي تقيم، أيضاً، في منزلها الخاص، وقد بيَّنا سابقاً وجود نسب غير قليلة من الأسر العائدة من المهجر في قرى الهجرة الثلاث المشمولة في الدراسة.

يعتقد كل من سليم تماري (Tamari, 1983) وجميل هلال (2008) أن هناك ارتباطاً ما بين الهجرة والمحافظة الاجتماعية، حيث إن النساء اللواتي يبقين خلف أزواجهن المهاجرين في بلدانهن يعشن تحت سيطرة عائلات الأزواج أو عائلاتهن قبل الزواج، في حال غياب عائلة الزوج، وبالتالي فإن الهجرة تعيد إنتاج وتأكيد علاقات النوع الاجتماعي التقليدية نتيجة عملية الهجرة ذاتها. قد يكون الاستنتاج الذي توصل إليه تماري وهلال صحيحاً في بدايات الهجرة، عندما كانت الأسرة الممتدة هي النمط السائد، وحتى في ذلك الوقت لم ينطبق على كل حالات الهجرة، فقد كانت بعض الأسر الممتدة ترأسها نساء، غالباً حماة زوجة المهاجر،

ولم يكن في الأسرة ذكور بالغون، وفي مقابلة مع إحدى السيدات المهاجرات المقيمات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من قرية المزرعة الشرقية، قالت:

"أنا ظليت في البلد لما سافر جوزي سنة 1976، أنا وإبني وبناتي الأربعة، وعشنا عند حماتي، لما سافر جوزي كان عمر إبني، وهو الكبير، 11 سنة، وعشت في البلد وجوزي في المهجر 12 سنة. وجود حماتي سهل على جوزي السفر، إحنا ظلينا في البلد بسبب وجود حماتي، وهي كانت مسؤولة عن البيت، وكانت تستلم المصاري اللي كان يوديها جوزي كل شهر. العيشة بدون جوزي أكيد كانت صعبة، بس وجود حماتي سهل علينا كثير".

إضافة إلى ذلك، ومع التطورات التي حدثت على شكل الأسرة، لتتحول في غالبها إلى أسر نووية، وبخاصة أسر المهاجرين، وفي ظل اتساع دائرة المهاجرين من قرى الهجرة، لم يعد الاستنتاج الذي توصل له هلال صحيحاً. فاليوم نشهد انتشار الأسر الممتدة التي ترأسها نساء في قرى الهجرة، وهي أسر مستقلة في دخلها من التحويلات المالية، وفي مصروفاتها، وفي قراراتها. وبالتالي، فإن الهجرة لا ترتبط ديناميكياً بالمحافظة الاجتماعية، وإنما تلعب عوامل أخرى في استمرار المحافظة الاجتماعية، ومن ضمنها الثقافة التقليدية في مجتمعات القرى، التي، بدورها، آخذة في التغير، ولكن بشكل بطيء.

في دراستهما لتأثيرات الهجرة على دور المرأة في مجتمع قرية ترمسعيا، خرج علقم وربيع (1990) باستنتاج أن الهجرة منحت المرأة، بعد سفر زوجها، دوراً أهم، ومنحتها حرية أعلى تفوق تلك التي تتمتع بها النساء في قرى أخرى لا تنتشر فيها الهجرة. فقد نتج عن هجرة الأزواج وبقاء زوجاتهم في القرية إناطة مسؤوليات للمرأة، كانت سابقاً منوطة بالرجل في إطار النظام الاجتماعي للقرية الذي كان قائماً قبل الهجرة، ومن أبرزها؛ أولاً: تربية الأطفال والأبناء، بعد أن كانت مسؤولية مشتركة مع الرجل. وثانياً، العمل، الذي كان في مجتمع القرى يرتبط بالزراعة، وكان يستند إلى تقاسم للأدوار بين الجنسين، وأصبحت المرأة في موقع يتطلب منها القيام بالأدوار التي كانت مناطة بالرجل في هذا المجال. وثالثاً، القيام بالمسؤوليات الاجتماعية في إطار العائلة الممتدة، أو في إطار مجتمع القرية بشكل عام، حيث دفعت المرأة إلى القيام بهذا الدور بفعل غياب الزوج في المهجر، ولضمان الحفاظ على مكانة الأسرة وموقعها ضمن مجتمع القرية.

من الملاحظ أن نقاش الدراسات، التي تطرقنا إليها أعلاه، فيما يخص تأثيرات الهجرة على أدوار المرأة ومكانتها، تتعامل مع النساء كفئة اجتماعية واحدة، وهذه تشكل نقطة ضعف أساسية فيها لكونها لا تعكس الواقع بدقة. فالوصول إلى واقع تأثير الهجرة على المرأة يتطلب تفكيك هذه الفئة الاجتماعية إلى فئات، تشمل: النساء غير المهاجرات وأزواجهن مهاجرون، النساء العائدات من المهجر، النساء ضمن الأسر غير المهاجرة، النساء المهاجرات والمقيمات في المهجر. فتأثيرات الهجرة على هذه الفئات الفرعية ليست واحدة، وإنما تختلف باختلاف موقع النساء فيها.

لقد تركز الاستنتاج الذي توصل إليه تماري وهلال، على الفئة الفرعية الأولى من النساء، وهن النساء غير المهاجرات وأزواجهن مهاجرون، وهو استنتاج، كما أسلفنا، لا ينطبق على كل هذه الفئة، كما أن هذه الفئة لم تعد الحالة السائدة في مجتمعات قرى الهجرة، بل تكاد تكون غير موجودة. وركزت دراسة علقم وربيع (1990) على الفئة ذاتها، وبنت استنتاجاتها على تعزيز مكانة المرأة ودورها وتحررها ارتباطاً بهذه الفئة من النساء فقط. قد تتشابه حالة فئة النساء غير المهاجرات وأزواجهن مهاجرون، مع فئة النساء العائدات مع بقاء الزوج في المهجر، من حيث ترؤس المرأة للأسرة، لكنها تختلف من حيث المعارف التي اكتسبتها المرأة العائدة خلال عيشها في المهجر، ولو كانت معارف بسيطة ترتبط بالحياة اليومية، وكذلك بفعل قبول هؤلاء النساء العودة إلى القرية مع توفر الكثير من المحفزات لهن. وقد برز هذا الاختلاف بين الفئتين من خلال اختلاف سلوكيات الحياة اليومية، وبخاصة حرية الحركة والتنقل. فمثلاً، يتوفر لدى النساء العائدات من المهجر في قرية المزرعة الشرقية حرية أعلى في الحركة والتنقل بسبب اقتنائهن لسياراتهن الخاصة، وقيامهن بتوصيل أبنائهن إلى المدارس الخاصة خارج القرية، وقيامهن بالتسوق، سواء داخل القرية أو خارجها. وهذا لا يتوفر لدى النساء غير المهاجرات اللواتي لم يتعرضن لتجارب مماثلة بحكم عدم خروجهن من مجتمع القرية.

وقد عبرت المشاركات في المجموعة المركزة التي أجريت في المزرعة الشرقية مع النساء، عن هذا الاختلاف، حيث أكدن على أن النساء العائدات من المهجر يتمتعن بحرية أعلى وبمستوى معيشي عالٍ مقارنة بباقي نساء القرية، بما فيها النساء غير المهاجرات حتى ولو كان أزواجهن مهاجرين. وقالت إحدى النساء المشاركات:

"النساء اللي راجعات من المهجر عندهن حرية عالية مقارنة بالنساء في القرية، فالمرأة اللي ما عاشت في المهجر ما بتتوفر إلها ظروف حياة مثل النساء اللي ارجعن من الغربة. النساء اللي ارجعن من المهجر معتادات على نمط حياة مختلف، معتادات على الحرية، وتعلمن أشياء كثير في الغربة. ولما يرجعن على البلد بيكون صعب تغيير طبيعة حياتهن اللي متعودات عليها في المهجر، فبمارسن حياتهن في البلد مثل حياتهن في المهجر. وفي البلد، لأن زوجها غير موجود، بيكون عند كل وحدة منهن سيارتها، وعندها حرية في الحركة زي ما اعتادت في المهجر، بتروح وين ما بدها وفي أي وقت بدها، وما في حدا بتدخل في حياتها. بالنسبة للنساء غير المهاجرات اللي جيزانهم مسافرين، هذه الفرص ما بتتوفر إلهن، وما توفرت إلهن فرص يتعلمن أشياء جديدة في الغربة، ومعظمهن أصلاً ما تعلمن سواقة، وقراراتهم مش مستقلة مثل النساء اللي ارجعن من برة، يعني قراراتهن دائما مربوطة في أهلهن أو أهل جيزانهن، حتى ولو كنن عايشات في بيوتهن الخاصة، لكن هذه الفئة من النساء عددها محدود في البلد، اليوم قل عدد النساء اللي عايشات في البلد وجيزانهم في الغربة، كثير نساء ما بقبلن هذا، وسنة عن سنة بنشوف عدد الأسر من هذا النوع بتقل".

أما عن النساء في إطار الأسر غير المهاجرة، وبحكم وجود الزوج كرب أسرة، فلم يكن للهجرة تأثيراتها الواضحة على هذه الفئة من النساء، فهي أسر بقيت مرهونة بالتغيرات التي تطال المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومن ضمنها أن بعض من هؤلاء النساء التحقن بسوق العمل، وبالتالي حققن تحسناً في أدوارهن ومكانتهن في إطار العائلة وفي مجتمعات قراهن بشكل عام. وقد عبرت إحدى النساء المشاركات في المجموعة المركزة في المزرعة الشرقية عن واقع هذه الفئة من النساء بالقول:

"النساء اللي عايشات في البلد مع أسرهن وأزواجهن مش كلهن واحد، المتعلمات في إلهن دور ومكانة في أسرهن وفي المجتمع، وخاصة إن معظم المتعلمات مدرسات في البلد، وهذا يعطيهن المكانة الاجتماعية في نظر أهل البلد، وفي نفس الوقت كونهن عندهن دخل بيكون إلهن مكانة في أسرهن، وغالباً ما بتزوجن من شباب متعلمين. النساء اللي مش متعلمات وضعهن أصعب، وما إلهن دور في المجتمع، وبيكون دورهن محصور في البيت في تربية الأولاد والاهتمام في البيت، من نظافة وطبيخ وغسيل وغيرها. لما تقعد مع وحدة منهن بتشوف شو حابات السفر عشان حالهن يتغير، يعني لما يشفن قراباتهن أو صاحباتهن اللي راجعات من أمريكا، بتمنيين تصير حياتهن مثلهن".

أما عن فئة النساء المقيمات في المهجر، فهي الفئة الأكثر حظوة بين فئات النساء المختلفة، من حيث وجودهن مع أزواجهن، وبالتالي تقاسم الأدوار والمسؤوليات الأسرية، وأيضاً لتمتعهن بحرية أعلى ارتباطاً بالأنظمة والقوانين والقيم المعمول بها في الدول المستقبلة، ولاسيما في الولايات المتحدة في حالة قرى الهجرة الثلاث المشمولة في الدراسة، إضافة إلى انخراط جزء منهن في سوق العمل، سواء المعلمات من جيل الهجرة الثاني، أو غير المتعلمات اللواتي يعملن في مشاريع أسرهن الاقتصادية.

وبشكل عام، عبرت النساء اللواتي تمت مقابلتهن في الولايات المتحدة من المهاجرات من قرية المزرعة الشرقية عن ارتياحهن لنمط حياتهن في المهجر، وبدرجة تفوق الذكور في هذا المجال. فالمهاجرون من الذكور الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية عبروا دائماً عن رغبتهم الشديدة في العودة لقريتهم، وعن عدم ارتياحهم التام للعيش في الغربة، رغم تحسن أوضاعهم الاقتصادية. وغالباً ما يرتبط هذا بعدم تأثير مكان تواجدهم على حرياتهم الشخصية. أما في حالة النساء، فإن المعرفة المسبقة والمخزونة حول القيود التي يفرضها مجتمع القرية عليهن، في حال عودتهن، شكلت، على ما يبدو، عاملاً أساسياً في عدم إبداء النساء الرغبة في العودة. وتقول إحدى النساء المهاجرات من قرية المزرعة الشرقية وتقيم في الولايات المتحدة الأمريكية:

"النساء الموجودات في أمريكا من بلدنا، وأنا منهن، بنفضل الحياة في أمريكا عن البلد، والسبب هو الراحة. الخدمات متوفرة، وكل وحدة منا عندها سيارتها، وبتخرج براحتها، يعني للتسوق أو لزيارة حدا من قراباتها أو صديقاتها، وما في حدا بتحكم بحركتها. الوحدة منا مسؤولة عن البيت وعن أولادها، يعني أنا جوزي بروح عالشغل، وأنا بودي الأولاد على المدرسة، وبرجع بهتم في أمور البيت، وبعدها بطلع بجيب شوية أغراض للبيت لما يكون لازم، ومرات بروح زيارات، ولما يخلصوا الأولاد المدرسة بجيبهم. وفي نهاية الأسبوع بنطلع أنا وجوزي والأولاد على محل نشم الهوا، أو على مطعم. الحياة هون مريحة وكل شي متوفر. البلد ما فيها حرية مثل اللي هان، حركة الوحدة منا محسوبة عليها، وما بتقدر تتصرف براحتها".

ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على التغير في أوضاع المرأة في قرى الهجرة هو الميراث. فمثلاً، كانت النساء في المزرعة الشرقية بالإجمال لا يحصلن على ميراثهن، ولا يطالبن به. لكن، وبفعل

تأثيرات الهجرة، والمعرفة التي اكتسبتها النساء في المهجر، بدأت النساء بالمطالبة بإرثهن، وتكاد هذه المطالبات، تنحصر في النساء المهاجرات أو العائدات من المهجر، وبخاصة الإرث المتعلق بالأراضي، الذي تطالب به النساء من أجل توفير قطعة أرض لإقامة منزل لأسرتها عليها، أو أحياناً لبيعها والاستفادة من ثمنها في تطوير أعمال الأسرة في المهجر.

وبشكل عام، وعلى الرغم من تأثيرات الهجرة المباشرة على أدوار المرأة ومكانتها في قرى الهجرة، فإن هذا لا ينفصل عن التغيرات، في إطار العائلة الفلسطينية بشكل عام، بما فيها في المجتمعات القروية، فالعلاقات بين المرأة والرجل، ودور المرأة ومكانتها في قرى الهجرة، لا تنفصل عن التغيرات في السياق الفلسطيني العام، لكن مع وجود الهجرة كعامل مسرع في هذه التغيرات.

وقد أشار عدد من الدراسات إلى وجود تحولات على العلاقات بين المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني ترتبط بتطور الصراع مع الاحتلال، فمن جهتها، اعتبرت ليزا تراكي (Taraki et al., 1997) هذه التحولات نتاجاً لخصوصية السياق الفلسطيني في ظل الاستعمار، فالمحرك الأول لهذه التحولات هو ما يتعرض له المجتمع الفلسطيني من تغيرات وتداعيات ترتبط بالاستعمار، حيث إن ترؤس العديد من النساء لأسرهن جاء نتيجة لغياب الزوج بسبب الاعتقال أو الجرح أو الاستشهاد أو الهجرة، إضافة إلى خروج المرأة للعمل. وتضيف إصلاح جاد (Jad, 1999) أن اكتساب المرأة لاحترام المجتمع وتقديره كان انعكاساً لنجاحاتها في سياق مقاومة الاستعمار. ويؤكد شريف كناعنة (2011) على أن التحولات في العلاقات بين المرأة والرجل، وخروج المرأة إلى الحيز العام، وإن كانت مرتبطة بسياقات المقاومة في مراحل مفصلية مختلفة من حياة الشعب الفلسطيني، كالنكبة والنكسة والانتفاضة الأولى، فإنها أدت إلى تعزيز دور المرأة ومكانتها، وحدّت من سلطة الرجل في الأسرة.

وقد اعتبر المالكي وشلبي (1993) أن المدخل للتغير على مكانة المرأة في المجتمع هو الاعتراف المجتمعي بقيمة عملها، فمن الضروري أن يكتسب عمل المرأة التقييم الاجتماعي–الاقتصادي المناسب لئلا يكون عملها عبئاً إضافياً لأعباء الأعمال المنزلية مع ثبات موقعها الدوني في الترتيب الاجتماعي.

قد يكون هذا صحيحاً في حالة خروج المرأة للعمل، لكن في حالة الهجرة، لم يكن الخروج للعمل مصدر تعزيز دور المرأة ومكانتها ضمن عائلتها، أو في مجتمع القرية بشكل عام، وإنما دورها في تدبير شؤون عائلتها، بعد أن كانت هذه المسؤولية مشتركة مع الزوج، إضافة إلى قيامها بالواجبات الاجتماعية التي كانت، أيضاً، مشتركة مع الزوج. وهذه الأدوار الجديدة للمرأة أكسبتها الاعتراف بدورها من قبل أسرتها والمجتمع على حد سواء. فالخروج للعمل في حالة النساء المنتميات لأسر فيها مهاجرون، أو العائدات من المهجر، ليس بالظاهرة الشائعة في قرى الهجرة، بل تراجع التحاق المرأة بالعمل خارج المنزل مع تراجع القطاع الزراعي في هذه القرى، وبسبب الأعباء الملقاة على عاتق المرأة التي ترأس أسرتها بحكم هجرة الزوج، ما يحدّ من إمكانية التحاقها بسوق العمل، وبهذا اعتمدت المكانة الاجتماعية للنساء في قرى الهجرة، إضافة إلى ما تقدم، على توفر الدخل لهن من التحويلات المالية من الخارج، الذي يكون مرتفعاً في كثير من الأحيان.

وقد ساهم الدخل المتحقق للنساء من التحويلات المالية من الخارج في تمكينهن أيضاً من توظيف نساء أخريات للقيام بالأعمال المنزلية. وكما أشرنا في الفصل السابق، تنتشر هذه الظاهرة في المزرعة الشرقية، مثلاً. وغالباً ما تلجأ النساء من الأسر المهاجرة لهذا النوع من التوظيف لتخفيف الأعباء عنها، نظراً لغياب الزوج، وبالتالي، حاجة المرأة للمساعدة في الأعمال المنزلية لتفرغها للقيام بالمهام الأخرى الملقاة على عاتقها. وفي جزء منه، يعكس هذا التوظيف المكانة الاجتماعية للمرأة من الأسر المهاجرة، حيث تسعى النساء من خلاله، إلى إظهار ثروة العائلة، وقدرتها على تحمل تكاليف هذا التوظيف من جهة، ولتعكس مكانتهن الاجتماعية في مجتمع القرية من جهة أخرى. ويحمل هذا معه المزيد من الإحساس بالحرمان النسبي لدى نساء الأسر غير المهاجرة.

كذلك تبرز مكانة النساء لدى الأسر المهاجرة من خلال المشاركة في المناسبات الاجتماعية، حيث تحاول النساء إبراز مكانتهن الاجتماعية من خلال التزين بالحلي الذهبية، التي تبالغ النساء في لبسها، وبخاصة في مناسبات الأعراس، وذلك لإظهار ثروة الأسرة، ولتعزيز مكانة المرأة في نظر النساء الأخريات. ويؤدي هذا أيضاً إلى تعزيز الحرمان النسبي لدى النساء من الأسر غير المهاجرة.

وبالمجمل، فإن شمول الهجرة على شريحة واسعة من السكان في قرى الهجرة، أدى إلى تغير في النظرة المجتمعية للمرأة، من حيث قبول قيامها بأدوار لم تكن منوطة بها في السابق، فسياق الهجرة في هذه القرى فرض نمطاً جديداً من الأدوار للمرأة، لاقت قبولاً مجتمعياً، بحكم انتشار الهجرة بين الكثير من الأسر، فالتغيير جاء نتاج الضرورة التي حتمتها الهجرة، وجاء ليفرض نفسه على مجتمعات هذه القرى، وليسرع من عملية التحول المرتبطة بأدوار المرأة ومكانتها فيها. وكان لسفر الأزواج بدون زوجاتهم، أو عودة الأسرة إلى القرية وبقاء الزوج في المهجر، دورهما المعزز للتغيير في أدوار المرأة ومكانتها داخل الأسرة، وعلى مستوى مجتمع القرية بشكل عام، حيث أصبحت هي التي تتولى شؤون العائلة بفعل غياب الزوج، وهي المسؤولة عن القيام بالواجبات الاجتماعية ضمن العائلة الممتدة أو على مستوى القرية، ما عزز من دورها وقوّى من مكانتها. وقد ساعدها في ذلك، على الرغم من عدم التحاقها بسوق العمل، توفر الدخل لها من التحويلات المالية من الخارج. وبشكل عام، تتعزز مكانة النساء المهاجرات وزوجات المهاجرين في مقابل النساء غير المهاجرات.

5-6 تأثيرات الهجرة على الزواج والطلاق

بينما يوجد شكل من أشكال تنظيم الزواج في جميع المجتمعات، تختلف القواعد الاجتماعية لترتيب هذه العلاقات بشكل كبير من سياق إلى آخر، وتتغير تاريخياً، جنباً إلى جنب مع التحولات الأشمل في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. وقد مرت هذه المحددات، في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة، المتعلقة بالأسس التي تبنى عليها ترتيبات الزواج ببعض التحولات العميقة منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقبل ظهور العمل المأجور، عندما كانت العلاقات الاجتماعية، في غالبها، قائمة على الزراعة، كانت الحاجة إلى تنظيم الإنتاج المرتبط بالأرض داخل العائلة، أو بين العائلات الممتدة، هي المحدد الأساسي لعلاقات الزواج، التي أثرت على من يتزوج من، وعلى سن الزواج أيضاً (Hammami, 1993: 285).

لقد اختلف الأساس الذي تبنى عليه ترتيبات الزواج في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالماضي، نظراً للتحولات الاجتماعية الاقتصادية، وتراجع الاقتصاد الزراعي بشكل كبير. فمنذ بداية القرن العشرين، ومع

ارتفاع مستويات التعليم للمرأة، وبالتالي الحراك الاجتماعي لها، تطورت ترتيبات الزواج القائمة على العلاقات الفردية خارج سياق الأسرة. وقد ساعد وجود الجامعات المحلية في هذا التطور، وكذلك صعود الحركات الطلابية. لكن هذا لم يكن شاملاً، حيث استمرت الأسرة في لعب دور مهم في تنظيم الزيجات في المجتمعات القروية، نتيجة لاستمرار الحاجة للحفاظ على روابط القرابة، كوسيلة للحفاظ على الملكية أو ترتيبات السلطة. وكذلك برز هذا النمط في الشتات، حيث توجد ترتيبات زواج قائمة على القرابة أو في إطار القرية الأصلية، كوسيلة للحفاظ على الهوية بين المهاجرين والمنفيين الذين يعيشون خارج فلسطين، وتتجسد هذه الظاهرة في فصل الصيف مع عودة المهاجرين لزيارة قراهم (Hammami, 1993: 285-286).

ويمكن القول إن ترتيب حالات الزواج في قرى الهجرة المشمولة في الدراسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل الهجرة، نظراً لما أحدثته الهجرة من تحولات اجتماعية–اقتصادية في هذه القرى، فترتيبات الزواج المرتبطة بعامل الهجرة آخذة في الاتساع بشكل كبير، بل إنها أصبحت النمط المهيمن، حيث يسعى كلاهما، الذكور والإناث، إلى الارتباط بزوجات أو أزواج ممن يحملون الجنسيات الأجنبية، وبخاصة الجنسية الأمريكية، نظراً لتركز الهجرة في هذه القرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي حالة النساء، تعتبر الحالة الاجتماعية عاملاً ذا أهمية بالغة في تقييم الظروف المعيشية للمرأة في أي سياق اجتماعي. لكن في السياقات الاجتماعية التي لا تشارك فيها المرأة بكثافة في قوة العمل، ولا تملك مصادر دخل مستقلة، يصبح الزواج الآلية التي يتم من خلالها تحديد جزء كبير من حياتها الاقتصادية، وكذلك قدرتها على اتّخاذ قرارات مستقلة بشأن حياتها (Hammami, 1993 286)، بل إنه يحدد جزءاً كبيراً من قدرتها على الانفكاك من القيود الاجتماعية المفروضة عليها في ظل المجتمعات القروية، وهو ما يولد لديها الرغبة الأكبر في الارتباط بزوج من حملة الجنسية الأمريكية، كوسيلة لتسهيل سفرها إلى الخارج.

وفي هذا الإطار، نناقش في هذا القسم تأثيرات الهجرة على الزواج في قرى الهجرة، في محاولة للكشف عن جدلية العلاقة ما بين الهجرة والزواج، من حيث التأثير المتبادل بينهما، منطلقين من محاولة الإجابة عن سؤالين: هل غيرت الهجرة في ترتيبات الزواج، من حيث الزواج الداخلي ضمن العائلة الممتدة أو من خارجها؟

وهل شكل الزواج وسيلة للهجرة، وبالتالي كان له تأثيراته على انتشار الزواج المبكر وعلى استمرار تيار الهجرة؟ كما نناقش في هذا القسم تأثيرات الهجرة على الطلاق؛ فهل الهجرة أثرت في ارتفاع معدلات الطلاق؟ وفي حال كان التأثير بزيادة معدلات الطلاق، فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟[28]

تتسم المزرعة الشرقية بوجود عرف قديم فيها "يمنع" قيام أكثر من حفل عرس واحد في اليوم الواحد، وهو تقليد اتبعه أهالي القرية منذ زمن بعيد لضمان مشاركة جميع أهالي القرية بعضهم البعض في احتفالات الأعراس. فجميع رجال ونساء القرية مدعوون لحفلة عرس أيٍّ من أبناء وبنات القرية بدون توجيه دعوة رسمية، فالدعوة حاضرة افتراضياً.

لقد كان هذا التقليد قابلاً للسيطرة سابقاً، عندما كان عدد الزيجات السنوية محدوداً. لكن مع ازدياد عدد السكان من جهة، وعودة المهاجرين في فصول الصيف للقيام باحتفالات أعراسهم في القرية من جهة أخرى، ازداد عدد هذه الاحتفالات. وبما أن نسبة عالية من الأسر في القرية لديها أفراد أو أقارب في المهجر، فإن جميع الأسر ترغب في إحياء حفلات الأعراس في فترة الصيف لضمان مشاركة المغتربين من أبناء الأسرة والعائلة والأصدقاء فيها عند زيارتهم القرية فترة الصيف، ولهذا تتزاحم الأعراس ما بين منتصف حزيران، مع بداية توافد المهاجرين، ومنتصف آب، عندما تبدأ عودتهم إلى المهجر. وبهذا، لم يعد بالإمكان السيطرة لضمان وجود حفل عرس واحد في اليوم ممكنة دون تدخل.

بهذا، قام أحد الأشخاص في القرية، الذي يملك محلاً للحلاقة للرجال، بالمبادرة بعمل نظام تسجيل بسيط لحفلات الأعراس، بحيث يقوم كل شخص يرغب في الزواج، أو عائلته، بالتسجيل على هذه القائمة اسم العريس وتاريخ العرس للسنة التالية. وقد بدأت عملية التسجيل هذه في العام 2002، حيث سجل من رغبوا في الزواج في العام 2003 أسماءهم في القائمة وتاريخ حفلة العرس. وتبقى هذه القوائم مفتوحة على مدار

---

[28] يستند هذا القسم إلى المقابلات التي أجريت في قرى الهجرة وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إلى بيانات التعداد العام للسكان 2017، ويستند، أيضاً، إلى بيانات تم جمعها لأغراض هذا البحث حول حالات الزواج في قرية المزرعة الشرقية، حيث توفر لدينا سجل عن جميع حالات الزواج التي تمت في القرية بين العامين 2003 و2019، والتي بلغ إجمالي عددها 727 حالة زواج، بمعدل 43 حالة سنوياً، والتي قمنا بجمع بيانات عنها حول الأزواج والزوجات البالغ عددهم 1,452 شخصاً مقسمين مناصفة بين الجنسين.

العام، ويمكن التسجيل فيها من أي شخص يرغب في الزواج بشرط ألا يتعارض مع تاريخ حفلة عرس لشخص آخر.

ولحسن الحظ، احتفظ صاحب محل الحلاقة بهذه القوائم على مر السنين، وهي القوائم التي وفرها لي بكاملها، والتي من خلالها تم تجميع البيانات حول جميع الأعراس في القرية ما بين الأعوام 2003–2019، أي إن هذه القوائم شملت جميع الأعراس في القرية لمدة 18 عاماً. وقد قمت بدوري، وبمساعدة شباب من القرية، بجمع المعلومات عن العروسين، إما منهم مباشرة، وإما من أسرهم في حال كانوا مهاجرين، بما يشمل انتماءهم العائلي، والعمر، ومستوى التعليم، والعمل، والجنسيات التي يحملونها، ومكان الإقامة قبل الزواج، والهجرة من عدمها بعد الزواج، والطلاق.

وتجدر الملاحظة، هنا، إلى أن البيانات التي تم جمعها لا تشمل حالات الزواج التي تمت في المهجر، والتي يزداد عددها سنوياً. فكما أشار من تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة من أبناء القرية، أصبح عدد حالات الزواج في المهجر أكثر من قبل بكثير، وقدر بـ 25 حالة سنوياً، أصبحت تشكل عبئاً على بعض المغتربين من الناحية المالية لمن يشاركون في هذه الحفلات، حيث يتكلفون، في حال إقامتهم في ولاية أخرى، تكاليف السفر، وتقديم الهدايا المالية للعروسين، وهو عرف متبع بين مغتربي القرية، حيث يشاركون بكثافة في حفلات الأعراس الخاصة بأبناء القرية، كما اعتادوا على ذلك داخل القرية قبل هجرتهم.

5–6–1 الهجرة والزواج المبكر

كان للهجرة تأثيراتها على انتشار ظاهرة الزواج المبكر في قرى الهجرة، لكن يبدو أن هذه الظاهرة تتراجع بسبب انتشار التعليم وزيادة الوعي بين الناس حول خطورة الزواج المبكر، وكذلك بسبب ارتفاع حالات الطلاق، كما سنبين لاحقاً، والتي جعلت المجتمعات القروية تعيد النظر في الزواج المبكر.

تسهل القوانين التي كان معمولاً بها في فلسطين، والتي حددت سن الزواج عند 15 سنة فقط، من الزواج المبكر، مع العلم أن هذا القانون قد عدل مع نهاية العام 2019، ليصبح عمر الزواج القانوني 18 سنة.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن سن الزواج القانونية في الولايات المتحدة هي 17 سنة، بشرط موافقة الوالدين والقضاء. وهذا بدوره يسهل عملية الزواج قبل بلوغ سن 18 سنة.

لقد كان توفر الموارد المالية الكافية لدى الأسر المهاجرة عاملاً مسهلاً لها لتزويج أبنائها وبناتها في سن مبكرة، كما أن سعي المهاجرين إلى تزويج بناتهم في إطار التفكير التقليدي لهم بتوفير "الحماية" لهن، وبخاصة اللواتي يعشن في المهجر شكل عاملاً آخر. فالأسر المهاجرة تعمد إلى إحضار بناتها من المهجر للعيش في القرية قبل بلوغ سن المراهقة، ومحاولة تزويجهن في القرية قبل عودتهن إلى المهجر، الأمر الذي يتماشى مع توجهات الشباب في القرية من الزواج بفتيات يحملن الجنسية الأمريكية كوسيلة للسفر، وهي ظاهرة منتشرة في قرى الهجرة بشكل كبير، بل إن عدواها بدأت تطال قرى وتجمعات أخرى، بحيث أشار أحد كبار السن ممن تمت مقابلتهم في قرية خربة أبو فلاح إلى ذلك بقوله:

"في شباب كثير من بلدنا صاروا يدوروا على صبايا من ترمسعيا معهن جنسية أمريكية عشان يسافروا، الشباب في البلد صاروا يغاروا من شباب القرى المجاورة، لما يشوفوا هالفلل والسيارات في ترمسعيا والمزرعة الشرقية وجلجليا وغيرها، صار بدهم يسافروا عشان يصير معهم مصاري مثل شباب هالقرى. السنة اللي فاتت اتجوز أربع شباب من البلد من بنات من ترمسعيا معهن جنسيات، وهيهم بجهزوا في معاملات السفر".

تظهر بيانات التعداد العام للسكان (جدول 5–1) أن 17.5% من حالات الزواج لكلا الجنسين في المزرعة الشرقية كانت في عمر أقل من 18 سنة، وفي دير دبوان 16,9%، وفي ترمسعيا 18.6%. وقد كانت النسبة بين الإناث أعلى بكثير من الذكور، حيث اقتصرت في المزرعة الشرقية على 1.1%، بينما بلغت بين الإناث 30.2%، وفي دير دبوان كانت بين الذكور 1.6% بينما كانت 16.9%، وفي ترمسعيا كانت بين الذكور 6%، بينما بين الإناث 27.3%، وهو ما يؤكد النزعة التقليدية لدى أسر المهاجرين في قرى الهجرة على تزويج بناتهم في سن مبكرة. بمقابل هذه الأرقام، كانت نسبة الزواج المبكر في قرية خربة أبو فلاح أقل من قرى الهجرة بشكل واضح، حيث اقتصرت على 11.1% لكلا الجنسين، وكانت محدودة جداً بين الذكور بنسبة 0.7% وأعلى عند الإناث بنسبة 20.2%، لكن في كليهما أقل من مثيلاتها في قرى الهجرة.

تشمل الأرقام الواردة أعلاه جميع النساء في قرى الهجرة فوق سن 15 سنة، لكن إذا ما نظرنا إلى البيانات التي تم جمعها عن حالات الزواج في المزرعة الشرقية منذ العام 2003 لغاية العام 2019، فإن ظاهرة الزواج المبكر أقل بكثير من التي أظهرتها بيانات التعداد، وذلك لشمولها حالات الزواج الجديدة فقط، حيث أظهرت البيانات عدم وجود أية حالة زواج مبكر بين الذكور، في حين اقتصرت نسبة الزواج المبكر بين الإناث على 3.1%. وبهذا، فإنه يبدو أن ظاهرة الزواج المبكر تشهد تحولاً مهماً في قرى الهجرة، كما ظهر في حالة المزرعة الشرقية. وقد يكون للهجرة أثرها في هذا المجال أيضاً، حيث تختلف عقلية المهاجرين حالياً في هذا المجال عما كان سابقاً، ويقول أحد المهاجرين بهذا الخصوص:

"زمان كان الناس يزوجوا بناتهم صغار، وخاصة المغتربين، كانت الناس تخاف إن البنت تتعرف على شب أجنبي وتتزوج وتصير فضيحة للعيلة، اليوم الناس صارت واعية، يعني الخوف ما زال عند المغتربين إنه البنت تطلع مع شب أجنبي، بس صاروا على الأقل يجوزا البنات أكبر من قبل. برضه البنات صرن أوعى من قبل، يعني البنت اليوم بطلت تقبل تتجوز وهي صغيرة، صرن متعلمات في مدارس وجامعات، وبطل الزواج قرار الأهل لحالهم، البنت صار إلها دور في القرار، قرار إيمتى بدها تتجوز، ومين تتجوز".

جدول 5-1 نسبة الأفراد في القرى المبحوثة (15 سنة فأكثر) حسب العمر عند الزواج الأول (بالسنوات الكاملة)، 2017

الجنس	العمر عند الزواج الأول بالسنوات الكاملة	التجمعات			
		المزرعة الشرقية	دير دبوان	ترمسعيا	خربة أبو فلاح
ذكور	اقل من 18	1.1%	1.6%	6.0%	0.7%
	18-22	30.5%	30.1%	43.6%	23.1%
	23 فأكثر	68.4%	68.2%	50.4%	76.2%
	المجموع	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**
إناث	اقل من 18	30.2%	26.9%	27.3%	20.2%
	18-22	56.4%	48.8%	51.6%	54.7%
	23 فأكثر	13.5%	24.3%	21.1%	25.1%
	المجموع	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**
كلا الجنسين	اقل من 18	17.5%	16.9%	18.6%	11.1%
	18-22	45.1%	41.4%	48.4%	39.9%
	23 فأكثر	37.4%	41.7%	33.1%	49.0%
	المجموع	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

على الرغم من هذا التحول في الزواج المبكر، فإن عمر الزواج في سن مبكر لا يزال منتشراً، ولو كان فوق سن 18 سنة، حيث أظهرت بيانات حالات الزواج في المزرعة الشرقية أن 80.6% من حالات زواج الإناث كانت بين 18–22 سنة، واقتصرت نسبة من تزوجن في عمر 23 سنة فما فوق على 16.3% فقط. وتبدو الصورة أفضل بين الذكور، حيث بلغت نسبة حالات الزواج بينهم 11.7% في العمر بين 18–22 سنة، وبلغت 88.3% من حالات الزواج بينهم في عمر 23 سنة فما فوق. ويبدو أن هذا، أيضاً، مرتبط بالهجرة، حيث يهاجر الشباب من حملة الجنسية الأمريكية المقيمين في القرية مع أسرهم بعد إنهائهم المرحلة الثانوية، وأحياناً المرحلة الجامعية، للعمل وتكوين رأسمال معين، قبل العودة إلى القرية للزواج، بينما لا تنتشر هذه الظاهرة بين الإناث. فكما بيّنا في فصل سابق، لا توجد أية حالات لهجرة النساء لغرض العمل في قرى الهجرة، وإنما هجرتهن تابعة لهجرة الذكور كمرافقات للزوج أو العائلة.

5–6–2 الهجرة وتأثيراتها على الزواج من داخل الحاملولة أو من خارجها

كانت تتم معظم ترتيبات الزواج في القرى بقرار عائلي، وكانت ترتبط بالعلاقات الاجتماعية المبنية على الزراعة كوسيلة ومصدر إنتاج رئيسي، وبالتالي كانت معظم الزيجات تتم في إطار العائلة. مع التطورات الاجتماعية–الاقتصادية التي شهدتها قرى شمال شرق رام الله، أصبحت ظاهرة الزواج من داخل الحاملولة تتراجع. فحسب من تمت مقابلتهم في قرى الهجرة الثلاث، هناك انفتاح أكبر لدى العائلات في هذه القرى على الزواج ما بين العائلات في الوقت الحالي مقارنة بالأزمان السابقة. ففي المقابلة الجماعية التي تمت في قرية ترمسعيا، قال أحد المشاركين:

"اليوم البلد صار فيها اختلاط كثير في الزواج، زمان كانت الناس تفضل الزواج بين أولاد وبنات الحاملولة، يعني الناس كانوا مزارعين، وكانوا بدهم يحافظوا على ملكية الأراضي عشان ما تروح لبرة الحمولة. اليوم الوضع اختلف، صارت معظم الناس تعتمد على المهجر، واللي ما إلهم حدا في المهجر صاروا بعتمدوا على الوظائف والتجارة وعلى الشغل في البنا مثل الصنايعية من مقاولين بناء وحدادين ونجارين وغيرهم. يعني بطلت الأرض مهمة، وعشان هيك الزواج من الحاملولة بطل هم. وعدا عن هيك، الناس صارت متعلمة أكثر، وصارت تشوف مشاكل اجتماعية لما

يصير الزواج من داخل الحامولة، صار في كثير ناس بتحب تتجوز من برة الحامولة، وبعدين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال "غربوا النكاح"، يعني الناس صارت أوعى في هالموضوع".

وبرأيهم، كانت الهجرة أحد العوامل التي ساهمت في هذا الانفتاح، حيث إن رغبة الأسر في تزويج بناتها من أبناء القرية، حتى لو كانوا من خارج الحامولة، يشكل أولوية لهم، وذلك لضمان عدم زواج بناتهم من أمريكيين. ومن خلال تحليل الأرقام التي أوردتها دراسة علقم وربيع (1990) عن قرية ترمسعيا، فإن 57% ممن شملتهم عينة الدراسة متزوجون من خارج الحامولة، سواء من حمايل أخرى في القرية، أو من خارجها داخل فلسطين، أو من أجنبيات. وأظهرت الأرقام الواردة في الدراسة أن نسبة الزواج من خارج الحامولة بين المهاجرين أعلى منها بين غير المهاجرين، حيث كانت بين المهاجرين 63.6%، في حين كانت 39.7% بين غير المهاجرين. وفي دراستنا لحالات الزواج في قرية المزرعة الشرقية، أظهرت البيانات أن 51.6% من حالات الزواج كانت من خارج الحامولة أو من خارج القرية. ومن أصل 737 حالة زواج، كانت 70 حالة لشباب من القرية مع فتيات من خارجها، أي بنسبة 9.5% من حالات الزواج في القرية، مع ملاحظة أنه لا يمكن حساب حالات زواج فتيات من القرية مع شباب من خارجها، كون حفلات الأعراس تمت خارج القرية، ولم تشملها قوائم حجوزات الأعراس التي تم الاستناد إليها في المسح.

تؤشر هذه الأرقام على إسهام الهجرة في تعزيز الزواج من خارج العائلة/الحامولة، مدفوعة بعوامل رغبة المهاجرين في تزويج بناتهم من أبناء القرية، حتى لو من غير الأقارب. ويقول أحد المهاجرين من المزرعة الشرقية الذين تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية:

"زمان قبل ما أسافر، كان النسب قليل بين حمايل البلد، وأقل بين الحارتين في البلد، اليوم تغيرت الحالة، صار في نسب أكثر بين الحمايل وبين الحارتين، كل المغتربين همهم الأول أولادهم، وخاصة البنات، يعني العيشة في أمريكا رغم كل محاسنها، بس الواحد فينا بيظل عايش في قلق. عشان هيك اليوم بطلت تفرق البنت تتزوج من ابن عمها أو خالها أو من أي حامولة ثانية في البلد، وحتى لو تزوجت من شب فلسطيني من برة البلد، المهم تتزوج شب فلسطيني، وفي ناس منا حتى ما عندهم مشكلة تتزوج شب عربي، المهم تتزوج من حدا من ثقافتنا ودينا، وما تتزوج من أميركاني. وحتى لو الأب تكفل في كل مصاريف العرس ما عنده مشكلة، المهم يضمن إنه بنته ما تتزوج

من أجنبي. يعني كثير من المغتربين هم اللي صرفوا على أعراس بناتهم في البلد، يعني الكل عارف إنه حالة الشباب في البلد على قد الحال، وما بقدروا يوفروا كل مصاريف العرس. وبعدين بصراحة الدم ثقيل على بعض، كثير ناس تجوزوا من قراييهم وطلعت الزريعة مشوهة، وهذا صار يخوف الناس، واليوم الشباب والبنات هم اللي بختاروا لحالهم".

وكما أشرنا سابقاً في هذا الفصل، فقد حصلت بعض الزيجات ما بين المهاجرين القدامى من قرى الهجرة وبين نساء أجنبيات من الدول التي هاجروا إليها، واتخذت هذه الزيجات شكلين: زواج فعلي بهدف تأسيس أسرة ولتعزيز الاندماج في المجتمع المستقبل، وزواج صوري، أي زواج باتفاقية ما بين المهاجر وإحدى النساء من البلد المستقبل للهجرة، وهو زواج بهدف الحصول على الإقامة في ذلك البلد، ولاحقاً الجنسية. وارتبط الشكل الثاني، أيضاً، بحصول طلاق صوري للزوجة في القرية الأصلية، في حال كان المهاجر متزوجاً قبل هجرته، وذلك لمنع القانون الأمريكي تعدد الزوجات. وقد برز خلال العمل الميداني كلا الشكلين من الزواج بين من تمت مقابلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

بشكل عام، كان للهجرة أثرها في إحداث تحولات مهمة على ترتيبات الزواج في قرى الهجرة، لتسرع من عملية الانتقال من الزواج الداخلي في إطار العائلة/الحامولة إلى نمط أكثر انفتاحاً للزواج من خارج العائلة/الحامولة. وتأثر هذا التحويل، أيضاً، بالتحولات في مصادر الرزق للأسر الفلسطينية، من الاعتماد شبه الكامل على الزراعة، إلى الاعتماد على أنشطة اقتصادية أخرى، بل والاعتماد في حالة هذه القرى على التحويلات المالية من المهجر كمصدر رئيسي لدخل الأسر.

5-6-3 الزواج كوسيلة ميسِّرة للهجرة

يشكل الزواج واحدة من أهم الطرق التي يستخدمها سكان قرى الهجرة لتسهيل عملية الهجرة، وبخاصة بين الأسر غير المهاجرة، حيث يسعى الشباب من الأسر غير المهاجرة إلى الهجرة عن طريق الزواج بفتيات يحملن الجنسية الأمريكية، وكذلك الحال، تفضل الفتيات الزواج من شباب يحملون الجنسية الأمريكية لتسهيل هجرتهن والخلاص من القيود الاجتماعية التي تفرضها عليهن مجتمعاتهن القروية. وكما أسلفنا، فإن هذا

يرتبط أصلاً بعامل التقليد من المقيمين في هذه القرى للمهاجرين، ونتيجة لبروز حالة اللامساواة في مجتمعات هذه القرى بين المهاجرين وغير المهاجرين، وما يترتب على ذلك من الإحساس بالحرمان النسبي. وتشكل الشبكات الاجتماعية للهجرة عاملاً أساسياً ومسهلاً لترتيب الزواج بين المهاجرين وغير المهاجرين.

في الواقع، إن هذه الظاهرة لا تقتصر على قرى الهجرة في فلسطين، بل إنها ظاهرة منتشرة في بعض الدول العربية الأخرى. ففي دراسته حول جزيرة جربة التونسية، تناول عادل الوشاني ما أسماه "الزواج المخول للهجرة إلى فرنسا"، حيث ركز في هذا المجال على قرية الماي الواقعة في الجزيرة. وخلص الوشاني إلى بروز نمط جديد من الزواج بالغ الخصوصية في القرية، الذي نشأ بفعل استقدام المهاجرين التونسيين القدامى لأسرهم إلى فرنسا، وعندما بلغت بناتهم سن الزواج، ظهر هذا النمط من الزواج، بل إنه تطور ليصبح الشكل المهيمن. فحينما يبدأ الشاب في القرية بالتفكير بتأمين مستقبله وتحسين وضعه الاقتصادي، يبدأ بالتفكير بالزواج من واحدة من بنات منطقته المقيمات في فرنسا، وقد يتقدم لعدد منهن إلى أن يلقى القبول، فهو لا يبحث عمن يرضى بها، وإنما عمن ترضى به، وترضى من وراء ذلك تحقيق الهدف المستتر ظاهرياً، المفضوح ضمنياً، وهو تسهيل هجرته إلى فرنسا. فهذا الزواج ليس موضوعه الفتاة أو العلاقة الزوجية، وإنما فيما يخوله من إمكانية الهجرة إلى فرنسا. ويرى الوشاني أن الأسر المهاجرة لا تخفى عليهم هذه الدافعية، لكنها تقبل بهذا النوع من الزواج مدفوعة بثلاثة عوامل: الأول، الخوف من انخراط بناتهم في الثقافة الغربية وما يرتبط بها من حريات شخصية، وعلاقات عاطفية قد تفضي إلى الزواج من أجنبي، ما يعني تعارضاً مع العرف والتقليد والدين، وبالتالي إلحاق المهانة بالأسرة. والثاني، أن الشباب المتقدمين للزواج من بنات الأسر المهاجرة غالباً ما يكونون من أبناء المنطقة الأصلية للمهاجر، وبخاصة من الأهل والأقارب، وهو ما تفضله هذه الأسر ارتباطاً بالأعراف والتقاليد. والثالث، تيقن الأسر المهاجرة من أن زواج بناتهن لا يعني انفصالهن عنهم والالتحاق بأسرة الزوج، وإنما يعني بقاءهن معهم، بل والتحاق الأزواج بأسرهن، كأعضاء جدد فيها (الوشاني، 2018: 65-66).

تنتشر ظاهرة هجرة الأسر الشابة، بشكل واسع، في قرى الهجرة، ومن خلال البيانات التي جمعناها حول حالات الزواج في المزرعة الشرقية، فإن 63.9% من حالات الزواج انتهت بالهجرة، إما بهجرة الزوجين (58.8% من الحالات) أو بهجرة أحدهما في انتظار الانتهاء من معاملات الهجرة (5.1% من الحالات)، في حين لم يهاجر من القرية 36.1% فقط من الحالات. وهذا يعني أن معدلات الهجرة من القرية مرتفعة جداً بين الأسر الشابة. وإذا ما أضفنا إليها هجرة كبار السن والنساء والأطفال للأسر التي لم يشملها المسح، حيث يقتصر المسح على حالات الزواج فقط، فإننا أمام ظاهرة هجرة واسعة تستنزف عدداً كبيراً من سكان القرية، وهو الأمر الذي انعكس في نقص عدد سكانها بين تعدادي السكان للأعوام 2007 و2017.

ومن خلال البيانات، فإن الثلث فقط من حالات الزواج التي تم مسحها لا يحمل أي من الزوجين جنسية أجنبية (33.1%)، في حين كانت الزوجة تحمل جنسية أجنبية والزوج لا يحملها في 30.7% من الحالات، وكان الزوج يحمل جنسية أجنبية والزوجة لا تحملها في 21.2% من الحالات، وكان الزوجان يحملان جنسية أجنبية في 15.1% من الحالات، مع العلم أن معظم من يحملون جنسية أجنبية هم من حملة الجنسية الأمريكية، نظراً لتركز الهجرة من القرية في الوقت الحالي على الولايات المتحدة الأمريكية.

تظهر لنا الأرقام الواردة أعلاه أن هناك اتجاهاً عاماً للزواج بين المقيمين والمهاجرين من القرية، وهي ظاهرة متعارف عليها في القرية، بل إنها أصبحت أمراً طبيعياً ومقبولاً، وذلك إما لسعي الأسر غير المهاجرة إلى الهجرة لتحسين وضعها الاجتماعي–الاقتصادي، أو بسبب سعي الأسر المهاجرة إلى تعزيز ارتباط أبنائهم وبناتهم بالقرية، وفلسطين بشكل عام، من خلال الزواج، أو لأسباب مصلحية اجتماعية أو اقتصادية، حيث تتعاطف الأسر المهاجرة مع أقاربها من الأسر غير المهاجرة، من حيث وضعها الاقتصادي، وبالتالي يسعون إلى المساعدة من خلال تزويج أحد أبنائهم أو بناتهم لأقارب أو أصدقاء في القرية. وفي الوقت نفسه، فإن هناك نوعاً من المصلحة المرتبطة بتوفير قوة عمل من أبناء القرية للعمل في مصالح الأسر المهاجرة في المهجر.

وتؤكد بيانات مسح حالات الزواج على انتشار ظاهرة الزواج بين المقيمين والمهاجرين من أبناء القرية وبناتها، حيث أظهرت أن 20.6% من حالات الزواج تمت بين شاب يقيم في المهجر مع فتاة مقيمة في القرية، و27.8% من الحالات كانت بين فتاة مقيمة في المهجر وشاب مقيم في القرية، أي إن حوالي نصف حالات الزواج تقريباً التي تمت في القرية، على مدار 17 عاماً، كانت بين مقيمين في القرية ومقيمين في المهجر، وكانت 12.1% من الحالات التي يقيم فيها الزوجان أصلاً في المهجر، وهي ظاهرة شائعة في القرية، حيث تعمد بعد الأسر المهاجرة إلى عقد حفلات الزواج داخل القرية. بينما اقتصرت حالات الزواج التي يقيم كلا الزوج والزوجة في القرية على 39.5%، وهذا لا يعني أن كليهما أو أحدهما لا يحمل جنسية أجنبية.

لا يشكل الزواج وسيلة لتسهيل الهجرة لأحد الزوجين فقط، وإنما هو وسيلة لتسهيل طريق هجرة العائلة الأوسع، فظاهرة تقديم معاملات الهجرة من الأبناء والبنات للأهل منتشرة في القرية، وأدت على زيادة ملحوظة في هجرة كبار السن، كما بيّنا سابقاً. وفي هذه الحالات، تعمد الأسر المقيمة في القرية إلى تزويج أبنائها أو بناتها من شابات أو شبان يحملون الجنسية الأمريكية لتسهيل سفر الأبناء والبنات من جهة، ولفتح الطريق أمام باقي أفراد الأسرة للهجرة من جهة ثانية، فالأسر تتبع واحدة من ثلاث وسائل للسفر حسب ما أفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المزرعة الشرقية، بقوله:

"الهجرة بقسمها لثلاث أنواع: الأول عن طريق الزواج الأزواج الشابة. الثانية عن طريق السياحة، الثالثة هجرة الآباء، يعني الأبناء أو البنات اللي بقدموا معاملات لآبائهم أو أمهاتهم. البنت اللي بتتزوج شب معه جنسية وبعد أكم سنة بتقدم معاملة لأهلها، وهذه هي الهجرة الأخطر. وبعد أكم سنة راح تكون هذه الهجرة هي الأكثر انتشاراً، وهي الأخطر لأنها خلع للعائلة من الشروش. يعني الأزواج الشابة لما تسافر بيكونوا شخصين، لكن لما يقدم الأبناء والبنات للأهل معاملات هجرة بيكون عدد المهاجرين من الأسرة 6 أو 7 أشخاص، وهذا خطير لأنهم راح يأسسوا حياة جديدة في المهجر وتصير عودتهم للبلد أصعب".

بالإجمال، لقد أثرت الهجرة في ترتيبات الزواج في قرى الهجرة، وذلك ارتباطاً بما أحدثته من تحولات اجتماعية–اقتصادية في هذه القرى. كما أن الزواج نفسه أثّر في حركة الهجرة، حيث أصبح من أهم وسائل تسهيل الهجرة

للشباب والشابات في القرية. كما أن الهجرة لعبت دوراً مهماً في تسريع التحول من الزواج الداخلي في إطار الحاملة إلى توسع دائرة الزواج من خارج الحاملة، بل وامتدت لتشمل الزواج من تجمعات سكانية أخرى.

5-6-4 نسب طلاق أو انفصال مرتفعة في قرى الهجرة

تنتشر ظواهر الطلاق والانفصال[29] في جميع المجتمعات، وفي الحالة الفلسطينية، وحسب بيانات التعداد العام للسكان 2017، بلغت نسبة الأفراد المطلقين أو المنفصلين على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة 1.1% من مجموع السكان في عمر 15 سنة فأكثر في العام 2017. وتظهر البيانات أن هذه النسب ترتفع لدى النساء عن الذكور، حيث بلغت نسبة النساء المطلقات أو المنفصلات 1.7% من مجموع النساء 15 سنة فأكثر، أما الذكور، فقد بلغت نسبة هذه الفئة منهم 0.5% فقط (انظر جدول 5-2).

ويعود السبب الرئيسي في الفروقات بين الجنسين إلى أن الكثير من الذكور يتزوجون مجدداً بعد الطلاق، وبالتالي يسجلون في التعداد على أنهم متزوجون. أما في حالة النساء، وبتأثير الثقافة التقليدية التي تحد من إمكانية زواج المرأة مرة أخرى بعد الطلاق، وبخاصة في حال كان لديها أطفال، فإن نسبة الطلاق تظهر في البيانات بشكل أعلى من الذكور.

أما في حالة قرى الهجرة التي تشملها دراستنا، فقد أظهرت البيانات أن نسب الطلاق والانفصال في هذه القرى أعلى من غيرها من المناطق. فكما يظهر الجدول أدناه، بلغ مجموع نسبة الطلاق والانفصال في دير دبوان 2.1% لكلا الجنسين في عمر 15 سنة فأعلى، وبلغ في المزرعة الشرقية 1.9%، وفي ترمسعيا 1.7%. وهو ما يعني أن مجموع معدلات الطلاق والانفصال في هذه القرى يعادل الضعف تقريباً بالمقارنة مع المعدل الوطني. وإذا ما قارنّا هذه النسب مع خربة أبو فلاح، فكما يظهر الجدول أدناه، اقتصر مجموع نسب الطلاق والانفصال لكلا الجنسين على 0.8%؛ أي إنها أقل من المعدل الوطني. وبالتالي، فإن هذه المعدلات في قرى الهجرة تزيد على الضعف مقارنة بخربة أبو فلاح.

---

[29] الانفصال يعني عدم استمرار الزوج والزوجة بالعيش معاً، لكن لم تتم بينهم إجراءات طلاق رسمية.

جدول 5-2: نسب الزواج والانفصال على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب الجنس، 2017

الجنس	مطلق	منفصل	المجموع
ذكور	%0.4	%0.01	**%0.5**
إناث	%1.4	%0.3	**%1.7**
كلا الجنسين	**%0.9**	**%0.2**	**%1.1**

وكما هو الحال على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نسب الطلاق والانفصال لدى النساء أعلى بكثير من مثيلتها لدى الذكور في قرى الهجرة، فكما يظهر الجدول أدناه، تصل نسبة النساء المطلقات أو المنفصلات في دير دبوان إلى 3.1%، في حين أنها تقتصر على 0.7% لدى الذكور، وفي المزرعة الشرقية كانت النسبة بين النساء 3.2% مقابل 0.4% لدى الذكور، وفي ترمسعيا لدى النساء 2.8% ولدى الذكور 0.2%. أما في خربة أبو فلاح، فبلغت النسبة فيها لدى النساء 1.5%، ولدى الذكور 0.1%، وهو ما يظهر أن الفرق بينها وبين قرى الهجرة الثلاث الأخرى تشمل الجنسين، وأن النسب في تلك القرى مضاعفة بالمقارنة معها (انظر جدول 5-3).

جدول 5-3: نسب الطلاق والانفصال للأفراد (15 سنة فأكثر) في القرى المبحوثة، 2017

الجنس	الحالة الزواجية	المزرعة الشرقية		دير دبوان		ترمسعيا		خربة أبو فلاح	
		#	%	#	%	#	%	#	%
ذكر	مطلق	5	.4%	6	.6%	0	.0%	2	0.1%
	منفصل	0	0.0%	1	.1%	1	0.2%	0	.0%
	مطلق/ منفصل	5	0.4%	7	.7%	1	0.2%	2	.1%
أنثى	مطلق	25	1.9%	45	2.8%	22	2.6%	19	1.4%
	منفصل	17	1.3%	4	.3%	2	.2%	2	.1%
	مطلق/ منفصل	42	3.2%	49	3.1%	24	2.8%	21	1.5%
كلا الجنسين	مطلق	30	1.2%	51	1.9%	22	1.5%	21	0.8%
	منفصل	17	.7%	5	.2%	3	.2%	2	.1%
	مطلق/ منفصل	47	1.9%	56	2.1%	25	1.7%	23	.8%

تظهر الأرقام الخاصة بالطلاق والانفصال، بشكل واضح، مدى انتشار هاتين الظاهرتين في قرى الهجرة بما يفوق المعدلات العامة للضفة الغربية وقطاع غزة، أو بالمقارنة مع خربة أبو فلاح. ومن خلال المقابلات التي تمت في هذه القرى، أكد من تمت مقابلتهم أن الهجرة لها تأثيرها الكبير على ارتفاع مستويات الطلاق والانفصال بين الأزواج. بل إنهم يعتقدون أن النسب الفعلية أكثر من تلك التي تظهرها الأرقام في الإحصاءات، وقد أظهرت البيانات التي تم جمعها حول حالات الزواج في المزرعة الشرقية أن ما نسبته 4.4% من هذه الحالات قد انتهت بالطلاق أو الانفصال، وهي نسبة أعلى مما تظهره بيانات التعداد العام للسكان، والسبب هو أن بيانات التعداد تشمل الحالة الزواجية لأفراد القرية كافة، بينما بيانات حالات الزواج التي شملها مسحنا تشمل حالات الزواج منذ العام 2003 لغاية العام 2019. وهذا يعني أن نسبة الطلاق آخذة في الارتفاع. وقد أكد من تمت مقابلتهم في قرى الهجرة على أن نسب الطلاق بين المهاجرين أعلى بكثير منها بين المقيمين في هذه القرى، فخلال المقابلات في المزرعة الشرقية، يقول أحد أرباب الأسر وهو من مواليد العام 1967:

"حالات الطلاق في القرية زادت عن قبل، والهجرة لها أثرها بالتأكيد في ذلك، حيث إن معظم حالات الطلاق في البلدة هي بين المغتربين، ومعظم النساء المطلقات في القرية كانوا بالأصل متزوجات من مغتربين، وكذلك الحال فيما يخص حالات الانفصال التي ترتفع في القرية بشكل كبير. والأسباب في رأيي هي عدم الانسجام في طريقة الحياة والثقافة والتفكير بين الشباب والشابات المغتربين والمقيمين. كذلك لأن الكثير من الزيجات تتم من أجل الحصول على الجنسية الأمريكية، ولا تتم باختيار الزوجة أو الزوج المناسب، وبعد الزواج لا يتم التفاهم بين الزوجين. كما أن الوفرة المالية لدى المغتربين، وبخاصة لدى الذكور منهم، لا تشكل عائقاً أمام الطلاق والزواج مجدداً من فتيات أخريات".

ويضيف حول مدى تأثير الهجرة على استمرار الزواج أو حتى استمرار فترة الخطوبة، من خلال عقده مقارنة بين شخصين، أحدهما مغترب والآخر غير مغترب فيقول:

"قام شخصان من أبناء القرية، أحدهما مغترب والآخر مقيم في القرية بخطبة أختين من القرية أيضاً. الشخص المغترب عاد في الصيف إلى القرية بغرض الزواج، وهو من المغتربين الذين لديهم ثروة مالية معقولة. وعندما قام بخطبة إحدى الأختين، قام بشراء كميات ذهب كبيرة لها، وقدم هدايا ذهبية لأهلها. والسبب الأساسي هو أنه يكبر

العروس بسنوات كثيرة، ولهذا سعى للحصول على رضى أسرتها. بالمقابل، الشخص الآخر المقيم في القرية والذي قام بخطبة الأخت الثانية، الفرق بين عمره وعمر العروس لا يتجاوز سنتين، لكنه من الأشخاص ذوي الدخل المحدود، ولم يستطع شراء كميات من الذهب لعروسه. وبسبب المقارنة مع ما قدمه المغترب لعروسه مع ما قدمه هو، لم تقبل عروسه باستكمال مراسيم الخطوبة على الرغم من أنها كانت موافقة عليها مسبقاً. ولهذا، فالهجرة أصبح لها تأثيرها على تحديد علاقات الزواج والطلاق في القرية، بل أصبحت هي العامل الرئيسي الذي يحدد من يتزوج من في القرية، فالتفضيل دائماً للمغتربين أو المغتربات من أجل فتح طريق الهجرة من جهة، وبسبب الوفرة المالية التي يحظى بها المغتربون من جهة ثانية".

وخلال الزيارات الميدانية في الولايات المتحدة، أكدت إحدى السيدات المغتربات من مواليد العام 1962 في قرية المزرعة الشرقية، وهاجرت في العام 2004 بمرافقة زوجها وعائلتها، على ارتفاع عدد حالات الطلاق بين المغتربين، حيث قالت هذه السيدة:

"يوجد عدد كبير من حالات الطلاق بين المغتربين من المزرعة الشرقية، والطلاق سابقاً لم يكن بهذه الكثرة. والسبب في ذلك هو أن الكثير من الزيجات تتم بين إناث مقيمات في المهجر وشباب مقيمين في القرية أو العكس، وعند الزواج وبسبب اختلاف ثقافتهم عن بعضهم البعض يقع الطلاق، فالشباب أو الشابات المولودين في المهجر لديهم طريقة تفكير مختلفة عن المقيمين في القرية، وهذا الاختلاف يؤدي في بعض الحالات إلى نشوء خلافات بين الزوجين، وعندما تتطور هذه الخلافات تؤدي إلى الطلاق".

ويضيف زوجها الذي يعيش في المهجر، وهو من مواليد العام 1955:

"الهجرة أثرت على ارتفاع حالات الطلاق، السبب هو اختلاف طريقة الحياة والتفكير. النساء المغتربات"، وخاصة المولودات في المهجر، متعودات على حياة الرفاهية من مطاعم وترفيه وغيره، إذا ما تزوجت من شاب مغترب تكون فرص نجاح الزواج أعلى، لأن الشاب المغترب أقرب لفهم عقلية الفتاة المغتربة، لكن في حال زواجها من شاب من القرية، ولم يتعرض لتجارب سفر سابقة، هنا تكون فرص التفاهم أصعب، حيث لا يستطيع الشباب القادمين من القرية تفهم الحرية التي تتمتع بها النساء في المهجر. أما في حالة الذكور المغتربين، المشكلة هنا مختلفة، فالشباب في المهجر قبل الزواج يتعرضون لتجارب وعلاقات مع نساء أجنبيات، وعندما يتزوجون من فتيات من القرية، والتي قد تكون زيجات بفعل ضغوط الأهل، تكون هناك مشكلة لديهم في الزواج ترتبط بعدم خبرة الفتيات القادمات من

القرية في العلاقات الجنسية، وبالتالي لا يشعر بتلبية رغباته الجنسية بالشكل الذي تعوّد عليه، وهو ما يؤدي إلى خلافات زوجية، وأحياناً إلى قيامه بعلاقات خارج إطار الزواج مع نساء أخريات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الخلافات الزوجية وصولاً إلى الطلاق. وإضافة لذلك، اليوم أصبح للمرأة في المهجر قدرة أعلى على اتخاذ قرار الطلاق. صحيح أن قرار الزواج قد يكون بضغط من الأهل وليس بقرار المرأة نفسها بشكل كامل، لكن دور المرأة في قرار الطلاق أساسي، فهي عندما تشعر أن الحياة الزوجية أصبحت غير ممكنة مع زوجها، تقرر الطلاق، وغالباً ما يوافق الأهل على ذلك، ولو حتى بعد محاولات لإصلاح العلاقة الزوجية".

إن ما ورد أعلاه، وعلى الرغم من أن هناك تحسناً نسبياً في مكانة المرأة المهاجرة من القرية، فإنه يظهر، أيضاً، بعض القيود التي ما زالت تفرض عليها. فمثلاً، عندما نقول إن الشباب الذكور يقيمون علاقات مع نساء أجنبيات قبل الزواج، ونتيجة تجربتهم هذه تتولد بعض محددات الطلاق في حال زواجهم من فتيات لا يمتلكن مثل هذه التجارب، ولاسيما من المقيمات في القرية الأصلية، فإن مثل هذه السلوكيات لدى الشباب الذكور لا تعتبر في نظر المغتربين من القضايا "المعيبة"، لكنها في حالة النساء تعتبر كارثية، ولهذا يُفرض على الفتيات اللواتي يعشن في المهجر نوع من القيود المرتبطة بدرجة احتكاكهن بخارج نطاق الأسرة، ولاسيما بعد سن البلوغ. وبالتالي، فإن القيود المفروضة على النساء في المجتمعات الريفية في قراهم الأصلية، ينقلها المغتربون معهم إلى بلاد المهجر، بل إنهم يحاولون فرض المزيد من القيود على حركة النساء لضمان عدم تعرضهن لمثل هذه التجارب التي يعتبرونها من القضايا التي تمس "بشرف" العائلة ومكانتها الاجتماعية، وبخاصة في نظر أقرانهم المغتربين من القرية نفسها.

بالإجمال، لقد أثّرت الهجرة في تزايد حالات الطلاق في قرى الهجرة. ويمكن القول إن التغير في ترتيبات الزواج المرتبطة بالسعي إلى الزواج من شبان أو فتيات يحملون الجنسية الأمريكية، كان من أهم العوامل التي أثرت في ذلك، فهذا النوع من الزواج مصلحي بامتياز، ويرتبط بتسهيل عملية الهجرة، ولا يبنى في معظمه على التوافق بين الزوجين. كما لعب التحول من الزواج الداخلي في إطار العائلة إلى الزواج من خارج العائلة دوره، أيضاً، في هذا المجال، حيث كانت القيم القروية المتعارف عليها هي حفاظ الزوج والزوجة على علاقتهما

الزواجية لما للطلاق من انعكاسات على العلاقات بين العائلة الأوسع، وقد يكون لاستمرار الزواج في هذه الحالة تبعات سلبية، نفسية واجتماعية على الزوجين.

5-7 تأثيرات الهجرة على التعليم

شكل التعليم واحداً من المجالات الاستثمارية للمهاجرين في قراهم الأصلية، وحسب دراسة المالكي وشلبي (1993: 58)، فإن نسبة 67% من الأسر التي تتلقى مساعدات من المهجر في قرية المزرعة الشرقية استخدمت هذه المساعدات في تعليم أبنائهم أو أخواتهم حتى المراحل الجامعية. لكن تكمن المشكلة في أن نسبة كبيرة من المتعلمين تهاجر من القرية، فلغاية العام 1993 كان تقدير عدد المتعلمين في القرية حوالي 400 شخص، لم يكن يعيش في القرية منهم سوى 22 شخصاً (المالكي وشلبي، 1993: 58).

وقد بيّنا سابقاً أن جزءاً من التحويلات المالية للمهاجرين يستهدف دعم طلاب وطالبات الجامعات، فمثلاً، يخصص مهاجرو المزرعة الشرقية مبلغ 100 ألف دولار سنوياً لدعم الطلاب والطالبات، يخصص منها 65 ألف دولار لصندوق الطالب في القرية الذي تشرف عليه مؤسساتها، وتوزع على طلبة الجامعات من القرية، ويتم التركيز أكثر على الطالبات. في حين يتم دعم طلاب وطالبات من خارج القرية بمبلغ 35 ألف دولار سنوياً، وكان جزء منها في السنوات الأخيرة مخصصاً لمنح لسبع طلاب وطالبات من جامعة بيرزيت، توزع من خلال الجامعة نفسها، بقيمة 3,500 دولار للمنحة الواحدة؛ أي بمبلغ إجمالي مقداره 24,500 دولار سنوياً. وقد أسهمت هذه المنح، بشكل كبير، في رفع مستوى التعليم في القرية، حيث إنها وفرت الفرص للكثير من الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي، وبخاصة من الطالبات اللواتي لولا توفر هذه المنح لما التحقن بالجامعات، كونهن ينتمين إلى أسر محدودة الدخل. وتقول إحدى الطالبات من هذه الفئة:

"المنحة التي يوفرها لي صندوق الطالب في البلد هي السبب في التحاقي بالجامعة، والدي دخله محدود، وهو يرغب في تعليمي، ولكنه كان يقول لي دائماً، العين بصيرة والإيد قصيرة، يعني كان يلمح أنه ما بقدر يوديني على الجامعة، بس لما توفرتلي المنحة تشجع يوديني على الجامعة. والمنحة غطت إضافة للقسط مبلغ 500 دولار كل فصل لتغطية المواصلات. يعني دعم المغتربين للطلاب إله فضل علي وعلى كثير من البنات اللي بدرسوا في الجامعة".

بشكل عام، تتزايد معدلات التعليم فوق الثانوي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر الذين مستواهم التعليمي فوق ثانوي من 8.7% في العام 1997 إلى 19.4% في العام 2017. وعلى الرغم من أن ارتفاع مستويات التعليم طالت الجنسين، فإن الزيادة الأكبر كانت لدى الإناث، حيث ارتفعت نسبة الإناث اللواتي مستواهن التعليمي فوق ثانوي من 6.5% إلى 20.4% في الفترة المذكورة، وهذا الارتفاع أعلى بكثير مما تحقق لدى الذكور، بل إن النسبة في العام 1997 كانت أعلى لدى الذكور لتصبح في العام 2017 أعلى لدى الإناث كما يظهر الجدول.

كان الاتجاه في زيادة معدلات التعليم بين الذكور والإناث في قرى الهجرة مشابهاً لما جرى على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إن الزيادة في معدلات التعليم في هذه القرى كانت مضاعفة بالمقارنة مع ما حصل على المستوى العام للضفة الغربية وقطاع غزة، كما يظهر جدول 5–4. فمثلاً، ارتفعت معدلات التعليم فوق الثانوي في المزرعة الشرقية من 2.2% في العام 1997 إلى 9.2% في العام 2017، أي ارتفعت أكثر من أربعة أضعاف، في حين ارتفعت بحوالي الضعفين على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ارتفاع معدلات التعليم بين الإناث هو المحرك الأساسي لهذه النقلة في التعليم في جميع قرى الهجرة، حيث إن معدلات التعليم بينهن كانت أقل من الذكور بكثير في العام 1997 لتصبح أعلى من الذكور في العام 2017. ويلاحظ أن معدلات التعليم فوق الثانوي في قرية خربة أبو فلاح أعلى من مثيلاتها في قرى الهجرة، ويشمل هذا كلا الجنسين، حيث ارتفعت النسبة فيها من 5.5% إلى 17.5% في الفترة نفسها. وهي أعلى بكثير من قرى الهجرة، كما يبين الجدول أدناه. ويلاحظ، أيضاً، أن هذه النسب متقاربة بين الجنسين فيها، في حين أن هناك فروقاً كبيرة بين الجنسين، لصالح الإناث، في قرى الهجرة. وغالباً ما يعود هذا الفرق إلى هجرة الذكور من الحاصلين على درجات علمية فوق الثانوي في قرى الهجرة. فنسبة الذكور الذين مستواهم التعليمي فوق الثانوي لا تشمل المهاجرين منهم، كونهم لم يتم عدهم في التعداد العام للسكان في العام 2017.

جدول 5-4: التعليم فوق الثانوي للأفراد (10 سنوات فأكثر)
حسب المنطقة والقرية والجنس، 1997، 2007، 2017

المنقطة/التجمع	الجنس	1997	2007	2017
المزرعة الشرقية	ذكر	3.5	4.8	8.3
	أنثى	1.0	3.1	10.1
	كلا الجنسين	2.2	3.9	9.2
دير دبوان	ذكر	5.7	7.8	9.1
	أنثى	1.9	4.5	7.9
	كلا الجنسين	3.6	6.0	8.4
ترمسعيا	ذكر	9.8	11.0	11.6
	أنثى	3.7	6.2	9.9
	كلا الجنسين	6.6	8.5	10.7
خربة أبو فلاح	ذكر	7.9	10.2	17.6
	أنثى	3.2	7.3	17.4
	كلا الجنسين	5.5	8.8	17.5
محافظة رام الله والبيرة	ذكر	11.7	14.9	20.9
	أنثى	7.6	13.9	25.7
	كلا الجنسين	9.6	14.4	23.3
الضفة الغربية	ذكر	10.7	12.5	16.9
	أنثى	6.6	10.5	20.1
	كلا الجنسين	8.7	11.5	18.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	ذكر	10.9	13.3	18.3
	أنثى	6.5	10.7	20.4
	كلا الجنسين	8.7	12.0	19.4

ومن خلال المقابلات التي أجريت في قرى الهجرة، فإن هناك إجماعاً على أن الهجرة هي العامل الأهم في تفريغ هذه القرى من المتعلمين، وبخاصة من الذكور، حيث إن نسبة كبيرة منهم تهاجر مباشرة بعد إنهاء المرحلة الجامعية الأولى. وبالتالي، تؤثر الهجرة على نسبة المتعلمين في هذه القرى، وبخاصة بين الذكور، وتؤثر، أيضاً، وبشكل كبير، في خسارة هذه القرى قواها البشرية المؤهلة. وخلال العمل الميداني في قرية المزرعة الشرقية، استطعنا حصر 8 أشخاص، نعرفهم شخصياً، ممن يحملون درجة الدكتوراه من القرية، لكنهم جميعاً لا يقيمون فيها، حيث يقيم 6 منهم في المهجر، و2 منهم مهاجرون داخلياً. وكذلك الحال فيما يخص

الأطباء، حيث لا يقيم في القرية سوى طبيب أسنان من المهاجرين العائدين من إحدى دول الخليج العربي، في حين استطعنا حصر 12 طبيباً وطبيبة من القرية وجميعهم يقيمون في المهجر. وكل من أفراد الفئتين؛ حاملي درجة الدكتوراه والأطباء، الذين تم حصرهم، هم من المهاجرين من القرية، ولا تشمل هذه الأعداد الجيلين الثاني أو الثالث من المهاجرين الذين يحملون هذه الدرجات العلمية. وهو ما يعني خسارة القرية قواها البشرية التي كان يمكن أن تحدث تغييراً فيها، من حيث توفير الخدمات وتحسين نوعيتها، أو في إحداث تحولات اجتماعية عامة. فلو استمر وجود المتعلمين في قرى الهجرة لكان بالإمكان تشكيلهم شريحة اجتماعية ذات وزن في إحداث مثل هذه التحولات.

إن الهجرة، وعلى الرغم من تأثيرها في زيادة التعليم، فإنها كانت، أيضاً، السبب في خسارة قرى الهجرة قواها البشرية المؤهلة لإحداث التغيير والتحولات الاجتماعية. وهذا يتفق مع ما توصل إليه سليم تماري، من أن الهجرة عززت النزعة المحافظة في قرى الضفة الغربية نتيجة لفقدان قوة العمل الماهرة، وهي أكثر الشرائح ابتكاراً وتعليماً، التي كان يمكن أن تشكل قوة تغيير في المجتمع الريفي (Tamari, 1993). وفي مقابلة مع أحد الشخصيات الاعتبارية في قرية المزرعة الشرقية، قال:

"الهجرة فرغت البلد، وأخطر شيء في الهجرة هو هجرة المتعلمين. يعني بلدنا فيها عدد متعلمين كبير، بس الهجرة ما خلّت حدا منهم، إلا من رحم ربي. يعني اليوم البلد فيها مشكلة، لما بدك حدا يستلم المؤسسات، البلدية أو الجمعية الخيرية أو النادي ما بتلاقي عدد مؤهل من الناس يقوموا في هالدور. كل مرة بدنا ناس لأي وحدة من هالمؤسسات بتصير تقنع في الناس إقناع، ما في متعلمين يقودوا، الكل صار يدور عالهجرة، يعني بعد كل هالتعب والاستثمار في تعليمهم ما بتلاقي حدا منهم في البلد".

وبرز في قرى الهجرة ظاهرة تدني مستوى التعليم بين الطلاب الذكور مقارنة بالإناث، وعزا أحد الأشخاص ممن تمت مقابلتهم في المزرعة الشرقية هذه الظاهرة إلى أن الشباب لديهم الحرية في الحركة والتنقل، وبالتالي لا يستثمرون وقتهم في الاهتمام بدراستهم، إضافة إلى رغبتهم في الهجرة لتقليد من سبقهم من الشباب في تكوين الثروة وتحسين وضعهم الاقتصادي، وافتراضهم المسبق بأن الهجرة هي مستقبلهم وليس التعليم. أما فيما يخص دافعية واهتمام الإناث بالتعليم، فيُعزى ذلك إلى البيئة التي تفرضها المجتمعات القروية عليهن،

والتي تشكل دافعاً لهن للالتحاق بالتعليم كوسيلة للخروج من المنزل خلال فترة التعليم، وفرصة مستقبلية للالتحاق بسوق العمل، وفي كليهما محاولة للخلاص من القيود المفروضة عليهن.

وعلى صعيد آخر، تنتشر بين الأسر العائدة من المهجر في قرى الهجرة ظاهرة إرسال أبنائهم وبناتهم إلى مدارس خاصة خارج قراهم. فهذه الظاهرة، تنتشر بشكل كبير في المزرعة الشرقية، ولها انعكاساتها على نوعية التعليم. فمن جهة، يرى مسؤولو البلدية أن هذه الظاهرة لها تأثير على تراجع مستويات التعليم في مدارس القرية، ويرون، من جهة أخرى، أنها توفر تعليماً نوعياً أفضل للطلاب من أبناء المهاجرين لأنهم يلتحقون بمدارس خاصة تقدم نوعية تعليم أفضل. ويمكن القول إن هذه الظاهرة تشكل واحداً من العوامل المولدة للحرمان النسبي بين أبناء وبنات الأسر غير المهاجرة الذين يقارنون أنفسهم بأبناء وبنات الأسر المهاجرة، وقد لا تكون المقارنة لديهم مرتبطة بالتعليم نفسه ونوعيته، بقدر ما هي مرتبطة بتوفر فرص التنقل خارج القرية لدى أقرانهم من أبناء المهاجرين.

ويقول أحد الأشخاص في قرية المزرعة الشرقية بخصوص تراجع التعليم وتراجع عدد طلبة المدارس والروضات:

"الهجرة أثرت على نقص السكان، ونقص السكان أثر على التعليم وعلى عدد الأطفال في الروضات والمدارس، وعلى تراجع التعليم في البلد، وحتى على المستوى الثقافي عند الشباب وخاصة الذكور، المشكلة في نقص السكان أن لها تأثير على التعليم، وعلى عدد الأطفال في الروضات والمدارس، وبالتالي تراجع التعليم في البلد، وحتى المستوى الثقافي عند الشباب انحدر مقارنة في المراحل السابقة، يعني الشباب اليوم ما عندهم أي نوع من الرغبة في الاطلاع والمطالعة، يعني الثقافة العامة تراجعت بشكل كبير، وهذا أيضاً لأن الشباب بتفكر بالهجرة، وكأن البلد بطلت تعنيها وبطلت المعرفة والثقافة مهمة عندهم. وهذا كله بسبب الهجرة بنسب عالية من البلد، وكيف الشباب بيشوفوا المغتربين لما ييجوا على البلد في الصيف، وكيف الأسر اللي عندها مغتربين وضعهم أفضل، وبيشوفوا هالحكي من خلال نمط استهلاك هذه الأسر، وكمان الأسر اللي راجعة من برة ببعثوا ولادهم وبناتهم على روضات ومدارس خاصة برة البلد، وهذا أيضاً أثر في تراجع عدد الطلاب في مدارس البلد وفي نوعية التعليم".

إجمالاً، كان للهجرة تأثير مزدوج على التعليم في قرى الهجرة، فهي، من جهة، وسعت دائرة التعليم، بحيث زادت عدد المتعلمين، وبخاصة من النساء، نظراً للدعم الذي قدمه المهاجرون لطلاب وطالبات التعليم الجامعي، لكنها، من جهة ثانية، ساهمت في تفريغ هذه القرى من المتعلمين بهجرتهم إلى الخارج، وبالتالي حرمت هذه القرى من جزء مهم من قواها البشرية المؤهلة التي كان يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تنميتها وإحداث تحولات على بنيتها.

5-8 خاتمة

لقد أحدثت الهجرة تأثيرات اجتماعية واضحة على قرى الهجرة، شملت مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، وهو ما جعل الهجرة نفسها عاملاً مولداً لهجرات جديدة من هذه القرى، ليستمر تيار الهجرة منها، وصولاً إلى خسارتها قواها البشرية، بما فيها الماهرة، التي كان يمكن لها إحداث تغيير أوسع في سياقها الاجتماعي-الاقتصادي. وقد جاءت هذه التأثيرات لارتباط كل من هذه القرى بمهاجريها بشكل وثيق بفعل الشبكات الاجتماعية للهجرة، ليشكل السكان المقيمون في كل قرية منها والمهاجرون منها مجتمعَيْ ظل مترابطين، تقسمهما الجغرافيا، وتوحدهما العلاقات الاجتماعية، ويعتمدان على بعضهما في مجمل مناحي الحياة؛ في توفير الدخل لأسر المهاجرين، والمساعدات لأسر غير المهاجرين، وفي توفير الأزواج المحتملين والزوجات المحتملات من المهاجرين والمقيمين، وتوفير المساعدات للالتحاق بالتعليم، وتعزيز نفوذ الأفراد أو العائلات ومكانتهم.

لم تكن هذه التأثيرات إيجابية بالمطلق، كما لم تكن سلبية بالمطلق، بل حملت معها الاتجاهين، وهذا برز في مختلف المؤشرات الاجتماعية التي ناقشناها. فعلى الرغم من إسهام التحويلات المالية للمهاجرين في خفض معدلات الفقر ورفع مستويات المعيشة في هذه القرى، فإنها عمّقت من حالة اللامساواة والإحساس بالحرمان النسبي لدى الأسر غير المهاجرة، وبالتالي عزز لديها الرغبة في الهجرة. وعلى الرغم من إسهام هذه التحويلات في التغيير الجذري للجغرافيا الاجتماعية، بتفتيتها بفعل التوسع العمراني، وتوسع انتشار الأسرة النووية، ما

غير من الأسس الاجتماعية لترتيبات بنية القرية السكنية التقليدية المبنية على القرابة، إلا أن هذا التغيير لم يحمل معه تغييراً موازياً على مستوى نمط العلاقات الاجتماعية، ولا على تغيير مكانة العائلة والحمولة ودورهما الأساسي والحاسم في التأثير على شؤون المجتمعات المحلية، حيث أبقت السلطة المحلية مستندة، في قدر كبير منها، إلى البعد العائلي، بما فيها بين المهاجرين في بلاد المهجر.

وصحيح أن الهجرة ساهمت في تعزيز بعض الجوانب المتعلقة بأدوار المرأة ومكانتها، بما فيها في مجال التعليم، لكن هذا التغيير لم يشمل النساء كافة، فبعض شرائح النساء لم تؤثر عليها الهجرة إيجابياً. فعدا عن الاعتمادية الكبيرة لشريحة واسعة من النساء على التحويلات المالية، وبالتالي عدم الاستقلالية المالية، تعزز لدى شريحة أخرى منهن الإحساس باللامساواة والحرمان النسبي. وقد أثّر هذا على تغير أنماط الزواج من زواج في داخل الأسرة، إلى توسع دائرته إلى خارجها، كوسيلة ميسّرة للهجرة، وهو ما حمل معه ارتفاعاً في نسب الطلاق، وفي نسب الزواج المبكر، وبخاصة بين النساء، بما يحمل معه من آثار سلبية.

6- خاتمة الدراسة

بدأت الهجرة الدولية من القرى الجبلية في شمال شرق رام الله منذ أكثر من قرن، وتكثفت عبر تيار هجرة مستمر، لتستنزف الجزء الأكبر من سكانها، ولتحدث أثراً في تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية ملحوظة فيها. وقد ارتبطت بدايات الهجرة من هذه القرى بسياق الاقتصاد–السياسي الفلسطيني العام، والتحولات عليه التي رافقت التغير في السلطة الحاكمة أو الاستعمار المسيطر. وارتبط كذلك، بسياقات هذه القرى الخاصة، من عدم توفر فرص العمل وانتشار الفقر، نظراً لموقعها الجغرافي ونمط زراعتها الكفافي.

وبهذا، كانت بدايات الهجرة أبعد ما يكون عن فرضيات الأسباب المتراكمة والحرمان النسبي والشبكات الاجتماعية للهجرة، فتلك البدايات كانت على شكل مغامرة إلى المجهول لعدد من الشباب الذكور، أي إن الهجرة في بداياتها كانت فردية. لكن مرت الهجرة، وتكثفت عبر الزمن، بموجات هجرة متعاقبة، وتيار هجرة مستمر، وحملت معها تأثيرها على السياقات الاجتماعية–الاقتصادية التي تعيشها قرى الهجرة من جهة، ولتتأثر بهذه السياقات من جهة أخرى. فما نشهده اليوم من استمرار لظاهرة الهجرة في هذه القرى، واتساعها لتشمل الأسر والنساء وكبار السن، هو ليس وليد اللحظة الحالية، وإنما نتاج تراكمات في الأسباب والدوافع والمحفزات لدى المرشحين للهجرة.

أصبحت قرى شمال شرق رام الله تتسم بأنها قرى مهاجرة، لأن ظاهرة الهجرة مكون رئيسي من مكونات حياتها الاجتماعية والاقتصادية، بل مكون رئيسي من ثقافتها. فالهجرة ساهمت في خلق نوع من الثقافة الخاصة بهذه القرى ترتبط بالرغبة المتزايدة لدى سكانها في الهجرة إلى الخارج، كنتيجة لتعرضهم للنجاح الملحوظ للمهاجرين، ولتصبح الهجرة وسيلة للصعود على سلم الحراك الاجتماعي–الاقتصادي. فقد أثرت الهجرة في تصورات هؤلاء السكان حول المستقبل، في إطار "مُتَخَيل" يربط الانتقال من الحالة التي يعيش فيها الفرد أو الأسرة بالهجرة. فالبلاد الخارجية هي السبيل الذي يمكن من خلاله تحقيق الحلم بالازدهار والتطور وتحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية.

وقد ساهم المهاجرون في تبلور تصور غير واقعي عن بلاد المهجر التي يعيشون فيها، وبخاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي يتركز فيها مهاجرو هذه القرى، باعتبارها أرضاً لفرص غير محدودة، وذلك من خلال تباهيهم بنجاحهم خلال عطلاتهم الصيفية وإخفاء إخفاقاتهم. ففي إطار تأثير الهجرة على الوجه الاجتماعي لقرى الهجرة، أصبح المهاجرون قدوة لسكانها، وتترك زياراتهم السنوية لقراهم في فصل الصيف، ومظاهر الثراء لديهم، وسلوكيات استهلاكهم واستهلاك أسرهم البذخي، ومستويات معيشتهم، واستثماراتهم المنتجة أو غير المنتجة، أثرها في خلق الانطباع بين غير المهاجرين، ولاسيما فئة الشباب، بأن الحياة في المهجر هي الفردوس المنشود، وبالتالي أثرت في تطلعاتهم للهجرة.

مع تطور حركة الهجرة في قرى الهجرة، تغيرت الأسباب المولدة لها، وانضمت لها فئات وشرائح اجتماعية جديدة، وأصبحت الهجرة نفسها من العوامل المولدة لهجرات جديدة، كما تفترض نظرية الأسباب المتراكمة. فقد غيرت الهجرة في البيئة المحلية وفي السياق الاجتماعي اللذين تتخذ فيهما قرارات الهجرة، في هذه القرى، حيث أحدثت تحولات اجتماعية–اقتصادية، طالت التحسين في البنية التحتية، والخدمات العامة، وتحسين مستويات المعيشة، وخفض نسب الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين التعليم، وتحسين نسبي في دور المرأة ومكانتها، وتغيير الأسس التي يبنى عليها الجاه والنفوذ، ... وغيرها.

لكن هذه التحولات لم تطل الشرائح الاجتماعية كافة في هذه القرى، وإنما تركزت أكثر في المهاجرين وأسرهم، ما عزز حالة اللامساواة بينهم وبين الأسر غير المهاجرة، وبالتالي بروز الإحساس بالحرمان النسبي لدى الأسر غير المهاجرة، وهو الإحساس الذي، بدوره عزز، الرغبة في الهجرة. ومع استمرار الترابط بين مجتمعات هذه القرى ومهاجريها، سواء على مستوى كل منها بشكل عام، أو من خلال روابط القرابة والصداقة أو العلاقات فيما بين أفراد المجتمع المحلي الواحد، ساهمت الشبكات الاجتماعية للهجرة في استمرار تيارها، وفي جعلها ظاهرة عبارة للأجيال.

لقد أصبحت الهجرة، وبخاصة لدى فئة الشباب، خياراً أساسياً، ولم تعد المسألة بالنسبة لهم حول إذا ما كان عليهم الهجرة أم لا، وإنما البحث عن الوسيلة للهجرة، وهو ما حمل الكثيرين منهم على التفكير بالزواج من

شبان أو شابات يحملون أو يحملن الجنسية الأمريكية، باعتبارها الطريقة الأكثر سهولة لتحقيق "حلم" الهجرة. وقد شكلت الشبكات الاجتماعية للهجرة عاملاً أساسياً، ليس في تسهيل عملية الهجرة فحسب، وإنما شكل وجودها، أيضاً، عاملاً محفزاً ومعززاً للثقافة المحلية المرتبطة بالهجرة في هذه القرى، وبالتالي إدامة تيارها. فالشبكات الاجتماعية للهجرة شكلت، ولا تزال تشكل، حافزاً مهماً ومسهلاً للهجرة، ليس لجيل الشباب فحسب، وإنما أصبحت تشكل، أيضاً، حافزاً ومسهلاً لهجرة العائلات، بما فيها النساء والأطفال وكبار السن.

إضافة إلى العوامل المحلية، فإن هناك عوامل أكثر شمولاً تلعب دوراً مهمّاً في زيادة الرغبة في الهجرة، حيث يلعب التعرض لوسائل الاتصال الحديثة، بما فيها التلفزيون، والشبكة العنكبوتية، ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، كالفيسبوك والواتساب والإنستغرام، ... وغيرها، دوراً رئيسياً في فتح أعين سكان قرى الهجرة على العالم الأوسع، وتسهم بالتالي في رفع مستوى تطلعاتهم نحو الهجرة. فعلى الرغم من إسهام وسائل الاتصال والتواصل الحديثة في تعزيز الترابط بين المهاجرين وقراهم الأصلية، فإنها، أيضاً، كانت إحدى الوسائل التي عززت الرغبة بالهجرة، وأسهمت في ذلك المتخيل عن بلاد المهجر.

وفضلاً عن كون الهجرة تشكل عاملاً أساسياً في تسريع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طالت قرى الهجرة، فإنها تشكل، أيضاً، جزءاً من مجموعة معقدة من هذه التحولات التي أصابت المجتمع الفلسطيني بشكل عام. فالهجرة ليست عاملاً يفسر التغيير فحسب، وإنما هي، أيضاً، جزء من التغيير نفسه. وبهذا، فإن العلاقة بين البيئة الاجتماعية–الاقتصادية من جهة، والهجرة من جهة أخرى، وبخاصة على المستوى المحلي لقرى الهجرة، هي علاقة جدلية، بحيث يتبادل كل منهما التأثر والتأثير.

لقد أدت هجرة نسبة كبيرة من السكان من قرى الهجرة إلى انقسام مجتمع كل منها جغرافياً إلى قسمين، بين القرية الأصلية والمهجر، مع بقاء ارتباطهما عضوياً، ليشكل كل منهما مجتمع ظل للآخر. فجاليات هذه القرى تحافظ على روابط متينة مع قراها الأصلية، وساعدتها سهولة المواصلات، وتطور وسائل الاتصال والتواصل الحديثة في تعزيز هذه الروابط. وشكلت الشبكات الاجتماعية للهجرة الوسيلة الأساسية التي مكنت هذه القرى من بقاء التواصل وتعزيز الترابط مع مهاجريها، أي بين شقي مجتمعها. وقد شكل ارتباط مجتمعَيْ

الظل في كل منها، ومن خلال الشبكات الاجتماعية للهجرة، مجالاً من التأثير والتأثر العابر للحدود ما بين هذه القرى ومهاجريها. وشمل هذا التأثير المجالات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي المجال الديموغرافي، وعلى الرغم من أن الهجرة قد لا تظهر تأثيراً واضحاً على المؤشرات الديموغرافية على المستوى العام؛ سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة، فإن لها تأثيراتها المباشرة عندما يتعلق الأمر بالتجمعات السكانية المرسلة للهجرة التي تتركز فيها هذه الظاهرة بشكل واسع. فمن خلال تحليل بيانات التعدادات العامة الفلسطينية الثلاث للسكان والمساكن والمنشآت، تكشفت آثار واضحة للهجرة على ديموغرافية قرى الهجرة المشمولة في الدراسة. فمع استمرار وتراكم حركة الهجرة الخارجية من هذه القرى، كانت المؤشرات الديموغرافية الأساسية فيها تختلف بشكل واضح بالمقارنة مع قرية خربة أبو فلاح التي لا تنتشر فيها الهجرة بكثرة، وكذلك مع المؤشرات على المستوى العام لمحافظة رام الله والبيرة، وعلى مستوى الضفة الغربية، وكذلك على المستوى العام للضفة الغربية وقطاع غزة.

شهدت قرى الهجرة تباطؤاً، بل تراجعاً في النمو السكاني، ليقل عدد سكانها في العام 2017 عما كان عليه في العام 2007، حيث خسرت من عدد سكانها عدداً يفوق معدلات الزيادة الطبيعية. وقد شمل هذا النقص كلا الجنسين، على الرغم من أنه طال الذكور أكثر من الإناث، وعلى الرغم أيضاً من الزيادة الملحوظة في هجرة النساء في السنوات الأخيرة. كانت الهجرة العامل الرئيسي في النقص في عدد السكان، إضافة إلى اتجاه معدلات الخصوبة للتراجع، والتي تأثرت بدورها بهجرة الأسر الشابة. وقد انعكس التراجع في عدد الذكور بالمقارنة في عدد الإناث على نسبة الجنس، لتكون مغايرة للنمط السائد على المستوى الفلسطيني العام، حيث تنخفض نسبة الذكور للإناث في قرى الهجرة بشكل واضح.

انعكس تراجع عدد السكان، إضافة إلى انتشار هجرة الأسر، على التراجع في عدد الأسر المقيمة في قرى الهجرة. وكذلك على متوسط حجم الأسرة الذي تأثر بشكل مباشر بهجرة الأسر الشابة. وكان للهجرة تأثيرها أيضاً على التركيبة العمرية للسكان، حيث ترتفع فيها نسبة الأطفال والمسنين، وتنخفض فيها نسبة الأفراد في

سن العمل، وترتبط هذه التركيبة العمرية بتأثيرات الهجرة العائدة، التي تغلب عليها عودة كبار السن والأطفال، وبهجرة الأفراد في سن العمل أكثر من غيرهم في الفئات العمرية الأخرى.

إضافة إلى ذلك، كانت للهجرة تأثيراتها على قطاع المساكن، حيث تنتشر فيها المساكن غير المأهولة بنسب عالية، وهي مساكن مملوكة لأسر المهاجرين، وتستخدم لقضاء الإجازات الصيفية عند عودتهم إلى قراهم. كما تنتشر في هذه القرى ظاهرة المساكن الفخمة والمصنفة فلل، وهذا مرتبط بالاستثمار الكبير من المهاجرين في هذا المجال.

أما في المجال الاقتصادي، فأحدثت الهجرة تأثيراً مهماً على موسمية إيقاع الحياة في هذه القرى، فبدلاً من موسم الحصاد، حل موسم عودة المهاجرين الصيفية إلى قراهم ليصبح موسم النشاط الاقتصادي المكثف الذي تزداد فيه مداخيل المشاريع الاقتصادية المحلية، وهو أيضاً الموسم الذي تقام فيه المناسبات الاجتماعية، ولا سيما حفلات الزواج، التي بدورها أيضاً، تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي لهذه القرى.

لم تكن الآثار الاقتصادية للهجرة على قرى الهجرة، بمجملها، إيجابية من الناحية التنموية، كما تفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد، ولكنها لم تكن ذا أثر سلبي مطلق، كما تفترض البنيوية ونظرية التبعية. فمن ناحية، مكّنت الهجرة قرى شمال شرق رام الله من تحسين البنى والخدمات التحتية، وساهمت في رفع مستوى هذه الخدمات، وفي تطوير اقتصادات هذه القرى، حيث تجاوز استخدام التحويلات المالية للمهاجرين حدود الاستهلاك البذخي اليومي، وحدود الاستثمار غير المنتج في المساكن، ليمتد إلى الاستثمار في العقارات وفي أنشطة صناعية وتجارية وخدمية، سواء في حدود هذه القرى أو في محيطها. وأسهمت هذه الاستثمارات في الحد من معدلات البطالة في قرى الهجرة، بشكل واضح، من خلال توليد فرص عمل كثيرة، لقوى عاملة منها، أو من تجمعات سكانية فلسطينية أخرى، وتوليد مهن جديدة مرتبطة بعامل الهجرة بشكل مباشر، لتتحول هذه القرى إلى قرى مستوردة للعمالة، بعد أن كانت مصدرة لها لغاية الثمانينيات من القرن الماضي، ولتحل العمالة المستوردة محل العمالة التي تصدرها هذه القرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما من ناحية ثانية، فأدت الهجرة إلى تهميش شبه كامل للقطاع الزراعي، وإلى تعزيز الاعتمادية على التحويلات المالية من المهجر، وبشكل كبير، لتستخدم في الاستهلاك والسلع الكمالية. كذلك كان لاستثمار التحويلات المالية في قطاع العقارات تأثيره في ارتفاع أسعارها، وهو تأثير مزدوج، حيث تستفيد الأسر غير المهاجرة من هذا الارتفاع عند بيعها لقطعة أرض، لكن الغالبية من الأسر غير المهاجرة، وبخاصة الفقيرة منها، التي لا تمتلك أرضاً صالحة للبناء، تدفع ثمن ارتفاع هذه الأسعار.

وقد ولدت التحويلات المالية نزعة من العزوف عن العمل لدى الشباب، وبخاصة لدى الأسر التي تصلها تحويلات مالية، وكذلك لاعتقاد جزء مهم من الشباب المقيم في هذه القرى بأنه لا يمكنهم بناء مستقبلهم في قراهم، وانتظارهم للسفر، وهذا يحمل معه آثاراً سلبية على التنمية. فالشباب المقيمون في هذه القرى يرون أنه من غير الواقعي الاعتقاد أن البقاء في قراهم سيحسّن من أوضاعهم وسيسهم في تطوير مجتمعهم، وهذا بسبب النماذج الماثلة أمامهم من أن التقدم على المستوى الشخصي، أو الإسهام في تطوير مجتمعهم، يتركز أكثر في إسهامات المهاجرين. وعلى الرغم من أن الهجرة والتحويلات المالية قد أدت إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية في هذه القرى، فإن المنافع المترتبة على هذه الزيادة كانت لفائدة أصحابها المستثمرين، سواء من المهاجرين أو المقيمين، وهو ما انعكس في تعزيز حالة الحرمان النسبي لدى فئتي الشباب والعمال، وبالتالي تعزيز رغبتهم في الهجرة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد كان للهجرة تأثيراتها الواضحة في قرى الهجرة في هذا المجال أيضاً، فقد ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين في رفع مستويات المعيشة في هذه القرى بشكل لافت، وخفضت نسب الفقر فيها بشكل واضح. كما عملت الهجرة، وارتباطاً بالتوسع العمراني المرافق لبناء المساكن من قبل المهاجرين على تفتيت الجغرافيا الاجتماعية التقليدية التي كانت مبنية على البعد العائلي، لتصبح هذه القرى ممتدة على مساحات مضاعفة، تتجاور في مساكنها أسر من عائلات مختلفة، بعد أن كانت سابقاً تعيش في حارات مقسمة إلى "أحواش"، يسكن كلاً منها فخذ من حامولة. لكن هذا التفتيت المكاني لم يحمل معه تأثيراً بالمستوى نفسه فيما يخص البنية التقليدية للعلاقات الاجتماعية بين السكان. فقد بقيت هذه العلاقات مبنية

على البعد العائلي، على الرغم من التحولات على مستوى العلاقات اليومية المرتبطة بالجيرة والمصاهرة ومشاركة السكان لبعضهم البعض في المناسبات الاجتماعية.

وتتسم قرى الهجرة باستمرار التجاذبات بين البنى الاجتماعية المتعددة؛ البنية التقليدية المبنية على العائلية، والبنية السياسية التي تشهد حالات من المد والجزر، والبنى الطبقية التي تشكلت فيها، والتي ما زالت تخضع للبنى الاجتماعية التقليدية، بما يشمل المهاجرين أنفسهم. ولقد شكلت الهجرة واحداً من العوامل المؤثرة وبقوة في البنية الطبقية في قرى الهجرة، وهو ما ينعكس على قوى الجاه والنفوذ والسلطة المحلية في قراهم، ويؤثرون على هذه البنية حتى من مهجرهم، تجسيداً وتأكيداً على أن الهجرة اليوم لم تعد تعني حالة قطع مع المجتمع الأصلي، بل إنها عابرة للحدود؛ سواء على مستوى تأثيرها المرتبط بالتحويلات المالية، أو تأثيرها المرتبط بالتحويلات الاجتماعية. فقد لعبت الهجرة دوراً رئيسياً في تغيير قوى الجاه والنفوذ في هذه القرى، وبرز المهاجرون كقوة مؤثرة فيها؛ سواء بصفتهم الشخصية، أو عبر ما يمكن تسميته بالمكانة الاجتماعية بالإنابة، وهي تلك التي اكتسبها أفراد أسر بعض المهاجرين، ارتباطاً بالأوضاع المالية للمهاجرين أنفسهم، وبخاصة من يقدمون دعماً لقراهم. وبهذا، شهدت محددات المكانة الاجتماعية تحولاً لترتبط في هذه القرى بالأشخاص الذين يقدمون الدعم لقراهم. فتقديم الدعم أصبح اليوم هو المؤشر على مكانة مقدِّمه، ويعكس تمتعه بالثروة، وتتعزز هذه المكانة عندما ترتبط بالتعليم، أو عندما ترتبط بدعم من حزب سياسي.

وقد أسهمت الهجرة في تعزيز بعض الجوانب المتعلقة بأدوار المرأة ومكانتها، بما فيها في مجال التعليم، لكن هذا التغيير لم يشمل النساء كافة. فعدا عن الاعتمادية الكبيرة لشريحة واسعة من النساء على التحويلات المالية، وبالتالي عدم الاستقلالية المالية، تعزز لدى شريحة أخرى منهن الإحساس باللامساواة والحرمان النسبي. فإضافة إلى التعليم، تعتقد النساء أن الطريق للحرية والخلاص من القيود الاجتماعية التي تفرضها عليهن مجتمعاتهن المحلية هي الهجرة. وهذا، أيضاً، يرتبط بالنماذج الماثلة أمامهن ومشاهداتهن للتحسن على أوضاع النساء المهاجرات أو العائدات، ودرجة الحرية الأعلى التي يتمتعن بها، وبالتالي أصبحت الهجرة لهن هي السبيل إلى الحرية، وفي هذا نوع من الاختيار العقلاني لدى النساء.

فعلى الرغم من انضمام النساء في قرى الهجرة إلى الهجرة في بدايات الخمسينيات من القرن الماضي، وتزايد هجرتهن عبر الزمن، فإن دوافع هذه الهجرة لم تكن مرتبطة يوماً بأبعاد اقتصادية، من قبيل العمل أو توليد الدخل، وإن كانت مرتبطة بهجرة الزوج أو الأب الاقتصادية، وهي بهذا هجرة "تابعة"، إما لمرافقة الزوج، وإما كجزء من هجرة الأسرة. ويبدو أن انعدام فرص الهجرة الاقتصادية للنساء من هذه القرى، كان له أثره على توجهات النساء الراغبات في الهجرة من حيث الدوافع التي تدفعهن لذلك، كالتحرر من القيود الاجتماعية الشديدة المفروضة على المرأة وحريتها في الحركة والتصرف.

وقد أدى شمول الهجرة لشريحة واسعة من السكان في قرى الهجرة إلى تغير نسبي في النظرة المجتمعية للمرأة، من حيث قبول قيامها بأدوار لم تكن منوطة بها في السابق، فسياق الهجرة في هذه القرى فرض نمطاً جديداً من الأدوار للمرأة، كتمثيل الأسرة في المناسبات الاجتماعية بالنيابة عن زوجها، ومتابعة شؤون الأسرة وحدها بعد أن كانت مشتركة مع الزوج، والاهتمام بأرض الأسرة، ولاسيما المزروعة منها، وهي أدوار لاقت قبولاً مجتمعياً، بحكم انتشار الهجرة بين الكثير من الأسر، فالتغيير جاء نتاج الضرورة التي حتمتها الهجرة، وجاء ليفرض نفسه على مجتمعات هذه القرى، وليسرع من عملية التحول المرتبطة بأدوار المرأة ومكانتها فيها. لكن هذه التحولات تكاد تنحصر في النساء المهاجرات، والنساء العائدات من المهجر، لكنها لا تطال النساء غير المهاجرات، على الرغم من تأثيرها على السياق العام في هذه القرى. وقد أدى هذا إلى تعزيز إحساس النساء غير المهاجرات باللامساواة والحرمان النسبي، وتعززت لدى الشابات منهن الرغبة في الهجرة.

وقد كان للهجرة تأثيرها المباشر على ترتيبات الزواج في مجتمعات قرى الهجرة. فقد أثرت حالة الإحساس بالحرمان النسبي، سواء لدى الشباب أو الشابات، من المقيمين في قراهم، مترافقة مع توجهات المهاجرين لتزويج بناتهم لأفراد من قراهم، وبغض النظر عن انتمائهم العائلي، كتفضيل عن زواجهن من أجانب، إلى إحداث تغيير في ترتيبات الزواج من زواج في داخل العائلة، إلى توسع دائرته إلى خارجها، كوسيلة ميسِّرة للهجرة، وهو ما حمل معه ارتفاعاً في نسب الطلاق، وفي نسب الزواج المبكر، وبخاصة بين النساء، بما يحمل معه من آثار سلبية.

وإضافة إلى ذلك، أثرت الهجرة على قطاع التعليم بشكل مزدوج، فالتحويلات المالية وفرت فرصاً لطالبات وطلاب من الأسر محدودة الدخل للالتحاق بالتعليم العالي عبر تمويل أقساطهم الجامعية. لكن الهجرة استنزفت شريحة المتعلمين من قرى الهجرة. وهي بهذا حرمت هذه القرى من قواها البشرية الماهرة التي كان يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في عملية التغيير. وارتبط استنزاف الهجرة للمتعلمين من قرى الهجرة بعاملين: الأول هو إحساس المتعلمين بتدني العائد على استثمارهم في التعليم في حال بقائهم في فلسطين، وذلك لأنهم يقارنون دخلهم بدخل المهاجرين. والثاني، هو التحول في الأسس التي تبنى عليها المكانة الاجتماعية في قرى الهجرة، فعلى الرغم من أن التعليم لا يزال يلعب دوراً في هذا المجال، فإن الأسس الجديدة التي تحدد المكانة الاجتماعية هي الثروة والقدرة على مساعدة المجتمعات المحلية في هذه القرى، بل إن تقديم هذه المساعدة أصبح العامل الأقوى في هذا الإطار.

وبالإجمال، كان للهجرة أثرٌ واضحٌ على قرى الهجرة في المجالات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تأثيرات أحدثت تحولات في سياقات هذه القرى، كان لها مفعولها في توليد هجرات جديدة منها، كونها عززت اللامساواة، وساهمت في تعزيز الحرمان النسبي. وقد لعب استمرار الترابط والتواصل ما بين المهاجرين وقراهم الأصلية، الذي سهلته الشبكات الاجتماعية للهجرة، في إحداث هذه التحولات، وبالتالي في توليد أسباب متراكمة مولدة لهجرات جديدة من هذه القرى، وهو ما قاد إلى استمرار تدفق تيار الهجرة منها حتى يومنا هذا، والتحاق مهاجرين جدد بها من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. وبما أن الهجرة عملية مستمرة وديناميكية، يبقى السؤال حول المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال الهجرة بالمقارنة مع خسارة القوى البشرية مفتوحاً، فإذا ما استمر تيار الهجرة من هذه القرى، كيف ستكون التأثيرات المستقبلية عليها؟

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو الشكر، عبد الفتاح. 1987. *الأوضاع الاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل*. نابلس: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر.

أبو نضال، نزيه (إعداد وتقديم). 2010. *مذكرات أبو إبراهيم الكبير (خليل محمد عيسى عجاك) القائد القسامي لثورة 36–39*. رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية.

الأمم المتحدة – الجمعية العامة. 2013. *الهجرة الدولية والتنمية: تقرير الأمين العام*. نيويورك: الأمم المتحدة.

البخيت، محمد عدنان. 1978. "من تاريخ حيفا العثمانية: دراسة في أحوال عمران الساحل الشامي". عمان: *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، عدد 2. تم الوصول بتاريخ 25 تشرين الأول 2019 على الرابط: https://arabic.jo/ojs/index.php/JJaa/article/view/16/611

بدران، نبيل. 1972. "الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى". *شؤون فلسطينية*. العدد 3. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.

بلدية المزرعة الشرقية. 2018. *المزرعة الشرقية: الخطة التنموية المحلية 2018–2021*.

تراكي، ليزا. 2014. "المتخيل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو". *إضافات*، ع 26، 27، ص 48–59.

توم، عبد الرسول. 2011. "موجز تاريخ المزرعة الشرقية". *موقع "هوية" الإلكتروني* على الرابط. تم الوصول بتاريخ 30 حزيران 2020. https://test3.tek-host.com/vw_news5view.php?Id=3301

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أ). 2011. *مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010: التقرير الرئيسي*. رام الله–فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (ب). 2011. *قراءة في نتائج مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010: توجهات سياساتية عامة*. رام الله–فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان. 2021. "أوضاع السكان في فلسطين– بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/07/11". تم الوصول بتاريخ 18 آب 2021 على الرابط:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_11-7-2021-pop-ar.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2013. *أطلس الفقر في فلسطين*. رام الله–فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. *النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين: الإنفاق والاستهلاك والفقر 2017*. رام الله–فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح 2017*. رام الله–فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. *مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2019*. رام الله–فلسطين.

حتي، فيليب. 1919. "لمحة تاريخية–فلسطين: سكانها ومن هم". في: صلاح، حنا. 1919. *فلسطين وتجديد حياتها: كتاب جامع لمباحث تاريخية وعمرانية واجتماعية وسياسية عن فلسطين*. نيويورك: الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية في نيويورك. أعيد نشره في العام 2019 من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) برام الله.

الحمزاوي، الحبيب. 2009. "تحقيق يكشف عن روابط مغاربة المهجر بثقافتهم الأصلية". *جريدة العَلم*، عدد 21 حزيران 2009. الرابط:
http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=14908

حمودة، سميح. 2017. *رام الله العثمانية: دراسة في تاريخها الاجتماعي 1517–1918*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الطبعة الأولى.

دالية، خضر إسماعيل. 1991. *دير دبوان بين الماضي والحاضر*. الخليل: مطبعة الاعتصام. الطبعة الأولى.

دائرة الثقافة – منظمة التحرير الفلسطينية. 1996. *موسوعة المدن الفلسطينية*. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية.

الدباغ، مصطفى مراد. 1988. *بلادنا فلسطين، الجزء الثاني – في ديار بيت المقدس*. بيروت: دار الطليعة. الطبعة الرابعة.

الدجاني، هشام. 1980. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، *شؤون فلسطينية*، ع 104، ص 21–32.

درويش، محمود. 2008. "في المنفى". *المجلة الثقافية*، عدد 71، نيسان 2008، ص 12–14. عمان: الجامعة الأردنية.

دعنا، طارق. 2018. "إسرائيل والحكم الاستعماري غير المباشر". لندن: *صحيفة العربي الجديد*، العدد 1314، السبت 7 إبريل–نيسان 2018، ص 15. تم الوصول بتاريخ 20 تشرين الأول 2020 على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/printedarchive?date=2018-04-07#araby-0/8

دولة فلسطين–وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. 2014. *خطة التنمية الوطنية 2014–2016: بناء الدولة وتجسيد السيادة*. رام الله: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

ربيع، وليد. 1974. "الهجرة والاغتراب في المجتمع الفلسطيني: دراسة اجتماعية فلكلورية". *مجلة التراث والمجتمع*، المجلد 1، العدد 3، ص 31–83 البيرة: جمعية إنعاش الأسرة.

سعيد، إدوارد. 2004. *تأملات حول المنفى*. ترجمة ثائر ديب. بيروت: دار الآداب. الطبعة العربية الأولى.

السلطة الوطنية الفلسطينية–وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. 2011. *خطة التنمية الوطنية 2011–2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل*. رام الله: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

سمارة، عادل. 1974. "ملامح الهجرات الفلسطينية من نهايات القرن التاسع عشر إلى أربعينيات القرن العشرين". *مجلة التراث والمجتمع*، المجلد 1، العدد 3، 4–8. البيرة: جمعية إنعاش الأسرة.

سمحة، موسى. 1986. "أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها 1948–1980". *مجلة العلوم الاجتماعية*، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث. الكويت: جامعة الكويت.

سمحة، موسى. 1988. *أساليب التحليل الديموغرافي*. عمان: الجامعة الأردنية. الطبعة الأولى.

شبانة، صالح صلاح. 2010. "فريد العسعس". موقع "دنيا الوطن" الإلكتروني. تم الوصول بتاريخ 30 حزيران 2020. الرابط:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/16/209541.html

عبد الجواد، صالح. 2009. "تأثير الهجرة الفلسطينية في ملكية الأراضي والزعامة المحلية: حالة مدينة البيرة 1909–1948". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 20، العدد 78، ص81–96. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عدوي، جمال. 1993. *الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1945*. الناصرة: المطبعة الشعبية–بيت الصداقة.

عدوي، عبد الله وعوني فارس (تحرير). 2021. *سلسلة النخبة الفلسطينية 2*. إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية.

علقم، نبيل ووليد ربيع. 1990. *ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني: دراسة ميدانية لقرية في الضفة الغربية*. لا يوجد مكان نشر ولا دار نشر.

علقم، نبيل. 2009. "الهجرة إلى أمريكا: دراسة حالة (1)". محاضرة ألقيت في المؤتمر السنوي الرابع لمركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في جمعية إنعاش الأسرة بتاريخ 22 آذار 2009.

فياض، هاشم نعمة. 2018. مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة". الدوحة: *مجلة عمران*، ع26، ص 7–35.

قضماني، بسمة. 2018. "الشتات السوري بين القديم والجديد". باريس: *مبادرة الإصلاح العربي*. متوفرة على الرابط (تم الوصول بتاريخ 20 تشرين الأول 2020): https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF/

كاستلز، ستيفن ومارك ميللر. 2013. *عصر الهجرة*. ترجمة منى الدروبي. القاهرة: المركز القومي للترجمة. الطبعة العربية الأولى.

كرم، جون توفيق. 2012. ترجمة أمين الأيوبي. *زخرفة عربية من نوع آخر: الإثنية السورية–اللبنانية في البرازيل النيوليبرالية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كناعنة، شريف. 1992. *الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير*. القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية.

كناعنة، شريف. 2011. *دراسات في الثقافة والتراث والهوية*. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

كوثراني، وجيه. 2013. *بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الثالثة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). 1988. *القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي*. بغداد: إسكوا.

المالكي، مجدي وخميس شلبي. 1993. *التحولات الاجتماعية–الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة إنتاج الأسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال: كفر مالك، المزرعة الشرقية، خربثا المصباح*. رام الله: مركز العمل التنموي/معا.

مطرية، عوض وآخرون. 2008. *هجرة الأدمغة من المجتمع الفلسطيني: مع دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس".

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2020. *المراقب الاقتصادي*. عدد 63. رام الله: ماس.

معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج). 2012. *دليل بلدة المزرعة الشرقية*. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج).

معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج). 2012. *دليل بلدة ترمسعيا*. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج).

معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج). 2012. *دليل بلدة دير دبوان*. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج).

معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج). 2012. *دليل قرية خربة أبو فلاح*. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج).

معهد الهجرة الدولية. 2006. *نحو منهج جديد لبحوث الهجرة الدولية*. أكسفورد: معهد الهجرة الدولية – جامعة أكسفورد.

مكتب رئيس الوزراء وصندوق الأمم المتحدة للسكان. 2016. *فلسطين 2030: التغير الديمغرافي– فرص للتنمية*. رام الله.

منظمة الهجرة الدولية. 2019. *تقرير الهجرة في العالم لعام 2020*. جنيف: منظمة الهجرة الدولية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). 2017. تقرير عن المساعدات المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. الأمم المتحدة.

ميعاري، محمود. 1992. "العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال." *شؤون عربية*، ع72، ص 131–139.

هلال، جميل. 2008. "الهجرة الخارجية وإنتاج السلوك المحافظ والتشكل الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة". في: تراكي، ليزا (تحرير). *الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الوشاني، عادل 2018. "المال المهاجر في تونس وإمكانيات تفعيله في تحقيق التنمية: الفرصة الضائعة". المستقبل العربي. العدد 475. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 56–77.

المراجع الإنجليزية

Adams, Richard & Page, John. 2005. *Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries?* World Bank: Washington, D.C. Accessed 20 Sep 2021: https://documents1.worldbank.org/curated/en/991781468779406427/104504322_20041117173008/additional/wps3179.pdf.

Alam, A S A Ferdous & Begum, Halima & Chamhuri, Siwar & AC, E & Abdul Talib, Basri. 2015. "Local Economic Impacts of Human Capital Migration." *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol 6 No 3 S1.

Amiry, Suad. & Vera Tamari. 1989. *The Palestinian Village Home*. London: The British Museum.

Beijer, G. (1970) International and National Migratory Movements. *International Migration*, VIII (3), 93-109.Blue, S.A. 2004. "State policy, economic crisis,

gender, and family ties: Determinants of family remittances to Cuba." *Economic Geography*, Vol. 80 (1), 63–82.

Dana, Tariq and Ali Jarbawi. 2017. "A Century of Settler Colonialism in Palestine: Zionism's Entangled Project." *Brown Journal of World Affairs*. Fall/Winter 2017. volume xxiv, issue i.

De Haas, Hein and Roald Plug. 2006. "Trends in migrant remittances from Europe to Morocco 1970- 2005." *International Migration Review* 40(3).

De Haas, Hein. 2001. *Migration and Agricultural Transformations in the oases of Morocco and Tunisia.* Utrecht: KNAG.

De Haas, Hein. 2007a. *The Impact of International Migration on Social and Economic Development in Moroccan Sending Regions: A Review of the Empirical Literature*. International Migration Institute, University of Oxford, Oxford.

De Haas, Hein. 2007b. *Remittances, Migration and Social Development: A Conceptual Review of the Literature*." United Nations Research Institute for Social Development.

De Haas, Hein. 2008. "Migration and Development: A Theoretical Perspective." *International Migration Institute Working Papers*, No. 9. Oxford: University of Oxford.

De Haas, Hein. 2010. "Migration and Development: A Theoretical Perspective." *International Migration Review*. Vol. 44 (1). Oxford: University of Oxford.

Dibeh, Ghassan, Ali Fakih, and Walid Marrouch. 2017. "Decision to emigrate amongst the youth in Lebanon." Institute of Labor Economics.

Durand, Jorge, William Kandel, Emilio A. Parrado, Douglas S. Massey. 1996. "International Migration and Development in Mexican Communities." *Demography*, Vol. 37, No. 2, pp. 249-264. New York: Population Association of America.

EUROMED Migration II. 2011. *Women Migration between MEDA Countries and the European Union.* Geneva: International Center for Migration Policy Development (ICMPD).

Fargues, Philippe. 2004. "The Global Demographic Benefit of International Migration: A Hypothesis." Fifth Mediterranean Social and Political Research Meeting, March 2004. Florence and Montecatini: European University Institute.

Fawaldleh, Hadeel. 2017. *Migration and Diaspora: The Experience of Palestinian Christians in Jordan and the United States of America*. Geography. Université d' Angers,

Flippen, Chenoa. 2013. Relative deprivation and internal migration in the United States: A comparison of black and white men. *American Journal of Sociology*,*118*(5), pp.1161-1198.

Foroohar, Manzar. 2011. "Palestinians in Central America: From Temporary Emigrants to a Permanent Diaspora." *Journal of Palestine Studies*, Vol. 40, No. 3, pp. 6-22. Institute for Palestine Studies.

Hammami, Rema. 1993. "Women in Palestinian Society". In. *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Fafo. Report Number 151. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Harris, J. R., & Todaro, M. P. 1970. Migration, Unemployment and Development: A Two-Sector Analysis. *The American Economic Review, 60*(1), 126–142.

Heiberg, Marianne. 1993. “Housing”. In. *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions.* Fafo. Report Number 151. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Hennings, Mattis. 2013. *The Migration and Development Nexus: A Case Study of Jordan since the 1950s*. Chapel Hill: University of North Carolina.

International Organization for Migration (IOM). 2020. *World Migration Report 2020*. Geneva: IOM.

Islam, Sirajul, Parvin, Shahanaz & Kalam, Abul. 2013. “Socio-Economic Impacts of International Migration in Bangladesh.” *Journal of Economics and Sustainable Development* 4(4), 9-17.

Jad, Islah. 1999. “From Salons to the Popular Committees: Palestinian Women 1919-89.” In: Pappe, Ilan, edi. 1999. *The Israel / Palestine Question*. London and New York: Routledge.

Kearney, Michael. 1991. “Borders and Boundaries of State and Self at the End of Empire.” *Historical Sociology*, 4(3), 52-74.

Khachani, M. 1998 "Migration from Arab Maghreb Countries to Europe: Present Situation and Future Prospects." *Forum* 5 (1), May 1998.

Lazaar, Mohamed. 1987. "International Migration and its Consequences in the Central Rif (Morocco)." *European Review of International Migration*, 3, 97-114.

Levitt, Peggy & Lamba-Nieves Deepak. 2011. “Social Remittances Revisited.” *Journal of*

Levitt, Peggy. 1996. “Social Remittances: A Conceptual Tool for Understanding Migration and Development.” *Harvard University Working Paper Series*, Number 96.04, pp. 1-46.

Levitt, Peggy. 1998. “Migration Driven Local-Level Form of Cultural Diffusion.” *International Migration Review*, Vol. 32(4), pp. 926-948.

Levitt, Peggy. 2001. *The Transnational Villagers*. Berkeley: University of California Press.

Lindley, Anna. 2006. *Migrant Remittances in the Context of Crisis in Somali Society*. Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute, London.

Lipton, Michael. 1980. “Migration from the Rural Areas of Poor Countries: The Impact on Rural Productivity and Income Distribution.” *World Development*, 8, 1-24.

Lubbad, Isma’il. 2008. “Palestinian Migration: Any circularity?: Demographic and economic perspectives.” *CARIM Analytical Synthetic Notes*. Florence: European University Institute. Florence.

Lutfiyye, Abdulla. 1961. Baytin, A Jordanian Village: A Study of Social Institutions and Social Change in a Folk Society. Thesis for the Degree of Ph.D. Michigan State University.

Mamun, Khawaja & Nath, Hiranya. 2010. “Workers' migration and remittances in Bangladesh.” *Journal of Business Strategies*, 27(1), 29-52.

Markova, Eugenia (no date). Economic and Social Effects of Migration on Sending Countries: The cases of Albania and Bulgaria. Retrieved October 27, 2019, from: http://www.oecd.org/dev/38528396.pdf

Massey, D. S. 1990. “Social Structure, Household Strategies, and the Cumulative Causation of Migration.” *Population Index*, 56(1), 3–26. Retrieved on 15 January 2021 from: https://doi.org/10.2307/3644186

Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, J. Edward Taylor. 1998. *World in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium.* Oxford: Clarendon Press.

Massey, Douglas S, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, J. Edward Taylor. 1993. "Theories of International Migration: A review and Appraisal." *Population and Development Review*, Vol. 19, No. 3, pp. 431-466.

Massey, Douglas S.; Joaquín Arango; Graeme Hugo; Ali Kouaouci; Adela Pellegrino and J. Edward Taylor. 1998. *Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium*. Oxford: Clarendon Press.

Mendola, Maiapia. 2006. "Rural Out-Migration and Economic Development at Origin: What do we Know?" *Sussex Migration Policy Papers*, No. 40. Sussex: University of Sussex.

Mills, E. 1932. *Census of Palestine 1931-Population of Villages, Towns and Administrative Areas*. Jerusalem: The Greek Convent & Goldberg Presses.

Ozden, Ç. and M. Schiff, Eds. 2005. *International migration, remittances, and the brain drain*. Washington DC: The World Bank.

Penninx, Rinus .1982. "A Critical Review of Theory and Practice: The Case of Turkey." *International Migration Review*, 16 (4), 781-818.

Rabah, Jamil. 2008. "Migration in the West Bank and Gaza Strip: Youth Migration." Ramallah: Presentation at Sharek Youth Forum on 10 Oct 2008.

Rahman, M. M. 2000. "Emigration and development: The Case of a Bangladeshi Village." *International Migration*, 38 (4), 109-30.

Ratha, D. .2003. "Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance." in *Global Development Finance* 2003, Washington, World Bank: 157-175.

Righard, Erica (edit.). 2012. "Theories and Typologies of Migration: An Overview and a Primer." *Willy Brandt Series of Working Papers in International Migration and Ethnic Relations 3/12*. Malmo: Malmo Institute for Studies of Migration and Welfare – Malmo University.

Rouse, Roger. 1991. "Mexican Migration and the Social Space of Postmodernism." *Diaspora: A Journal of Transnational Studies, 1*(1):8-23.

Rubenstein, Hymie. 1992. "Migration, Development and Remittances in Rural Mexico." *International Migration*, 30 (2), 127-153.

Schiff, Maurice. 1994. *How Trade, Aid, and Remittances Affect International Migration*. Washington: World Bank.

Schiller, N., Basch, L., & Blanc, C. 1995. "From Immigrant to Transmigrant: Theorizing Transnational Migration." *Anthropological Quarterly, 68*(1), 48-63.

Seddon, David. 1981. *Moroccan peasants: a century of change in the eastern Rif, 1870-1970*. Folkestone: Dawson.

Stark, O. 1984. "Rural-to-urban migration in LDC's: A relative deprivation approach." *Economic Development and Cultural Change* 32(3): 475-486.

Stark, Oded and Edward Taylor. 1991. Migration incentives, migration types: The role of relative deprivation. *The economic journal,101*(408), pp.1163-1178.

Stark, Oded and J. Edward Taylor. 1989. "Relative deprivation and international migration." *Demography*, Vol. 26, No. 1, pp. 1–14.

Stark, Oded. 1978. *Economic-Demographic Interactions in Agricultural Development: The Case of Rural-to-Urban Migration*. Rome: FAO.

Stark, Oded. 1991. *The migration of Labor*. Cambridge: Basil Blackwell.

Tabar, Paul. 2010. Lebanon: A country of Emigration and Immigration. *Institute for Migration Studies, 7*, pp.6-26.

Tamari, Salim. 1983. *The Dislocation and Re-Constitution of Peasantry: The Social Economy of Agrarian Palestine in the Central Highlands and the Jordan Valley, 1960-1980*. A thesis submitted in support of an application for the Degree of Doctor of Philosophy at the University of Manchester in the Faculty of Economic and Social Studies. Manchester: University of Manchester.

Tamari, Salim. 1993. "The Transformation of Palestinian Society: Fragmentation and Occupation." In. *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Fafo Report Number 151. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Taraki, Lisa, Rema Hammami, Penny Johnson & Islah Jad. 1997. Palestinian Women. Birzeit: Women's Studies Program.

Taylor, Charles. 1989. *The Source of the Self: The Making of Modern Identity*. Cambridge: Harvard University Press.

Taylor, Edward J. 1999. "The New Economics of Labour Migration and the Role of Remittances in the Migration Process." *International Migration*, 37(1), 33-88.

Taylor, J. Edward; Joaquín Arango; Graeme Hugo; Ali Kouaouci; Douglas S. Massey and Adela Pellegrino. 1996. "International Migration and Community Development." *Population Index*, 62(3), 397-418.

Testas, Abelaziz. 2002. "Maghreb-EU Migration: Interdependence, Remittances, the Labour Market and Implications for Economic Development." *Mediterranean Politics*. Vol 6, No 3, 64-80.

Van Rooij, Aleida. 2000. "*Women of Taghzoute: The Effects of Migration on Women left Behind in Morocco*." IMAROM working paper series no. 12. Amsterdam: University of Amsterdam.

World Bank. 2006. *Global Economic Prospects 2006: Economic Implications of Remittances and Migration*. Washington D.C.: World Bank.

World Bank. 2016. *Migration and Remittances Fact book 2016: 3rd Edition*. World Bank: Washington DC.

Zimmerman, Bennett, Roberta Seid and Michael L. Wise. 2006. *The Million Person Gap: The Arab Population in the West Bank and Gaza*. Ramat Gan: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies - Bar-Ilan University.